D.M.H.S.R
الدار المحمدية الهمدانية للدراسات والأبحاث

الوحدة اليمنية
و
أمن دول الخليج

تأليف:
عمرو بن معدي بكرب حسين الهمداني

سلسلة دراسات وأبحاث يصدرها الدار المحمدية الهمدانية للدراسات والأبحاث - اليمن

الدار المحمدية الهمدانية للدراسات والأبحاث

الوحدة اليمنية وأمن دول الخليج

تأليف:
عمرو بن معدي كرب حسين الهمداني

سلسلة دراسات وأبحاث يصدرها الدار المحمدية الهمدانية للدراسات والأبحاث - اليمن

بسم الله الرحمن الرحيم

الدار المحمدية الهمدانية للدراسات والأبحاث

الطبعة الأولى ١٤٣١هـ الموافق ٢٠١٠م

كل الحقوق محفوظة

سلسلة إصدارات الدار المحمدية الهمدانية للدراسات والأبحاث

الإصدار الثالث

إهــداء

أَهــدي هــذا الجهــد المتواضــع

إلــى صــانع الوحــدة اليمــنية وحاميهــا

قائــد مســيرة التنميــة والديمقراطيــة ،وبــاني

الــدولة اليمــنية الحديثــة فخامــة الأخ/

علــي عبــدالله صــالح -رئــيس الجمهوريــة

القائد الأعلى للقوات المسلحة.

فـلؤلـؤ ا

عمرو ن معدكرب حسين الهمداني

٢٠٠٨/١٢/٢٧

D.M.H.S.R

فهرس

إهـــداء ٤
مقدمة : ٨
الباب الأول :- الوحدة اليمنية حاضرا ومستقبلا ١٦
الفصل الأول :- التطور السياسي والاجتماعي في اليمن ١٨
المبحث الأول :-التطور السياسي والاجتماعي في شطر اليمن الشمالي ١٩
المبحث الثاني :-التطور السياسي والاجتماعي في شطر اليمن الجنوبي ٣٠
الفصل الثاني :-دوافع الوحدة اليمنية وضرورتها التاريخية ٣٨
المبحث الأول :- أهداف القيادة السياسية في الشطر الشمالي ٣٨
المبحث الثاني :- أهداف القيادة السياسية في الشطر الجنوبي ٤٤
الفصل الثالث:-مراحل الوحدة اليمنية والصراع الدولي ٤٦
المبحث الأول :- مسيرة الوحدة اليمنية حتى إعلان الوحدة الاندماجية في ٢٢مايو ١٩٩٠م..... ٤٧
المبحث الثاني :-جمهورية اليمن الموحدة..... ٦٦
الفصل الرابع:- تحديات الوحدة اليمنية ٧٠
المبحث الأول :-التحديات الأمنية"الاغتيالات وأعمال العنف" ٧٠
المبحث الثاني :-التحدي الخارجي وأثره على الوحدة ٧٢
المبحث الثالث:- التحديات المتمثلة ،في القيم التقليدية والتكوينات القبلية ٧٦
الباب الثاني :-واقع العلاقات اليمنية- الخليجية ٨٠
الفصل الأول :- اليمن ودول الخليج المحاده لها..... ٨٢
المبحث الأول:- العلاقات اليمنية –السعودية ٨٤
المبحث الثاني :- العلاقات اليمنية –العمانية ٩٦
الفصل الثاني :- اليمن ودول الخليج الغيرمحاده ١٠٠
المبحث الأول:- العلاقات اليمنية –الكويتية ١٠٠
المبحث الثاني :- العلاقات اليمنية-الإماراتية ١٠٢
المبحث الثالث:- العلاقات اليمنية –القطرية ١٠٤
المبحث الرابع:-العلاقات اليمنية –البحرينية ١٠٦
ألباب الثالث :- أمن الخليج العربي Gulf Security ١٠٨
تمهيد :- ١١٠
الفصل الأول :- طبيعة أمن الخليج العربي..... ١١٠
المبحث الأول :-الخليج العربي ومفهوم الأمن الجماعي..... ١١٢
المبحث الثاني :-المفهوم الأوربي لأمن الخليج العربي ١١٥
المبحث الثالث:- المفهوم الروسي لأمن الخليج العربي والصراع الدولي ١١٨

المبحث الرابع :-مفهوم دول الخليج العربي للأمن والاستقرار في الخليج ١٢١
المبحث الخامس :-مصادر تهديد الأمن الخليجي..... ١٢٣
الفصل الثاني :- طبيعة الدور الأمريكي والأمن الإقليمي لدول الخليج العربي..... ١٢٦
المبحث الأول :-المفهوم الأمريكي لأمن الخليج العربي..... ١٢٦
المبحث الثاني :-العلاقات الأمريكية- الخليجية..... ١٢٨
المبحث الثالث :-العلاقات الأمريكية - الإيرانية..... ١٣٤
المبحث الرابع :- أمن الخليج والدور الأمريكي..... ١٣٥
الفصل الثالث :- إيران والأمن الإقليمي الخليجي ١٤٠
المبحث الأول :-المفهوم الإيراني لأمن الخليج..... ١٤٠
المبحث الثاني :- العلاقات الإيرانية-الخليجية ١٤٣
المبحث الثالث :- العلاقات الإيرانية – اليمنية ١٥١
الفصل الرابع :- الوحدة اليمنية و أثرها على عملية الإستقرار والأمن الإقليمي..... ١٥٤
المبحث الأول :- أثر ترسيم الحدود على عملية الاستقرار والأمن الإقليمي..... ١٥٨
المبحث الثاني:-أثر الموقع الجيوبوليتكي على عملية الاستقرار والأمن الإقليمي ١٦٢
الباب الرابع :- مستقبل العلاقات اليمنية-الخليجية ١٧٤
الفصل الأول:- إدماج اليمن في مجلس التعاون الخليجي آلياته ومتطلباته..... ١٧٨
المبحث الأول :- مداخل نظرية في تفسير قضية التكامل والوحدة..... ١٧٨
المبحث الثاني :- آليات إنضمام اليمن لمجلس التعاون الخليجي..... ١٨٦
المبحث الثالث :- متطلبات إنضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي..... ١٨٩
الفصل الثاني:- المقومات الرئيسية لإدماج اليمن في المنظومة الخليجية..... ١٩٢
المبحث الأول :- الأبعاد الأمنية والسياسية ١٩٢
المبحث الثاني:- الأبعاد الإقتصادية- التجارية..... ١٩٨
المبحث الثالث :- الأمن الغذائي..... ٢٠٨
المبحث الرابع:- الأبعاد الاجتماعية و الثقافية للأمن الإقليمي..... ٢١٠
الفصل الثالث:- مؤتمر المانحين بلندن ودورة في تأهيل اليمن اقتصاديا ٢١٢
المبحث الأول :- فكرة وأهداف المؤتمر..... ٢١٣
المبحث الثاني:- وقائع ونتائج مؤتمر لندن..... ٢١٥
الفصل الرابع:- المواقف الخليجية من انضمام اليمن في منظومة مجلس التعاون..... ٢٢٠
المبحث الأول :- مواقف مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٢٠
المبحث الثاني :- التصريحات الرسمية لقادة وصُناع القرار في دول الخليج..... ٢٢٤
الخاتمة :-..... ٢٣٠
الملاحق:-..... ٢٣٤
المراجع والمصادر..... ٢٣٨

D.M.H.S.R

مُقَدِّمَة:

هناك رؤى أمنية مختلفة للأمن في منطقة الخليج ، ويبدو الاختلاف في الرؤى واضحا على جانبي الخليج (إيران ودول مجلس التعاون الخليجي) ففي حين تنتقد إيران مبدأ الاعتماد على قوى خارجية لتحقيق الأمن ولعملية توازن القوى ، ترى دول مجلس التعاون الخليجي وتؤيد الاعتماد على القوى الخارجية (وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية) وذلك نظرا لعجز هذه الدول على تحقيق توازن القوة وحفظ الأمن والسلام في المنطقة.

في بحثنا لمقومات الأمن الاجتماعي في المجتمع العربي الخليجي نجد من الضروري اعتماد مبدأ الاستقراء التاريخي والنظام الضمني. إذا نحن أردنا تكوين رؤية تكاملية كفيلة بإرساء قواعد الأمن الاجتماعي في المنطقة. فالحروب المتكررة التي شهدتها هذه المنطقة ليست الحروب الأولى في تاريخ البشرية. بل إننا نجد حروبا عديدة مشابهة وقابلة للإخضاع لمبدأ الاستقراء التاريخي.حيث نجد أن توحيد الألمانيتين قد تجاهل الفوارق المتراكمة منذ الحرب العالمية الثانية مما أدى إلى أعباء صعبة الوطأة. في حين نجد أن الصين قد استردت هونغ كونغ إلا أنها لم تلحقها بالداخل الصيني وعيا منها لهذه الفوارق التراكمية. ونحن إذ نتحدث عن دول الخليج العربي فان هذا الحديث مشروط بمراعاة هذه الفوارق ومعها الظروف الخاصة بكل قطر من أقطاره. ومن الطبيعي أن تكون هذه المراعاة موضع اعتبار لدى الحديث عن دول مجلس التعاون الخليجي. وعن علاقاتها مع الجوار وأيضا مع العالم الخارجي.

إن تطبيق مبادئ الاستقراء ونظريات النظام الضمني يقتضي منا الدراسة المتأنية للتجارب الحضارية الإنسانية. كما يقتضي استيعاب الراهن الاستراتيجي للمنطقة للخروج من اللحظة السياسية – الاقتصادية الراهنة برؤية مستقبلية واضحة لعوامل الأمن الاجتماعي في المنطقة. مع التأكيد على ضرورة نقل هذه الرؤية إلى الاختصاصيين النفسيين والاجتماعيين الخليجيين لاعتمادها في مواجهة تحديات الأمن الاجتماعي سواء على صعيد الخدمات الفردية (أزمة الانتماء) أو الجماعية (سياسة الأمن الاجتماعي). خصوصا وان هذه المنطقة تشكل خزانا استراتيجيا عالميا يربطها باستراتيجيات السياسة العالمية. ومن هنا أتت الحاجة الملحة للرؤية

التكاملية الجامعة بين السيكولوجيا والانثروبولوجيا والسوسيولوجيا والتاريخ. لتبين مستقبل المنطقة و تحري نقاط الضعف والقوة فيها للحؤول دون تحريك مصادر التهديد وتفجيرها بصورة اصطناعية.

في هذه الدراسة نحاول طرح واحدة من الرؤى التكاملية التي تستند إلى السيكولوجيا والى قراءات سيكولوجية لواقع المنطقة الراهن وعلاقتها بالأدوار التكميلية التي تلعبها دولة الوحدة اليمنية على النطاق الإقليمي والخليجي ونخرج من هذه الدراسة بجملة رؤى نعتقد بكونها داعمة لمستقبل الأمن العربي الخليجي ومؤكدة على أهمية الدور اليمني .

١) مشكلة البحث :-

في الثاني والعشرين من شهر مايو ١٩٩٠م قامت الوحدة اليمنية بين شطري اليمن ،وكان لقيامها أهمية ذات أبعاد إستراتيجية ولذلك ترى هذه الدراسة أن هناك أهمية بنيوية تكاملية بين قيام دولة الوحدة وبين الاستقرار الإقليمي لأمن الخليج العربي وازدادت هذه الأهمية بعد ترسيم الحدود بين دولة الوحدة ودول الجوار ،وهذه الأهمية تتمحور حول التباين الواضح بين مقومات انضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي وبين مواقف دول الخليج من قضية انضمام اليمن إليها.

وهذا ما سوف تركز علية هذه الدراسة من خلال طرح التساؤلات التالية :-

س١:- ما الخطوات والدوافع الرئيسية التي أدت إلى قيام دولة الوحدة اليمنية ؟

س٢:- ما المراحل التي مرت بها العلاقات الثنائية بين اليمن و دول الخليج العربي ؟

س٣:- ما طبيعة امن الخليج العربي؟

س٤:- ما طبيعة الدور الأمريكي والإيراني في الأمن الإقليمي والأمن القومي العربي؟

س٥:- ما طبيعة دور الوحدة اليمنية في عملية الاستقرار والأمن الإقليمي ؟

س٦:- ما هي الرؤى المستقبلية للعلاقات اليمنية الخليجية وما محدداتها؟

٢) أسباب اختيار الدراسة:

تم اختيار هذه الدراسة نظرا للأوضاع التي تمر بها المنطقة والتهديدات التي تتعرض لها وكذا لفقدانها تحديد مفهوم الأمن وتحديد استراتيجياته الدولية وكذا لقناعتنا الأكيدة بأهمية الدور الذي تلعبه الجمهورية اليمنية في المنطقة وأنها ستلعب دور استراتيجي إقليمي وقومي مزدوج في السنوات المقبلة ،وذلك لما تتمتع به من مقومات إستراتيجية وجيبوليتيكية وطبيعية.

والسبب الرئيسي الأخر لاختيار هذه الدراسة هو توجهات صُناع القرار حاليا في اليمن واهتمامهم المباشر بمثل هذه الدراسات وعلى رأسهم سيادة الرئيس/ علي عبد الله صالح و القيادة السياسية في اليمن ، إلى جانب اهتمامنا بالدراسة .

٣) أهداف الدراسة:-

تُعد مسالة انضمام اليمن إلى منظومة مجلس التعاون الخليجي أمراً تقريرياً تؤكد علية كافة الوقائع الحالية لأنها بالدرجة الأولى ستساهم إلى إعادة ظهور مشروع الوحدة الكبرى ،الوحدة العربية،وان ضعف الاهتمام بها سواء على المستوى القومي أو على المستوى الإقليمي سينتج عنة نتائج عكسية .

فاليمن وما تملكه من مقومات إستراتيجية تؤهلها للانضمام لمجلس التعاون الخليجي والتي على طليعتها المقومات التي أفرزتها الوحدة اليمنية .وقد انطلقت غالبية الدراسات عن الوحدة اليمنية من منطلقات عاطفية وتاريخية بعيدة كل البعد عن التقويم الموضوعي العلمي للأهمية الإستراتيجية التي تؤديه الوحدة ومع أهمية تلك الدراسات والموضوعات التي قمنا بتحليلها ،إلا أن تلك الدراسات لم تبحث بشكل متعمق ومتكامل في الأدوار الإستراتيجية التي لعبتها وستلعبها الوحدة اليمنية في استقرار وأمن المنطقة الخليجية بشكل خاص وكذا لم تبحث في مستقبل العلاقات اليمنية الخليجية ،كما أنها لم تحدد طبيعة أمن الخليج العربي والأدوار التي تلعبها أمريكا وإيران في المنطقة .

D.M.H.S.R

ونظرا لاختلاف الرؤى وتباين التحليلات وقصورها حول محددات وأهداف انضمام اليمن لمجلس التعاون الخليجي وأهميته، لذلك جاءت هذه الدراسة من منظور مختلف لتحقيق الأهداف التالية :-

١. تهدف الدراسة إلى تقديم رصد علمي عن مقومات القوة الوطنية لليمن بعناصرها الشاملة.

٢. تحليل سياسة بناء الوحدة اليمنية والكشف عن دوافعها و التحديات التي تواجهها.

٣. تسعى الدراسة إلى استقراء المستقبل القريب للعلاقات اليمنية الخليجية.

٤. الكشف عن المعوقات التي تواجه اليمن لتحقيق إنضمامها لمجلس التعاون الخليجي .

٥. تسعى الدراسة إلى تحديد المقومات الرئيسية لإدماج اليمن في المنظومة الخليجية.

٦. تسعى الدراسة إلى تحديد السلوك السياسي للمراكز الفعلية للسلطة في الدول الأطراف[١] لعملية إنضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي .

٧. كما تسعى الدراسة إلى ما وراء ذلك من أهداف حقيقية للأسباب الكامنة وراء السلوك السياسي الظاهري لهذه القيادات السياسية ،وتفسير القرارات التي تم اتخاذها لإنضمام اليمن لمجلس التعاون الخليجي .

[١] يقصد بهم القيادات السياسية ذات الصلة بضم وانضمام اليمن إلى مجلس التعاون وقد تمت مقابلتهم .

٤) أهمية الدراسة :-

تنبع أهمية الدراسة من كونها أول دراسة علمية جادة في هذا الموضوع وأيضا من أهمية دراسة الأدوار الرئيسية التي لعبتها الوحدة اليمنية في تحقيق الاستقرار والأمن الإقليمي بكافة مقوماتها الإستراتيجية والجيبوليتيكية والاجتماعية والاقتصادية الذي حققته الوحدة اليمنية نتيجة لما تتمتع به من مقومات الأمر الذي يؤكد بأن اليمن هي **المطاف الأخير** والخيار الأمثل لتحقيق أمن وإستقرار منطقة الخليج العربي وهذا يؤدي إلى تأكيد توجه دول الخليج إلى توظيف هذه المقومات لخدمة أهدافها وأهداف المنطقة والذي يجب أن يستغل الاستغلال الأمثل عبر تعزيز انضمام اليمن وتطوير أدوارة الحالية ،مع التأكيد على أن أي اتجاه معاكس لذلك هي اتجاهات **تفرض سلبيات** أكثر منها ايجابيات لدول المنطقة بشكل عام.

٥) فروض الدراسة:-

من سياق تساؤلات الدراسة نستطيع صياغة الفرضيات التالية :-

١. كان لقيام الوحدة اليمنية دور كبير في الحد من التهديدات الموجهة إلى دول الخليج وعلى طليعتها التهديدات التي كانت تمثل توجهات الاتحاد السوفيتي سابقاً.

٢. أن دولة الوحدة اليمنية وما تملكه من مقومات تعتبر هي المطاف الأخير والأمثل لتحسين واستقرار الوضع الأمني والاجتماعي لدول الخليج العربي واليمن على وجه خاص في المنظور القريب .

٣. أن تباين مواقف دول الخليج من انضمام اليمن هو تباين مرحلي تؤكد كافة الرؤى من انتهائه.

٤. أن الدور الحقيقي للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة هو عملية إستعمار(هيمنه) غير مباشر حماية لمصالحها والتمتع بخيرات المنطقة العربية والخليج العربي على وجه التحديد .

٥. **أن التهديد الحاصل من الجانب الإيراني ما هو إلا مفتعل من الجانب الأمريكي حتى لا تفقد سيطرتها على المنطقة .**

٦. أن دولة الوحدة يمكنها الحد من أي مخاطر من أي جانب خارجي وإقليمي والمحتمل توجيهها إلى دول الخليج باعتبارها العمق الاستراتيجي لدول الخليج وأمنها القومي.

٦) مجال الدراسة:-

المجال المكاني :- هو الجمهورية اليمنية ودول الخليج العربي.

المجال الزمني :- من سبعينات القرن الماضي والى الآن-قراءة تحليلية للاتفاقيات والوثائق واستنباط ما يخدم أهداف الدراسة ويكشف عن عمق العلاقة وجدليتها بين أبناء المنطقة العربية .

٧) نوع الدراسة :-

عبارة عن دراسة وصفية حيث تهدف إلى تقرير خصائص الظاهرة وتحديدها تحديدا كيفياً وكمياً بصورة أكثر دقة وبشكل أعمق.

٨) منهج الدراسة :-

أما المنهج الذي سوف تستخدمه هذه الدراسة هو المنهج الاستقرائي التحليلي وكذا اعتمدنا على المنهج التاريخي في الفصل التمهيدي للدراسة .

٩) أدوات جمع البيانات:-

ستعتمد هذه الدراسة بشكل كبير على المعلومات التي تم جمعها عبر المقابلات والتصريحات الرسمية .

١٠) مصادر الدراسة :-

أملت الندرة النسبية للكتابة النظرية في هذا الموضوع إلى سعي الباحث إلى الاطلاع على اغلب ما كتب في الوحدة اليمنية وكذا في العلاقات اليمنية الخليجية وكذا المناهج التي عنيت بقضية أمن منطقة الخليج العربي وكل ما كتب عن منطقة الدراسة له صلة بموضوعات

البحث بحيث تضمن البحث أكثر من ٨٣مرجع .وبخصوص البيانات فقد اعتمد الباحث على مصادر متعددة ممثلة بالتقارير و الإحصاءات الوطنية وتقارير وإحصاءات المنظمات الإقليمية والدولية ومراكز الدراسات على شبكة المعلومات.

١١) تنظيم الدراسة :-

تم تقسيم هذه الدراسة في ضوء المنهاج المستخدم ، وسعياً لإثبات فرضيتها، وفقاً للتقسيم الرباعي، الذي يحكم الدراسة من أول باب وحتى الخاتمة، حيث خُصص الباب الأول كمدخل موضوعي لتقويم الوحدة اليمنية، وما تمثله من أهمية إستراتيجية لأمن دول الخليج ، عبر رصد أهم التطورات السياسية، والاجتماعية، والعسكرية، التي مرت بشطري اليمن سابقا، وإرتباطها بطبيعة البيئة الاجتماعية لشعب اليمن، وذلك ما تم احتواءة في الفصل الأول من هذا الباب ،كما قمنا في الفصل الثاني بتحليل واستقراء أهم الدوافع والأهداف من تحقيق الوحدة والتفاعلات السياسية لشعب اليمن مع الأحداث، خاصة تلك الأحداث، التي مهدت لقيام الوحدة بين الشطرين، وكذا الصراع السياسي والأيديولوجي، الذي سبق قيام دولة الوحدة،والمراحل التي مرت بها الوحدة اليمنية وذلك ما تضمنه الفصل الثالث كما قمنا بتحليل لأهم التحديات التي تلت قيام دولة الوحدة اليمنية وتواجهها إلى الآن ، وذلك ما تم تضمينه في الفصل الرابع.

أما الباب الثاني فيتناول مناقشة وتحليل للوثائق المتعلقة بالعلاقات الثنائية بين الدول الخليجية الست والجمهورية اليمنية وهو إستقراء تاريخي و إجتماعي لتاريخ العلاقات والنزاعات التي دارت وكذا الاتفاقيات الثنائية لكل دولة من دول الخليج مع اليمن.

وتناول الباب الثالث من الدراسة طبيعة أمن الخليج العربي ومفهوم كلاً من دول الخليج وكذا الاتحاد السوفيتي سابقا وكذا أوروبا لمفهوم أمن الخليج العربي وكذا مصادر تهديد أمن الخليج وهذا ما تم إيضاحة في الفصل الأول ،أما الفصل الثاني فتناول تحليل لطبيعة الدور الأمريكي والأمن الإقليمي وحقيقة الأدوار التي تؤديها أمريكا في منطقة الخليج كما تناول الفصل الثالث طبيعة الدور الإيراني والأمن الخليجي،وفي الفصل الرابع قمنا بإستقراء لتأثيرات الوحدة اليمنية على عملية الاستقرار والأمن الإقليمي .

وفي الباب الرابع قام الباحث بإستقراء وتحليل مستقبل العلاقات اليمنية الخليجية وفقاً للأطر النظرية التي تم عرضها في الفصل الأول وكذا المتطلبات والمقومات الأساسية لإنضمام اليمن إلى منظومة مجلس التعاون الخليجي في الفصل الثاني وكذا قراءة لمؤتمر المانحين الذي عقد في لندن وهو ما تضمنة الفصل الثالث أما الفصل الرابع فقد تضمن تحليل لأهم المواقف الرسمية لدول الخليج من إنضمام اليمن إلى منظومتها وخلص الباحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات.

D.M.H.S.R

الباب الأول

الوحدة اليمنية حاضرا ومستقبلا

الفصل الأول :-التطور السياسي والاجتماعي في اليمن ماقبل الوحده

الفصل الثاني :- دوافع الوحدة اليمنية

الفصل الثالث:- مراحل الوحدة اليمنية

الفصل الرابع:- تحديات الوحدة اليمنية

D.M.H.S.R

D.M.H.S.R

الفصل الأول :- التطور السياسي والاجتماعي في اليمن

يقول مايكل هدسون Michael C. Hudson في كتابه المشهور (Arab Politics: The Search for Legitimacy السياسات العربية: البحث عن الشرعية) "ليست هناك أمة في العالم تملك من مقومات التوحد مثل ما تملكه الأمة العربية، ومع ذلك فإن ماعاناه العرب من تمزق وترد منذ قرنين وحتى اليوم لا يقاس به غير ما لاقته بعض الشعوب الصغيرة التي عانت ولا تزال لوقوعها بين دول كبرى متصارعة.[١]

لعل قضية الوحدة وكيفية تحقيقها، وإنهاء حالة التشطير، والتجزئة، التي ورثها الشعب اليمني، من حكم الإمامة في الشمال، وحكم الاستعمار في الجنوب، كانت في مقدمة الهموم الوطنية للشعب اليمني في الشطرين.

وإيماناً بأن قوة اليمن وعزته تتركز في وحدة شطري اليمن، جرت محاولات عديدة، بعد استقلال الشطر الجنوبي، لتوحيد شطري اليمن، لكن هذه المحاولات باءت بالفشل، لكثرة الانقلابات في شطري اليمن، وعدم الاستقرار السياسي بهما.

ومن ثم، فإن المدخل الموضوعي لتقويم الوحدة اليمنية، وما تمثله من أهمية إستراتيجية لأمن دول الخليج ، هو رصد أهم التطورات السياسية، والاجتماعية، والعسكرية، التي مرت بشطري اليمن، وإرتباطها بطبيعة البيئة الاجتماعية لشعب اليمن، وتفاعلاته السياسية مع الأحداث، خاصة تلك الأحداث، التي مهدت لقيام الوحدة بين الشطرين، وكذا الصراع السياسي والأيديولوجي، الذي سبق قيام دولة الوحدة، والتحديات التي تلتها.[٢]

---

[١] Michael C. Hudson. Arab Politics: the Search for Legitimacy. (New Haven: Yale University Press, 1977. p.393).

[٢] الوحدة اليمنية والحرب الأهلية (١٩٩٤)، القسم الأول : الوحدة اليمنية" انجازاتها، وتداعياتها"، موقع الكتروني www.ALMoqatel.com.

المبحث الأول :-التطور السياسي والاجتماعي في شطر اليمن الشمالي

اولاً:- الموقع الجغرافي

أ . يقصد باليمن الشمالي، تلك المنطقة الواقعة في الجنوب الغربي لشبه الجزيرة العربية. وتبلغ مساحته ١٩٥ ألف كيلومتر مربع، وعدد سكانها حوالي ثلاثة عشرة ملايين نسمة، ويحده من الشمال المملكة العربية السعودية، ومن الجنوب والشرق ما كان يُسمى باليمن الجنوبي، ومن الغرب البحر الأحمر، وطول الساحل الغربي، حتى باب المندب جنوباً، ٤٥٠ كيلومتر.

ب. واليمن الشمالي إحدى الدول، التي تقع على خط المواصلات البحري، لنقل النفط عبر البحر الأحمر، شمالاً إلى أوربا، عن طريق قناة السويس، أو جنوباً إلى آسيا وأستراليا وسواحل جنوب أفريقيا، عبر مضيق باب المندب. وقد حدثت عدة تطورات مهمة في منطقة الشرق الأوسط، نتيجة للحروب والأزمات، التي جرت في المنطقة، والتي تسببت، في إنشاء العديد من خطوط الأنابيب، لتغير من وضع خطوط المواصلات بالنسبة للمنابع الرئيسية لخطوط النفط في المنطقة، وبذلك أكتسب مضيق باب المندب أهمية أكبر.[١]

ثانياً:- تطورات النظام السياسي

عرف شطر اليمن الشمالي النظام الملكي، منذ نشأة المملكة المتوكلية اليمنية، وحتى قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢.

- ***وقد تطور النظام السياسي في الشطر الشمالي كالآتي :***

أ . نشأت المملكة المتوكلية اليمنية، بعد إنهاء الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨، كدولة مستقلة معترف بها دولياً، بزعامة الإمام يحيى محمد المنصور حميد الدين، الذي نجح في توحيدها، معتمدا على الدعم الداخلي ومتحالفا مع الجماعات القبلية ذات الانتماء للقوى الشيعية الزيدية. وفي ٢٣ يوليه ١٩٢٣، وبموجب معاهدة لوزان أعترف العثمانيون باستقلالها، كما اعترفت بها عصبة الأمم المتحدة.

[١] الوحدة اليمنية والحرب الأهلية (١٩٩٤)،القسم الأول،مرجع سابق.

ب. اشتد الصراع بين اليمن وبريطانيا، بسبب عدم اعتراف اليمن بالحماية البريطانية على اليمن الجنوبي، إلى أن أبرمت معاهدة ١٣٥٣ هـ"١٩٣٤م"، التي بموجبها اعترفت بريطانيا باستقلال اليمن في حدودها الشمالية، "التي كانت قائمة قبل وحدة الشطرين"، وذلك في مقابل تنازل الإمام يحيى عن عدن، لبريطانيا.

جـ. تميزت فترة حكم الإمام يحيى، بالصراع على السلطة، والعنف، والعزلة التي فرضها على البلاد، حتى اغتيل عام ١٩٤٨. فتولى الحكم الإمام أحمد حميد الدين، وواجهته مشكلة الحدود مع اليمن الجنوبية، وطالب باليمن الجنوبي من بريطانيا، وأجرى بشأنها عدة مفاوضات، ولكنها لم تنته إلى شيء. وفي شهر أبريل ١٩٥٦، عُقدت اتفاقية الدفاع المشترك "اتفاقية جدة" بين مصر،والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتوكلية اليمنية.

وفي شهر فبراير عام ١٩٥٨، انضمت المملكة المتوكلية اليمنية، إلى دولة الوحدة بين مصر وسورية. وعلى الرغم من التناقض الكلي بين الدول الثلاث، فقد اعتبر جمال عبدالناصر، دخول اليمن بمثابة انتصار لشعار الوحدة العربية، وخطوة أولية نحو إجراء تغييرات أساسية، في طبيعة نظام الحكم القائم في اليمن. أما الإمام أحمد، فقد كانت نيته من الاتحاد، تهدف إلى تخفيف حدة النقمة الشعبية ضد حكمه، والحد من نشاط المعارضة اليمنية، والحصول على الدعم المادي والمعنوي، في صراعه ضد بريطانيا على اليمن الجنوبي. وبعد انسحاب سورية من دولة الوحدة، وانتقاده للنظام الاشتراكي، ولإجراءات التأميم في مصر، معتبراً أنها ضد مبادئ الدين الإسلامي، وتعاليمه، الأمر الذي جعل عبد الناصر يعلن إنهاء عضوية اليمن في اتحاد الدول العربية في ١٦ ديسمبر ١٩٦١م.

د. في عام ١٩٥٩، تمرد شيوخ قبائل حاشد، على الإمام أحمد، الذي كان في زيارة إلى إيطاليا، فعاد إلى اليمن، وأخمد التمرد، الذي أصيب فيه الملك بجراح.

هـ. في ١٩ سبتمبر ١٩٦٢، توفي الإمام أحمد، وخلفه في الإمامة ابنه محمد البدر، الذي لم يدم حكمه سوى ثمانية أيام، حيث قامت مجموعة من الضباط، بقيادة العقيد عبدالله السّلال، بالثورة، في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢، نجح في الإطاحة بالإمام البدر، الذي هرب من العاصمة

صنعاء. وأُعلن النّظام الجمهوري، كما أعلنت مبادئ وأهداف الثورة. وانتُخب المشير عبدالله السلال رئيساً لمجلس قيادة الثورة، ورئيساً للجمهورية اليمنية.

و. وعلى أثر ذلك تفجّرت الأحداث، وأدت إلى اندلاع حرب أهلية، بين النظام الملكي، الذي تؤيده وتدعمه المملكة العربية السعودية، وبين النظام الجمهوري، المؤيد والمدّعم من جمهورية مصر العربية. واستمر هذا الصراع حتى انسحاب القوات المصرية من اليمن عام ١٩٦٧، بناء على اتفاق قمة الخرطوم.

ز. وفي ٥ نوفمبر عام ١٩٦٧، حدث انقلاب بقيادة كبار الضباط، وزعماء القبائل والمعارضة، وبتعاون عناصر تنتمي إلى حزب البعث العربي الاشتراكي. وأُقصي السلال، الذي لجأ إلى بغداد، وتولى السلطة مجلس رئاسي من ثلاثة شخصيات، برئاسة القاضي عبدالرحمن الإرياني. وعُيّن الشيخ الأحمر، شيخ مشايخ حاشد، رئيساً لمجلس الشورى، وهو مجلس برلماني بالتعيين، واستمر القتال مع الملكيين في اليمن، حتى عام ١٩٦٩م.

ح. في عام ١٩٧٠، تم اتفاق مصالحة بين الجمهوريين والملكيين، دخلت بمقتضاه شخصيات ملكية في الحكومة والبرلمان، وشُكل المجلس الجمهوري من الطائفتين "الزيدية والشافعية"، –**ونحن نرى بان الوضع الحاصل منذ العام ٢٠٠٤ ما هو إلا نتاج لهذه السياسة القاصرة والتي بسببها اندلعت عدة معارضات وحروب داخلية أعنفها إلى الآن هي حروب صعده المتتالية بقيادة الحوثيين والمتقلدة للمذهب الزيدي**–. وتقرر منح الشّوافع منصب نائب رئيس الجمهورية، أو رئاسة مجلس الوزراء، وأن يكون الرئيس منتمياً إلى الطائفة الشيعية الزيدية. وفي (آذار) مارس ١٩٧٠، اعترفت المملكة العربية السعودية، بالنظام اليمني الجمهوري. وفي ٢٨ ديسمبر ١٩٧٠، صدر دستور الجمهورية العربية اليمنية.

ط. في ١٣ يونيه عام ١٩٧٤، حدث انقلاب عسكري قام به المقدم إبراهيم الحمدي، ضد عبدالرحمن الإرياني، وتولى على أثره الحمدي السلطة وكانت أهم مبررات الحمدي للقيام بهذا الانقلاب هو إحداث تغيير تنموي في البلاد وإنهاء سلطة المشايخ .

ي. في أكتوبر ١٩٧٧، اغتيل الحمدي، وتولى العقيد أحمد حسين الغشمي السلطة، وهو من رؤساء قبيلة همدان والتي تعتبر من اكبر القبائل في اليمن.

ك. في يونيه عام ١٩٧٨، اغتيل الغشمي نتيجة انفجار حقيبة ملغومة، وتولى العقيد علي عبدالله صالح الحكم، وأصبح رئيساً للجمهورية. وينتمي الرئيس علي عبدالله صالح إلى قبيلة سنحان، وهي إحدى قبائل حاشد. وفي عام ١٩٨١، حدثت محاولة انقلاب فاشلة ضده. [١]

ثالثاً:- التطور الاجتماعي، وأثره على أنظمة الحكم في شطر اليمن الشمالي

حفل تاريخ اليمن بالأحداث تبعاً لدور القبائل. فالقبيلة في كثير من المجتمعات، وتعد ظاهرة تاريخية تجاوزها الزمن، ولكنها لا تزال في المجتمع اليمني، من الظواهر الحية والمؤثرة في الحياة الاجتماعية. وقد عجز الشطر الشمالي عن التخلص من القبيلة، التي تعوق عمليات التحديث والتطوير. ولا تزال كل قبيلة، تتمتع بسيادتها، وتملك أراضيها، وأسواقها الخاصة. وقد لعبت القبائل الرئيسية في اليمن دوراً رئيسياً، في تزايد حدة الصراع بين الشطرين .

- وبالنظر إلى **المجتمع اليمني** ، نستخلص الآتي :

أ- التقسيم الطائفي في الحياة الاجتماعية

على الرغم من أن الأغلبية السّاحقة من اليمنيين مسلمون، إلا أنهم ينقسمون مذهبياً إلى طائفتين على قدم المساواة تقريباً، وهما الطائفة الشّيعية، والطائفة الشّافعية. وهذا الانشقاق الطائفي في مجتمع اليمن الشمالي، ازدادت فجوته عن طريق العوامل الجغرافية والاقتصادية، التي أدت إلى اختلافات اجتماعية وسياسية أزلية بين الطائفتين، وكان لها انعكاساتها، على الصراعات التي شهدتها المنطقة :

[١] الوحدة اليمنية والحرب الأهلية (١٩٩٤)،القسم الأول ،مرجع سابق.

١. الطائفة الشيعية الزّيدية :

(أ) ظهر المذهب الشيعي الزيدي في اليمن، في عام ٨٩٨ م، على يد يحيى بن الحسين بن القاسم، الملقب بالرسي، الذي جاء إلى اليمن واستقر في صعدة، وأُخذت له البيعة، ولقب بالإمام الهادي إلى الحق. والمذهب الزيدي هو مذهب الإمام زيد بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب، والزيدية فرقة شيعية كبيرة، وأتباعها في اليمن كثيرون. وكان يحيى بن الحسين، أول إمام زيدي حكم اليمن. ومعظم الأئمة في اليمن، هم من أولاده وأحفاده، وعددهم تسعة وخمسون إماماً.

استطاع الأئمة الزّيود تعميم المذهب الشيعي، على معظم أنحاء اليمن الشّمالي، مستغلين نفوذهم الديني، والمالي والاجتماعي. ويمكن القول، إن دولة الأئمة ظلت راسخة الأقدام في المنطقة الشمالية من اليمن، منذ قيام الهادي في صعده، حتى ثورة ٢٦ سبتمبر عام ١٩٦٢م. أما المناطق الأخرى، في جنوب اليمن الشّمالي، وفي اليمن الجنوبي وحضرموت، فقد ظلت موصدة أمام نفوذ الأئمة، على الرغم مما بذلوه من جهد وطاقة، في سبيل سياستهم التّوسعية، إلا في بعض السنوات القلائل، التي استطاعوا الوصول فيها إلى هذه المناطق.

(ب) تمثل الطائفة الشيعية ما بين ٥٠% ــ ٥٤%، من سكان اليمن الشمالي، الذين يُقدر تعدادهم بنحو ١٣ مليون نسمة. ويسكنون المناطق الجبلية المرتفعة، شمالي اليمن، وفي سهل تهامة، وكذا في بعض المناطق الصحراوية الشرقية في الجوف. وجميع هذه المناطق فقيرة اقتصادياً، على خلاف الصورة في المنطقة الجنوبية، الممتدة من صنعاء إلى منطقة الحدود مع شطر اليمن الجنوبي، والتي يقطنها الشّوافع. فهذه المناطق، تتمتع بوفرة في الإنتاج الزراعي حيث تهطل عليها كميات وفيرة من الأمطار الموسمية.

ويستأثر الشّيعة الزيود، بالمناصب الرئيسية في الدوله، وقد اقتصرت الإمامة عليهم، وكان الأئمة يعتمدون عليهم، في مد حكمهم إلى الأماكن الأكثر إنتاجاً، في الغرب والجنوب، وذلك على حساب قبائل أهل السنة من الشّوافع. وقد حاول الأئمة، التحكم المباشر في قبائل الشيعة الزيدية، ولكنهم فشلوا، وفي النهاية اضطر الأئمة إلى استخدام أسلوب الإقناع، مستغلين كيانهم الديني ومنزلتهم الرفيعة، كي يستطيعوا حشد القبائل، ومشاركتهم، في الحملات العسكرية.

وكانوا يهرعون إلى تلبية نداء الحرب المقدسة، ضد غير الزيديين. وبعد الإطاحة بالإمام محمد البدر عام ١٩٦٢، تحرك الزيديون بسرعة، لاحتكار النفوذ في الحكومة، والجيش، في الجمهورية الوليدة، وحرمان الشّوافع من المناصب الرئيسية.

٢. الطائفة السّنية الشّافعية :

يتبعون مذهب الإمام أحمد الشّافعي، وهو مذهب شرعي للسنة النبوية الشريفة، وتتساوى طائفتهم في العدد تقريباً مع الزيود. وتقيم هذه الطائفة في الجنوب" محافظات أب، وتعز، والحديدة، سهل تهامة، والسواحل الجنوبية"، وهذه المناطق غنية، وأفضل اقتصادياً، ولهذا السبب كانت المناطق الشّافعية، أهدافاً مغرية للنفوذ الأجنبي ،وكانوا في حالة خلاف سياسي مع الأئمة، وفرضوا ضرائب باهظة عليهم، وعينوا المسؤولين الحكوميين في المناطق الشّافعية من الزيديين. وقد انحصر الشوافع، في الطبقة المتوسطة" التجار والمثقفين"، وكان ذلك يعني ، بالطبع، تعارضهم الفكري مع نظام الإمامة، ويفسر تأييدهم المطلق للثورة، ومشاركتهم فيها منذ البداية. ومن هنا تولدت المقاومة لحكم الأئمة، وكانت مركزة في المناطق الشافعية، التي تكونت فيها مجموعات تؤمن بأفكار حديثة، تؤيد وجود حكومة دستورية، ومؤسسات نيابية. وانضم لهؤلاء الشّوافع، بعض الشيعة الزّيود الذين اعترضوا على الحكم المطلق للأئمة. وعلى الرغم من ذلك، ظل الشوافع محرومين من المناصب الرئيسية، حتى بعد قيام الثورة اليمنية، وحتى عام ١٩٧٠. وبعد عام ١٩٧٥، مُنح منصب رئيس الوزراء للشّوافع، وظل منصب الرئاسة حكراً على الزيديين إلى قيام الوحدة .

ونرى هنا بان هذا التقسيم السياسي لا يعبر إطلاقا عن توازن في بناء القوة بل هو تعبير قوي عن حالة انقسامية اجتماعية ، وكذلك تأكيد لسياسة المناطقية والى ابعد من ذلك إلى المذهبية ، وكلها سياسات انقسامية لا يمكن أن تساعد في إدماج أبناء الوطن الواحد وإنما العكس تؤدي إلى تفرقهم وظهور العصبيات والفرق وهنا يظهر عدم إمكانية التوازن في بناء القوة.

ب- التقسيم القبلي وتأثيره في الحياة الاجتماعية :

١. يشكل التكتل القبلي، أهم العوامل البشرية، المؤثرة في توزيع السكان باليمن الشمالي، فالقبلية هي الوحدة الأساسية للمجتمع اليمني، خارج المدن، والنظام القبلي هو الدعامة الأساسية، التي يرتكز عليها ذلك المجتمع، إذ تمثل القبائل ما يقرب من ٨٠% من تعداد السكان. وتقدر بعض المصادر، عدد القبائل التي تقطن الهضبة الوسطى، بـــ ١٤١ قبيلة، وتلك التي تقطن سهل تهامة بـــ ٢٧ قبيلة، كما تقدر كبريات هذه القبائل بعشرين قبيلة، أهمها حاشد وبكيل والزرانيق.

وبإستثناء القبائل، التي تعيش في الهضبة الشرقية، حيث تحيا حياة البداوة والتنقل، فإن بقية قبائل اليمن، تحيا حياة استقرار، لارتباطها بالزراعة وتربية الماشية، في ظل نظمها الخاصة، بعيدة عن سلطة الحكومة المركزية. وقد ساعد اعتماد نظام الحكم على القبائل كقوة عسكرية، في استمرار النظام القبلي، وصعوبة التخلص منه.

٢. وتعد قبيلتا حاشد، وبكيل، أكبر قبيلتين في اليمن الشمالي، بل هما أكبر اتحادين للقبائل الشيعية في الجزيرة العربية، وربما في الوطن العربي. وتشير بعض المصادر، إلى أن منطقة قبائل حاشد، تمتد من عمران إلى صعده شمالاً، والجوف شرقاً، بينما تمتد منطقة بكيل شمال منطقة حاشد وشرقها، من وادي مور غرباً، إلى الجوف شرقاً.

وقد أصبحت قبيلتا حاشد، وبكيل حصناً للحكام الزيديين، ويشار إليهما في التاريخ الشيعي على أنهما أجنحة الأئمة. وبينما تُعد قبيلة حاشد اقل عدداً، من قبيلة بكيل، إلاّ أن الأولى، أكثر تماسكاً، فيما يختص بالسياسات القبلية، ويرجع ذلك، إلى كونها تتضمن عدداً أقل من القبائل، كما يعزى تضامنها، إلى قوة شيخ مشايخها، الذي نجح في تنظيم قبائلها.

ويجب الإشارة إلى أن هناك تحولات طرأت على قبيلتي حاشد وبكيل تمثلت أهمها في انتشار المذهب الوهابي بين أفرادها مما أدى إلى انطواء المذهب الزيدي واهم الأسباب المؤدية لذلك هو الدعم القوي من قبل السعودية لنشر المذهب الوهابي بين أبناء اليمن لوجود عدة تباينات

بينها وبين المذهب الشيعي الذي كان منتشرا إلى أمد قريب ، والغالب أن هناك أسباب سياسية مرتبطة بالمذهب الوهابي .

وقد كان لموقف قبيلتي حاشد وبكيل، المؤيد للثورة اليمنية، والموالي للجمهورية، الأثر الكبير في مدّ انتشار القوات الجمهورية–مما كتب للقبيلة تسلم زمام الأمور والمشاركة في الحكم–، إلى المناطق، التي تقطنها تلك القبائل "المنطقة الوسطى والشمالية والجوف"،وذلك خلال فترة الصراع بين الجمهوريين والملكيين. كما لعبت القبيلتان، دوراً رئيسياً في تزايد حدة الصراع بين شطري اليمن، وكان لنشاطهما أثر كبير أثناء إدارة أعمال القتال، بعد اندلاع الحرب الأهلية.[1]

وقد تولى الشيخ عبدالله الأحمر، شيخ مشايخ قبائل حاشد، رئاسة مجلس النواب، عقب أول انتخابات بعد الوحدة. كما أن وجود القبائل القوية في اليمن الشمالي، وعدم وجودها في اليمن الجنوبي، عامل له أهمية كبرى في الصراع، لأن تعداد القبائل الشيعية في الشمال–من حيث عدد القبائل وليس البشر– ضعف تعداد القبائل الشافعية في الجنوب. وقد شكّلت هذه الانقسامات القبلية المتداخلة، بين الشعب اليمني، قضية اجتماعية وأمنية معقدة.

D.M.H.S.R

[1] مرجع سابق.

رابعاً:- تطور القوات المسلحة، وتأثيرها على الحياة السياسية في شطراليمن الشمالي

أ- الجيش في عهد الأئمة :

يرجع بدء تكوين الجيش اليمني، إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى، حين رأى الإمام يحيى بن المنصور حميد الدين، ضرورة تكوين جيش نظامي، يسمح له بمد سلطانه إلى كل البلاد، بعد هزيمة الجيش التركي وخروجه من اليمن. ولمّا كان الوالي التركي قد قرر تسليم أسلحة قواته إلى الإمام، فقد وجدها الإمام فرصة طيبة، لتكوين ذلك الجيش، حتى يمكنه قمع ثورات القبائل المتمردة، من ناحية، وجمع الضرائب والزكاة، من ناحية أخرى .

ولتكوين هذا الجيش، استعان الإمام يحيى ببعض الخبراء الأتراك، وأوكل إليهم مهمة تنظيم الوحدات العسكرية، وفرض التجنيد الإجباري، بناء على تجاربهم، ووفق نظامهم العسكري، فبدأ في عام ١٩١٩، بتشكيل الجيش، وتأسست كلية عسكرية، لإعداد الضباط اليمنيين، إلاّ أن ذلك الجيش، تعرض لهزيمتين في الثلاثينيات، الأولى من القوات السعودية في الشّمال، والثانية من القوات البريطانية في الجنوب، فأستبدل الإمام الخبراء الأتراك، بخبراء سوريين، أوصوا بتسريح تلك القوات، التي تفشت فيها الفوضى والرشوة، وتكوين جيش جديد، من أبناء القبائل، الذين لم يسبق لهم الخدمة العسكرية. وقد اقتنع الإمام يحيى بفكرة إنشاء جيش جديد، إلاّ أنه لم يوافق على تسريح الجيش القديم، الذي بقى إلى جانب القوات الجديدة، التي سميت بالجيش الدفاعي،" أو ميليشيات الإمام ".[١]

ولم يكتف الإمام بهذين الجيشين، فشكل جيشاً ثالثاً، من أبناء القبائل المتطّوعين، الذين لا يرغبون في الخدمة العسكرية المستمرة في الجيش، وأطلق عليه" الجيش البراني ."وكان يشترط على أفراد هذا الجيش، شراء أسلحتهم وذخيرتهم، وكان هذا الجيش، أكثر ولاءً للإمام، وأشد بطشاً بالمواطنين. وعلى الرغم من تكوين هذه الجيوش الثلاثة، فقد ظل تدريبها، وكافة شؤونها، في غاية التواضع، فضلاً عن افتقارها إلى الأسلحة الحديثة. وكان الإمام هو القائد الأعلى للقوات اليمنية، فضلاً عن كونه وزيراً للدفاع. كما وافق الإمام على إرسال بعثات

[١] مرجع سابق.

عسكرية إلى الخارج، في دورات تدريبية، شملت مصر والعراق والاتحاد السوفيتي، وكان طبيعياً، أن يتصرف هؤلاء الضباط، ويحتكوا بالأفكار العصرية والتقدمية، التي لم يعرفوها في اليمن، مما شكل صدمة كبيرة لهم، مقارنة بأحوال اليمن، الذي لا يزال في ظلمات القرون الوسطى .

وعلى الرغم من ضعف الجيش عدداً وعدة، فإنه ظهر على المسرح السياسي أكثر من مرة في المواقف الآتية :

١. أسهم بعض الضباط في انقلاب عام ١٩٤٨، ولعب الجيش دوراً رياديا بجانب زعماء حركة المعارضة اليمنية، على الرغم من فشل الانقلاب.

٢. شارك عدد من الضباط، بقيادة المقدم أحمد الثلايا، في انقلاب عام ١٩٥٥ الفاشل.

٣. ظهر دور الضباط الأحرار، عند محاولة القضاء على الإمام أحمد في الحديدة، عام ١٩٦٢.

٤. شارك العقيدان عبدالله السلال، وحسن العمري، في ثورة ٢٦ سبتمبر عام ١٩٦٢، التي لاقت ترحيباً جماهيرياً واسعاً، وأسقطت النظام الإمامي، وأعلنت قيام الجمهورية، ودخل اليمن الشمالي مرحلة جديدة منذ ذلك التاريخ.

ب- الجيش في العهد الجمهوري :

تُوّج نضال الشعب اليمني وحركاته الوطنية، باندلاع ثورة السادس والعشرين من سبتمبر، عام ١٩٦٢، تحت قيادة تنظيم الضباط الأحرار. وقد كانت إحدى المهام المباشرة للنظام الجديد، بناء جيش وطني قوي، لحماية البلاد، والدفاع عن مكاسب الثورة، لذلك سارعت الجماهير للانخراط في صفوف الجيش، من أجل الدفاع عن الثورة .

أُسند منصبا رئيس الجمهورية، القائد العام للقوات المسلحة، إلى المشير" عبدالله السلال"، وتولى كبار الضباط، مثل الجائفي، والعمري، والخولاني، وغيرهم، مناصب مهمة في المجلس التنفيذي، وبقية المؤسسات .

وظهر الجيش مرة أخرى، على المسرح السياسي عام ١٩٦٨، عندما حدثت المواجهة، بين صغار الضباط في الجيش، من جهة، وكانوا يدعمون النظام الجمهوري، وكبار الضباط والشيوخ، المنادين بضرورة عودة أصدقائهم الملكيين، ومشاركتهم السلطة، من جهة أخرى . وقد تمكن التحالف الأخير، نتيجة للأخطاء ، التي ارتكبتها عناصر الكفاح الوطني، من صغار الضباط" بعث ــ قوميين ــ عرب ــ ماركسيين ــ ناصريين". من استبعاد صغار الضباط، وتصفية أنصارهم وقصف مقر الاتحاد العام لعمال اليمن، وسرح الوطنيون من مناصبهم، وبدأت طوابير من الملكيين، تصل صنعاء، وتسلموا مناصب في قمة السلطة، وتم استبعاد الفريق حسن العمري من الجيش، ومن المناصب الأخرى، وتم تعيين المقدم محمد الإرياني بدلاً منه عام ١٩٧١. وكانت قيادة الجيش الفعلية بيد المقدم إبراهيم الحمدي، الذي قاد انقلاباً في ١٣ يونيه ١٩٧٤، وسيطر على مقاليد الحكم، ولكنه اغتيل عام ١٩٧٧، وتولى السلطة المقدم أحمد حسن الغشمي، الذي قتل أيضاً نتيجة انفجار حقيبة ملغومة، وانتخب بعده علي عبدالله صالح، الرئيس الحالي .[١]

D.M.H.S.R

[١] الوحدة اليمنية والحرب الأهلية (١٩٩٤)،القسم الأول ،مرجع سابق.

المبحث الثاني :-التطور السياسي والاجتماعي في شطر اليمن الجنوبي

اولاً:-الموقع الجغرافي

شطر اليمن الجنوبي هو المنطقة الواقعة، جنوب غرب الجزيرة العربية، وتشمل أراضي حضرموت، والمهرة المتاخمة لسلطنة عُمَان شرقاً، حتى باب المندب غرباً، وتتكون من ست محافظات، هي، عدن، ولحج، وأبين، وشبوه، وحضرموت، والمهره. ومساحتها حوالي ٣٣٣ ألف كيلومتر مربع، وعدد سكانها ثلاثة ملايين نسمة، ويحدها من الشمال المملكة العربية السعودية وشطر اليمن الشمالي، ومن الغرب مضيق باب المندب، ومن الجنوب خليج عدن وبحر العرب، ومن الشرق سلطنة عُمان، ويتبع اليمن الجنوبي عدد من الجزر، أهمها جزيرة سوقطرى، وهي أكبر الجزر اليمنية، وتقع على مسافة ٥١٠ كيلومتر من الساحل اليمني في البحر العربي، وتبلغ مساحتها ٦٥٠ كم٢.

إن الأهمية الجيوبوليتيكية لشطر اليمن الجنوبي، جلبت المتاعب والحروب لسكان اليمن، منذ فترات ما قبل التاريخ. وقد اجتمعت العوامل الجغرافية، والتاريخية، لتقسيم اليمن الجنوبي إلى ثلاث مناطق، من الناحية الاقتصادية، والاجتماعية، وهي:

١. حضرموت "منطقة زراعية".

٢. منطقة المرتفعـــــــــات.

٣. العاصمة عدن "من أهم الموانئ نظراً لموقعها الإستراتيجي، الذي يتحكم في طرق المواصلات البحرية للعالم". وفي أثناء الاحتلال اتخذت بريطانيا منها مركزاً تجارياً وعسكرياً، وغدت قاعد بريطانية عسكرية مهمة، منذ عام ١٨٣٩م. وفي عام ١٩٣٦، أُلحقت عدن بإدارة المستعمرات في لندن، بعد أن كانت تابعة، لإدارة الهند.

ثانيا:-تطور حركات التحرر في الشطر الجنوبي ودورها في الحياة السياسية والاجتماعية

تطور حركات التحرير قبل جلاء البريطانيين، عن جنوب اليمن :

احتلت القوات البريطانية جزيرة بريم عام ١٢١٤هـ، ١٧٩٩م. وفي عام ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م احتلت هذه القوات مدينة عدن، بعد مقاومة محلية عنيفة. وأخذت بريطانيا توسّع حدود منطقة استعمارها بشكل تدريجي

وفي عام ١٣٧٨هـ /١٩٥٨م، وبدعم من بريطانيا ومؤازرتها، انضمت ست سلطنات في اتحاد فيما بينها، ثم تتابع انضمام السلطنات والمشيخات والإمارات، وأخيراً انضمت إليه مستعمرة عدن عام ١٣٨٢هـ/١٩٦٢م، وسمّي التكوين السياسي الاتحادي، باسم "اتحاد الجنوب العربي".

تشكلت في نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات، بعض الأحزاب والمنظمات المناهضة للاستعمار البريطاني، بدءًا من الجمعية الإسلامية، وإنتهاء بحزب الشعب الاشتراكي، "حوالي ٨ أحزاب ومنظمات"، وقد فشلت هذه المنظمات في تحقيق برامجها وأهدافها، إلا أن الجامع المشترك لكل هذه المنظمات، هو الإيمان بالكفاح المسلّح، ضد الاستعمار البريطاني.

كانت مختلف الظروف الخارجية، والداخلية، تدفع حركة التحرر الوطني اليمنية، نحو إنشاء تنظيم سياسي، يقود النضال التحرري الوطني، ضد الاستعمار البريطاني، فبعد أن فشلت جميع المبادرات السّلمية، الهادفة إلى تحقيق الجلاء المنشود، سعى المناضلون، إلى تكوين تنظيم سياسي، يقود نضال الجماهير، من أجل تحرير البلاد، وكان هذا التنظيم هو جبهة التحرير القومية، بقيادة قحطان الشعبي، التي تأسست بعد مفاوضات طويلة، في صنعاء عام ١٩٦٣، بين العديد من التيارات السياسية الوطنية. وعُقد مؤتمرها الأول في صنعاء في مايو ١٩٦٣، وسمي بالمؤتمر الشعبي العام، وقد حددت إحدى وثائق التنظيم، للوصول إلى الغاية المنشودة، أن تعمل الجبهة على:

١. وحدة العقيدة والرأي.

٢. توفير تنظيم سليم، يحقق وحدة العمل، ويوفر للحركة الثورية، قاعدة شعبية مرتبطة، يسهل تعبئتها، وتحريكها.

٣. الإيمان بالعمل العلمي المخطط، والمدروس، الذي يتفاعل مع الواقع، ويقود إلى الغايات، والأهداف.

وقد شمل نشاط جبهة التحرير القومية، كل مناطق اليمن الجنوبي، كما أصبحت تمثل القطاع الأعظم من الجماهير، وحققت نجاحات عسكرية، والتفت حولها الجماهير، وفي ١٤ أكتوبر ١٩٦٣، انطلقت الثورة المسلحة، من جبال ردفان والضالع، المتاخمة للحدود مع الشمال، ضد الوجود البريطاني في الجنوب.

وفي شهر يناير ١٩٦٦، قامت قوى الكفاح المسّلح، بتكوين منظمة جديدة، منافسة للجبهة القومية. فشُكلت جبهة تحرير الجنوب اليمني المحتل، بقيادة عبدالقوي مكاوي، وتألفت من حزب الشعب الاشتراكي، ورابطة الجنوب العربي، وهيئة تحرير الجنوب، وقد كانت للجبهة في إحدى المراحل معسكرات للتدريب قرب تعز، واحتضنت الأنظمة العربية هذه المنظمة الجديدة، وقدمت لها كل العون العسكري، والمادي، والإعلامي.[١]

ما لبثت قوات التحرير أن خاضت هجوماً مكثفاً، على كل مراكز الجبهة القومية، واحتدم الصراع بين الجبهتين، وراح ضحيته الكثير من المناضلين من الطرفين، واستمر القتال حتى أول أغسطس ١٩٦٦، ووجهت الجامعة العربية، وإذاعة القاهرة نداءاتها لوقف القتال، ودعتهما إلى الدخول في مفاوضات. فوقعت اتفاقية الإسكندرية، حول توحيد الجبهتين في جبهة موحدة، وتلي ذلك خلافات داخلية واسعة، استمرت حتى ١٤ أكتوبر ١٩٦٦، ثم اندلع القتال فجأة بين الجبهتين، وكانت النتيجة لصالح جبهة التحرير القومية، بقيادة قحطان الشعبي، وانطلاقاً من ذلك، اعترفت بريطانيا رسمياً بها، ودعتها لإجراء مفاوضات، في جنيف، ابتداء من ٢٠ نوفمبر ١٩٦٧، وتحقق الاستقلال في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧، بعد رحيل القوات البريطانية، وأُعلن عن قيام جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية، جمهورية عربية مستقلة.

[١] مرجع سابق.

ثالثا:-الجبهة القومية والصراع على السلطة

انتزعت جماهير الشعب اليمني، تحت قيادة الجبهة القومية، الاستقلال السياسي، بعد رحلة نضال مسلح، دامت أكثر من أربع سنوات. وبوصول الجبهة إلى السلطة، في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧، استطاعت فرض سيطرتها وبدأت مرحلة الإصلاح والتحرر الاقتصادي، والاجتماعي. وظهر خلاف جديد بين جناح اليمين وسياسته الإصلاحية، وجناح الأغلبية أو اليسار. وقد أدى هذا الخلاف إلى عقد المؤتمر العام الرابع، في الفترة من ٨ إلى ١٢ مارس ١٩٦٨، وانتهي المؤتمر بتبني أُطروحات اليسار.

وبعد المؤتمر، حدث صراع جديد، بين الأجنحة، وفي ٢٠ مارس قام الجيش بقيادة قحطان الشعبي بانقلاب عسكري، سيطر على الإذاعة ونزلت قواتهم في الشوارع، وقاموا بحملة اعتقالات في أوساط الجبهة القومية، وعناصر وطنية أخرى، واستطاع هذا الجناح السيطرة على السلطة، حتى يونيه ١٩٦٩.

وفي ٢٢ يونيه عام ١٩٦٩، استطاع يسار الجبهة القومية، بدعم من الجماهير الشعبية، وجيش التحرير الشعبي، والفدائيين، الوصول إلى السلطة، ووضع قحطان الشعبي تحت الإقامة الجبرية، وتولى السلطة سالم رُبَيّع علي، وتولى رئاسة الوزراء محمد علي هيثم، ثم علي ناصر محمد، الذي كان يشغل منصب وزير الدفاع أيضاً. وبدأت حركة إصلاحات سياسية، واجتماعية، واقتصادية جديدة، وتم وضع الدستور، وتشكيل مجلس الشعب. وفي ٢ يونيه ١٩٧٢، انعقد المؤتمر الخامس للحزب بعد أن عمق مفهوم الاشتراكية والديموقراطية، وأصبحت بذلك الماركسية اللينينية، أيديولوجية ليسار الجبهة القومية، والحزب الاشتراكي فيما بعد.[١]

وفي ٢٦ يونيه عام ١٩٧٨، قامت حركة انقلابية، ضد الرئيس سالم ربيع وجماعته، وتركزت السلطة، في يد عبدالفتاح إسماعيل، الأمين العام للجبهة القومية، رئيساً للدولة الجديدة، وتولى علي ناصر محمد رئاسة الحكومة. وفي ١٤ أكتوبر من العام نفسه، عقد المؤتمر الأول في العهد الاشتراكي الجديد، الذي انتهى بإعلان تأسيس الحزب الاشتراكي، كما

[١] مرجع سابق.

عدل الدستور في ٣١ أكتوبر من العام نفسه، وقام النظام الجديد بتقديم الدعم العسكري لإثيوبيا في حربها ضد الصومال، في إقليم أوجادين.

وفي عام ١٩٨٠، جرت خلافات حزبية انتهت بإبعاد عبدالفتاح إسماعيل، إلى موسكو، وتولى الرئاسة علي ناصر محمد، الذي وقّع اتفاقية تعاون مع ليبيا واثيوبيا، في العام نفسه، وفي عام ١٩٨٢، وقّعت اتفاقية حدودية مع سلطنة عُمان، لتنهي بذلك ١٥ عاماً من القطيعة، بين الدولتين.

إلاّ أن الأمور في اليمن الجنوبي ظلت مضطربة، مما أثر على الوضع الاقتصادي في البلاد، واتفق المتشددون، على إحضار عبدالفتاح إسماعيل من موسكو. وفي فبراير عام ١٩٨٥، نجحوا في إعادته من المنفى، بعد عزل علي ناصر محمد، وفي يناير عام ١٩٨٦م، حدث صراع بين فريق إسماعيل، وفريق علي ناصر، أدى إلى حرب أهلية، انتصرت فيها قوات إسماعيل، وقاست عدن من دمار شديد، وقتل حوالي عشرة آلاف مدني، وتم إجلاء (٤٥٠٠) أجنبي، وهرب علي ناصر إلى إثيوبيا، ثم استقر في سورية فيما بعد. وفي العام نفسه جرت تصفيات دموية، في صراع على الحكم في عدن، قُتل فيها عبدالفتاح إسماعيل، ونجح على أثر ذلك علي سالم البيض، ومجموعته أبو بكر العطاس، وسالم صالح محمد، في تولي مقاليد الحكم في عدن.

رابعاً:-التطور الاجتماعي وتأثيره على نظام الحكم في الشطر الجنوبي

لم يكن للطائفية وجود في المجتمع اليمني الجنوبي، نظراً لأن جميع من به، شافعيون من أهل السنة. وكانو على خصومة دائمة مع الأئمة الشيعيين، في اليمن الشمالي. أما تطوره اجتماعياً، فقد كان مختلفاً كذلك، ويرجع الاختلاف إلى خبرة الجنوبيين، التي أمضت ١٨٠ عاماً مع الاستعمار البريطاني، مما أدى إلى تكوين منطقة مدنية كبيرة في عدن، إضافة إلى فرض نفوذ الدولة المركزية على القبائل، في المنطقة الخلفية للساحل. وقد أسفر الضعف القبلي، وكذا توجهات القيادة السياسية، نحو توسيع المنطقة المدنية الحديثة في عدن، إلى وجود سلطة حاكمة، تعتمد على نظام الحزب الواحد، تفرض حكمها بالقوة، والذي أصبح بعد إزدياد نجاحه، يشدد قبضته بعنف على المجتمع.[١]

ولقد كان للتغيرات الاجتماعية، درجة أهمية التغيرات السياسية نفسها في عدن، وكان ذلك بسبب الازدهار الاقتصادي بميناء عدن. فكثير من العمال القادمين من داخل اليمن، تجمعوا حول الكيانات الاقتصادية، مثل معامل تكرير البترول البريطانية، إذ كانت نسبة العمالة اليمنية في عدن، في هذه الفترة ١٨%، من إجمالي نسبة السكان في اليمن الجنوبية. وكان هؤلاء العمال، بعيدين عن التأثيرات القبلية، وعرضة للاتجاهات الفكرية في المدينة، لذا كان من السهل قيادتهم بواسطة زعماء العمال، الذين لديهم ميول سياسية. كما حدث بعض الانفتاح على العالم الخارجي، حيث افتُتحت محطة التليفزيون في عدن في سبتمبر ١٩٦٤، كما انخرطت المرأة اليمنية الجنوبية في ميدان العمل والتعليم، والدفاع عن الوطن. حيث بلغ عدد النساء العاملات في عدن، ١٢٨١ من مجموع ٦٤ ألف، وذلك في عام ١٩٦٥.

[١] مرجع سابق.

خامساً:-الوضع الاجتماعي في ظل ثورة أكتوبر

لم يكن للقبائل تأثير يذكر في شطر اليمن الجنوبي، عكس ما هو عليه في شطر اليمن الشمالي. ومع ذلك فقد استُغلت القبائل من قبل النظام، في المراحل الأولى للاستقلال، من أجل تثبيت النظام القائم، كما أن السلاطين وشيوخ القبائل، جعلوا من الحروب، والخلافات القبلية، وسيلة للاستيلاء على الأراضي الزراعية الخصبة، وتعزيز نفوذهم المادي والسياسي، وأياً ما كانت طبيعة النفوذ، والولاء القبلي، واختلافه من منطقة إلى أخرى، فإنه لا يزال حقيقة ملموسة في المجتمع اليمني المعاصر.

فإذا كانت القبيلة، قد عبرت عن نفسها بصورة باهتة، في مرحلة ما بعد استقلال الجنوب، إلا أن التكتلات القبلية ظهرت بشكل مقيت في المرحلة اللاحقة، وبعد مرحلة طويلة من العمل الحزبي، والالتزام بالفكر الاشتراكي. وكانت المحصلة النهائية، وجود مجتمع قبلي ماركسي شيوعي، ارتبطت فيه الإيديولوجية بالروابط القبلية. منذ عام ١٩٦٩ فصاعداً، لم تشهد الحياة الاجتماعية في شطر اليمن الجنوبي، أي نوع من الاستقرار السياسي، أو الاجتماعي، بسبب التنافس المرير، الذي حدث بين الفصائل المختلفة للجبهة.

من الصعب تلخيص التغيرات الاجتماعية والسياسية في شطر اليمن الجنوبي، في هذه الفترة، خاصة، تلك التي حدثت في علاقات جمهورية اليمن الديموقراطية، مع سلطنة عُمان، عندما ساندت الثورة الشيوعية في إقليم ظفار العُماني. وانعكست هذه المساندة، على الأوضاع الداخلية في اليمن الديمقراطي، حيث كانت النتيجة تآمراً مستمراً، وعنيفاً، دائراً بين ثلاثة من القادة، هم: سالم رُبَيّع علي، و عبدالفتاح إسماعيل، وعلي ناصر محمد. واستمر هذا الصراع، ما يقرب من العشرين عاماً، حتى وصول علي سالم البيض للسلطة، وبداية مسيرة الوحدة بين الشطرين.[١]

[١] مرجع سابق.

D.M.H.S.R

الفصل الثاني :-دوافع الوحدة اليمنية وضرورتها التاريخية

تنبع أهمية دراسة تجربة الوحدة اليمنية من أنها تشكل حدثاً تاريخياً مهماً في إطار التجارب الوحدوية العربية – التي لم يكتب لها النجاح على مدى الخمسين عاماً الماضية – وأنها تمثل أول تجربة وحدوية اندماجية ناجحة ومستمرة بين قطرين عربيين منذ قيام الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨م.[١] ومع أن الوحدة اليمنية هي مطلب شعبي، ليس في اليمن وحده بل لدى مختلف الشعوب العربية، إلا أن قرار الوحدة اليمنية كان له دوافع مختلفة لدى القيادات السياسية في شطري اليمن، وهذه الدوافع تتمثل في أهداف متباينة لكل من القيادتين السياسيتين في شطري اليمن. فقد تختلف أسس هذه الأهداف، وقد تتقاطع في نقاط معينة.

المبحث الأول :- أهداف القيادة السياسية في الشطر الشمالي

أولاً:- الأهداف الإستراتيجية

يحتل الشطر الجنوبي موقعاً استراتيجياً فريداً في الجزيرة العربية، حيث يشرف على البوابة الجنوبية للبحر الأحمر، ألا وهي مضيق باب المندب. ولهذا المضيق أهمية في وقتي السلم والحرب على السواء، فهو الذي يتحكم بحركة النقل والتجارة البحرية ويصل آسيا بأوروبا ويربط بين بحار تتزايد أهميتها في عالم الإستراتيجية الدولية المعاصرة، وهي: البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط عبر قناة السويس والمحيط الهندي. وقد ازدادت أهمية المضيق بعد الاكتشافات النفطية في المنطقة نتيجة لمرور ناقلات النفط عبره إلى الدول الغربية، ثم ازدادت أهمية المضيق والمنطقة ككل في مرحلة الحرب الباردة بين الدول العظمى لاستخدامه كوسيلة لمرور الأساطيل الحربية خلاله. **إن أهمية الموقع الاستراتيجي للشطر الجنوبي تتعاظم** في أوقات الأزمات والحروب.[٢]

---

[١] سعاد عبدالله ،الوحدة اليمنية مقوماتها،اتجاهاتها ومستقبلها(١٩٩٠-١٩٩٤)،موقع www.Sad2020.maktoobblog.com.

[٢] حسن الظاهر، "السياسة الخارجية اليمنية في ضوء الميثاق الوطني: خمس ركائز وخمس دوائر"، المستقبل العربي (العدد ٦٥ ١٩٨٤) ص ٥٩.

وهذا الموقع الجغرافي الاستراتيجي يعطي الدولة المسيطرة عليه أهمية كبيرة في عملية الصراع الدولي والإقليمي، أي أن من يسيطر على هذا الموقع يستطيع أن يلعب دوراً جوهرياً في السياسات الإقليمية والدولية. ولذلك ترى حكومة الشطر الشمالي أن دولة الوحدة، بإمكاناتها البشرية والمادية، ستزداد أهميتها الإستراتيجية وتتهيأ لدور إقليمي ودولي تستطيع من خلاله التأثير في رسم السياسات الدولية والإقليمية، وامتداد نفوذها وهيمنتها والتحكم في مدخل البحر الأحمر، خاصة وهذا الأمر يعطي اليمن دوراً حيوياً وموقعاً مؤثراً على خريطة الصراع العربي الإسرائيلي.[١] وهذا الهدف لم يكن وليد المرحلة الحالية، فقد كانت القيادة في الشطر الشمالي دائماً الداعي إلى توحيد الشطرين في كيان سياسي واحد وبأية وسيلة ممكنة، حتى ولو تم ذلك من خلال الأعمال العسكرية. فمنذ استقلال الشطر الجنوبي في عام ١٩٦٨، حاول الشطر الشمالي فرض الوحدة من طرف واحد بالقوة، حيث خاضت أكثر من مواجهة لتحقيق ذلك.[٢] فالشطر الشمالي يرى أن الوحدة هي مكسب كبير له، الأمر الذي جعل استجابة الشطر الجنوبي لدعوة الوحدة تتراوح دائماً بين الرفض تارة والفتور والمماطلة تارة أخرى والتردد والحذر في تنفيذ اتفاقيات الوحدة التي تم التوصل إليها بعد المواجهات العسكرية التي حدثت بين الدولتين خاصة عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٩م.[٣] تلك الاتفاقيات التي يعتبرها البعض أنها لم تأت من قناعات الشطر الجنوبي الوحدوية، بل تم التوصل إليها نتيجة لضغوط التوتر السياسي والعسكري بين الشطرين.[٤] ومع ذلك فقد كانت القيادة في الشطر الجنوبي تتخوف من أن تؤدي الوحدة إلى أن "يلغى الجنوب لحساب الشمال" وبالتالي سيكون الحزب الحاكم في الجنوب "مهدداً بالزوال مع زيادة تماسك الوحدة."[٥]

فالموقع الاستراتيجي كان أحد الدوافع الرئيسية للشطر الشمالي من تحقيق الوحدة اليمنية، ولذلك كانت القيادة اليمنية في الشطر الشمالي تطمح إلى تحقيق مدى سياسياً واقتصادياً

---

[١] المرجع السابق. ص٦٥

[٢] في الثاني من شهر فبراير ١٩٦٩ هددت حكومة الشطر الشمالي على لسان وزير خارجيتها يحي جغمان حكومة الشطر الجنوبي وطالبتها بالوحدة الفورية وبدون قيد أو شرط، ومتهمة حكومة الشطر الجنوبي بالانفصالية. كذلك صرح القاضي الإرياني بأن الإنفصال غير مقبول وأن حكومة الشطر الشمالي قد تستخدم القوة لتحقيق الوحدة. أنظر في هذا الأمر: علي عبد القوي الغفاري. الوحدة اليمنية: الواقع والمستقبل،(صنعاء:مؤسسة الكتاب المدرسي،١٩٩٧)، ص ١٢٧-١٢٨.

[٣] محمد إبراهيم الحلوة. "الجديد في الوحدة اليمنية: دراسة في عوامل ومشاكل الوحدة اليمنية". مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، (العدد ٦٧ أكتوبر ١٩٩٢) ص٢١٠.

[٤] مرجع السابق ص ١٨٧.

[٥] مرجع السابق. ص٢١١.

واستراتيجياً مساحته أكثر من (٥٢٨) ألف كيلو متر مربع[١]، يعيش عليها أكثر من (١٢) مليون إنسان، (انظر الجدول رقم ٣)، وهذا يعني مزيداً من القوة والتأثير السياسي الإقليمي، وبالتالي يمكن تصور أبعاد هذا التجمع السياسي والعسكري ومدى أثره في المنطقة.

ثانياً:- ألأهداف الاقتصادية

يعتبر الشطر الشمالي من الدول الفقيرة اقتصادياً، وهو يعتمد على القطاع الخارجي مثل المعونات، القروض، تحويلات المغتربين، وهذا يجعل الدولة رهينة للتأثيرات السياسية الخارجية، غير إن اكتشاف النفط في منطقة (شبوة) في اليمن الجنوبي وفي مناطق حدودية مشتركة يصعب الجزم بتبعيتها لأي من الشطرين جعل اليمن تعيد طرح مشروع الوحدة مع الشطر الجنوبي وبقوة، خاصة أن الاقتراح الذي قدمته حكومة الشطر الشمالي لاستغلال بترول المنطقة الحدودية مشاركة بين الشطرين قد تم رفضه من قبل الشطر الجنوبي، إلا بعد تحديد دقيق للحدود بين الشطرين.[٢] ولم يبق أمام اليمن الشمالي سوى الخيار السلمي للضغط على الشطر الجنوبي لتحقيق الوحدة. وترى القيادة في الشطر الشمالي أن دخول النفط إلى دورة الاقتصاد اليمني في إطار الوحدة سوف يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة وبناء اقتصاد مستقل ويتخلص اليمن من التبعية الاقتصادية ويعتمد على الذات، بالإضافة إلى تطور النظام الاقتصادي وتوجيهه لمتطلبات التنمية والخروج من الانحباس للمساعدات والإعانات الإقليمية والدولية. وإذا ما ربط عامل النفط ودوره في التنمية الاقتصادية مع البعد السكاني للشطر الشمالي مما يعني نشوء دولة كبيرة في منطقة استراتيجية، فإن ذلك سيؤدي إلى تفعيل الدور اليمني وإعادة طرح مسألة توازن القوى في المنطقة وعلى أساسه سوف تستعيد اليمن دوراً كان معطلاً.

---

[٢] صرح بذلك الدكتور عبدالكريم الإرياني وزير خارجية الشطر الشمالي آنذاك، مؤكداً رفض السلطة في الشطر الجنوبي الاستغلال المشترك للثروات الطبيعية. الحوادث (١٩٨٨/٣/١٨) ص٣١

ثالثا:- الأهداف الجغراسية

إن العلاقة بين السكان والمساحة في كلا الشطرين تسجل تفاوتاً ملحوظاً بين النظامين. فحينما لا تتجاوز مساحة شطر اليمن الشمالي ١٩٥ ألف كلم مربع، إلا أنه يضم في نفس الوقت حوالي (٩.٨) مليون نسمة. وعلى العكس من ذلك نجد أن الشطر الجنوبي تصل مساحته إلى حوالي (٣٣٣) ألف كلم مربع، في حين لا يزيد عدد السكان عن (٢.٢) مليون نسمة (**جدول رقم ٣**).

ولذلك رأى شطر اليمن الشمالي أن تحقيق الوحدة يحقق له أكثر من هدف:

١) إعطاؤه مجالاً جغرافياً واسعاً وإطلالة على البحر العربي ومن ثم على المحيط الهندي والاتصال بالعالم الخارجي عن طريق البحر، بينما كان سابقاً لا يتميز بهذه الخاصية.

٢) فتح المجال أمام سكان الشطر الشمالي للانتقال والاستقرار والاستثمار في مناطق متعددة من الشطر الجنوبي وبذلك يخلق نوعاً من التوازن السكاني وعمقاً جغرافياً في مواجهة الضغوط الإقليمية والدولية. هذه الاستراتيجية ارتبطت بخطط النظام السياسي في الشمال الذي كان "يعد العدة لدفع ما يصل إلى مليون يمني من المناطق الشمالية إلى المناطق الجنوبية ... في خطة طموحة لإيجاد توازن معقول بين الشماليين والجنوبيين في المناطق الجنوبية بكسر الخصوصية السكانية في الجنوب."

٣) يعتقد النظام السياسي في الشطر الشمالي أنه قد يحقق بالطرق السلمية مالم يستطع أن يحققه بالوسائل العسكرية من حيث الهيمنة على كافة اليمن بعد توحيده، وذلك من خلال تبني الديمقراطية والتي قد تؤدي في حالة الانتخابات أو الاستفتاء الهيمنة على الدوائر الانتخابية طبقاً لمبدأ التمثيل النسبي لعدد السكان حيث يمثل سكان الشطر الشمالي ٨٠% من سكان اليمن الموحد البالغ تعدادهم حوالي ١٢ مليون عند قيام الوحدة.

٤) أن حكومة الشطر الشمالي قد تحقق من خلال مهادنة الحزب الاشتراكي وإعطائه وزناً أكبر من حجمه الحقيقي، خاصة قبول المناصفة في السلطة مع الفارق الكبير في عدد السكان. فقد تم اختيار أمين عام الحزب الاشتراكي نائباً لرئيس الجمهورية، وتم تكليف رئيس الوزراء في الشطر الجنوبي برئاسة وزارة دولة الوحدة. فالشطر

الشمالي قبل بالمناصفة في الحكم مع الشطر الجنوبي إنطلاقاً من أن هذه المناصفة سوف تتلاشى مع الأيام في حالة تطبيق الديمقراطية[1].

جدول رقم (٣) المؤشرات الأساسية للشطرين عند قيام الوحدة (١٩٩٠).

	الشطر الشمالي	الشطر الجنوبي	الشطرين معاً
المساحة (آلاف كلم)	١٩٥	٣٣٣	٥٢٨
السكان (بالملايين)	٩.٨	٢.٢	١٢

Source: World Bank, World Development Report, 1990; IFM, Interna onal Financial Sta s cs Yearbook, 1990.

رابعاً:- الأهداف الأيديولوجية

إن التباين بين النظامين السياسيين والاجتماعيين في شطري اليمن أوجد فجوة كبيرة في أطروحات الوحدة اليمنية. فقد قامت الدولة في الشطر الجنوبي تحت قيادة النخبة الراديكالية حيث تبنت الماركسية اللينينية كأيديولوجية رسمية للدولة، وقد حاولت دفع مشروعها الأيديولوجي للتأثير على دول الجوار، باعتبارها تجربة فريدة في الجزيرة العربية. وقد أدى ذلك التوجه الأيديولوجي للشطر الجنوبي للتأثير على الاستقرار والأمن والتنمية الاقتصادية في الشطر الشمالي الذي لم يخرج عن إطار الدولة التقليدية، بالرغم من تغيير النظام الملكي واستبداله بنظام جمهوري ليبرالي. هذه الفجوة السياسية والاجتماعية والتنظيمية أدت إلى مواجهات سياسية وإعلامية وعسكرية بين الشطرين على مدى العشرين عاماً السابقة للوحدة، بالإضافة إلى تبني واستضافة ودعم كل طرف للمعارضة للطرف الآخر[2]. كل ذلك أدى إلى ارتباط كل من النظامين بتحالفات وتأثيرات خارجية. ولذلك ترى القيادة السياسية في شطر اليمن الشمالي أن تحقيق الوحدة يؤدي إلى بلورة واقع جديد يستطيع من خلاله الشطر الشمالي استيعاب الشطر الجنوبي في منظومة تفاعلاته السياسية والاجتماعية، انطلاقا من الهيمنة السكانية وتجذر القيم الاجتماعية والدينية فيه، والإفادة من تراجع شعبية الحزب الحاكم في

[1] سعاد عبدالله،مرجع سابق.
[2] مرجع سابق.

الشطر الجنوبي واستثمار الفجوة الموجودة بين النظام السياسي والمجتمع، وتنمية شرعية بديلة الأمر الذي يقود إلى إضعاف الأيديولوجية الماركسية في النهج السياسي والاجتماعي للنظام الحاكم في الشطر الجنوبي وبالتالي إنهاء التوجه الأيديولوجي للحزب الاشتراكي الحاكم، بل وقد يؤدي إلى تلاشي الدور السياسي للحزب الاشتراكي في الحياة السياسية في اليمن.

D.M.H.S.R

المبحث الثاني :- أهداف القيادة السياسية في الشطر الجنوبي

أولا:- الأهداف السياسية الإستراتيجية

كان الحزب الاشتراكي الحاكم في الشطر الجنوبي قد بدأت شعبيته تتضاءل وتتآكل سلطته ويتقلص نفوذه، نتيجة لمتغيرات داخلية وخارجية. على المستوى الداخلي، بدأ الصراع على السلطة بين الأجنحة المتعددة داخل الحزب يهدد بانحسار شعاراته وإنجازاته وشعبيته، وقد نتج عن هذا الصراع الأحداث الداخلية بين الفرقاء في شهر يناير من عام ١٩٨٦، وما خلفته تلك الأحداث من تأثير على مكانة الحزب الاشتراكي السياسية.

أما على المستوى الخارجي فلقد فقد النظام دعماً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً نتيجة لتفكك الاتحاد السوفييتي ومنظومته العسكرية والأيديولوجية حيث كان الشطر الجنوبي يعتمد اعتماداً كبيراً على الدعم العسكري والسياسي والمادي من الكتلة الشرقية، فمع سقوط تلك الأنظمة فقد النظام الحاكم هناك أهم مقومات دعمه واستمراريته، ولذلك بدأ يبحث عن وسيلة بديلة لدعم مكانته. وجد النظام الحاكم في الجنوب في إطروحات الوحدة – التي طالما تهرب من تنفيذ اتفاقياتها – وسيلة للحفاظ على استمراريته في الحكم من خلال الاتفاق الذي تم التوقيع عليه بين النخب الحاكمة في الشطرين عام ١٩٨٩، والذي أدى إلى تقاسم النفوذ والسلطة في الدولة الجديدة على الرغم من التباين الكبير في عدد السكان. فالوحدة بالنسبة للنخبة الحاكمة في الشطر الجنوبي لم تكن سوى وسيلة للخروج من نفق الأزمات السياسية والاقتصادية ووسيلة كذلك لحفظ مكانته السياسية وتجديد شرعيته من خلال مشروع الوحدة اليمنية وتقاسمه للسلطة في الدولة.[١]

ثانيا:- الأهداف الاقتصادية

الشطر الجنوبي لليمن يعتبر من الدول الفقيرة والمتخلفة اقتصادياً، فاقتصاده يفتقر إلى مقومات الإنتاج الذاتي، ويرجع ذلك إلى التدهور المستمر فيما هو متوافر من إمكانيات زراعية وصناعية وخدمية، ولذلك فهو اقتصاد معتمد على القطاع الخارجي، حيث كان يعتمد

[١] سعاد عبدالله،مرجع سابق.

على مصدرين رئيسيين: الأول/ المساعدات والمعونات والقروض، التي كانت تأتي من دول الكتلة الشرقية، غير أنه مع انهيار الاتحاد السوفييتي وتفكك منظومته وذوبان بعض الدول التي كانت تدعم اقتصاد الشطر الجنوبي (مثل ألمانيا الشرقية) فقد الشطر الجنوبي مصدراً مهماً لدعم اقتصاده. أما المصدر الثاني، فكان يأتي من تحويلات المغتربين في الخارج، وبالذات العمالة اليمنية في دول الخليج البترولية، غير أن هذا المصدر تأثر نتيجة للتغيرات الاقتصادية التي عصفت بالمنطقة نتيجة لانخفاض أسعار البترول وبالتالي انخفاض عائداته. هذان العاملان أثرا وبشكل جوهري على الوضع الاقتصادي في الشطر الجنوبي. فقد كان يمر اقتصاده قبل الوحدة بمرحلة عصيبة، ارتفعت على أساسه معدلات البطالة والتضخم وتدنت مستويات الدخل القومي ونسبة النمو الحقيقي، وزادت المديونية الخارجية حيث بلغت ديون الشطر الجنوبي، قبل الوحدة، حوالي (٤) مليارات دولار. (جدول رقم ٤). وللخروج من هذه الأزمة الاقتصادية التي تواجهها الدولة، وجدت في مشروع الوحدة هدفاً ومخرجاً يخرجها من هذه الأزمة، حيث ستتحمل الحكومة المركزية مسؤولية إدارة الأزمة الاقتصادية.[١]

جدول رقم (٤) معدل الدخل القومي ونسبة النمو الحقيقي

	1984	1985	1986	1987	1988
معدل الدخل القومي (مليون دينار يمني)	350	510	400	430	440
% النمو الحقيقي	8.8	-6.6	-11.8	3.2	0.3

Source: IFM, Interna onal Financial Sta s cs Yearbook, 1988; World Bank, 1990-91.

[١] علي عبدالقوي الغفاري، مرجع سابق، ص٢٢٨.

الفصل الثالث:-مراحل الوحدة اليمنية والصراع الدولي

استمرت سياسة التعايش السلمي، بين جمهوريتي اليمن، أكثر من أربع سنوات بعد الاستقلال. لكن التحولات السياسية، والاجتماعية، التي شهدها الواقع اليمني، خلال هذه الفترة، وانعكاس ما يحدث في أحد الشطرين، على الشطر الآخر، إضافة إلى التدخل الشيوعي في شطر اليمن الجنوبي، وعدم الاستقرار السياسي، في اليمن الشمالي، أدت كل هذه العوامل مجتمعة إلى توتر الأوضاع بينهما، ثم نشوب النزاع المسلح، في سبتمبر ١٩٧٢، في مناطق الحدود. غير أن القوى المحبة لوحدة الشعب اليمني وتقدمه، سارعت إلى تطويق هذه الحرب، فكان الاحتكام إلى العقل، وتم قبول لجنة الوساطة[١]، التي بعثتها جامعة الدول العربية، واتفق الطرفان على وقف العمليات العسكرية، ثم أُعلن في القاهرة، عن اتفاقية الوحدة الأولى بين شطري اليمن، التي وقعها رئيسا الوزراء في كلتا الجمهوريتين، وبدأت مسيرة الوحدة، اعتباراً من هذا التاريخ .

تعثرت خطوات الوحدة، وكانت تتلكأ لفترات زمنية طويلة، وشابها التخوف والتوتر والحذر لبعض الوقت. ولكن الإحساس بالمسؤولية، عن سلامة أرض اليمن، ومستقبل أجياله، والرغبة في إحلال دعائم السلام في ربوعه، والحرص على تصفية المشاكل بين الشطرين، وحماية المكتسبات، التي حققها الشعب اليمني، بنضاله الطويل، خرّجت فكرة إقامة وحدة، بين شطري اليمن. وبدأت مسيرة الوحدة، وبشكل جاد، على الرغم من العقبات والمشاكل، التي ما أن تخمد أو تنتهي، حتى تعود للظهور من جديد .

وكانت البداية اتفاق تعز، في نوفمبر ١٩٧٠، الداعي إلى إقامة اتحاد فيدرالي بين الشطرين، ثم اتفاقية القاهرة في ١٣ سبتمبر ١٩٧٢، وانتهاءاً باتفاقية صنعاء في ٤ مايو ١٩٨٨، وما تلاها من مفاوضات واتفاقات، وكان من نتائجها إعلان الوحدة الاندماجية في ٢٢ مايو" آيار " عام ١٩٩٠ . وسنقوم باستعراض لأهم التطورات في مسيرة عملية الوحدة اليمنية .

[١] د.عبدالله حسين بركات،مسار يماني فصول من الذاكرة،(ط ١)، ٢٠٠٣م،ص١٨٨.

المبحث الأول :- مسيرة الوحدة اليمنية حتى إعلان الوحدة الاندماجية في ٢٢مايو ١٩٩٠م

مرت الوحدة اليمنية بمراحل عديدة، ظهرت خلالها أوجه اتفاق واختلاف، وتجاوزت ذلك، إلى صراعات أدت إلى حروب محدودة بين الطرفين. وتوالت أحداث مسيرة الوحدة كالآتي :

١) **بدأت توجهات البلدين**، إلى الوحدة، بعد أن نالت اليمن الجنوبي استقلالها في عام ١٩٦٧. ففي عام ١٩٦٧، وبعد انسحاب القوات المصرية من اليمن الشمالي، استمر القتال بين الجمهوريين والملكيين حتى أواخر عام ١٩٦٩، وخلال هذه الفترة، وبالتحديد في عام ١٩٦٨، أرسل قحطان الشعبي رئيس جمهورية اليمن الجنوبية في هذا الوقت، فصائل من جبهة التحرير القومية، للقتال في صف الجمهوريين، ضد الملكيين في اليمن الشمالية.

ولما كانت جبهة التحرير القومي، تعُد نفسها حركة عربية، غير مرتبطة بحدود مصطنعة ومرحلية، فقد أعلنت أنها ضد أي مفاوضات تجرى مع الملكيين خلافاً لموقف بعض القادة الشماليين، المتعاطفين مع الملكيين في ذلك الوقت. وقامت الجبهة في معسكراتها بالقرب من الحديدة، وتعز، وبرعاية من جمهورية مصر، بالتوسع وأضطلعت بدور قيادي في تنظيم ميليشيات قوة المقاومة الشعبية، التي كانت قد شكلت في اليمن الشمالي، من أجل الدفاع ضد الهجمات الملكية المحتملة. وأعلن الرئيس قحطان الشعبي أن بلاده، تتوافق وتتعاطف تماماً مع اليمن الجمهوري. وقد تأكد ذلك بطريقة عملية، في فبراير ١٩٦٨، عندما اتحدت وحدتان، من قوات جيش اليمن الجنوبي، مع عناصر من ميليشيات المقاومة الشعبية، وفصائل من الجيش الجمهوري الشمالي، في الهجوم على رجال القبائل الملكية، على حدود إمارة بيحان، ونقاط أخرى عبر الحدود المشتركة.

وفي الوقت ذاته، اشتركت وحدات جنوبية في الحديدة، مع وحدات من الجيش الجمهوري الشمالي، في اختراق طريق الحديدة ــ صنعاء، وحطمت طوق حصار الملكيين، على صنعاء لتضع نهاية لحصار صنعاء، الذي استمر سبعون يوماً.

وحينما اتضح أن الملكيين لن يتمكنو من اجتياح أراضي الجمهوريين، استعاد الزعماء الجمهوريون ومؤيدوهم ثقتهم السابقة بأنفسهم. ومع استمرار تدفق الأسلحة السوفيتية، وتطور الجيش اليمني وتوسعه، إلى الحد الذي أصبح فيه أكثر كفاءة، بدأ حسن العمري يتشكك في ولاء عناصر معينة من ميليشيات قوة المقاومة الشعبية، مدركاً أن العقلية الطموحة لجبهة التحرير القومية، تتطلع لسيطرة بعيدة المدى، ولكي يوازن ذلك المد المتصاعد، حث جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل، الواهية خائرة القوى، على أن تواصل نشاطها في اليمن مرة ثانية، وهو ما أفقده شعبيته في صفوف جبهة التحرير القومية .

وبعدما استقر الموقف في صنعاء، اتخذ حسن العمري الترتيبات لزيارة كل من مصر، والصين، وغادر فعلاً إلى القاهرة، ومن دون أن يواصل زيارته للصين، رجع فجأة ليحبط في الوقت المناسب، مؤامرة دبرتها جبهة التحرير القومية، للاستيلاء على شحنات كبيرة من الأسلحة السوفيتية، تشتمل على ٥٠ دبابة، كان يجري انزالها في مدينة الحديدة. وقد دار صراع بين قوات حكومة العمري، مع عناصر جبهة التحرير القومية، وميليشيات المقاومة الشعبية، إنتهى لصالح الجيش النظامي اليمني الشمالي، وتم القبض على الكثيرين من أعضاء جبهة التحرير القومية، وميليشيات المقاومة الشعبية، ولكن تم إطلاق سراح معظمهم فيما بعد، نظراً لكونهم جميعاً من الشوافع، حتى لا تتسع فجوة الصراع الطائفي داخل البلاد وفي اليمن الجنوبية كان الرئيس قحطان الشعبي يواجه متاعب مع المتطرفين اليساريين، من أعضاء جبهة التحرير القومية.[١]

وعلى الرغم من أن الرئيس قحطان الشعبي، بدا وكأنه يتمتع بسلطة واسعة، أكثر من ذي قبل، فقد ظلت أجزاء من اليمن الجنوبية، في أيدي الجناح اليساري المتطرف لجبهة التحرير القومية. وجرت انتفاضات، وشقاقات، في ذلك البلد، الذي ظهر حديثاً إلى حيز الوجود. وكان ارتكاز حسن العمري المتصدع، على جبهة التحرير القومية في اليمن، في الوقت الذي سمح

[١] الوحدة اليمنية والحرب الأهلية (١٩٩٤) ،القسم الثالث ،مراحل الوحدة اليمنية ،موقع الكتروني"www.ALMoqatel.com"،انظر أيضا د/جميل عائد على الجبوري ،دور الرئيس علي عبدالله صالح في تحقيق الوحدة اليمنية ،مجلة دراسات يمنية العدد ٧٤،مركز البحوث والدراسات اليمني ،ص ١٦٣، انظر أيضا خالد بن محمد القاسمي ، الوحدة اليمنية كفاح شعب ووطن،(ط ١)- دمشق-١٩٩٨م،ص٦٧.

بنشاطات مناهضة لها، يقوم بها عبدالله الأصنج ــ قائد جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل ــ التي تعمل من تعز، قد أدى إلى فتور، العلاقات، بين اليمن الشمالي واليمن الجنوبي.

وبدا أن المحادثات، التي دارت بين ممثلين عن كل من البلدين قد تخفف من حدة التوتر، وقد حاول السوفيت جاهدين التوصل إلى مصالحة بين كل من جبهة التحرير القومية وجبهة تحرير جنوب اليمن المحتل، غير أن العداوات بينهما قد تزايدت.

٢) **وفي عام ١٩٧٢**، نشب قتال بين البلدين، في شكل حرب محدودة، وذلك عندما تكونت في اليمن الشمالي، جبهة التحرير، بقيادة عبدالله الأصنج، والمنشقين عن الجبهة القومية، وأعضاء رابطة أبناء الجنوب العربي، بقيادة محمد علي الجفري، وشيخان الحبشي، وسالم الصافي. وظلت هذه الجبهة، تعمل من أراضي الشمال لمدة عام كامل. ومن ناحية أخرى، استضاف الشمال، المجموعات العسكرية، التي هربت من الجنوب، بقيادة عشال، وأحمد صالح بن الأحمر. وأقامت هذه المجموعات معسكرات للتدريب في اليمن الشمالي. وقد أزعج هذا النشاط حكام عدن، وعدّوه دعوة لدخول الحرب، وبالفعل اندلعت شرارة الحرب، وتمكنت القوات الجنوبية من دخول محافظة البيضاء الحدودية، التي تقع شرق اليمن الشمالي، والمقابلة لمنطقة مكيراس الجنوبية. لكن الجهود سارعت بإحتواء الأزمة وتهدئة الأمور، التي عقد على إثرها اجتماع القاهرة، في سبتمبر ١٩٧٢.

٣) **اتفاقية القاهرة ١٣ سبتمبر ١٩٧٢:**

أ. اجتمع وفدا الشطرين في القاهرة، برئاسة كل من علي ناصر محمد، رئيس وزراء الشطر الجنوبي، ومحسن أحمد العيني، رئيس مجلس وزراء الشطر الشمالي، مع لجنة التوفيق العربية المشّكلة بقرار مجلس جامعة الدول العربية الرقم (٢٩٦١)، لتسوية الخلافات، والاتفاق على قيام دولة الوحدة.

ب. وقبل التطرق إلى اتفاقية القاهرة، نشير بإيجاز، إلى المشاريع، التي تقدم بها كل طرف، على حدة، لكونها تعكس طبيعة الوحدة، ورغبة كل طرف فيها. فالمشروع المقدم من اليمن الجنوبي يؤكد على وحدة الشعب والأرض، بوصفها القاعدة، التي قامت عليها الحضارة

اليمنية القديمة، وترتبط بمصير الشعب اليمني، وطموحاته، في التقدم والحضارة. وأوضح أن اليمن، لا تعني تلك الأراضي الواقعة تحت سيادة الشطرين، بل كل المناطق، والجزر، التي تعتبر تاريخياً وجغرافياً، جزءاً لا يتجزأ من أراضي اليمن الطبيعية، وأن الطريق المؤدي للوحدة، لا يمكن أن يكون إلا طريقاً سِلْمياً ديمقراطياً، واعتبر فتح الحدود بين شطري اليمن، وإيقاف الأعمال العسكرية، والحملات الإعلامية، وإيجاد أسس للتعاون والتنسيق بين الشطرين، مقدمات أولية، وضرورية من أجل تهيئة الظروف الملائمة، لبناء دولة الوحدة.

واقترح المشروع، كخطوة أولى لتحقيق الوحدة، تشكيل مجلس يمني أعلى، مكون من رئيس المجلس الجمهوري وأعضاءه في الشمال، ومجلس الرئاسة في اليمن الجنوبي، توكل إليه مهمة اتخاذ الإجراءات الأساسية، لتوحيد السياسة الحكومية، في الشطرين، في مختلف الجوانب، وكذلك تشكيل لجنة دستورية، تقوم بإعداد دستور اليمن الموحد، ولجان فنية أخرى، لتوحيد السياسة الخارجية، والتعليمية، والثقافية، والاقتصادية، والعسكرية، والتشريعية.

جـــ. أما مشروع اليمن الشمالي، فقد أكد بدوره على وحدة اليمن، باعتبارها حقيقة ثابتة، وأكد على أن الانفصال، والتجزئة تحت أي أسم أو شعار حالة طارئة، وأشار إلى وحدوية ثورة السادس والعشرين من سبتمبر، التي جعلت تحقيق الوحدة اليمنية في مقدمة أهدافها ثم جاءت ثورة الرابع عشر من أكتوبر ١٩٦٣ التي تمثلت في انطلاق الكفاح المسلح عام ١٩٦٣، لتحرير اليمن الجنوبي من الاستعمار، امتداداً لها، وبالتالي فقد كان يفترض قيام الوحدة، فور استقلال اليمن الجنوبي مباشرة، من الاحتلال البريطاني.[١]

وطالب المشروع، بضرورة الإعلان، عن الوحدة الفورية الشاملة، معتبراً تأخيرها تعميقاً للانفصال، واستمراراً للتجزئة، وتقدم الوفد، بتصور عام، عن شكل الوحدة، وطبيعة نظامها، ووسائل تحقيقها وإقترح الآتي:

١. تشكيل لجان عمل، لإعداد خطة، لتوحيد الكيانات القائمة، ودمج مختلف مؤسسات الدولة، في الشطرين في مؤسسة واحدة.

[١] الوحدة اليمنية والحرب الأهلية (١٩٩٤) ،القسم الثالث ،مرجع سابق.

٢. تعد اللجنة الدستورية، دستور يتم عرضه على المؤسسات التشريعية، في كلا الشطرين، ليتم إقراره، والمصادقة عليه.

٣. بعد إقرار الدستور، تقدم حكومتا الشطرين استقالتهما، وتعهد إدارة شؤون البلاد، إلى حكومة واحدة مؤقتة للشطرين كليهما، وتتولى هذه الحكومة تنظيم حوار، حول الدستور، قبل طرحه للإستفتاء العام.

على أن تتم كل هذه الأعمال، والإجراءات، خلال فترة زمنية، لا تزيد عن شهرين.

د. ومن خلال هذه المشاريع، نلاحظ أن الجانبين بالرغم من تأكيدهما على وحدة الشعب، والأرض، وإيمانهما بضرورة قيام الوحدة، تقدماً بمنهجين متعارضين، ففي الوقت الذي عدّ فيه المشروع المقدم من الجنوب، تهيئة الظروف المناسبة لقيام دولة الوحدة، إجراء أساسياً، لا يمكن من دونه، أن تكون الوحدة، سوى ضرب من الخيال، تمسك الشطر الشّمالي، بمنظور مثالي للوحدة، متجاوزاً التّركة الثقيلة، التي خلّفها النظام الاستعماري، والحكم الإمامي، في الشطر الشمالي، ومتجاهلاً التعارض القائم بين النظامين، رافعاً في الأفق، شعار الوحدة الفورية والشّاملة، التي يجب إنجازها خلال شهرين. لكن هذا التعارض الواضح، لم يمنع الطرفين، من التوصل إلى اتفاق يرضيهما، على الرغم من إيمانهما بصعوبة تطبيقه، إن لم يكن استحالته. فقد تم التوقيع على اتفاقية القاهرة، في ٢٨ أكتوبر ١٩٧٢، التي أنهت حالة الحرب، على الرغم من تجاوزها للواقع الموضوعي، وطبيعة الأنظمة القائمة بين شطري اليمن.

هـ. نصّت مواد اتفاقية القاهرة ، على دمج الدولتين في دولة واحدة، وتكوين حكومة واحدة، وإنشاء مختلف مؤسسات الدولة، بشكل موحد، ديمقراطياً، يقوم على مبدأ الانتخاب الحر المباشر، من قبل الشطرين. وأوكل إلى اللجنة الدستورية، مهمة إعداد مشروع دستور الدولة الموحدة، خلال فترة زمنية لا تتجاوز العام، ليتم طرحه فيما بعد على المؤسسات التشريعية، القائمة في كل من الشطرين، للموافقة عليه قبل أن يطرح للاستفتاء العام، خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر. وأكدت مواد الاتفاقية، على أن الدستور، سوف يكفل الحريات الفردية العامة، وحقوق المواطنين، السياسية، والنقابية، والمهنية، ويضمن منجزات ثورتي ٢٦

سبتمبر، و١٤ أكتوبر، ونصت على تشكيل سبع لجان فنية متخصصة، لإعداد المشاريع، وخطط دمج مؤسسات الدولة القائمة في الشطرين.[١]

وقد جاء في المادة الثالثة من الاتفاقية، أن يضمن دستور الوحدة، كفالة ممارسة الحريات الشخصية، والسياسية، للجماهيرعامة، ولمختلف مؤسساتها، ومنظماتها الوطنية، والمهنية، والنقابية. وفسّر الشطران هذه المادة، على أنها تسمح لجبهات المعارضة، ممارسة نشاطها العلني داخل البلاد.

وهكذا، كان واضحاً، أن مثل هذه المواد، على الرغم من أهميتها، بعيدة عن الواقع، ويصعب على النظامين العمل بها، والسماح بتطبيقها، الأمر الذي جعل رجل الشارع، في كلا الشطرين، يشكك في مصداقية الاتفاقية، لكون الجميع، يدركون أن قيام الوحدة اليمنية، في ظل وجود نظامين متعارضين، وأمام التركة الثقيلة، التي خلفتها تراكمات الماضي، وخلال فترة زمنية، لا تتجاوز العام، لا تعدو أن تكون شعاراً، رفعه تجار الحرب، الذين لا يهمهم توحيد اليمن، ولا مصلحة الشعب.

٤) <u>بيان طرابلس ٢٨ نوفمبر ١٩٧٢ :</u>

أ. تطبيقاً لاتفاقية القاهرة، التي اكدت في مادتها الرابعة، على ضرورة اجتماع رئيسي الشطرين، بعد شهرين من تاريخ التوقيع عليها، فقد اجتمع القاضي عبدالرحمن الإرياني، وسالم ربيع علي، بحضور الرئيس الليبي، العقيد معمر القذافي، في طرابلس، خلال الفترة من ٢١ إلى ٢٨ نوفمبر ١٩٧٢م، لمناقشة الأوضاع اليمنية، واتخاذ الإجراءات الضرورية للإسراع في تنفيذ بنود الاتفاقية.

ب. وقد انتهى اللقاء بصدور بيان طرابلس، في ٢٨ نوفمبر ١٩٧٢م، وقد تقدم أثناء هذا الاجتماع، كلا الرئيسين، ببعض المبادئ والأسس، التي تتلائم مع أيديولوجيته وقناعته، فسالم ربيع علي، انطلق من أيديولوجية الحزب الحاكم "الشيوعية"، وردد شعار الوحدة البروليتارية.

[١] الوحدة اليمنية والحرب الأهلية (١٩٩٤) ،القسم الثالث ،مرجع سابق.

والقاضي الإرياني اعتمد على الدبلوماسية، ورفع شعار الوحدة الإسلامية "الشيعية الزيدية"، واستطاعت لغة الأخير، أن تفرض نفسها عند إعلان البيان الختامي.

ونصّت المادة الرابعة من البيان، على "أن الإسلام دين الدولة، وتؤكد الجمهورية اليمنية على القيم الروحية، وتتخذ الشريعة الإسلامية، المصدر الرئيسي للتشريع"، لكن كانت هناك عبارات أخرى فضفاضة، فقد نصت (المادة الأولى) على: أن "تهدف الدولة إلى تحقيق الاشتراكية، مستلهمة الطراز الإسلامي العربي، وقيمة الإنسانية، وظروف المجتمع اليمني، بتطبيق العدالة الاجتماعية، التي تحظر أي شكل من أشكال الاستغلال. وتعمل الدولة، عن طريق إقامة علاقات اشتراكية، في المجتمع، على تحقيق كفاية في الإنتاج، وعدالة في التوزيع، بهدف تذويب الفوارق سلمياً بين الطبقات".[1]

وقد جاء التأكيد على هذه الاشتراكية، على الرغم من أن النظام في الشمال لم يكن يؤمن بأي نوع من أنواع الاشتراكية، وأن النظام في الجنوب لا يؤمن إلاّ بالاشتراكية العملية.

أما (المادة التاسعة)، فقد نصت على: "إنشاء تنظيم سياسي موحد، يضم جميع فئات الشعب المنتجة، صاحبة المصلحة في الثورة، للعمل ضد التخلف، ومخلفات العهد الإمامي والاستعماري، وضد الاستعمار القديم والجديد، والصهيونية، وتشكيل لجنة لوضع النظام الأساسي، ولوائحه، على هدى النظام الخاص، بإقامة الاتحاد الاشتراكي العربي في "الجمهورية الليبية".

أُدخلت هذه المواد، بعباراتها الفضفاضة، على الرغم من الحظر القائم في اليمن الشمالي، لكل الأحزاب السياسية التي تعتنق الفكر الاشتراكي، وعلى الرغم من وجود تنظيم سياسي في اليمن الجنوبي، ينطلق في إيديولوجيته، وتنظيمه، من مبادئ الماركسية اللينينية.

أما قضية الأراضي المتنازع عليها، بين اليمن الشمالي، والمملكة العربية السعودية، فقد اتُفق، على إحالتها إلى لجنة دستور دولة الوحدة، حيث نصت المادة العاشرة، على أن يحدد دستور الجمهورية اليمنية الموحدة حدودها.

[1] الوحدة اليمنية والحرب الأهلية (١٩٩٤)،القسم الأول ،مرجع سابق.

جـــ. وهكذا، استمرت اتفاقية الوحدة، حبراً على ورق، كما كان متوقعاً لها. ولعل التصريح، الذي أدلى به الأمين العام، للتنظيم السياسي "الجبهة القومية" عبدالفتاح إسماعيل، يقدم الدليل الواضح، لمثالية هذه الاتفاقية، وابتعادها عن الواقع العملي، حيث قال: "إن الوحدة اليمنية ليست شعاراً للاستهلاك الداخلي، بل ضرورة تفرضها الأحداث، التي مر بها شعبنا اليمني، لكن مفهومنا للوحدة، يختلف عن مفاهيم الأنظمة العربية "الرجعية"، التي لا تأخذ في الحسبان مصالح شعوبها".

"فالوحدة لا يمكن أن تُفرض بالقوة، وفق المفاهيم التي تفرضها القوى "الرجعية" والإمبريالية في المنطقة، فهذه القوى، مرفوضة من قبل شعبنا، والوحدة اليمنية، هي مسألة وطنية، تهم جماهير الشعب اليمني، ولا بد من أن تعكس مصالح هذه الجماهير الكادحة، في شمال الوطن وجنوبه".

٥) لقاء الجزائر ٤ سبتمبر ١٩٧٣م :

التقى رئيسا اليمن آنذاك، عبدالرحمن الإرياني، وسالم ربيع في الجزائر، واستعرضا سير أعمال اللجان المشتركة، المنبثقة عن اتفاقية القاهرة، وبيان طرابلس، حيث وجدا أن المدة الزمنية، التي حددت، غير كافية لتُنجز هذه اللجان أعمالها، وأكدا حرصهما الشديد، على تنفيذ الاتفاق، واستمرار اللجان المشتركة، في أعمالها إلى النهاية .

واتفق الرئيسان، على وجوب توفير المناخ الملائم لهذه اللجان المشتركة، حتى تُنجز أعمالها، وذلك عن طريق إيقاف التدريب ونشاط العناصر المخربة، في كل أنحاء اليمن، وعدم السماح بنشاطها تحت أي أسم، وعدم مدها بالسلاح، أو تدريب عصاباتها، أو تشجيعها، وإغلاق معسكراتها. والتقت وجهة نظر الرئيسين، حول وجوب الانصراف الكامل، إلى بناء البلد، وتطويره، في كلا الشطرين .[١]

٦) لقاء تعز ــ الحديدة ١٠ ــ ١٢ نوفمبر ١٩٧٣م :

بعد اصدار بيان الجزائر، الذي وضع حداً للعنف، والتسلل على الحدود، بين شطري اليمن، التقى رئيسا الدولتين، واتفقا على عدم منح أي قواعد للمجموعات المتورطة، في أعمال

[١] الوحدة اليمنية والحرب الأهلية (١٩٩٤) ،القسم الثالث ،مرجع سابق.

عدائية، ضد أي من الدولتين. ودفع إجراءات الوحدة للأمام، التي تأجلت، بعد اغتيال محمد علي عثمان، وهو من أهل السنة الشوافع، الذي اغتالته، عناصر من منظمة المقاومة الثورية في اليمن الشمالي. وقد أدى اغتياله إلى استياء شعبي، في أوساط أهل السنة الشوافع، الأمر الذي خلق بعض التوترات، والعنف، وطبقاً لأحد التقارير صدر الأمر، في يونيه ١٩٧٣، بالقبض على ثلاثة آلاف شخص، وإعدام ٣٦ شخصاً على الأقل، وتم حظر التجول في كل من صنعاء وتعز .

فبعد عودة الوئام بين الطرفين، زار رئيس اليمن الجنوبي، في يوم ١٠ نوفمبر ١٩٧٣م، اليمن الشمالي، على رأس وفد كبير، من مسؤولين مدنيين وعسكريين. واستقبله رئيس اليمن الشمالي، عبد الرحمن الإرياني، وعقد الرئيسان اجتماعين مغلقين، في تعز، ناقشا خلالهما تطورات الوحدة، على ضوء لقاء الجزائر. واتفقا حول بعض القضايا المطروحة، خاصة أهمية إيجاد صيغ مشتركة، على صعيد الاقتصاد الوطني، تمّكن من اتخاذ خطوات مشتركة، تخدم في الأساس، الشعب اليمني، وترفع من مستواه المعيشي. وزار الرئيسان، والوفد المرافق لهما، مدينة الحديدة، وعقدا اجتماعاً مشتركاً فيها، ناقشا خلاله أعمال اللجان المشتركة، المنبثقة عن بيان طرابلس، واستمع الرئيسان، إلى تقرير مفصل من الممثلين الشخصيين عنهما، وكلف الرئيسان ممثليهما، أن يمضيا قدماً في العمل بموجب جداول زمنية، يتفقان عليها، وحسب ما تقتضيه مصلحة الشعب اليمني، وظروف البلدين، على أن يعرضا عليهما كل ما قد يعترض طريقهما، أو طريق اللجان المشتركة من مصاعب، للعمل على تذليلها، إيماناً منهما بضخامة المسؤولية التاريخية. ووقع الرئيسان على بيان مشترك، بهذا الشأن في ختام الزيارة .

٧) **بعد لقاء تعز ــ الحديدة**، حدثت بعض التطورات في اليمن الشمالي، وظهرت خلافات، بين اتجاه يمثله رئيس الدولة، القاضي الإرياني، الذي يدعو إلى سياسة مرنة مع اليمن الجنوبي، واتجاه مخالف، لرئيس الحكومة القاضي عبدالله الحجري، الذي يعادي بشدة، القادة الماركسيين، والملحدين في عدن، والمطالب بفرض الوحدة بالقوة. وكان هذا الاتجاه مدعوماًمن القبائل، ومن الشيخ عبدالله الأحمر رئيس مجلس الشورى. وكان من نتائج هذا

الخلاف، قدم رئيس الوزراء عبد الله الحجري، في فبراير ١٩٧٤م، استقالته وتعين من بعده حسن مكي رئيساً للحكومة بدلاً عنه.

وفي ١٣ يونيه ١٩٧٤م، انتهى التوتر بين الأطراف المتصارعة، بالاستقالة الجماعية للإيرياني، والأحمر، الذي يشغل رئيس مجلس الشورى، ونائبه سنان أبو لحوم، من مناصبهم الحكومية، حيث قدم الثلاثة استقالاتهم، لنائب القائد العام للقوات المسلحة، إبراهيم الحمدي. ووافق الحمدي على استقالاتهم، على أن يمارس سلطات رئيس الدولة، ورئيس لمجلس القيادة العسكرية، المكون من سبعة أفراد، وبذلك استأثر الجيش بالسلطة، وعطل مجلس الشورى، وعلق الدستور، وقد أدى هذا الانقلاب، إلى إنهاء سبع سنوات من الحكم المدني وبدء فترة حكومة عسكرية.

كان واضحاً، أن الأوضاع السائدة، في شطري اليمن، ستؤدي إلى مواجهة عسكرية جديدة، بين شمال اليمن وجنوبه، خاصة أن دعاة الوحدة الفورية بقوة السلاح، لم يتخلوا عن أسلحتهم بعد. وقد أدى ذلك إلى خروج التناقض الموجود، في قمة السلطة، من إطاره الخفي، إلى الإطار العلني، حيث قدم الحجري، استقالة حكومته في شهر فبراير ١٩٧٤م، فحققت الحركة الوطنية، بمجمل فصائلها انتصاراً جديداً، ضد الجناح الداعي للحرب، الذي لحقت به هزيمة أخرى نتيجة لانقلاب ١٣ يونيه ١٩٧٤م، ووصول المقدم إبراهيم الحمدي، إلى قمة السلطة. وأسهم هذا الانقلاب، أو الحركة التصحيحية، حسب تسمية قادته، في إبعاد الحرب، لصالح أتباع الحل السلمي، وتنشيط عمل لجان الوحدة.

٨) **<u>وفي فبراير عام ١٩٧٧</u>**، وقع اتفاق قعطبة بين الشطرين بحضور أحمد حسين الغشمي، نائب القائد العام للقوات المسلحة، لإقامة مجلس أعلى مشترك، يضم الرئيسين ووزراء الدفاع والخارجية والاقتصاد والتخطيط، على أن يجتمع كل ستة أشهر. ولكنه كان واضحاً، أن اختفاء لغة الحرب، بإبعاد مشايخ القبائل، وتجار الحرب من السلطة، لم يكن إلا إجراءاً مؤقتاً، فكثير من العناصر المنادية بالحرب، ظلت تعزز مركزها في السلطة، وتعد نفسها للاستيلاء كلياً على مقادير السلطة السياسية، والعسكرية.

٩) **وأخيراً، تمكن الجناح الرجعي،** من الاستيلاء على السلطة، بانقلاب ١١ أكتوبر ١٩٧٧م، وأغتيل المقدم الحمدي، ونصّب العقيد أحمد حسين الغشمي، في قمة السلطة، بدعم واضح من مشايخ القبائل، وكل القوى المؤيدة للحرب، وشكل مجلساً إستشارياً جديداً، طغي عليه زعماء القبائل والطبقة البرجوازية الناهضة، غير أنه، لم يكن في استطاعة هذه القوى، أن تدخل في الحرب مباشرة مع الجنوب. فالغشمي، لم يكن في حالة تمكنه من إعلان الحرب، تحت شعار الوحدة الفورية، وكان عليه أن يقوي سلطته، ويواجه الاستياء الشعبي، ضد حكمه، إضافة إلى المعارضة الواضحة، التي أعلنتها ضده بعض وحدات القوات المسلحة، التي كانت مرتبطة بشخص المقدم الحمدي.[١]

١٠) **وفي شهر يونيه ١٩٧٨م،** أغتيل الغشمي، في ظروف غامضة، نتيجة إنفجار حقيبة ملغومة. واتهمت صنعَاء، رئيس اليمن الجنوبي، بوقوفه وراء مؤامرة الاغتيال، فأدت الحادثة، والاتهامات التي أعقبتها حدوث خلافات ونزاعات، داخل الفريق الحاكم في اليمن الجنوبي، بين رئيس الدولة سالم ربيع، وهو من أنصار التعاون مع البلدان المحافظة، وغير متحمس للإجراءات الاشتراكية، من جهه، وخصمه عبدالفتاح إسماعيل ذي الفكر الماركسي اللينيني، وتطور النزاع، إلى معارك في شوارع العاصمة، بين مؤيدي الطرفين. وانتهى الموقف لصالح عبدالفتاح إسماعيل، واعتُقل سالم ربيع وتم إعدامه. واعتلى عبدالفتاح إسماعيل السلطة، وفي أكتوبر ١٩٧٨، أسس الحزب الاشتراكي اليمني الجديد، المرتكز على الاشتراكية العلمية، والذي هيمن على كل مؤسسات الدولة.

١١) **كما تسبب الحادث في توتر العلاقات بين الشطرين،** ووقعت حوادث حدودية، وصلت إلى مواجهات مسلحة **في شهر فبراير ١٩٧٩.** وكان على رأس الشطر الشمالي علي عبدالله صالح، الرئيس الحالي، بينما كان عبدالفتاح إسماعيل رئيساً للشطر الجنوبي. ويمكن ايجاز أسباب هذه الحرب في سببين:

أ. السبب الأول:

يقتضي العودة إلى الخلف قليلاً، حيث كانت الأجواء مهيأة للوحدة قبل هذه الحرب، بفترة قصيرة، عندما كان إبراهيم الحمدي يحكم الشّمال، وسالم ربيع يحكم الجنوب، ثم قتل إبراهيم الحمدي فجأة،

[١] الوحدة اليمنية والحرب الأهلية (١٩٩٤) ،القسم الثالث ،مرجع سابق.

وخلفه الرئيس أحمد حسين الغشمي الذي اكمل الاتصالات مع سالم ربيع، إلى أن حدث بينهما الاتصال الشهير، الذي اتفق فيه سالم ربيع، مع الغشمي، على ارسال مبعوث خاص له إلى صنعاء، يحمل أوراقاً سيطلعه عليها، بخصوص الخلافات بين البلدين. وكان مطلب سالم ربيع أن يلتقي الغشمي بالمبعوث وحده، وبالفعل ذهب المبعوث، وفور أن وقف يفتح حقيبته، أمام الرئيس الغشمي، انفجرت الحقيبة، ومات كلاهما، المبعوث والرئيس.

وقد استغل خصوم الرئيس الجنوبي سالم ربيع ــ وهم عبدالفتاح إسماعيل وعلي ناصر وعلي عنتر ــ هذا الحادث وعزلوا سالم ربيع عن السّلُطة، وأعدموه عام ١٩٧٨. وقد أدى هذا الحادث، إلى تعكير العلاقات بين الشطرين، خاصة مع استمرار وجود المعسكرات، التي تضم العسكريين المنشقين عن الجنوب في الشمال.

ب. السبب الثاني:

يكْمُن في إيواء عدن ــ بالمقابل ــ معارضي الشمال، مثل حزب حوشي. وقد أدى ذلك إلى اندلاع المعارك بين الجنوب والشمال، واستخدام كل شطر الجماعات المعارضة للمشاركة في الحرب، ضد الشطر الذي تنتمي إليه. واقتحم جيش الجنوب مناطق في الشمال، ولكن سرعان ما طوقت المعارك على إثر تدخل سوريا والعراق والأردن، حيث اتفق على وقف إطلاق النار، في الأول من مارس. وسارعت الجامعة العربية بالتدخل، وعقدت دورة استثنائية في الكويت، خلال الفترة من ٤ ــ ٦ مارس ١٩٧٩م، واتفق أثناؤها، على تشكيل لجنة لمراقبة وقف إطلاق النار، وكذلك الإعداد لاجتماع بين رئيسي الشطرين. ثم قامت الكويت بعملية المصالحة الشهيرة على أرضها، بين الرئيسين علي عبدالله صالح، وعبدالفتاح إسماعيل.[١]

١٢) <u>إعلان الكويت ٢٨ مارس ١٩٧٩م:</u>

كان للكويت، دور كبير في احتواء الاشتباكات، بين الشطرين، ودعت القيادتين إلى مائدة المفاوضات. وفي ٢٨ مارس ١٩٧٩م، اجتمع الرئيس علي عبدالله صالح، مع الرئيس عبدالفتاح إسماعيل، وتم الاتفاق أثناء هذا الاجتماع، على تنشيط عمل لجان الوحدة، وفق

[١] الوحدة اليمنية والحرب الأهلية (١٩٩٤) ،القسم الثالث ،مرجع سابق.

اتفاقية القاهرة، وبيان طرابلس. ووقع الرئيسان على بيان مشترك، نصّت بنوده الخمسة، على الآتي:

أ. أن تقوم اللجنة الدستورية، بإعداد مشروع دستور دولة الوحدة، في فترة لا تتجاوز أربعة أشهر.

ب. عند انتهاء اللجنة من أعمالها، يعقد الرئيسان لقاء، لإقرار الصورة النهائية، لمشروع الدستور الدائم لدولة الوحدة، ودعوة كل منهما لمجلس الشعب في الشطرين، للانعقاد خلال مدة يتفق عليها الرئيسان، لإقرار الصياغة النهائية لمشروع دستور دولة الوحدة.

جـ. يقوم رئيسا الشطرين، بعد ذلك، بتشكيل لجنة وزارية، للإشراف على الاستفتاء العام، على مشروع الدستور، وانتخاب سلطة تشريعية موحدة، على أن تنتهي اللجنة من أعمالها، خلال مدة أقصاها، ستة أشهر من تاريخ تشكيلها.

د. يُقر الرئيسان بالتقيد والالتزام الكامل، بالمضمون، والأحكام، الواردة في اتفاقية القاهرة، وبيان طرابلس، وقرارات مجلس الجامعة العربية، وتنفيذ القرارات، والتوصيات، التي توصلت إليها لجان الوحدة.

هـ. يتولى رئيسا الشطرين، متابعة إنجاز عمل اللجنة الدستورية، في الموعد المحدد، ونتائج أعمال اللجان الأخري، من خلال تنظيم لقاءات دورية، في اليمن كل شهر.

وأيا ما كان التفاؤل من هذا البيان، فإن أهم إيجابياته تكمن في إيقاف الحرب، واتباع أسلوب الحوار السلمي، من أجل إنجاز الوحدة، وتحقيق آمال الجماهير اليمنية، في شمال اليمن وجنوبه.

١٣) لقاء صنعاء ٢ ــ ٤ أكتوبر ١٩٧٩م:

استمرت مفاوضات الوحدة، بين جمهوريتي اليمن، واستكملت لجنة إعداد الدستور، الخاص بالدولة الموحدة، معظم أعمالها، في شهر أكتوبر عام ١٩٧٩، ووافق الجنوب اليمني، أثناء زيارة رئيس الوزراء، علي ناصر محمد، إلى صنعاء في أوائل أكتوبر ١٩٧٩، على تمديد المهلة المحددة، في اتفاقية الكويت. وصرح علي عبدالله صالح في ديسمبر ١٩٧٩، أن مباحثات الوحدة بين الشطرين، أنجزت الكثير من النجاحات، وأن العملية الجارية، صوب الوحدة اليوم، تدخل مرحلة التنفيذ للخطوات العملية، في ضوء خطة واضحة.

وأعلن عن موافقة الجمهورية العربية اليمنية، وجمهورية اليمن الديموقراطية، في بيان رسمي، صدر عن اجتماعات اللجنة المشتركة، بين البلدين في صنعاء، التي استمرت يومين، على تشكيل وزارة خارجية مشتركة بموجب اتفاق ضم لعام ١٩٧٩، كما تم الاتفاق على الخطوط الرئيسية للسياسة الخارجية لليمن الموحد.

وفي أكتوبر ١٩٧٩، وقعت اليمن الجنوبي، اتفاقية صداقة وتعاون، مع الاتحاد السوفيتي لمدة عشرين عام.

١٤) <u>اتفاقية عدن ٣ مايو ١٩٨٠:</u>

في أعقاب عزل عبدالفتاح إسماعيل، رئيس اليمن الجنوبي، في ٢١ أبريل ١٩٨٠، وإبعاده إلى موسكو، وتولى السلطة علي ناصر محمد، الذي كان رئيساً للحكومة منذ عام ١٩٧١، تزايدت خطوات اللقاءات عالية المستوى بين جمهورتي اليمن، حيث إسْتُقْبِلْ عبدالعزيز عبدالغني، رئيس وزراء اليمن الشمالي، الذي زار عدن.وأكد البيان الصادر في نهاية الزيارة، على الحاجة إلى التنسيق في ميدان التنمية الاقتصادية، ثم وقعا اتفاقية اقتصادية، اتفق فيها على الآتي:

أولاً: في قطاع الصناعة والمعادن:

أ. بناء مصنع، لتموين شطري اليمن بالبوتاجاز .

ب. تكرير متطلبات الشمال، من المنتجات النفطية، في مصفاة عدن

جـ. إقامة المشاريع المشتركة، في مجال التكرير، والبتروكيماويات .

د. التنسيق بين الشطرين، فيما يتعلق بالتنقيب عن المعادن .

هـ. إقامة مختبر مركزي، لأغراض التنقيب عن المعادن.

ثانياً: في قطاع المواصلات:

أ. إنشاء شركة يمنية مشتركة، للنقل البري .

ب. إنشاء شركة يمنية مشتركة، للنقل البحري.

ثالثاً: في قطاع المصارف والاحصاء والسياحة:

أ. زيادة دور الجهاز المصرفي، لخدمة التبادل التجاري، بين الشطرين، وتكليف البنوك المركزية متابعة ذلك.

ب. توحيد الإحصائيات بين الشطرين.

جـــ. الاستفادة من الشركات، السياحية العربية، والأجنبية.[١]

١٥) <u>بيان قمة صنعاء في ١٣ يونيه ١٩٨٠ :</u>

اجتمع علي ناصر محمد، الرئيس الجنوبي، مع علي عبدالله صالح، الرئيس الشمالي، في صنعاء. فسادت قضايا الاقتصاد، والتجارة، والأمن، والنواحي الثقافية، المناقشات، التي دارت بين الرئيسين. وتعهد علي ناصر محمد، في هذا اللقاء، بتخفيض العون الجنوبي، للجبهة الوطنية الديموقراطية في الشمال، التي جاء رد فعلها، على هذا الالتزام، بضم مقاتليها على الحدود، إلى الجمهورية العربية اليمنية. وبدءاً من صيف ذلك العام، حتى ديسمبر، اشتبكت قوات الجيش النظامي لليمن الشمالي، والقوات القبلية، التابعة للجبهة الإسلامية، ضد اتباع الجبهة الوطنية الديموقراطية وانصارها، في سلسلة من المواجهات المسلحة .

وفي ١٩ أغسطس ١٩٨١، انضمت اليمن الجنوبية إلى زميلاتها من حليفات السوفييت حيث وقع علي ناصر محمد، والرئيس الليبي العقيد معمر القذافي، والرئيس الإثيوبي منجستو مريام، معاهدة تعاون في المجالات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية .وجاءت أولى ردود الفعل على هذه المعاهدة من وزارة الخارجية المصرية، حيث اعتبرت أن موسكو تعمل على تطويق شمال شرقي أفريقيا .

١٦) <u>لقاء قمة تعز في سبتمبر ١٩٨١ :</u>

استند لقاء قمة تعز، إلى ما تمخضت عنه اللقاءات والمشاورات المستمرة، بين قيادتي شطري اليمن، من اتفاق قمة صنعاء، في ١٣ يونيه ١٩٨٠، وتعجيل خطوات تحقيق الوحدة، والاتفاق على تشكيل هيئات وحدودية. وانتقد البيان، الوجود الأمريكي في المنطقة، بعد أن تفاوضت

[١] الوحدة اليمنية والحرب الأهلية (١٩٩٤) ،القسم الثالث ،مرجع سابق.

الولايات المتحدة الأمريكية، بشأن الحصول على تسهيلات في المنطقة، مع سلطنة عُمان، وردت اليمن، بإعادة تنشيط مساندتها، لما يسمى بالجبهة الشعبية لتحرير عُمان، واتفق على مشروع دستور موحد. وفي ٣٠ ديسمبر ١٩٨١، انتهت اللجنة الدستورية المشتركة من إعداد مشروع دستور دولة الوحدة، وتم إقراره والتوقيع عليه. وفي خلال عام ١٩٨٢، حدثت اشتباكات بين قوات الشطرين، حول أجزاء من محافظة شبوه الغنية بالنفط .

وفي نوفمبر ١٩٨٢، و"بوساطة الكويت"، وقعت اليمن الجنوبية مع سلطنة عُمان، اتفاقاً ينهي ١٥ عاماً من القطيعة بينهما. وفي الأشهر الأولى من عام ١٩٨٣، تحركت اليمن الجنوبية على جبهة دول الصمود والتحدي. فزار ياسر عرفات عدن، كما قام علي ناصر محمد بزيارات إلى ليبيا، والجزائر، وسوريا .

١٧) <u>لقاء صنعاء في الفترة من ١٥ إلى ٢٠ أغسطس ١٩٨٣:</u>

التقى الرئيسان، علي عبدالله صالح، وعلي ناصر محمد، واستعرضا ما حققته لجان الوحدة، تنفيذاً لاتفاقياتهما المبرمة بين الشطرين. وأعرب الرئيسان، عن ارتياحهما لما تم تحقيقه من خطوات، خاصة ما قامت به المؤسسات التجارية المشتركة، في مجالات السياحة والنقل، وما تم تحقيقه خلال دورة المجلس اليمني الأعلى، وفي مقدمتها الوحدة، والتقدم والتطور الاجتماعي والاقتصادي .[١]

١٨) <u>لقاء قمة عدن في الفترة ١٥ ــ ١٧ فبراير ١٩٨٤ :</u>

التقى الرئيسان، علي عبدالله صالح، وعلي ناصر محمد، واتفقا على متابعة الجهود، من أجل الوحدة بين الجمهوريتين، وتعزيز استقرار اليمن بشطريه، من خلال اللجان المشتركة، أو بالتعاون المباشر بين المؤسسات، والوزارات، والأجهزة المركزية الأخرى، في الجمهوريتين، وتسهيل انتقال المواطنين، بين الشطرين، بالبطاقة الشخصية.

وبعد استعراض مجالات التنسيق، بين الطرفين، على صعيد السياسة الخارجية، أعلن الرئيسان ارتياحهما، لاستمرار تمسك الجمهوريتين بسياسة عدم الانحياز، وتاييدهما لكافة الجهود، التي

[١] الوحدة اليمنية والحرب الأهلية (١٩٩٤) ،القسم الثالث ،مرجع سابق.

تبذل في سبيل تقوية حركة عدم الانحياز، وشمول دورها في كافة المجالات الدولية، خاصة في ميدان الحفاظ على السلام، وتخفيف التوتر في العلاقات الدولية .

وثمة نقطتان أساسيتان في علاقات اليمن الشمالية الخارجية، الأولى توقيع بروتوكولين ماليين مع فرنسا، أثناء زيارة علي صالح لباريس في أبريل ١٩٨٤، والثانية توقيع معاهدة صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفيتي، أثناء زيارة علي صالح لموسكو في أكتوبر ١٩٨٤ .

١٩) عام ١٩٨٤

زار علي عبدالله صالح "جمهورية اليمن الديموقراطية"، تخوفاً من الوضع المتفجر بين شطري اليمن، إثر إكتشاف النفط بكميات تجارية، على الحدود بين الشطرين.

٢٠) لقاء صنعاء في ٢٩ ديسمبر ١٩٨٥ :

في اطار التمهيد، لانعقاد اللجنة الوزارية المشتركة، بين الشطرين، لمناقشة مختلف القضايا والأنشطة الوحدوية المشتركة، كان لقاء صنعاء، استكمالاً لمناقشة الموضوعات بجداول أعمالها، وكذلك إعداد مشروع البيان الصحفي، عن نتائج اجتماع الدورة الثالثة للجنة الوزارية المشتركة، التي عقدت في صنعاء ١٠ ــ ١٢ ديسمبر ١٩٨٥، وإعداد الترتيبات لدورتها التالية. وقد أصدرت اللجنة الوزارية المشتركة، عدة قرارات وتوصيات .

٢١) في ١٣ يناير ١٩٨٦، تفجرت الأزمة داخل الحزب الاشتراكي في عدن، في شكل حرب أهلية، وتصفيات حزبية دموية، ذهب ضحيتها ما لا يقل عن عشرة آلاف مواطن، وحصدت أكثر من قائد سياسي بارز، منهم عبدالفتاح إسماعيل، الذي كان قد عاد من روسيا عام ١٩٨٥، ويخسر علي ناصر محمد السلطة، ويفر إلى الخارج. وينزح عدد كبير من السياسيين، والعسكريين، والمواطنين، إلى الشطر الشمالي، ويتولى الحكم مجموعة علي سالم البيض وأبو بكر العطاس، وسالم صالح محمد.

وقد أدى ذلك إلى تداعي المؤسسات الاقتصادية، وعانى اليمن الجنوبي أزمة اقتصادية خانقة نتيجة تقلص الدعم السوفيتي عقب سياسة البروسترويكا، كما لم يكن الوفاق داخل الحزب

الاشتراكي في أحسن حالاته، مما جعل الحزب يشعر بأهمية خيار الوحدة، لإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

٢٢) **وفي عام ١٩٨٨،** كانت أزمة النظام في اليمن الشمالي، قد بلغت مداها،في الجوانب الاقتصادية والسياسية، داخلياً، وإقليمياً، وانتشر القتال بين القبائل في مناطق متعددة، ولم تستطع الدولة، بسبب هويتها القبلية أن تؤثر فيها، فقد أحصيت في البلاد، في تلك الفترة، خمس وعشرون منطقة اقتتال قبلي، وبدا للنظام في اليمن الشمالي، أن الفرصة باتت سانحة، مع تفاقم الحكم في الجنوب، التعجيل في فرض الوحدة.

٢٣) **لقاء تعز أبريل ١٩٨٨ :**

عقد لقاء القمة بين الرئيسين، وأكدا في هذا اللقاء، على أهمية المشروعات الإستثمارية المشتركة للثروات الطبيعية، بين الطرفين، في محافظتي مأرب الشمالية، وشبوة الجنوبية، خاصة النفط، وأن تستكمل الخطوط العملية الخاصة بتنفيذه .

٢٤) **اتفاقية صنعاء ٤ مايو ١٩٨٨ :**

تلاحقت مؤشرات بداية عصر الوحدة، حيث اتفقت قيادتا الشطرين، ممثلة في الرئيس علي عبدالله صالح، وعلي سالم البيض، على متابعة الخطوات الوحدوية، وإبرام اتفاقية للتكامل الاقتصادي بين الشطرين، وسحب قوات الطرفين من مناطق الحدود. ووقع الرئيسان على اتفاقية صنعاء .

٢٥) **قيام الوحدة اليمنية :**

أ. بعد أن أبرم الرئيسان علي عبدالله صالح، وعلي سالم البيض، اتفاقية صنعاء، في ٤ مايو ١٩٨٨، لإنشاء مشروعات استثمارية مشتركة للثروة النفطية، في محافظتي شبوه ومأرب، واتفقا على سحب قوات الطرفين، من مناطق الحدود بين البلدين، تفادياً لأي مواجهة عسكرية، بين الشطرين. تلاحقت مؤشرات الوحدة، عندما اعتمدت في عدن، في ٢٨ يونيه ١٩٨٨، عدة قرارات خاصة بإلغاء جميع القيود، على تنقل الأفراد بين الشطرين عبر الحدود،

وإلغاء الرسوم والضرائب المتعلقة بحركة مرور السيارات، والبضائع، الأمر الذي بعث الحياة في جسد "لجنة التنظيم السياسي الموحد"، المنبثقة عن اتفاق طرابلس، بين صنعاء وعدن في عام١٩٧٢.

ب. وفي ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩، بدأت مفاوضات الوحدة بين الشطرين. وطُرحت خيارات الفيدرالية، والكونفدرالية، أو توحيد الوزارت تدريجياً، وتقدمت لجنة التنظيم السياسي الموحد، بأربع صيغ توحيدية، هي:

(١) دمج الحزبين الحاكمين، في شطري البلاد، وهما الحزب الاشتراكي "الجنوبي"، والمؤتمر الشعبي العام الشمالي.

(٢) السماح بقيام أحزاب أخرى، إلى جانب الحزبين المذكورين.

(٣) حل الحزبين الرئيسيين، في شطري البلاد، وإعداد الأرضية لبروز قوى سياسية جديدة.

(٤) تأسيس جبهة عريضة، تضم التيارات السّياسية.

واستمرت المشاورات، بين الحزبين الحاكمين في الشّطرين، حتى شهر مايو ١٩٩٠، حيث توصلا، إلى إقامة حكومة واحدة، في يمنٍ وحد، إلى جانب السماح بقيام أحزاب أخرى، وهذا ما تحقق في ٢٢ مايو ١٩٩٠، بالتوقيع على إعلان قيام الوحدة الاندماجية بين الشطرين، حيث فاجأ علي سالم البيض، الأمين العام للحزب الاشتراكي، القيادات الأخرى في الحزب، بالموافقة على الوحدة الاندماجية، أثناء وجود الرئيس علي عبدالله صالح، في عدن، ووقعا عليها . وأُعلنت دولة الوحدة، على الرغم من معارضة عناصر عديدة في الحزب الاشتراكي[١].وحُددت فترة انتقالية مدتها حوالي ٣٠ شهراً، للوصول إلى حكومة اتحادية اندماجية واحدة .

[١] الوحدة اليمنية والحرب الأهلية (١٩٩٤) ،القسم الثالث ،مرجع سابق.

المبحث الثاني :-جمهورية اليمن الموحدة

أولا:- تأسست الجمهورية اليمنية في ٢٢ مايو (آيار) عام ١٩٩٠، عن اتحاد الشطر الشمالي، الذي كان يسمى "الجمهورية العربية اليمنية"، والشطر الجنوبي، الذي كان يسمى "جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية"، اتحاداً اندماجياً، وهي الآن دولة واحدة مساحتها ٥٢٨ ألف كم مربع، ولها حدود مشتركة مع المملكة العربية السعودية طولها حوالي ١٤٥٨كم، ومع عمان بطول ٢٨٨كم، ولها شواطئ على البحر الأحمر طولها ١٩٠٦كم، وتسيطر على باب المندب، المنفذ الجنوبي الشرقي للبحر الأحمر، وتضم جزيرة سوقطري الإستراتيجية في خليج عدن، إضافة إلى أكثر من ١١٢ جزيرة يمنية في البحر الأحمر، أكبرها جزيرة كمران وحنيش الكبرى والصغرى، وزقرو الزبير، والطير. وتوجد علامات حدودية بينها، وبين المملكة العربية السعودية، وعلى الخط الإداري مع سلطنة عُمان. وعدد سكان اليمن ١٦.٦ مليون نسمة، حسب تقديرات عام ١٩٩٦، معظمهم في الشطر الشمالي، ويبلغ معدل النمو السكاني ٣.٢ %، وحوالي ٩٠ % من السكان عرب، وحوالي ٨ % أفارقة، و٢ % من الهنود، والأصول الأخرى القريبة من اليمن، مثل الصومال. وفي الشمال يوجد خليط من المسلمين الشيعة والسنة، ولكن الكثير من زعماء القبائل الكبيرة، مثل حاشد وبكيل من الشيعة الزيدية، وهم يسيطرون على الحكومة. والرئيس الحالي لليمن، علي عبدالله صالح من الشيعة الزيدية، أما الجنوب فجميعهم مسلمون سنة، مع وجود بعض المسيحيين وأكثر من نصف اليمن الموحد من السنيين الشوافع .

ثانيا:- يتأثر أمن البحر الأحمر، بالموقع الجيوبوليتيكي لليمن، الذي يقع على البوابة الجنوبية للبحر الأحمر، والذي يؤدي عبر مضيق المندب، إلى بحر العرب، ومنه إلى الخليج العربي، والمحيط الهندي، وشرق آسيا، وجنوب القارة الأفريقية، ومن ثم فإن الأمن القومي العربي يتأثر بالأمن القومي لليمن، حيث يشكل البحر الأحمر الحزام الأمني لشبه الجزيرة العربية من الجهة الغربية، كما يشكل مضيق باب المندب، الاتجاه الأمني الجنوبي لقناة

السويس، ولذلك فإن اليمن القوي الموحد، أفضل للدول العربية، من يمن ضعيف، مقسم إلى عدة دول، ومن مصلحة الدول العربية، أن يكون هناك استقرار دائم في اليمن.[1]

ثالثا:- المقدمات والمرتكزات لبناء دولة الوحدة وتوزيع السلطة:

أ. نصت المادة الأولى من الدستور اليمني، على أن الجمهورية اليمنية دولة مستقلة ذات سيادة، وهي وحدة لا تتجزأ، ولا يجوز التنازل عن أي جزء منها، والشعب اليمني جزء من الأمة العربية والعالم الإسلامي، وأن الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، وأن الشرعية الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، والشعب مالك السلطة ومصدرها، ويمارسها بشكل مباشر عن طريق الاستفتاء، والانتخابات العامة، كما يزاولها بطريقة غير مباشرة، عن طريق الهيئات التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، والمجالس المحلية المنتخبة. وتؤكد الدولة العمل بميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وميثاق الجامعة العربية، وقواعد القانون الدولي المعترف بها بصورة عامة، وحدد الدستور الأسس الاقتصادية، والأسس الاجتماعية، وأسس الدفاع الوطني، وحقوق المواطنين الأساسية وواجباتهم.

ب. كان تعداد السكان في اليمن الشمالي، حوالي أحد عشر مليون نسمة، إلى جانب مليوني مغترب، في مقابل حوالي ٢.٥ مليون نسمة في اليمن الجنوبي، التي تشكل في الوقت نفسه، أكثر من ثلثي مساحة اليمن الموحد. كما كان لليمن الشمالي قوات مسلحة، لم تَعانِ من صدمة الحرب الأهلية، ولديها معظم احتياطي البترول بالدولة، وفي الوقت نفسه، عكست الحكومة، توازناً حذراً بين الشمال والجنوب، فقد أصبح علي عبدالله صالح، أول رئيس لدولة الوحدة، في الوقت، الذي أصبح فيه علي سالم البيض، نائباً للرئيس، وتشكل مجلس الرئاسة الحاكم، من ثلاثة أعضاء من الشمال، وثلاثة أعضاء من الجنوب، كما ضم مجلس الوزراء، عشرين وزيراً من الشمال، وتسعة عشر وزيراً من الجنوب.

[1] الوحدة اليمنية والحرب الأهلية (١٩٩٤) ،القسم الثالث ،مرجع سابق.

جـــ. أما فيما يتعلق بالسّلطة التشريعية، فقد تم التمييز بين نوعين من مؤسسات الدولة؛ النوع الأول، المؤسسات المركزية، والنوع الثاني، مؤسسات الحكم المحلي، وبالنسبة للمؤسسات المركزية، فقد تمثلت في مجلس النواب، باعتباره الهيئة التشريعية، ومجلس الشورى، الذي تم استحداثه، ويتكون من عدد متساو من الأعضاء، يمثلون وحدات الحكم المحلي، يتم انتخابهم من قبل مجالس المخاليف "المقاطعات"، وأن تكون له صلاحيات إبداء الرأي، في القوانين الأساسية، وبشكل خاص، ما يتعلق بالحكم المحلي والميزانيات، والمعاهدات، وقضايا الحدود، ويشارك مجلس النواب، في انتخابات أعضاء مجلس رئاسة الدولة، وأن يتولى انتخاب أعضاء المجلس الإعلامي، وأعضاء المحكمة العليا للجمهورية .

د. تمثلت السلطة التنفيذية، في رئيس الجمهورية، وهو رئيس الدولة، ويتم انتخابه وفقاً للدستور، ويكون له نائب، ومدة تعيين رئيس الجمهورية، خمس سنوات شمسية، ابتداء من تاريخ تأدية اليمين، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة. ويعين رئيس الجمهورية، مجلس استشاري، من الكفاءات والخبرات الوطنية، المتوفرة في مختلف المناطق اليمنية.

هـــ. يحكم اليمن مجلس رئاسة مكون من خمسة أعضاء، يدعوه للاجتماع رئيس الجمهورية. ويتم اختيار مجلس الرئاسة، من قبل مجلس النواب المنتخب من الشعب. ويتم اختيار المجلس كل أربع سنوات، عن طريق الاقتراع السري.

و. يتولى مجلس الوزراء سلطة الإشراف، والرقابة، والتوجيه، لأعمال الوحدات الإدارية، من أجل تحقيق التنسيق والترابط والتكامل، بين عمل الأجهزة المركزية، والمحلية للدولة. وتعمل وزارة الإدارة المحلية، وأجهزة السلطة المحلية في المحافظات، بكل إدارتها، وأجهزتها المختلفة، بمبدأ مركزية التخطيط، لا مركزية التنفيذ، من خلال تطبيق نظام اللامركزية في الإدارة المالية على المستويات المختلفة، وفي الأنشطة المختلفة.

ز. تتكون الجمهورية اليمنية من إحدى وعشرون محافظة ، تنقسم كل محافظة إلى عدة مديريات، تشتمل كل مديرية على عدة عزل، تتكون كل عزلة من عدة قرى. ويتم انتخاب مسؤول في كل عزلة يسمى العاقل، ويكون مسؤولاً أمام المديرية، فيما يخص القرى من قضايا اقتصادية واجتماعية وسياسية، وينفذ ما يوكل إلية من مسؤوليات، من قبل مسؤول المديرية.

ح. المحافظ يتم انتخابة عن طريق الاقتراع السري[1] و بدرجة وزير لكل محافظة. ويعتبر المسؤول الأول في المحافظة. ويمثل المحافظ السلطة التنفيذية. والمحافظون محاسَبون ومسؤولون أمام مجلس الوزراء. ولكل محافظة وكيل بدرجة وكيل وزارة، ينوب عن المحافظ في حالة غيابه، ويعاونه في ممارسة اختصاصاته في حدود القوانين، والنظم، واللوائح النافذة، وفي حدود تفويض المحافظ، والإشراف على الجوانب الإدارية والمالية.

ينشأ في كل محافظة مجلس تنفيذي، يرأسه المحافظ، ويضم في عضويته، رؤساء فروع ومكاتب الوزارات، والمصالح في المحافظة، ومدير أمن المحافظة، ومدير عام ديوان المحافظة، ومدير عام شؤون المجالس المحلية بديوان المحافظة. ويستثنى القضاء، بإعتباره سلطة مستقلة.

ط. لكل مديرية مدير، ويعتبر المسؤول الأول بها، ويمثل السلطة التنفيذية في إدارة المديرية، تحت إشراف المحافظ، ويقدم تقاريره إليه، ولا يغادر عمله إلاّ بإذن منه، ويرتبط به مدير أمن المديرية.

ويرأس المدير العام للمديرية مجلس تنفيذي، ويضم في عضويته مديري فروع للوزارات والمصالح، كما يضم سكرتير المديرية كمقرر.

وينوب عن المدير العام في أعمال الرئاسة، مدير أمن المديرية، ويتألف مجلس محلي لكل مديرية، ويتم انتخاب أعضائه عن طريق الاقتراع السري، ويكون انتخابهم حراً، وعاماً، ومباشراً، ومتساوياً، من قِبل المواطنين في المديرية .

ي. وقد بلغ عدد الموظفين في دولة الوحدة، حوالي ٣٥٠ ألف موظف، وشكل الجنوبيين الغالبية الساحقة، في عدد الوظائف بعد الوحدة، أكثر من ربع مليون، في مختلف الوزرات، والأجهزة، والمؤسسات، على الرغم من أن عدد المواطنين في الشطر الجنوبي، لم يكن يتجاوز ٢.٥ مليون نسمة، في مقابل ١٣ مليون نسمة في الشمال.

[1] تمت أول انتخابات للمحافظين عام ٢٠٠٧م

الفصل الرابع:- تحديات الوحدة اليمنية

كان للجو الديمقراطي الذي تحولت إلية اليمن وكذا للتحولات السياسية اثر استراتيجي على المنطقة الإقليمية فقد كان لقيام الوحدة اليمنية أثرة في قيام عدة دول بإعادة حساباتها السياسية والقيام بدراسات حول مستقبل الخليج العربي والمنطقة الإقليمية في السنوات المقبلة وما إذا كان هناك تهديد فعلي بعد قيام الوحدة اليمنية أم أنها مجرد حسابات خاطئة ، كما كان كذالك لقيام الوحدة اليمنية أثرة على مجموعة التكتلات السياسية والقبلية المتواجدة على الساحة وهذا جعل كل من هذه التكتلات تدرس اثر الوحدة عليها ومدى قدرتها على فرض السطوة والقوة التي كانت متوفرة لها من قبل ، كما اوجد عند كلا النظامين نوع من التخوف والحذر الشديد من الأخر هذا ما دعا إلى احتدام عدة تكتلات في المواجهة مما أدى إلى تعرض مشروع الوحدة اليمنية إلى عدة تحديات[1].

المبحث الأول :-التحديات الأمنية"الاغتيالات وأعمال العنف"[2]

إذا كان مناخ الوحدة اليمنية، والتحول الديمقراطي، قد سمح ــ كما رأينا أنفاً ــ بممارسة العديد من الحريات، التي كانت محظورة من قبل، إلا أنه لم يستطع أن يكبح جماح العنف والاغتيالات السياسية، التي تتنافى مع إقرار الحريات، والممارسة الديموقراطية الصحيحة لها، خاصة وأن حمل السلاح في المجتمع اليمني، يُعد أمراً عادياً، بل له تقاليده وعاداته المتأصلة في التجمعات القبلية، التي هي بمثابة الوحدات الأساسية، في تكوين المجتمع وتنظيمه.

وقد تزامنت أعمال العنف، والاغتيالات السياسية في اليمن، مع المرحلة الانتقالية، التي مرت بها البلاد. وقبل أن تُجرى أول انتخابات في عهد الوحدة، وفي ظل تعدد الأحزاب، وقعت أعمال شغب وتخريب واغتيالات سياسية، متعددة خلال هذه الفترة، إذ بلغ عدد حالات

[1] نقصد هنا بالتحديات هي الأزمات والمخططات التي واجهت مشروع الوحدة اليمنية ولا نقصد بها المشكلات والمعوقات .
[2] (انظر في الملحق جدول أهم حوادث الاغتيالات السياسية خلال عام ١٤١٢هـ ١٩٩١ ـ ١٩٩٢م).

الاغتيالات السياسية خلال عامي "١٩٩١ ــ ١٩٩٢"، سبعة عشر حالة اغتيال، وثماني حالات شغب وعنف [١].

ولعل أهم ما يلاحظ بشأن تلك الاغتيالات، أن أغلبها كان يستهدف رموز الحزب الاشتراكي، وأن الجناة لم يتم التعرف عليهم. فهناك من ذهب إلى إن الإخلال بالأمن هو نتيجة حماية القبائل للخارجين على القانون، كما أنه نتيجة لعادات الثأر. وبينما يؤكد الحزب الاشتراكي ــ دوماً ــ أنه مستهدف، من قِبل القوى السياسية الأخرى المناوئة له، يؤكد الشيخ عبدالله الأحمر، رئيس التجمع اليمني للإصلاح، أن تلك الاغتيالات إنما هي تصفية داخلية في صفوف الحزب الاشتراكي نفسه. وقد احتلت المسألة الأمنية حيزاً في الاجتماعات الحزبية، التي أصدرت البيانات ونظمت المسيرات، لإدانة العنف السياسي.

D.M.H.S.R

[١] في شهر أغسطس ١٩٩٢: تعرض عضو بالمكتب السياسي للحزب الاشتراكي، لمحاولة اغتيال، وفي نفس الشهر، فجرت عبوة ناسفة قرب منزل الشيخ عبد الوهاب سنان، أبرز مشايخ قبائل بكيل، وعضو مجلس النواب، وكان ذلك دلالة واضحة على اتساع أعمال العنف والاغتيال السياسي.

المبحث الثاني :-التحدي الخارجي وأثره على الوحدة

طوال فترة الأزمة اليمنية، تبادل أطرافها الاتهامات بالاستعانة بقوى خارجية، وأن هذه القوى هي، دائماً، مصدر التهديد الرئيسي. ويفسر بعضهم ذلك بنظرية "ساكني الجبال"، التي تقول إن المجتمعات الجبلية يسكنها، في الغالب، هاجس العدو المتربص خلف الجبال، باعتبار أنها غير قادرة على النظر، إلى الأفق البعيد.

إلاّ أن هذا لا يجب أن يذهب بنا، إلى حد نفي دور الأطراف الخارجية، سواء الإقليمية، أو الدولية. فهناك قوى إقليمية، أبدت تحفظها، منذ البداية، على الوحدة اليمنية، فقد واجهت اليمن الموحد، أزمة حقيقية في بداية عهدها، بسبب موقفها من أزمة الخليج، إذ ترتب على ذلك فتور علاقتها بدول الخليج، وعودة حوالي مليون مهاجر يمني، كانوا يعملون بتلك الدول، وطالبت بعض الأحزاب اليمنية بضرورة تحسين العلاقات مع دول الخليج عامة، والمملكة العربية السعودية بصفة خاصة، نظراً لوجود مشكلة حدودية بين البلدين.[1]

وأشار الدكتور القربي إلى ذلك بقولة ان هذه العناصر التي تحاول الدس وتخريب العلاقات اليمنية الخليجية، والإيحاء بأن هناك من يمكن أن يدعم بصورة رسمية وغير رسمية، وهو ما إتضح بأن لا أساس له من الصحة وأنها محاولات من هذه المجموعات لخلق البلبلة داخل اليمن ودول الخليج[2]، وبالتالي نفى كل من التقاهم تلك الادعاءات وأكدوا على عدم سماحهم لأية عناصر بالعمل من أراضيها للإضرار باليمن ووحدته.

إن الشكل الآخذ في التبلور، للتحالفات والسياسات الإقليمية، يجعل من الأزمة اليمنية وكأنها امتداد لحرب الخليج، أو هي فصل جديد فيها. فإضافة إلى الأسباب التي تجعل قوى معينة، غير راغبة في ميلاد "يمن" متحد وكبير، فلا شك أن هناك تصميماً على ألا تجد الأطراف، التي هُزمت في حرب الخليج، فرصة لأن تعوض تلك الهزيمة على أرض اليمن. والحديث

[1] الوحدة اليمنية والحرب الأهلية (١٩٩٤) ،القسم السابع ،تحديات الوحدة اليمنية ،موقع الكتروني"www.ALMoqatel.com"

عن الدعم العراقي ــ الإيراني ــ السوداني لليمن الشمالي، يوازيه حديث عن دعم خليجي للجنوب، ربما يتجاوز اللهجة، التي تحدث بها مجلس التعاون الخليجي عن الأزمة .

أما على المستوى الدولي، فقد ظهر في البداية، أن ثمة تأييداً أمريكياً أوروبياً للاستقرار في اليمن، لكن كان هذا التأييد "مصلحياً" وليس "مبدئياً". فقد كان المطلوب هو توفير مناخ للاستثمارات، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية، ترى أن نجاح الوحدة في مجتمع قبلي، يمثل نموذجاً يمكن أن يحتذى به، في بلدان أخرى.

على الرغم من قيام الوحدة اليمنية بإرادة سياسية للحزبين الحاكمين في الشطرين، إلا أن قيام الوحدة بين الشطرين بالشكل المتعجل والاندماجي الذي ظهر في الاتفاقية، واسراعهما بتصفية خلافاتهما، لا نجد له تفسيراً في استعراض حقيقة العلاقات السابقة بينهما، وذلك يثير تساؤل حول ما إذا كانت الوحدة واستعجالها قد تمت نتيجة لتأثير قوى خارجية أم لعوامل داخلية. لا شك أن للقوى الخارجية دوراً فعالاً في قيام الوحدة. فالوحدة اليمنية أخذت أكثر من عشرين عاماً تراوح بين المد والجزر دون أن تحقق شيئاً، بل لقد وصل الشطران إلى مرحلة التشابك العسكري والنزاع المسلح غير المتوقع بينهما، وان الإعلان المفاجئ بقيام الوحدة بين القيادتين السياسيتين وبشكلها الإندماجي أعطى بعض المؤشرات على وجود تأثيرات خارجية أدت إلى ذلك.

لذلك سوف نستعرض في هذا المبحث، ومن المنظور الاقليمي، نوعين من القوى الخارجية ذات التأثير المباشر على قيام الوحدة:

اولاً:- تأثيرات خارجية إيجابية: ويقصد بذلك القوى السياسية الرسمية والشعبية التي كانت تدعم قيام الوحدة اليمنية، وتنقسم إلى قسمين:

١) قوى شعبية عربية، وهي القوى التي تدعم قيام الوحدة بين أقطار عربية أو جميع الأقطار العربية. غير أن هذه القوى لا تملك التأثير المباشر لتحقيق الوحدة ولكنها ترغب في تحقيق ذلك، وقد تم تهميش هذه القوى في مختلف الأقطار العربية كسوريا وقطر .

٢) قوى سياسية إقليمية تهدف من قيام الوحدة إلى تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية واستراتيجية. هذه القوى كونت في فبراير من عام ١٩٨٩ ما كان يعرف بمجلس التعاون العربي، فإذا كانت ثلاث دول من أعضاء المجلس ترتبط بروابط استراتيجة وجغرافية وسياسية وعسكرية خاصة فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، فإن علامة استفهام كبيرة توضع حول مشاركة اليمن في هذا المجلس مع أنها لا تشترك مع الدول الثلاث الأخرى في المجلس (مصر، الأردن، العراق) في الارض أو الطبيعة السكانية أو الموقع[١] فإذا كان الهدف من دفع مصر للمشاركة في المجلس أريد منها تغطية أمور قد تم الاتفاق عليها بين الدول الثلاث الأخرى وحجب رؤية تلك الأمور عن الطرف المصري الذي عندما أدركها أعلن انسحابه من المجلس، فإن نائب الرئيس اليمني السابق قد بين أن الزعماء الثلاثة الآخرين لهم وجهة نظر في توزيع الثروة وإعادة رسم خريطة الجزيرة العربية.[٢] في إطار هذه الاستراتيجية بدأت التأثيرات الخارجية على شطري اليمن للتعجيل بإقامة الوحدة اليمنية، وذلك للاستفادة من اليمن الموحد وتحكمه في حركة الملاحة في مضيق باب المندب، لاستخدامه في تحقيق الاستراتيجيات العسكرية لتلك القوى. ذلك أن اليمن الموحد يحتل موقعاً استراتيجياً رئيسياً في الخريطة الأمنية للجزيرة العربية. فهي التي تسيطر على مضيق باب المندب المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وتتحكم في اتصاله الجغرافي بالمحيط الهندي. ومع أن هذه القوى وتأثيراتها تبدو في الإطار الإيجابي لتحقيق الوحدة اليمنية، إلا أن عملية تعجيل الوحدة وارتباطها باستراتيجيات دول اقليمية أخرى قد أضر بمسيرتها ومستقبلها واستقرارها.

ثانياً:- مؤثرات خارجية سلبية: وتشمل جميع القوى الاقليمية المتحفظة على قيام الوحدة اليمنية إنطلاقاً من أن الوحدة اليمنية في شكلها الذي تحققت به تهدد أمن تلك القوى واستقرار المنطقة. هذه القوى ترى أن توحيد اليمن ينطلق من خلفيات تهديد لأمن المنطقة.

---

[١] في كلمة ألقاها في شهر أكتوبر ١٩٩٠ بمناسبة ذكرى حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، كشف الرئيس حسني مبارك عن أوراق كثيرة عن مجلس التعاون العربي والذي وصفه بمجلس التآمر، وبين أنه قد أدرك من الوهلة الأولى أن قيام المجلس كان لشرعنة سياسات ستقوم بها بعض دول المجلس، وقد تبين ذلك للرئيس المصري بعد غزو العراق للكويت والدعوات التي صدرت من الأردن واليمن حول توزيع الثروة وإعادة رسم خريطة المنطقة. أنظر في هذا الأمر عبد العزيز المهنا. اليمن من النافذة: إطلالة على تطور العلاقات بين المملكة العربية السعودية واليمن من عهد الإمامة وحتى عام ١٩٩٠. (الرياض: دار الهلال١٩٩١) ص١٠٣-١٠٨.

[٢] د. محمد عبدالرحمن البيضاني ،مأزق اليمن في صراع الخليج ،(القاهرة: دار المعارف، ط٤، ١٩٩١)،ص١١٢-١١٣.

جميع هذه المؤثرات الخارجية الإيجابية والسلبية أثرت على المسار الطبيعي للوحدة اليمنية الأمر الذي اوجد فجوة بين القيادات السياسية من ناحية والقاعدة الشعبية من ناحية أخرى في كلا الشطرين مما أدى إلى استثمار تلك الفجوة من قبل القوى الخارجية لتعطيل الوحدة[١].إلا أن الوقائع الحالية تؤكد أن إرادة الشعب اليمني كانت أقوى من كل التحديات ،ورغم تأثير هذه التحديات على الأوضاع الداخلية لليمن.

إن الشكل الآخذ في التبلور، للتحالفات والسياسات الإقليمية، يجعل من الأزمة اليمنية وكأنها امتداد لحرب الخليج، أو هي فصل جديد فيها. فإضافة إلى الأسباب التي تجعل قوى معينة، غير راغبة في ميلاد "يمن" متحد وكبير، فلا شك أن هناك تصميماً على ألا تجد الأطراف، التي هُزمت في حرب الخليج، فرصة لأن تعوض تلك الهزيمة على أرض اليمن. والحديث عن الدعم العراقي ــ الإيراني ــ السوداني لليمن الشمالي، يوازيه حديث عن دعم خليجي للجنوب، ربما يتجاوز اللهجة، التي تحدث بها مجلس التعاون الخليجي عن الأزمة .[٢]

أما على المستوى الدولي، فقد ظهر في البداية، أن ثمة تأييداً أمريكياً أوروبياً للاستقرار في اليمن، لكن كان هذا التأييد "مصلحياً" وليس "مبدئياً". فقد كان المطلوب هو توفير مناخ للاستثمارات، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية، ترى أن نجاح الوحدة في مجتمع قبلي، يمثل نموذجاً يمكن أن يحتذى به، في بلدان أخرى.

[١] سعاد عبدالله ،مرجع سابق.
[٢] الوحدة اليمنية والحرب الأهلية (١٩٩٤) ،القسم السابع، مرجع سابق.

المبحث الثالث:- التحديات المتمثلة ،في القيم التقليدية والتكوينات القبلية

يمكن القول بانها من أعقد التحديات، التي واجهت الوحدة اليمنية، والتحول إلى الديمقراطية. ذلك أنّ "القبيلة" تمثل وحدة التنظيم الأساسية، في البناء الاجتماعي للمجتمع اليمني، مع بعض الاختلافات بين شمال البلاد وجنوبها، ففي مطلع الثمانينات انهمكت القبائل في نوع جديد من النشاط السياسي ألا وهو عقد المؤتمرات وإصدار بيانات حول حلول للنزاعات القبلية ،مشاركة فعلية في السياسة القومية ،الأمر الذي بدا كمفارقة جوهرية بطريقتهم التقليدية في العمل ،ثم اتسع هذا النوع من النشاط طولا وعرضا بعد الوحدة ،إذ بلغ عدد المؤتمرات التي عقدتها القبائل في فترة الثلاث السنوات الانتقالية لليمن الموحد حوالي سبع أو ثمان مؤتمرات شعبية ،تجمع فيها عشرات الآلاف من أفراد القبائل وصدر عنها قرارات تطالب بسيادة القانون والتعددية والانتخابات المحلية والمسئولية المالية وغيرها من المطالب المدنية ،وقامت تقريبات للتوسط في النزاعات منها مؤتمر مجلس بكيل الموحد ١٩٩٤،ومؤتمر بكيل في عيال سريح.[١]الأمر الذي دفع بعض قادة الأحزاب، إلى التأكيد على أهمية دور القبيلة في الحياة اليمنية، والقول إنّ تجاهلها هو تجاهل لخصوصية المجتمع اليمني. وجاءت أحداث عام ٩٢/٩١، لتؤكد صعود دور القبيلة في الحياة السياسية للبلاد، ومن ذلك: أن اتفاق ترسيم الحدود، بين اليمن وسلطنة عُمان، لم يتم إلا بعد موافقة قبائل المهرة اليمنية، التي تقطن في المنطقة الحدودية موضع الخلاف. ومن ذلك أيضاً، أن رئيس حزب التجمع اليمني للإصلاح (الشيخ الأحمر)[٢]، هو شيخ مشايخ قبائل حاشد، وأن معظم قوة حزبه، هي من قوة قبائل حاشد وبكيل، الأمر الذي يدعو إلى التساؤل حول العلاقة، بين القبيلة والحزب؟ وهل يمكن تجاهلها؟ وفي أي اتجاه تسير؟

ومن ناحية أخرى، يشير آخرون إلى تمتع القبائل بدرجة كبيرة، من الاستقلال النسبي عن الدولة، بحيث أنها تستطيع تكوين جيش محارب، يصعب على الدولة السيطرة عليه. ومن هنا كانت تثار بعض المخاوف، من احتمال قيام مواجهة مسلحة بين أحزاب قبلية، وكمثال على

[١] د.خديجة عبدالله الماوري ،السلطة المحلية والقبلية في اليمن دراسة تحليلية مقارنة ،بدون تاريخ،ص١٩٦.
[٢] الشيخ/ عبدالله بن حسين الأحمر ، رئيس حزب التجمع اليمني للإصلاح.

ذلك الاحتمال، تلك الاتهامات المتبادلة، بين الحزب الاشتراكي اليمني، وحزب التجمع اليمني للإصلاح، فكل منهما يتهم الأخر بتكوين ميلشيات مسلحة خاصة به. وكان ملفتاً للنظر أن يذكر علي سالم البيض، نائب رئيس الدولة، وأمين الحزب الاشتراكي أنه لا حاجة لحزبه بتكوين ميلشيات، لأنه ممثل في الجيش، وفي كل الأجهزة الأمنية .

وقد كان ذلك نذير خطر، في حالة إذا ما وجد أي حزب قبلي نفسه خارج السلطة، فما الذي يمنعه، آنذاك، من اللجوء إلى السلاح، للحفاظ على موقعه في السلطة؟

وكنتيجة إلى التكوينات والتقاليد القبلية، وتأثيرها على تطورات الحرب الأهلية، اتضح أن الحرب لم تكن حرب شمالية جنوبية فحسب، بل تفرعت إلى أكثر من محور. فهناك حروب شمالية ــ شمالية، وجنوبية ــ جنوبية، ذلك أن ثمة أسباب عديدة، يمكن أن يختلف عليها اليمنيون، ليؤدي الأمر إلى حد الاقتتال، والتطاحن بالسلاح، وهذا موجود داخل كل شطر. ففي الشمال، هناك الصراع التقليدي بين القبائل الرئيسية، وأبرزه الخلاف الأكثر حدة بين قبائل حاشد وبكيل، فأبناء بكيل هم الأكثر عدداً، لكنهم أقل تنظيماً وولاء لشيوخهم، على خلاف حاشد الأقل من الناحية العددية، ولكنهم أكثر تنظيماً وولاء للمشايخ، ولهذا تجد منهم أصحاب المراكز الحساسة والهامة. وينتمي الرئيس علي عبدالله صالح إلى قبيلة سنحان، وهي إحدى قبائل حاشد. كما أن الشيخ عبدالله الأحمر، رئيس مجلس النواب، هو شيخ مشايخ قبائل حاشد، وأبرز الأمثلة على دلالة هذه الخلافات الشمالية، ما حدث أثناء الاشتباكات، التي وقعت في مدينة عمران، حيث انضمت بعض قبائل بكيل الشمالية، وأعلنت ميلها للحزب الاشتراكي. ووقفت إلى جانب قواته، بأن قطعت الطريق على إمدادات اللواء الأول مدرع الشمالي، وآوت الجنود الفارين من اللواء الثالث مدرع الجنوبي. وفي الجنوب أيضاً، هناك أسباب التمايز الكافية لإثارة نار الخلافات، فأغلب قيادات الجيش من ثلاث فئات هي، ردفان (٧٥% من القيادات العسكرية)، والضالع، ويافع، وتنتمي هذه الفئات إلى سلطنة لحج، التي تحولت بعد الاستقلال إلى محافظة لحج. كما أن ثمة ثأر قديم بين قادة الاشتراكي الحاليين، وبعض أبناء الشعب في عدة محافظات جنوبية، وهذا الثأر يعود إلى أحداث يناير ١٩٨٦، حيث أسفرت

الخلافات داخل أجنحة القيادة في الجنوب، عن مقتل حوالي ٢٥ ألف يمني جنوبي . وقد استغل الكثيرون فرصة اندلاع الصراع المسلح لتصفية الخلافات مما خلق عدة محاور للصراع.[١]

ونتيجة لغياب الدور الشعبي برزت ثلاثة اتجاهات تعارض الصيغة التي تمت بها الوحدة، هذه الاتجاهات تمثلت في:

اولاً:- القوى الإسلامية: وقد تركزت معارضتها حول رفض الوحدة على أساس دستور ١٩٨١ الذي تراه بأنه لايستند إلى القيم والمعايير الإسلامية ولا يلتزم بالثوابت الدينية والاجتماعية للمجتمع اليمني، وأنه "جاء ليعتمد الاشتراكية كأساس لإقامة العلاقات وتوجيه الطاقات ... وأن هذا الدستور أهدر كل المكاسب التي قامت الثورة اليمنية في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٢ من أجل تحقيقها".[٢] وقد اشترط هذا التيار "تعديل الدستور على أن ينص صراحة بأن الشريعة الإسلامية هي المصدر الوحيد للقوانين جميعاً، وأن مصدر الدستور هو الكتاب والسنة،" بالإضافة إلى رفضها مشاركة الحزب الاشتراكي على أساس أن الوحدة التي تتم بمشاركة الحزب الاشتراكي وحدة غير إسلامية.

ثانياً:- القوى السياسية المعارضة في الشطر الجنوبي: هذه القوى ترفض عملية الوحدة بشكلها الذي تمت به إنطلاقاً من أنها في الأصل قوى معارضة لتجربة حكم الحزب الاشتراكي في الشطر الجنوبي، ولذلك ترى أن عملية الوحدة تساعد على إبقاء وترسيخ مكانة الحزب الاشتراكي في السلطة في حين أن الواقع الشعبي يرفض ذلك.

ثالثاً:- أما الاتجاه الثالث فهو اتجاه أكثر اعتدالاً من الاتجاهين السابقين-يضم هذا الاتجاه بعض النظام السياسي في شطر اليمن الجنوبي وأغلبية النظام السياسي في شطر اليمن الشمالي-، حيث يتمثل في القوى السياسية المؤيدة للوحدة التي تؤكد على إنجاز الوحدة على نحو واضح ومن خلال آلية تسمح لجميع شرائح المجتمع اليمني بالمشاركة الفعالة في عملية الوحدة، لكنها ترفض اقتصار المناصب الحكومية على أعضاء التنظيمين الحاكمين في الشطرين.[٣]

---

[١] الوحدة اليمنية والحرب الأهلية (١٩٩٤)،القسم السابع،مرجع سابق.

[٢] لقد قدم أكثر من ٥٠٠ عالم من مشاهير علماء اليمن وثيقة خطية بعد التوقيع عليها إلى الرئيس علي عبد الله صالح يعارضون فيها دستور الوحدة. أنظر: د. محمد عبدالرحمن البيضاني،مرجع سابق، ص١٢٠.

[٣] سعاد عبدالله ،مرجع سابق.

ويمكن القول بان ما آلت إلية الأوضاع في اليمن ما هو إلا نتاج لعدم تحرك أي قوة من القوى المذكورة آنفا فبعد حرب ٩٤ انعدم تواجد المعارضة التي كان يمثلها الحزب الاشتراكي وكذا حزب الإصلاح ونظرا لعدم تواجد هذه المعارضة ظهرت عدة مظاهر للفساد منها انتقاص الحريات الشخصية والإعلامية والسياسية وكذا حدث انهيار اقتصادي تزامن مع انتشار الفساد في إرجاء الجهاز الإداري للدولة وهكذا تستمر الأوضاع في التدهور .

إذا فان التوجه الصحيح هو إيجاد منظومة تتوحد فيها صفوف القوى المعارضة والعمل على تقريب الصفوف والآراء وهذا ربما يكون بسيط إلى حد ما في ظل الأوضاع الحالية والإعلان عن تكتل موحد يمثل المعارضة وهو ما اتضحت معالمه في ما أطلق علية اللقاء المشترك للأحزاب وهي خطوة في طريق تحقيق تنمية وان كانت ضئيلة إلى حد ما لعدم توافر صلاحيات لها وإلغائها من حسابات الحزب الحاكم.

D.M.H.S.R

الباب الثاني

واقع العلاقات اليمنية- الخليجية

الفصل الأول:اليمن ودول الخليج المحاده لها

الفصل الثاني:- اليمن ودول الخليج الغيرمحاده

D.M.H.S.R

D.M.H.S.R

الفصل الأول :- اليمن ودول الخليج المحاده لها

مقدمة :-

يمكن القول بأن ارتباط اليمن بدول الخليج العربي هو ارتباط أزلي ومصيري ويمكن القول أيضًا ومن خلال الاستعراض الوجيز والسريع في العلاقات اليمنية – الخليجية وفي جانبها التعاوني بأن العلاقات مازالت تحتل موقعًا وسطًا بين العمومية والخصوصية وان كانت في الوقت الراهن بدأت في التقدم والتطور التعاوني في شتى المجالات وتحديدا بعد تسوية الخلافات السياسية والحدودية خلال عقد التسعينات من القرن الماضي ومن خلال دبلوماسية القمة والزيارات المتوالية لكبار المسؤولين في تلك الدول وما نجم عنهما من شراكة حقيقية بدأت العلاقات تتجه نحو الخصوصية وبإشراك اليمن في عدد من مؤسسات منظومة التعاون الخليجي تتجسد الخطوات الفعلية لتلك الخصوصية ويأتي اجتماع وزراء الخارجية الخليجيين بصنعاء في نهاية شهر أكتوبر ٢٠٠٦م لوضع خطة وبرامج محددة يتم الاتفاق عليها في مؤتمر دولي للمانحين تتبناه دول مجلس التعاون الخليجي لتوفير المتطلبات التمويلية اللازمة لتحقيق تأهيل تنموي شامل لليمن خطوة أخرى مكملة تتدخل في إطار العلاقات الخصوصية والأمر يتطلب أكثر من أي وقت مضى دورًا خليجيًّا أكثر فاعلية إزاء اليمن هذا من ناحية.. ومن ناحية ثانية فاليمن دولة مهمة في منطقة الجزيرة العربية والخليج ولها دورها المهم في أمن واستقرار ومستقبل المنطقة كما انها عنصر مهم لمصالح المنطقة عامة فضلاً عن المصالح الاستراتيجية العديدة بين اليمن ودول الخليج.

ومع ذلك يعول على أبناء الجزيرة تطوير العلاقات وليس الحفاظ عليها عند هذا المستوى من التواصل وكذا الحفاظ على ذلك المستوى من العلاقات بين اليمن ودول الخليج وديمومة التحرك بين هذه البلدان سواء على المستوى الثنائي أو الجماعي لاكمال مسيرة الشراكة بمستوى أعلى وحجم اكبر وذلك لتحقيق الهدف الأساسي الذي سينقل العلاقة اليمنية – الخليجية إلى الخصوصية الكاملة والتي نعني بها مسألة الدمج الكامل في كافة هيئات مجلس التعاون الخليجي لما فيه من تجسيد واضح للروابط الحقيقية بين تلك الدول.

إن العلاقات اليمنية والخليجية بشكل عام هي نتاج طبيعي لارتباط الشعبين اليمني والخليجي بروابط تاريخية وبنيوية عميقة، تمثلت في الانتماء الديني والقومي الواحد، والتاريخ المشترك والصلات الاثنية والجغرافيا والمصالح المشتركة، حيث أن هذا الرباط المتين أصبح جزءًا مهمًا ومكونًا أساسيًا في النسيج الحضاري والتراثي والشعبي المشترك لهما، كما ترسخ في ضمير شعوب المنطقة ووجدانها. وهذه الثوابت هي بمثابة أسس رئيسية ينبغي أن ترسم طبيعة ومسار سياسات وعلاقات دول تلك الشعوب بل وتوجب على قياداتها السياسية أن تسترشد بهديها وتعمل في ضوئها قدر الإمكان.

وإن ما يجمع الدول الخليجية مع اليمن يتجاوز ما هو متعارف عليه في العلاقات الدولية ويجعلها أكثر قوة وانطلاقًا ويقود إلى تفعيل تلك العلاقة والتنبؤ بمستقبل أفضل لها، كما ان العلاقات اليمنية-الخليجية كغيرها من العلاقات الدولية تخضع لمحددات داخلية"النظام السياسي، الموارد البشرية والاقتصادية، والقوة العسكرية الوضع الجغرافي للدولة، والوضع السياسي والاقتصادي الدولي" وتحكمها كثير من العوامل والمتغيرات وتتأثر بهما، كما تقوم على أساس المصالح المشتركة، بل تكاد في عالم اليوم أن تنحصر في مصالح الدول بعضها لدى بعض، إذ لا يمكن فصل العلاقات الاقتصادية عن المواقف السياسية وهذا لا ينفي ان المبادئ تتفاعل مع هذه المصالح فتؤثر وتتأثر بهما.

وان المقام هنا لا يكفي لأسلوب العرض التاريخي الموسع للعلاقات اليمنية-الخليجية، ولكون الهدف من هذه الدراسة ينصرف للبحث عن دور خليجي أكثر فاعلية فانه سيتم التركيز على الجانب التعاوني من تلك العلاقة في التاريخ الحديث والمعاصر ومعرفة ما اذا كانت العلاقات بين اليمن ودول الخليج تتسم بالعمومية، أم انها بدأت في المضي نحو الاتجاه الصحيح لتتسم بالخصوصية، التي يطمح إليها أبناء تلك الشعوب انطلاقًا من وحدة التاريخ والمنشأ والأصل غير القابل للانفصال.

ويجدر التنويه إلى انه سوف تسقط من احتسابنا دراسة وتحليل أسباب تدنئ العلاقات اليمنية – الخليجية مع ما كان يعرف بـــ"جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية -سابقًا- والذي يمكن ان يعزى للبناء الفكري-السياسي بين النظام السياسي اليمني ذي الإيديولوجية الاشتراكية وبين الأنظمة السياسية الخليجية، بالإضافة إلى عدم الخوض في موضوع حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠م، وتداعياتها التي كادت أن تكون مرحلة فاصلة في تاريخ العلاقات اليمنية-الخليجية بسبب تعرض الموقف الرسمي اليمني في تلك الحرب لتحريف وتشويه من قبل بعض التيارات المعادية .

المبحث الأول:- العلاقات اليمنية –السعودية

أولا :تاريخ العلاقات اليمنية-السعودية

نظر السعوديون إلى النظام الجمهوري في شمال اليمن على انه يمثل تهديدا كبيرا لنظام آل سعود وللأمن الوطني للسعودية. ورغم أن الحركة القومية الناصرية كانت قد تلقت ضربة قاضية بهزيمة خمسة يونيو عام ١٩٦٧ ثم مرة أخرى بصعود السادات إلى السلطة في مصر عام ١٩٧٠م إلا أن السعوديين كانوا يدركون بان التيارات القومية في سوريا والعراق وليبيا وفي اليمن أيضا تطمح إلى وراثة عبد الناصر ومواصلة مشروعه الساعي للإطاحة بالأنظمة الملكية في شبه الجزيرة العربية عندما تسنح لها الفرصه. كما كانوا يدركون بان القومية العربية يمكن أن تصبح مثل طائر الفينيق الذي كلما ظن الناس انه مات فوجئوا به يبعث من جديد.

ولم يقتصر الأمر على القوميين. بل اتسعت دائرة التهديد للدول المجاورة لليمن، وللمصالح الغربية عموما، بظهور الشيوعية في جنوب اليمن وبسعي الثوار الحمر الى بسط نفوذهم على شمال اليمن وزعزعة استقرار الأنظمة الخليجية المتحالفة مع الغرب. وقد أثار ظهور الشيوعية في جنوب اليمن قلقا غير عادي عند السعوديين والأنظمة الخليجية الأخرى وفي الولايات المتحدة والعالم الغربي بعامة. وقد ركزت السياسة السعودية –المدعومة أمريكيا– في اليمن خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات على مواجهة الإيديولوجيا بالأيديولوجيا، منع قيام الوحدة اليمنية، التوسع المستمر في الأراضي اليمنية، ومنع أي تطور سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي أو عسكري يمكن أن يمثل تهديدا للدولة السعودية.

والتقت مصالح حكام اليمن الشمالي مع مصالح السعوديين والأمريكيين في مسالة احتواء المد الشيوعي، فعمل الثلاثة في تحالف غير معلن على إنشاء نظام تعليمي يوازي نظام التعليم الرسمي شكلا ويختلف عنه مضمونا. كان الهدف هو خلق سد بشري شبابي في شمال اليمن متسلح بالتشدد الديني وقادر على مواجهة الشبيبة الشيوعية في جنوب اليمن والتيارات القومية المنتشرة في شمال اليمن ذاته أو الطامحة إلى الانتشار هناك. وحاولت الوهابية أن تقدم نفسها في شمال اليمن كبديل لكل الإيديولوجيات الأخرى.

مثل عقد الثمانينيات من القرن العشرين مرحلة تحولات كبيرة في المنطقة ساهمت فيها أحداث هامة مثل قيام الثورة الإيرانية، الغزو السوفييتي لأفغانستان، الحرب العراقية الإيرانية، تجميد عضوية مصر في الجامعة العربية، وتدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية، وصعود ميخائيل جورباتشوف إلى السلطة في الاتحاد السوفييتي وتبنيه للإصلاح والشفافية، وغيرها من الأحداث. وقد ساهمت تلك الأحداث في قيام تحولات داخل الدول وفي علاقة الدول ببعضها ليس فقط على مستوى المنطقة ولكن على المستوى الدولي أيضا.

ولم تكن اليمن بمنأى عن تلك الأحداث. فقد حاول الرئيس صالح الذي صعد إلى السلطة في شمال اليمن في عام ١٩٧٨ استثمار التحولات الإقليمية والدولية في تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية لليمن. وفي الوقت الذي انشغل فيه السعوديون بالتهديد الإيراني وبالحرب العراقية–الإيرانية، وبتمويل الجهاد ضد الشيوعية في أفغانستان، وبتدهور الوضع الداخلي نتيجة لانهيار أسعار النفط كان صالح يحاول البحث عن حلفاء للاستقواء بهم في مواجهة الهيمنة السعودية على القرار السياسي لبلاده. وإذا كان السعوديون ومعهم الأمريكيون قد حاولوا دعم اليمن الشمالي في حربه مع اليمن الجنوبي بشكل ملفت وخصوصا في عام ١٩٧٩ فان صالح قد فضل حل الخلافات مع الجنوبيين بشكل سلمي وعدم خوض حرب طويلة بالنيابة عن السعودية والولايات المتحدة. وذهب صالح ابعد من ذلك فأقام معاهدة مع الاتحاد السوفييتي ذاته، ودخل حليفا مع العراق في حربه ضد إيران.[١]

ولا بد أن تحركات صالح تلك مصحوبة بتطورات الحرب العراقية–الإيرانية قد لفتت نظر الأمريكيين الى اليمن بموقعه الهام لإمدادات النفط خلال تلك الفترة العصيبة، فبدأ الأمريكيون يتقربون من اليمن بشكل اكبر. ويبدو ذلك واضحا من خلال قيامهم وبعد تردد طويل بالاستثمار في مجال استكشاف واستخراج النفط في اليمن. وقد بدأت شركة هنت الأمريكية بإنتاج النفط في محافظة مآرب في عام ١٩٨٦ . وقد قام حينها السيد جورج بوش الأب (وكان

[١] د. عبد الله الفقيه ، العلاقات اليمنية الأمريكية بين الاستمرار والتغير، صحيفة الوسط اليمنية ، الأربعاء -٢٤ مايو ٢٠٠٦، موقع الكتروني WWW.alwasat-ye.net .

حينها نائبا للرئيس الأمريكي رونالد ريجان) بزيارة إلى اليمن للمشاركة في تدشين عمليات الإنتاج.[1]

إلا إن مشكلة الحدود اليمنية- السعودية ظلت تشكل أحد مصادر التوتر في علاقات البلدين منذ حرب ١٩٣٤م، وعندما قامت الوحدة اليمنية حرصت على التأكيد على تصميم الجمهورية اليمنية على تصفية مشاكل الحدود مع دول الجوار، لكن ما سمم العلاقات اليمنية- السعودية كان الاحتلال العراقي للكويت بعد قرابة ٧٠ يوماً من قيام الوحدة اليمنية، حيث تم تصنيف الموقف اليمني في ذلك الحين بأنه كان منحازاً إلى العراق، أو على الأقل لم يكن متوافقاً مع العلاقات الحميمة التي تربط اليمن بدول الخليج وخاصة السعودية والكويت، وتوترت العلاقات بصورة متسارعة بسبب استياء الخليجيين من المواقف السياسية الرسمية والحزبية والشعبية المؤيدة للعراق بعد التدخل الأمريكي في الأزمة، كما أن بعض الدول العربية أسهمت في هذا التدهور من خلال تضخيم ما يحدث في اليمن وما يصدر عنها-حسب موقع الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر.

وفي أثناء تصاعد الأزمة السياسية اليمنية ٩٣-١٩٩٤م انحازت معظم دول الخليج - باستثناء قطر- إلى جانب الحزب الاشتراكي، وقدموا له دعماً مادياً وإعلامياً وسياسياً، ومع ذلك فقد بدأت اليمن بعد سقوط مؤامرة الانفصال في محاولات جادة لتحسين العلاقات مع دول الخليج، ولكن دون جدوى.

وخلال عام ٩٤م تواصلت المحاولات اليمنية لتحسين العلاقات وحققت نجاحاً في ذلك باستثناء الكويت والسعودية التي كان التحسن معهما بطيئاً، وقد زاد الموقف سوءاً مع السعودية بسبب بعض التحرشات الحدودية التي كانت تحدث نتيجة الخلاف على علامات الحدود بين البلدين. وفي مستهل عام ١٩٩٥م توترت الأوضاع بين البلدين على الحدود عسكرياً بصورة خطيرة، وتولى الشيخ عبد الله الأحمر مسؤولية تاريخية في نزع فتيل الحرب وإخراج العلاقات اليمنية السعودية من النفق المظلم الذي دخلت فيه منذ أزمة احتلال الكويت، حيث توجه الشيخ عبد الله إلى السعودية لتحقيق ثلاثة أهداف: نزع فتيل الحرب، العمل على تحسين

[1] د.عبد الله الفقيه ، مرجع سابق.

العلاقات بين صنعاء وبين الرياض، ومحاولة حل مشكلة الحدود التي تشكل جزءاً أساسياً ملتهباً من المشكلة . وعلى مدى أربعين يوماً تقريباً دارت مباحثات مطولة وعسيرة بين الجانبين: اليمني والسعودي حول مسألة الحدود وأسباب المشاكل، واتفاقية الطائف، والمناطق التي لم تشملها اتفاقية الطائف، وكانت المباحثات والحوارات تصل في بعض الأحيان إلى طريق مسدود، وكانت تتوتر – أحياناً أخرى – بسبب بعض التصريحات الإعلامية والتسريبات اللامسئولة، وأرسلت صنعاء إلى وفدها عدة مرات تطالبه بالعودة وتأجيل المحادثات، وأصاب الملل والضجر بعض أعضاء الوفد اليمني وطالبوا – أيضاً – بالعودة لكن الشيخ أصر على البقاء حتى الوصول إلى نتيجة تضع الأساس لحل مشكلة الحدود، وتعمل على تنقية العلاقات اليمنية السعودية مما يشوبها ويعكرها ويجعلها دائماً متوترة .

وتوالت المباحثات اليمنية – السعودية عبر اللجان لمناقشة القضايا الفنية، وتولى الرئيس علي عبد الله صالح بنفسه ملف الحدود،كما أسهم الشيخ في الترتيب لأول زيارة يقوم بها (الرئيس) إلى السعودية بعد سنوات الانقطاع، وكانت الزيارة مهمة من أجل إنهاء القطيعة وإزالة التوتر لكنها تعرضت للتأجيل أكثر من مرة، وقد تمت الزيارة التاريخية في يونيو ١٩٩٥م وشكلت منعطفاً نفسياً أزال الحساسيات، وكسر الحواجز بين الأشقاء. ثم تلا ذلك زيارة الأمير/سلطان بن عبد العزيز إلى اليمن التي أسهمت في دفع الأمور نحو الأمام، وأزالت الجفوة، كما كان من نتائج الزيارة فتح الحدود البرية وبدء التبادل التجاري بين البلدين.

واستمرت المباحثات والحوارات والزيارات بين اليمن والسعودية خمسة أعوام ٩٥-٢٠٠٠م- حسب موقع الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر. وفي عام ٢٠٠٠م تم التوقيع على معاهدة جدة الدولية التي أسست لانطلاق علاقات الإخاء والتعاون بين البلدين نحو آفاق واسعة تلبي الآمال والتطلعات المشتركة للشعبين اليمنى والسعودي.

معاهدة جدة شكلت منعطفاً لمرحلة جديدة في العلاقات اليمنية السعودية، وتجلى ذلك في تبادل الزيارات بين قيادتي البلدين والمسئولين على مختلف المستويات، وكذا انتظام اجتماعات مجلس التنسيق اليمني- السعودي، والتنسيق في مختلف المجالات الاقتصادية والاستثمارية والأمنية،كما يرى المحللون أن تواصل اللقاءات بين القيادتين السياسيتين في البلدين الشقيقين

أكد حرصهما على تعزيز وتوسيع مجالات التعاون في مختلف المجالات وصولاً إلى تحقيق الشراكة الاقتصادية الكاملة بينهما، وهو ما أدركه رجال المال والأعمال في البلدين من خلال سعيهم لإقامة مشاريع استثمارية مشتركة.[١]

ويمكن القول انه منذ توقيع اتفاقية جدة والعلاقات بين الدولتين تتجه إلى آفاق رحبة جديدة ومتطورة في مجال التعاون والتضامن والتكامل.

لقد أدركت القيادة السياسية السعودية وثمنت الجهود المتواصلة والسعي الحثيث الذي بذلته القيادة السياسية اليمنية بزعامة الرئيس علي عبدالله صالح لعودة العلاقات اليمنية – السعودية إلى حالتها الطبيعية بعد ما اعتراها من فتور جراء حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠م، ولم تتردد في منح هذه الشخصية العظيمة قلادة الملك عبدالعزيز آل سعود من الدرجة الأولى وهي ارفع وسام في السعودية تقديرًا منها للرئيس صالح وما حققه من انجازات ومكاسب لليمن واليمنيين[٢]. كما أدركت القيادة السعودية الأهمية القصوى التي بلغتها التكتلات السياسية والاقتصادية في هذا العصر، التي أصبحت في نظر الكثير الأداة المثلى لمقاومة تيارات العولمة الجارفة، حيث تبنت دورًا رئيسًا في نتائج قمة دول مجلس التعاون الخليجي التي عقدت في مسقط عام ٢٠٠١، وأصبح اليمن بموجب ذلك القرار مرتبطًا بالمجلس مؤسسيًّا واستراتيجيًّا كعضو مشارك، واردفتها سياسات وإجراءات مكملة، إيماناً منها بأن اليمن جزء من إقليم الجزيرة العربية والخليج.

ولقد أكد الملك فهد بن عبدالعزيز حينها على ضرورة تأهيل اليمن للانضمام إلى دول الخليج وتوجيه الصناديق الخليجية لدعم برامج التنمية في اليمن وتأهيل الاقتصاد اليمني للاندماج في اقتصاديات دول الخليج مما يعني أن تخطي اليمن للمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها سوف يجعل من اليمن عضوًا فاعلاً في المنظومة الخليجية، ويسهم بشكل إيجابي على المستوى الأمني والسياسي والاقتصادي فيها.

[١] هاني عبد الودود الجبلي، العلاقات اليمنية الخليجية...تاريخها ومستقبلها، مركز الجزيرة العربية للدراسات والأبحاث، العدد٩، موقع الكتروني WWW.aljazeera-online.net .

وقد جسدت المملكة العربية السعودية تلك الخطوة من خلال تفعيل اجتماعات مجلس التنسيق اليمني–السعودي الذي شلت حركته إبان عقد التسعينات من القرن الماضي–وبشكل دوري وكل ستة أشهر بدلاً من عام، ليعمل على تسريع الخطى في اختصار عامل الزمن لتحقيق الانضمام الكامل لليمن بموجب تقرير الشراكة بين الدولتين وفتح العديد من مجالات التعاون في قطاعات التنمية والاستثمار واتخاذ الخطوات الجادة في البناء ومن المؤشرات التي تؤكد توثيق علاقة البلدين وسيرها في خط تطوري متنامٍ ومستمر، تلك الزيارات المتبادلة المطَّردة بين القيادات السياسية وكبار المسئولين السياسيين بين الجانبين لتبادل وجهات النظر في القضايا العامة والخاصة وتطوير علاقة البلدين كما استطاع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز إن ينقل العلاقات اليمنية– السعودية نقلة نوعية من خلال سياساته الهادئة والمتزنة التي يبديها تجاه اليمن خاصة، إيماناً منه بأن الروابط التاريخية والثقافية والجغرافية التي تربط اليمن بالسعودية تجعل من الدور السعودي تجاه اليمن مسؤولية تاريخية قبل ان تكون غاية إنسانية ولعل ذلك واضح في التصريح الذي أدلى به في مؤتمر صحفي عقد في الرياض بتاريخ ١٦/٥/٢٠٠٦م، والذي عبر فيه بقوله:"ما من شك شئنا أم أبينا أن اليمن جزء من الأمة العربية والإسلامية وجزء من الخليج. واليمن أصل العرب وهذا أمر ليس فيه كلام، وهو الرحم الذي خرج منه العرب".

ويمكن القول أن ما وصلت إليه العلاقات اليمنية–السعودية من تقدم وتنام في كافة الميادين يعود الفضل فيه للروابط الأخوية والتوجهات الصادقة للقيادتين السياسيتين اليمنية والسعودية واللتين استطاعتا أن تسهما بشكل جاد في إيصال العلاقات بين الدولتين عهدها الذهبي وان تحقق نجاحًا ملحوظًا في توسيع دوائر تلك العلاقة ترسيخاً لجذورها وأطرها في اتجاه تحقيق تطلعات آمال شعبيهما.[1]

[1] د. خالد محمد الفهد، العلاقات اليمنية – الخليجية بين العمومية والخصوصية، مقاله في صحيفة ٢٦ سبتمبر، العدد ١٢٩٥، موقع الكتروني WWW.26sep.net .

ثانياً:- النزاعات المسلحة اليمنية –السعودية

ذكرنا بأنة كانت هناك جملة من الخلافات اليمنية- الخليجية التي حلت ولو بشكل مؤقت بالمعاهدات أو غيرها خلال السنوات السابقة لا سيما مع المملكة العربية السعودية المجاورة لليمن، حيث تتمتع بحدود كبيرة مع اليمن، وكانت هناك تغيرات كان لها الأثر في رسم مسيرة العلاقات تاريخياً.

حيث أرسل الإمام يحي ثلاث حملات من صنعاء إلى كل من المخاء وتعز و إب ولم يستطع أن يرسل حملة إلى تهامة إلا في أواخر عام ١٩٢٥م حيث تم استرداد الحديدة ومحاصرة الإدريسي في منطقة عسير حتى تم خضوع الإدريسي لشروط الإمام.[١] وظلت الأوضاع حتى انجاز اتفاقية الطائف والتي كانت بمثابة نصر للملك عبد العزيز ونال من الإمام يحي ما لم يستطع خلال ثمان سنوات.وحتى تحقيق الوحدة ظل حكام اليمن المتعاقبين يسوفون ويماطلون مطالبات الحكومة السعودية في الاعتراف بمعاهدة الطائف باعتبارها نهائية رغم الضغوط الاقتصادية والسياسية التي كانت تمارسها السعودية مع حكام اليمن ولهذا ظلت المعاهدة ملف غير مغلق وحساس حتى العام ١٩٩٥م.

ومما يظهر شدة إلحاح السعودية على اعتراف اليمن بنهائية حدود الطائف وإلغاء إحدى موادها (المعاهدة) والتي تنص أن مدة المعاهدة ٢٠عاما قمرية غير قابلة للتجديد، ما جاء على لسان الرئيس اليمني علي عبدالله صالح عند زيارته للملك فهد في حفر الباطن في السعودية في فبراير ١٩٩٠م ،وقبيل تحقيق الوحدة اليمنية في ١٩٩٠/٥/٢٢م حيث قال "كان الهاجس المشترك بيننا وبينهم مسالة الحدود ،وأخبرت الملك فهد بان الوحدة تضمن إنهاء مسالة الحدود ،وفي ظل التشطير لا يستطيع أي شطر أن يحل مشكلة الحدود منفردا ،وأعلن الملك فهد حينها أنة يؤيد الوحدة،ولكن بعد رجوعي إلى صنعاء اتصل الملك فهد بي تلفونيا وقال :انه تعرض لضغوط من قبل اشقائة الأمراء جراء تصريحه بتأييد الوحدة اليمنية ،طالبا مني إصدار بيانا أقول فيه :أن الملك والرئيس اتفقا على إنهاء مسالة ترسيم الحدود.[٢]

---

[١] د.يحي احمد الوشلي،اليمن دراسة في سياسة بناء قوة الدولة –دراسة جيوستراتيجية،(ط١ –الشرق للطباعة والنشر /صنعاء - ٢٠٠٧)،ص٤٢٥.

[٢] د.يحي احمد الوشلي،مرجع سابق ،ص٤٣٣.

ثالثاً:- الاتفاقيات اليمنية-السعودية

١) معاهدة الطائف ١٩٣٤م:-

نتيجة فشل كل المفاوضات التي دارت بين وفود الإمام ووفود الملك عبد العزيز خلال الفترة (١٩٢٦-١٩٣٤) والتي كان أخرها اجتماع أبها في الفترة (٥-١٨ذي القعدة،١٣٥٢هـ)فبراير ١٩٣٤،والتي تركزت مطالب الجانب السعودي في النقاط التالية :-

١. تثبيت خط الحدود بين البلدين والنقاط التي يمر منها.

٢. امتناع كل فريق عن التدخل في الشؤون الداخلية للأخر.

٣. إخلاء نجران من القوات اليمنية ،وجعلها منطقة محايدة بين البلدين.

٤. مسالة الأدارسه.

وكان رد الوفد اليمني المفاوض على المطالب السعودية تتلخص في الأتي:-

١. أن خط الحدود لم يتعين بعد حتى يتم تثبيته ،وان مسالة جبل "العرو"الذي يحتج بة الجانب السعودي في تعيين الحدود كانت مقتصرة على الجبل نفسه ولم تعالج غيرة .

٢. مطالبة اليمن باستعادة عسير ،كونها منذ الجاهلية وطوال عصر الإسلام يمنية.

٣. بالنسبة لنجران فان الملك عبد العزيز سبق وان اعترف لليمن بها وان نجران من اليمن وخاضعة للائمة طوال تاريخه ،وأن فتح موضوعها من جديد هو من عمل المفسدين ولا موجب له.

أي انه معارضة صريحة لما كسبة عبد العزيز في عسير من خلال المعاهدة مع الإدريسي ،لكن الجانب السعودي كان متشددا لإحساسه باختلال موازين القوى لصالحة فقد بداء بشن الحرب في ١٩٣٤/٤/٥ وكان هدف السعودية إخراج القوات اليمنية من نجران وجبال فيفا وبني مالك ويام ونتيجة تخوف الإمام يحي من التدخل الأجنبي حيث ترافق ذلك مع رسو السفن البريطانية قبالة مدينة الحديدة مما جعل الإمام على التراجع عن مواقفه وأرسل رسالة لتهدئة الجانب السعودي .

D.M.H.S.R

ويبدو أن الملك عبد العزيز أدرك حالة الإمام النفسية فلم يجاره في مضماره ويشكره على ما اظهرة من ميول سليمة وتنازلات دون شروط مسبقة فلزم الحزم مع الإمام واشترط لإعادة المفاوضات الشروط التالية:-

١-تحقيق انسحاب جند الإمام من نجران ٢-رد رهائن جبالنا "جبال عسير" وقطع كل علاقة معهم ٣-تسليم الادارسة". وقد نفذ الإمام تلك الشروط قبل بدء المفاوضات .

أدت معاهدة الطائف بين الإمام يحي والملك عبد العزيز إلى نصر كبير للملك عبد العزيز ونال من الإمام يحي من خلال هذه المعاهدة ما عجز عن نيلة في ثمان سنوات بالمفاوضات والمراسلات بل لقد كسب أكثر مما هو نفسه كان يعرضه على الإمام يحي قبل الحرب ،يظهر ذلك من خلال المذكرات المتبادلة بين الطرفين.[١]

٢) مذكرة التفاهم ١٩٩٥م:-

استغلت السعودية فرصة خروج اليمن من الحرب الأهلية ١٩٩٤م وهي منهكة وجيشها ممزق وبعد أن دعمت احد الأطراف بهدف إضعاف اليمن وإنهاكه اقتصاديا وعسكريا وسياسيا كمقدمة لإضعاف موقفة في مسالة التفاوض على الحدود بان قامت بعدة أعمال عدائية تجاه اليمن منها تكثيف إنذاراتها للشركات النفطية العاملة لحساب اليمن بتوقيف نشاطاتها بحجة أن المنطقة لم تعين حدودها السياسية بعد كما قامت بتنفيذ أعمال تمس السيادة اليمنية حسب اتهام الحكومة اليمنية حينها وفي يناير ١٩٩٥م أعلنت اليمن أن السلطات السعودية تقوم بنشر قوات بحرية وجوية وبرية في الحدود بهدف خلق أمر واقع جديد وان اليمن طلب من سوريا التدخل بعد أن نجحت سابقا بنزع فتيل أزمة حدودية ذهب ضحيتها (٥٠قتيل) من الطرفين.

ومن اجل تخفيف الضغط والتوتر والتهديد على اليمن من الجانب السعودي سعت اليمن إلى استرضاء الجانب السعودي في ظروف غير مواتية ،فأرسلت وفدا برئاسة الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيس مجلس النواب ،ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التخطيط والتنمية عبدالقادر باجمال إلى السعودية من اجل البحث في المسالة الحدودية.وقد رفضت المقترحات المقدمة من الجانب اليمني وجاء إعلان مذكرة التفاهم في ١٩٩٥/٢/٢٥م ملبية فقط للمطالب

[١] د.يحي احمد الوشلي،مرجع سابق ،ص٤٣١.

السعودية التي سبق وان أرسلتها لليمن بتاريخ١٩٩٢/٩/٢٨م والتي طلبت فيها من اليمن الموافقة على الآتي:-

١. تشكيل لجنة لتحديد العلامات المقامة على خط الحدود وفقاً لتقارير الحدود بموجب معاهدة الطائف.

٢. ترسيم ما تبقى من الحدود ابتداءً من جبل ثار على أن يقدم كل طرف في وقت واحد تصوره لخط الحدود الذي تتناوله معاهدة الطائف ووفقاً لما جاء في المعاهدة.

٣. تعيين الحدود وترسيمها في المنطقة التي لا تتناولها معاهدة الطائف حتى حدود سلطنة عمان في الشرق وعلى أن يقدم كل طرف تصوره لخط الحدود في هذه المنطقة.

٤. تعيين الحدود البحرية.

وقد أدى توقيع مذكرة التفاهم ١٩٩٥م إلى اعتراف اليمن ولأول مرة بنهائية حدود معاهدة الطائف ،حيث جاء في مادتها الأولى ما نصه:يؤكد الطرفان تمسكهما بشرعية وإلزامية معاهدة الطائف الموقعة في السادس من شهر صفر١٣٥٣هـ الموافق ٢٠مايو لسنة ١٩٣٤ وملاحقها.

ورغم كل التنازلات التي قدمتها اليمن فان الضغوط السعودية استمرت ومنها التعديات والتحرشات ،ففي يوليو ١٩٩٨ماتهمت الحكومة اليمنية رسمياً السعودية بالاعتداء المستمر واقتطاع الأراضي اليمنية في إطار ما اعتبرته سياسة فرض الأمر الواقع وممارسة الضغوط على اليمن وطالبت بإنهاء التواجد العسكري في الأراضي اليمنية.

وأمام كل هذه الضغوط نجحت السعودية في أن تكون مرجعية التفاوض على الحدود بدءاً من مذكرة التفاهم وحتى توقيع معاهدة جدة الحدودية هي المقترحات والأوراق التي كان يقدمها الجانب السعودي وبالتالي جدول الأعمال وبما جعل المفاوض اليمني في وضع رد الفعل بما أدى في النهاية إلى التفريط بالحقوق الوطنية .[١]

[١] د.يحي احمد الوشلي ،مرجع سابق،ص٤٣٦.

٣) معاهدة جدة ٢٠٠٠م:-

أدت معاهدة جدة الموقعة بين اليمن والسعودية في ٢٠٠٠/٦/١٢م من وزيري خارجية البلدين وحضور قيادة البلدين إلى ترسيم نهائي للحدود اليمنية- السعودية البرية منها والبحرية،وقد جاءت ملبية لرغبة القيادة السعودية التي أبعدت الحل القانوني والحق التاريخي والتحكيم من المفاوضات.وقد وصف القانونيين في لجنة الحدود أن الحل كان سياسيا اعتمدت اللجان تعليمات القيادات السياسية.

وبهذا يمكننا الذهاب إلى رأي من يرى بأنة بسبب الأوضاع الاقتصادية التي كانت تعاني منها اليمن في الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠٠ جعلت هذه الأوضاع تُدخل اليمن في أزمة اقتصادية خانقة ،وقد استغلت السعودية هذا الوضع واتبعت أسلوب الابتزاز السياسي والمساومة حيث تقدم عدد من المستثمرين السعوديين لتنفيذ عدد من المشاريع الاستثمارية في اليمن والتي كان من شانها أن تحد من التدهور الاقتصادي فيما لو نفذت ،إلا انه تم إفهام اليمن أن تلك المشاريع لن تنفذ إلا بعد حل مسالة الحدود.ولذلك نجد وزير الخارجية اليمني ،عبدالقادر باجمال يبشر أعضاء مجلس النواب اليمني أثناء إحالة المعاهدة للمصادقة عليها يبشرهم بالخير الذي سوف يعم اليمن بعد المصادقة على المعاهدة وبالعلاقات الوطيدة مع السعودية ،التي قال أنها سوف تنتقل من الجيرة إلى الشراكة.

أما رسميا فقد وصف الرئيس اليمني علي عبدالله صالح معاهدة جدة بأنها جدية ومرضية ولا انتقاص فيها لأي من البلدين.وأمام جلسة مجلس النواب اليمني في ٢٠٠٠/٦/٢٤م قدم أعضاء اللجنة الفنية اليمنية للحدود شرحا على الخريطة أوضحوا للنواب أن اليمن استعادت أكثر من ٤٠ ألف كم٢ في المناطق الشرقية كانت القوات السعودية قد توغلت فيها وأقامت فيها المواقع والمطارات العسكرية.

وقد أدت تسوية حدود اليمن مع السعودية إلى تقليص مساحة اليمن الرقم الذي كانت تنشره الوثائق الرسمية وهو ٥٥٥٠٠٠كم٢ من دون الربع الخالي إلى ٤٥٥٥٠٢كم٢ في الوثائق الرسمية التي صدرت بعد توقيع المعاهدة.[١]

[١] مرجع سابق ،ص٤٤١.

وماذا بعد ترسيم الحدود؟ فبالرغم من التنازلات العديدة التي قدمتها اليمن إلا أن مواقف دول الخليج ما زالت متباينة حول قضية انضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي والحقيقة انه لم توجد قيادة قدمت مثل هذه التنازلات ولن توجد مثلها .

D.M.H.S.R

المبحث الثاني :- العلاقات اليمنية ـالعمانية

اولاً:-تاريخ العلاقات اليمنية-العمانية

مما لاشك فيه أن العامل التجاري أسهم قديمًا في توثيق العلاقات بين أبناء مناطق جنوب الجزيرة العربية وكان لمشاركة اليمن في الفتوحات الإسلامية دورا كبير في إيجاد علاقات مستمرة بينهم وبين العمانيين حيث قاموا بتثبيت دعائم الدعوة الإسلامية في تلك المناطق كما حصل الاندماج الكامل بين اليمنيين والعمانيين مع هجرات الحضارمة في القرن الـــ١٥ الميلادي ومما يستحق القول أيضا أن الشعبين اليمني والعماني يتشابهان في ظروف نشأتيهما قديمًا وحديثًا إذ عانى كل منهما من الانقسامات والصراعات التي استهدفت وحدتيهما ومن التدخل الخارجي في شؤونهما الداخلية وفي العصر الحديث فقد جمعتهما طموحات التحرر من الاستعمار البغيض ونشأت في صفوف الشعبين اليمني والعماني حركات تحررية وطنية لها جذور سياسية متشابهة وليس من المبالغ القول أن نجاح الثورة اليمنية لاسيما ١٤ أكتوبر عام ١٩٦٣م كان لها انعكاسها الواضح في نجاح ثورة ظفار في يونيو ١٩٦٥م.

وبالتالي يمكن القول أن العلاقات اليمنية – العمانية تستمد قوتها وتطورها من العمق التاريخي والبعد الجغرافي.

وتأسست العلاقات اليمنية – العمانية بداية مع ما كان يعرف ب"الجمهورية العربية اليمنية" في عام١٩٧٤م بينما اتسمت بالتوتر والانقطاع مع النظام السياسي القائم فيما كان يعرف بـــ "جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية" حتى عام ١٩٨٢م وبعد التوقيع على اتفاق مبادئ بين البلدين والذي اقر الاعتراف السياسي المتبادل وإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

وقد مثلت زيارة المغفور له الرئيس الأسبق إبراهيم الحمدي "١٩٤٣-١٩٧٧" إلى مسقط عام ١٩٧٦م نقطة تحول كبرى في تاريخ علاقة البلدين وكان لها انعكاسا عبر عن عمق الروابط بينهما إذ هدفت تلك الزيارة أولاً لحل الأزمة السياسية التي نشبت بين نظامي عدن ومسقط حول قضية الحدود بينهما – إقليم ظفار وجزيرتي كوريا وموريا – وثانيًا فتحت أفاقا جديدة للتعاون بين صنعاء ومسقط حيث تم توقيع بروتوكولات للتعاون الثنائي بين الجانبين شملت مجالات الإعلام والثقافة والتجارة كما جاءت

زيارة الرئيس علي عبدالله صالح بعدها بعامين لتؤكد على أهمية التواصل وضرورة التعاون بين الدولتين.

وشهدت العلاقات اليمنية – العمانية منذ عقد التسعينات تحولات مهمة في تاريخ العلاقات الثنائية بينهما إذ مثل إسراع سلطنة عمان في الاعتراف بالوحدة اليمنية وتوقيع اتفاقية ترسيم الحدود بين اليمن وعمان في أكتوبر ١٩٩٢م وبحكمة الرئيس الحكيم عالج تلك المشكلة بصورة أخوية سليمة وتم ترسيم الحدود بين اليمن وعمان الشقيقتين[١] وتم تشكيل لجنة وزارية مشتركة بين الدولتين في سبتمبر ١٩٩٣م وبهذا فقد شهدت العلاقات بينهما نقلات نوعية كبرى في تاريخ العلاقات الثنائية بين البلدين ومع زيارة السلطان قابوس بن سعيد إلى صنعاء في أكتوبر ١٩٩٣م انتقلت العلاقة إلى إطار الخصوصية حيث مثلت تلك الزيارة دفعة قوية لعلاقات أكثر تقدما فكان للعمانيين دورا بارزًا في أزمة وحرب صيف ١٩٩٤م إذ احتضنت صلالة لقاء جمع بين الرئيس اليمني علي عبدالله صالح ونائبه – حين ذاك– علي سالم البيض في محاولة منها لتطويق الأزمة في الوقت نفسه كان للدبلوماسية اليمنية وقعها في توطيد العلاقات بين البلدين حيث توالت الزيارات الرسمية اليمنية إلى مسقط بدءً بزيارة الرئيس علي عبدالله صالح في سبتمبر ١٩٩٤م وفبراير ١٩٩٥م وديسمبر ١٩٩٧م ووصولاً إلى زيارة رئيس مجلس النواب اليمني الشيخ عبدالله الأحمر عام ١٩٩٧م وزيارة رئيس المجلس الاستشاري الأستاذ عبدالعزيز عبدالغني عام ١٩٩٩م والتي هدفت إلى إعادة ترتيب الأوراق بين الجانبين وتنشيط العلاقات لفتح أفاق التعاون والشراكة بين الدولتين.

ثانياً:- النزاعات المسلحة اليمنية –العمانية على الحدود

بدأت قضية تعيين الحدود اليمنية –العمانية عام ١٩٨٢م على أساس حدود كل منهما في تاريخ ٣٠نوفمبر ١٩٦٧ أي عشية استقلال الشطر الجنوبي من اليمن من الاستعمار البريطاني وإعلان ما كان يعرف "بجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية"لكن الإشكال الذي طرا على هذا المبدأ هو الاختلاف على خط الحدود الذي كان قائما في ذلك التاريخ والتباين بين عدد من الخرائط التي تم وضعها ولم تكن نهائية أو متفق عليها بشكل رسمي ،وذلك في فترات مختلفة قبل ٣٠نوفمبر ١٩٦٧م، ولم يكن الاختلاف على الخرائط وإنما برزت قضايا خلافية منها:–

[١] محمد ناصر بن ناصر حسن هادي ، عمالقة الوحدة اليمنية –في التاريخ القديم والحديث والرد على مزاعم الخضري،(ط-١-٢٠٠١م) ،مركز عبادي للدراسات والنشر،ص٢٥٢.

١. جزر كوريا موريا التي كانت جزءا من أراضي المحميات (اليمن الجنوبي) طيلة الحكم البريطاني على عدن وبعد انسحاب بريطانيا عام ١٩٦٧م من عدن ،قامت بتسليم إدارتها إلى سلطنة عمان وذلك في شهر نوفمبر ١٩٦٧م.

٢. النقطة التي يبدأ منها خط الحدود على ساحل البحر وقد اتفق على تسميتها (رأس ضربة علي)واختلف على تحديد موقعها.

٣. وادي حبروت وقلعة حبروت حيث المطالب العمانية بمنحهم مدخل إلى منطقة حبروت تشمل قلعة حبروت.

٤. النقطة الأخيرة التي ينتهي فيها خط الحدود .[١]

ثالثاً:- الاتفاقيات اليمنية-العمانية

بالنسبة للنقطة الأولى من الخلافات فقد تنازلت اليمن عن مطالبها عن جزر كوريا موريا ،وفي النقطة الثانية قامت لجنة ميدانية يمنية-عمانية مشتركة بتحديد "رأس ضربة علي" واتفق على تحديدها بناءا على ما توافر من خرائط سابقة .أما النقطة الثالثة فقد تنازلت اليمن عن قلعة ووادي حبروت رغم أن اللجان الحدودية كانت قد أقرت بيمنيتها ،لكن قبل التوقيع وأثناء زيارة وزير الخارجية اليمني إلى مسقط طلب السلطان قابوس من الوزير إبلاغ القيادة اليمنية برغبة عمان إلحاق قلعة "حبروت"بالأراضي العمانية فوافقت القيادة اليمنية على ذلك وبالنسبة للنقطة الرابعة فقد حسمها الاتفاق الحدودي العماني السعودي الموقع عام ١٩٩١م ليقطع الطريق على أي مطالب يمنية ،خاصة وان اليمن لم تقدم أي اعتراض على ذلك أو بعدم اعترافها بأي حدود أو أثار تترتب على ذلك الاتفاق ،وبالتالي صارت نقطة النسق الجغرافي ١٩درجة شمالا و٥٢درجة شرقا بين السعودية وعمان هي التي تم فرضها على اليمن وصارت فيما بعد نقطة مشتركة بين الدول الثلاث ،السعودية –عمان-اليمن.وهو أيضا ما اثر على طبيعة مسار خط الحدود بين اليمن وعمان فبدلا من اتجاه الخط شمالا انحرف باتجاه الشرق بمقدار ١٦-٣٠-٨٨-درجه حتى يلتقي بنقطة تلاقي الحدود العمانية –السعودية عند نقطة النسق الجغرافي ١٩درجة شمالا و٥٢درجة شرقا .

[١] د.يحي احمد الوشلي ،مرجع سابق،ص٤٥١.

وتم توقيع على الاتفاقية في أكتوبر ١٩٩٢م من قبل رئيس الوزراء اليمني حيدر أبو بكر العطاس ومن الجانب العماني توييني بن شهاب الممثل الشخصي للسلطان قابوس والتي شملت على ثلاث اتفاقيات أو اتفاقية وملحقين هي :

١. اتفاقية الحدود الدولية بين الجمهورية اليمنية وسلطنة عمان.

٢. اتفاقية الحدود الدولية بين الجمهورية اليمنية وسلطنة عمان بشان تنظيم سلطات الحدود (الملحق الأول).

٣. اتفاقية الحدود الدولية بين الجمهورية اليمنية وسلطنة عمان بشان تنظيم حقوق الرعي والتنقل والانتفاع من موارد المياه في منطقة الحدود(الملحق الثاني).[١]

وبالنسبة للحدود البحرية فان الدافع الأساسي لتحديد الحدود في البحار ، هو إمكانية وجود الثروة على شواطئ هذه البحار ،كما يفيد الدول الساحلية لتحديد المياه الإقليمية والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية .

ومن هذا المنطلق أبرمت اليمن وعمان اتفاقية الحدود البحرية بينهما في ١٤ديسمبر ٢٠٠٣م بمدينة مسقط من قبل وزيري خارجية البلدين ،وذلك استكمالا لاتفاقية الحدود البرية الموقعة في أكتوبر ١٩٩٢م.[٢]

ومما عكس تطور العلاقات بين اليمن وعمان تلك المبادرة التي أطلقتها عمان لترشيح اليمن للانضمام إلى رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي والتعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية وتوقيع العديد من الاتفاقيات كاتفاق تسهيل تبادل الإنتاج الزراعي والصناعي والحرفي المحلي واتفاق إنشاء شركات نفطية لتصبح العلاقة أكثر تميزًا من خلال التعاون في المجال البرلماني وإنشاء لجنة إخاء بين البرلمان اليمني والعماني وكذا التشاور والتنسيق في المحافل البرلمانية الدولية في القضايا ذات الاهتمام المشترك لتنتقل إلى مرحلة الخصوصية بتوقيع الدولتين اتفاقًا امنيًّا في ابريل ٢٠٠٤م وتشكيل لجنة أمنية وعسكرية مشتركة لمناقشة سبل التعاون الأمني والعسكري.

[١] د.يحي احمد الوشلي ،مرجع سابق،ص٤٥١.
[٢] د.يحي احمد الوشلي، مرجع سابق ،ص٤٥٦.

الفصل الثاني :- اليمن ودول الخليج الغيرمحاده

تميزت العلاقات اليمنية مع الدول الخليجية الغير محادة بها وهي دولة الكويت ومملكة البحرين ودولة قطر وكذا الإمارات العربية المتحدة بتباين في علاقاتها وكان لهذا التباين معالم منظورة يمكن من خلالها استقراء طبيعة العلاقات معها سابقا –قبل حرب ٩٠– وكذا تطور العلاقات التي سادت هذه الفترة المظلمة وستتضح لنا معالم هذة المراحل عبر التوصيف والتحليل الموضح في المباحث التالية.

المبحث الأول:- العلاقات اليمنية –الكويتية

تاريخ العلاقات اليمنية-الكويتية

تعود بدايات العلاقات اليمنية – الكويتية إلى عام ١٩٦٢م، ففي مرحلة الدفاع عن الثورة والنظام السياسي الجمهوري، فيما كان يعرف–سابقًا–بالجمهورية العربية اليمنية، سارعت الكويت بالاعتراف بشرعية الثورة اليمنية ونظامها السياسي وساهمت في إسنادهما من خلال تقديم القروض والمساعدات وبناء المنشآت الضرورية. وكررت الخطوة ذاتها مع النظام السياسي في عدن عام ١٩٦٧م، ويجب التأكيد على أن الكويت كانت حريصة على بناء علاقات متميزة مع الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية انطلاقًا من تلك الثوابت التي تجمعهم وبنفس القدر، حيث انه عند تأزم العلاقات اليمنية–اليمنية في مارس ١٩٧٩، لعبت الكويت دورًا ايجابيًّا في تهدئة تلك الأزمة، إذ تولى الشيخ جابر الصباح "١٩٢٨–٢٠٠٦" أميرها الأسبق حل تلك الأزمة[١]، وأسفرت جهوده عن عقد قمة مصغرة في الكويت في الفترة"٢٨–٣٠" مارس ١٩٧٩، أفرزت مشروع الوحدة اليمنية.حيث اجتمع الرئيس علي عبدالله صالح، مع الرئيس عبدالفتاح إسماعيل، وتم الاتفاق أثناء هذا الاجتماع، على تنشيط عمل لجان الوحدة، وفق اتفاقية القاهرة، وبيان طرابلس. ووقع الرئيسان على بيان مشترك.[٢]

[١] د.خالد محمد الفهد ،مرجع سابق .
[٢] الوحدة اليمنية والحرب الأهلية(١٩٩٤)،القسم الثالث ،مرجع سابق.

مما يعني حقيقة انه رعى التوجهات اليمنية في الوحدة منذ مرحلة مبكرة في الوقت الذي كان فيه الدعم الكويتي حاضرًا، حيث قدم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عام ١٩٧٩ مبلغ ٣.٦ ملايين دينار كويتي لتطوير مشروع وادي مور بمنطقة تهامة.

وقد مثلت توجهات القيادة الكويتية نقطة تحول مهمة في تاريخ العلاقات اليمنية–الكويتية، إذ انعكس ذلك على تنامي الدعم الكويتي لعمليات التنمية في اليمن "بشطريها" من خلال تقديم القروض الميسرة والمساعدات المجانية، سواء كان ذلك من قبل الحكومة الكويتية مباشرة، أو عبر الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي، والصندوق الكويتي التي كان لها أثر كبير في إنشاء المشاريع الإنمائية والخدمية وعززت مسيرة التنمية اليمنية.

وعقب قيام مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١، كانت رؤية الكويت ان الوضع الطبيعي يقتضي انضمام اليمن إلى تلك المنظومة، وأعلنت تلك الدعوة على المستوى الشعبي ، وإبان أحداث يناير ١٩٨٦ في عدن وما خلفته تلك الأحداث من أضرار بشرية ومادية جسيمة فكان نزوح ٣٠ ألف مواطن يمني إلى صنعاء نتيجة طبيعية لتلك الأحداث، حيث قدمت دولة الكويت مساعدات مختلفة لحل مشكلة النازحين.

ويعد عقد التسعينات فترة حرجة في مستوى العلاقات اليمنية–الخليجية عامة والعلاقات اليمنية–الكويتية خاصة، إذ شهدت العلاقات انخفاض في مستوى التواصل والتعاون بين الدولتين.

إلا انه لا يمكن القول بان العلاقات شهدت تراجعًا وصل إلى حد القطعية بينهما، حيث أخذت العلاقات تتعزز تدريجيا وساعد في ذلك المساعي التي بذلتها اليمن بين العراق والكويت لحل قضية الأسرى والمفقودين الكويتيين إلى الكويت في أبريل ٢٠٠٠م[١]، واستئناف الكويت لدورها ودعمها المادي والاقتصادي عبر مؤسساتها الاستثمارية وصناديقها المالية لعمليات التنمية في الجمهورية اليمنية من خلال مؤتمر باريس "٢" للدول المانحة حيث أعلنت الكويت عن تقديم مبلغ ٢٠٠مليون دولار[٢].

وعلى المستوى الاقتصادي تم استكمال الإجراءات القانونية لإقرار اتفاقية الازدواج الضريبي، وإنشاء اللجنة العليا المشتركة للاستثمار في الجمهورية اليمنية.

---

[١] زيد يحي المحبشي، الوحدة اليمنية ودورها الإقليمي، تمت كتابة ونشر هذا المقال في ٢٠٠٨/٥/١٠م، موقع مكتوب WWW.maktoobblog.com .

[٢] محمد محمد الغراسي وآخرون،مؤتمر المانحين للجمهورية اليمنية –لندن ١٥-١٦نوفمبر ٢٠٠٦م،وكالة الأنباء اليمنية سبأ،ص١٦٦.

المبحث الثاني :- العلاقات اليمنية-الإماراتية

تاريخ العلاقات اليمنية- الإماراتية

يمكن القول بأن العلاقات اليمنية–الإماراتية تأسست مع قيام الاتحاد الإماراتي بقيادة المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان "١٩٢٠–٢٠٠٥" في العام ١٩٧١، وقد ارسى مداميكها طبقًا لمقولته الشهيرة التي ترى بأن العلاقات مع اليمن هي علاقات حسب ونسب" وجسدها إلى واقع من خلال زياراته المتكررة إلى اليمن حيث مثلت زيارته الأولى إلى صنعاء في نوفمبر ١٩٧٢، نقطة تحول مهمة في التاريخ الحديث للعلاقات بين الدولتين، والتي انعكست على تنامي الدعم الإماراتي لليمن، إذ نجم عن تلك الزيارة توقيع عدد من اتفاقيات التعاون المتعلقة بالتبادل التجاري والثقافي والإعلامي، وتنفيذ عدد من المشاريع في مجالات التعليم والإسكان والمواصلات، وأصبحت العلاقات تتقدم يومًا عن يوم وتتطور بإنشاء مجلس التنسيق اليمني–الإماراتي عام ١٩٧٤م، والذي تولى تمويل عدد من المشاريع التنموية في ما كان يعرف بـــ"الجمهورية العربية اليمنية" ويأتي في مقدمتها مشروع وادي سهام، ومشروع مياه ومجاري مدينة تعز، وإعادة بناء مأرب وإنشاء محطة تلفزيونية صنعاء، وأصبحت العلاقة بين الدولتين أكثر تفاعلاً وجدية بعد زيارة الشيخ زايد الثانية إلى صنعاء عام ١٩٧٧، كما كان الدعم التنموي الإماراتي أيضا حاضرًا فيما كان يعرف سابقًا بـــ"جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية"، كمشروع كهرباء عدن بالمنصورة، ومشروع ميناء نشطون بمحافظة المهرة، وكذلك بناء وحدات سكنية.. وغيرها.. وقد بلغ إجمالي التمويل الإماراتي للمشاريع في اليمن خلال الفترة"١٩٧٤–١٩٩٦" قرابة المليار درهم إماراتي.[١]

كما باركت دولة الإمارات العربية المتحدة إعادة الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م وعدتها تجربة ناجحة تشاطر الوحدة الإماراتية.

وقد مثل ذلك انتصارًا للدبلوماسية اليمنية التي نشطت بدورها منذ عام ١٩٩٠م لاستعادة وضع العلاقات الطبيعي بين الدولتين لاسيما بعدما انتابها ضعف جراء حرب الخليج الثانية وبفضل الدور المحوري للرئيس صالح حيث حرص خلال عقد التسعينيات على التواصل المغفور له مع الشيخ زايد آل نهيان بدءً بزيارته في ابريل ١٩٩٠م والمخصصة للتشاور مع الشيخ زايد في موضوع الوحدة اليمنية والاستفادة من حكمتة وحنكته ومرورًا بالزيارة الثانية التي كانت في مارس ١٩٩٣م والتي

[١] د.خالد محمد الفهد،مرجع سابق.

عبر فيها الجانب الإماراتي عن قلقه الشديد للازمة السياسية اليمنية واعتبرها بأنها محاولة للعصف بالتجربة اليمنية برمتها ووصولاً إلى الزيارات المتوالية للرئيس صالح في مارس ١٩٩٤م وفبراير ١٩٩٥م فبراير ١٩٩٨م ومايو ١٩٩٩م وجميع تلك الزيارات كان لها الأثر البالغ في إزالة عوائق حرب الخليج في الوقت الذي استؤنف فيه التعاون الثنائي بين البلدين وتوحدت المواقف السياسية والدبلوماسية بينهما في كثير من القضايا العربية والدولية.

لقد أسفرت دبلوماسية القمة تلك إلى تحريك العلاقات ودفعها باتجاه تكثيف الجهود الثنائية المشتركة وعن توقيع العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات الجديدة التي شملت جوانب الحياة المختلفة الثقافية والتجارية والفنية والأمنية والعلمية والإنمائية والصحية.. وأكدت الشراكة الحقيقية.

وما يميز العلاقات اليمنية – الإماراتية في الفترة الماضية هو ذلك الحرص المتبادل بين القيادتين السياسيتين وحرصهما على أمن وإستقرار بعضهما الأخر والذي تمثل اولاً في موقف اليمن الرسمي من قضية احتلال إيران للجزر العربية الاماراتية الثلاث" طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبي موسى" وما التوسط الذي قامت به اليمن في عام ٢٠٠١م[١] من خلال زيارة الرئيس اليمني ١٧و ١٩ أبريل ٢٠٠٠م لكل من طهران وأبو ظبي[٢] ألاَّ تأكيداً واضحًا على ذلك والثانية يظهر في موقف الإمارات الرسمي والسخي من الوحدة اليمنية والحرب الأهلية عام ١٩٩٤م فضلاً عن رغبة الدولتين الصادقة في إزالة التباعد الذي خيم على العلاقات بعد حرب الخليج الثانية.[٣]

وهكذا يتضح أن العلاقات اليمنية– الإماراتية علاقات تاريخية عميقة تربط البلدين ببعضهما ،أضف إلى ذلك طبيعة العلاقة الشخصية والحميمة التي تربط الرئيس صالح بصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة من قبل توليه الحكم والانعكاسات الإيجابية لهذه العلاقة على مستقبل علاقات البلدين، وكذا فإن الدعم السخي الذي قدمته دولة الإمارات لليمن وبلغ نصف مليار دولار في مؤتمر المانحين الذي انعقد خلال شهر نوفمبر ٢٠٠٧م في لندن دليل على أن علاقات البلدين دخلت مرحلة أفضل.

[١] د.خالد محمد الفهد ،مرجع سابق.
[٢] زيد يحي المحبشي،مرجع سابق.

المبحث الثالث:- العلاقات اليمنية –القطرية

تاريخ العلاقات اليمنية- القطرية

أما بالنسبة لدولة قطر فكانت علاقة اليمن معها قديمة، حيث قامت علاقات دبلوماسية بين البلدين وافتتح كل منهما سفارته في عاصمة البلد الآخر في منتصف السبعينيات من القرن الماضي حيث جسد ذلك بداية مهمة للتطور في العلاقات بين البلدين، ووقع البلدان خلال تاريخ العلاقات بينهما (٨١) وثيقة –بحسب الباحث علي مطهر العثربي في رسالته (العلاقات اليمنية القطرية من١٩٩٠م–٢٠٠٠م)– ومن هذه الاتفاقيات اتفاقية الإعلام عام ١٩٨١م ومولت مشاريع التنمية اليمنية المختلفة كمستشفى خليفة بمحافظة تعز ومعهد خليفة الإعلامي بصنعاء وبناء وحدات سكنية لإعادة اعمار المناطق التي تضررت من الزلازل التي ضربت بعض المناطق اليمنية عام ١٩٨٢م وساهمت أيضا بتطوير ميناء عدن وغيرها من المشاريع[١] وشهدت الفترة ١٩٩٠م–٢٠٠٠م توقيع وزيري الخارجية في البلدين على محضر إنشاء اللجنة الوزارية اليمنية القطرية المشتركة، وفي عام ١٩٩٣م تم الاتفاق على تبادل الآراء والخبرات والتنسيق في المواقف السياسية المختلفة وفي المحافل الدولية بما يعمق أواصر الأخوة بين البلدين، وهو ما تجسدت في المواقف الأخوية والقومية والإسلامية الوحدوية لدولة قطر أثناء الأزمة السياسية وحرب الردة والانفصال في مجلس الأمن الدولي وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي[٢]،إذ كان للقيادة السياسية القطرية دورًا في الدفاع عن الوحدة اليمنية وعززت من شأن الموقف اليمني إزاء الاحتلال الارتيري لجزر حنيش اليمنية في مطلع عام ١٩٩٦م وتسارعت خطى التفاعل بين القيادتين السياسيتين منذ توقيع محضر مباحثات بين الجانبين في يوليو ١٩٩٣م والخاص بتبادل الآراء والخبرات بينهما والعمل على تنشيط الاتفاقيات الموقعة بين البلدين وإنشاء لجنة مشتركة لتنسيق العلاقات بينهما في مايو ١٩٩٥م كما عززت دبلوماسية القمة انطلاقة قوية وحقيقية للاتجاه نحو الشراكة بدءً بالزيارة الأولى للرئيس علي عبدالله صالح في عام ١٩٩٦م ومرورًا بزيارة الأمير القطري حمد بن خليفة آل ثاني إلى صنعاء في أغسطس ٢٠٠٠م ووصولاً إلى الزيارات المتبادلة لهما عام ٢٠٠٣م مما ساهم بين الجانبين بتشكيل جدي في إحلال الشراكة الفاعلة فكان إنشاء لجنة وزارية مشتركة في العام ١٩٩٨م والاتفاق على تبادل الخبرات والدورات التدريبية وتبادل المعلومات والتبادل التجاري وتشجيع إنشاء مؤسسات وشركات استثمارية والتشاور والتنسيق حول مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك[٣].. ويمكن القول بأن العلاقات الثنائية اليمنية – القطرية

[١] د.خالد محمد الفهد،مرجع سابق.
[٢] هاني عبد الودود الجبلي، مرجع سابق.

دخلت في إطار الخصوصية وشملت أوجه التعاون في كافة المجالات الاقتصادية والتجارية والسياسية والإعلامية والتربوية والتعليمية والقضايا المشتركة بحيث أصبحت تحتل أهمية كبرى على كافة المستويات ومن حيث تحقيق مصالح البلدين وتعزيز حمايتها وضمانها.[١]

وما يؤكد خصوصية هذه العلاقات بين الدولتين أيضا إقناع اليمن دولة قطر بإغلاق المكتب التجاري الصهيوني بالدوحة بعد إعلان السعودية وإيران مقاطعة القمة الإسلامية المنعقدة بالدوحة إن لم يتم إغلاقه وبالفعل استجابت قطر لهذه البادرة في ١٠/١١/٢٠٠٠م .[٢]

ومن أهم الأدوار التي قامت بها قطر هو قيامها بالوساطة في موضوع الحوثي ومحاولة إحلال السلام ،وفي محاورة مع الدكتور القربي وزير الخارجية اليمني يقول مؤكدا " أن الوساطة القطرية في موضوع الحوثي ما تزال قائمة وقد سمعت تصريحات الأخ الدكتور عبد الكريم الإرياني المستشار السياسي لفخامة الرئيس خلال زيارته إلى الدوحة والتي قال فيها أن اليمن تعتبر أن الوساطة قائمة، واستمرار الحكومة بضبط النفس والتعامل مع الحوثيين وأعمال العنف التي قامت بها عناصر تابعة للحوثي بأسلوب الاحتواء وعدم التصعيد تعكس رغبة الحكومة في استمرار الوساطة وأن تجنب أبناء صعدة والمتواجدين مع الحوثي سفك الدماء التي لا تخدم أحداً وتضر بهم وباستقرار اليمن، وعليهم استغلال حرص القيادة اليمنية لمعالجة أوضاعهم وتجنيب أنفسهم نتائج أعمال العنف"[٣]، ويعتبر انتهاء مسالة الحوثيين من احد الإسهامات الهامة للقطريين فقد تكون العلاقات معها قد اتصفت بالعمومية الجزئية إلا أنها تأخذ طابعاً خاصاً إذا ما قورنت بالبحرين نظراً لدعمها لمواقف اليمن وهو ما جعل السياسية اليمنية تقدر هذه المواقف لقطر[٤].

[١] د.خالد محمد الفهد،مرجع سابق.
[٢] زيد يحي المحبشي ،مرجع سابق.
[٣] د.ابوبكر القربي، حوار: اليمن تمثل العمق الإستراتيجي لدول الخليج ولابد من إستراتيجية لأمن الجزيرة ،حاورة: ابراهيم محمود، الخميس، ٠٨-نوفمبر-٢٠٠٧،مؤتمر نت،WWW.almotamar.net.
[٤] هاني عبدالودود الجبلي،مرجع سابق.

المبحث الرابع:-العلاقات اليمنية –البحرينية

تاريخ العلاقات اليمنية- البحرينية

تعود جذور العلاقات اليمنية – البحرينية وتضرب بجذورها في أعماق التاريخ الإنساني آلاف السنيين حيث تمتد إلى حضارة الدلمون والحضارة السبئية فكان التواصل بين اليمنيين والبحرينيين قبل الميلاد وبعده في المجال الحضاري والثقافي والتجاري.

وعلى الرغم من عراقة التواصل بين اليمن والبحرين إلا ان بداية العلاقات بينهما في التاريخ المعاصر كانت متأخرة إذ اقتصرت على التعاون المحدود في المجال التجاري في عام ١٩٧٩م وامتدت إلى المجال السياسي عقب قيام الوحدة اليمنية وتحديدًا عام ١٩٩٤م وأصبحت لها دلالتها الواقعية منذ عام ١٩٩٧م حيث أضحى التبادل التجاري أكثر تطورًا بإقامة بنك مشترك بين الدولتين وإنشاء شركة لتسويق ولدعم الصادرات اليمنية والتوقيع علي اتفاقية الإعفاء الضريبي المتبادل في نوفمبر ١٩٩٨م وامتد ليشمل المجال الصحي عبر توقيع مذكرة تفاهم للتعاون الصحي في نوفمبر ١٩٩٩م ثم امتدت إلى الجانب الثقافي والإعلامي بموجب التوقيع على اتفاقية التبادل الإعلامي في سبتمبر ٢٠٠٢م والأخرى وقعت في أكتوبر للتعاون في مجال التعليم الفني والمهني ويمكن القول بأن العلاقات الثنائية بين اليمن والبحرين مازالت تتسم بالعمومية على الرغم من عراقتها وآصالتها ولايزال هناك أمام الدولتين الكثير لتفعيل العلاقات فيما بينهما وفي شتى المجالات المختلفة.[١]

مما يعني أن السياسة اليمنية لم تأخذ طابعاً معيناً يعبر عن وجود علاقات لها خصوصية نظراً لقلة التفاعلات السياسية بين البلدين[٢].

مما يجعلنا نذهب إلى أن العلاقات بين البلدين هي طور البناء والتطور وان من عملية إدماج اليمن إلى المجتمع الخليجي دورة الكبير في توطيد العلاقات بين هذه الدول .

[١] د.خالد محمد الفهد،مرجع سابق.
[٢] هاني عبدالودود الجبلي،مرجع سابق.

D.M.H.S.R

الباب الثالث

أمن الخليج العربي Gulf Security

الفصل الأول :- طبيعة أمن الخليج العربي

الفصل الثاني :-طبيعة الدور الأمريكي والأمن الإقليمي

الفصل الثالث :-إيران والأمن الإقليمي الخليجي

الفصل الرابع:-الوحدة اليمنية وأثرها على عملية الإستقرار والأمن الإقليمى

D.M.H.S.R

D.M.H.S.R

تمهيد :-

هناك رؤى أمنية مختلفة للأمن في منطقة الخليج . ويبدو الاختلاف في الرؤى واضحا على جانبي الخليج (إيران ودول مجلس التعاون الخليجي) ففي حين تنتقد إيران مبدأ الاعتماد على قوى خارجية لتحقيق الأمن ولعملية توازن القوى ، ترى دول مجلس التعاون الخليجي وتؤيد الاعتماد على القوى الخارجية (وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية) وذلك نظراً لعجز هذه الدول على تحقيق توازن القوة وحفظ الأمن والسلام في المنطقة.

سأركز الحديث هنا عن الرؤى الأمنية في منطقة الخليج وارتباط الخليج بمفهوم الأمن الجماعي وبعد ذلك سأسلط الضوء على الرؤى الأمنية في منطقة الخليج من وجهة نظر الدول الأوربية وأخيراً سأركز الحديث عن هذه الرؤى من وجهة نظر دول الخليج ذاتها وما أهم مصادر التهديد التي يواجهها الأمن الخليجي.

الفصل الأول :- طبيعة أمن الخليج العربي

اولاً:- مفهوم الأمن :-

تعددت المفاهيم التي حددت الأمن ويمكن الإشارة هنا إلى بعضها :-

١) الأمن هو" الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقاتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية .

٢) يهدف الأمن إلى تامين الأمة من الداخل ودفع التهديد والعدوان الخارجي بما يكفل للأمة حياة مستقرة تساعد على النهوض والتقدم.

٣) أن الأمن هو التنمية وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد امن.

وأخيرا اعتمدنا على التحديد التالي لاحتوائه على كافة الأركان اللازمة لتحديد مفهوم الأمن وهو:-" انه مجموعه الإجراءات والسياسات التي تتخذها دولة ما لحماية شعبها ولكيانها وانجازاتها ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بتحقيق تنمية شاملة واعتماد سياسات

وطنية تتبنى المشاركة الشعبية الواسعة ،وسياسات خارجية تنطلق من تبني علاقات دولية تضمن لها مصالحها واحترام مصالح الدول الأخرى.[1] نضيف من مبدءا العمل الجماعي والوحدة العربية والإسلامية المحافظة على أمن هذه الدول".

ثانياً:- الأمن الجماعي collective Security

هو قيام نظام جماعي بين دول معينة بمقاومة عدوان دولة ما على إحدى الدول من منتسبي النظام.وقد جاء هذا النظام الأمني بناء على جهود كارل دوتش الذي وجد أن الأمن مفهوم متطور غير جامد يعني أشياء مختلفة في أوقات مختلفة وأماكن مختلفة.وبذلك فهو مفهوم متجدد يواكب تطورات الأوضاع المحلية والإقليمية.وقد قال دوتش بجدوى التنظيمات الدولية الجماعية، مثل الأمم المتحدة وحلف الناتو، للحيلولة دون نشوب الحروب.[2]

D.M.H.S.R

[1] د.صباح محمود محمد ،الأمن الإسلامي دراسات في التحديات الجيوبوليتيكية ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،مركز الدراسات والبحوث اليمني ،(ط-١- ١٩٩٤م-١٤١٥هـ) ،ص ٨.

[2] أمن الخليج العربي Gulf security ،الخليج العربي و مفهوم الأمن ،gulfsecurity@gmail.com Sunday, August 19, 2007.

المبحث الأول :-الخليج العربي ومفهوم الأمن الجماعي

أظهر لنا تتبع مفهوم الأمن الجماعي،عدم تخلى منطقة الخليج العربي عن هذا المبدأ منذ ارتباطها بالنظام الأمني الجماعي الإسلامي مع الدولة المملوكية،ثم الدولة العثمانية عند مقاومة البرتغاليين،أو عند تكاتف الموحدين والقواسم[1] ضد البريطانيين في القرن التاسع عشر،أو كجزء من الأمن العربي المشترك بعد قيام جامعة الدول العربية ،ووصولا بالولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الحاضر ودول الخليج الصغيرة ترى أن وجود هذه القوة ضروري لحفظ الأمن في الخليج، والأمن الجماعي شكل من أشكال التعاون الدولي قد يؤدي إلى الاندماج أو التكامل ،وهذا ما شجع أهل الخليج قبل حوالي ثلاثة عقود إلى إنشاء مجلس التعاون الذي،تبنى تحقيق الأمن الجماعي عن طريق إستراتيجية أمنية لها جانبان،داخلي من خلال الاتفاقية الأمنية،وخارجي عن طريق تنسيق السياسات الدفاعية،ودعم القدرات العسكرية المشتركة وإجراءات التدريبات المشتركة في نطاق برامج ذراع المجلس العسكري (قوات درع الجزيرة) [2].

وهناك من يرى شيوع تفسير ضيق للآمن يتعلق أولا و أخيرا بالقوة العسكرية التي تعني أن توافرها يؤمن القدرة على صد العدوان أو القدرة على مد النفوذ،ويزيد بالتالي من مساحة الشعور بالأمن.حيث يغفل هذا التفسير أمورا أخرى تدخل في صلب مفهوم الأمن،الذي يتسع ليشمل الأمن الاقتصادي،الآمن الغذائي،الأمن الاجتماعي والأمن الثقافي. فكلها أطر مهمة للاستقرار والشعور بانعدام الخوف ومن ثم فإن القدرة العسكرية هي واحدة من آليات تحقيق

[1] القواسم قبيلة عربية قطنت الشارقة ورأس الخيمة.و بعد انهيار دولة اليعاربة في عمان ١٦٢٤ - ١٧٤١ بدأ يسطع نجمهم كقوة بحرية عربية جديدة لتملأ الفراغ السياسي الناجم عن ذلك الانهيار، فكان الأسطول القاسمي هو القوة البحرية الرئيسية في مياه الخليج في منتصف القرن الثامن عشر وامتدت علاقات القواسم إلى دول ومناطق عديدة في الهند والساحل الشرقي لإفريقيا.تركزت قوة القواسم في الساحل الجنوبي للخليج العربي وكانت ابرز مدنهم رأس الخيمة والشارقة. إلا انه ومع منتصف القرن الثامن عشر ١٧٥٠م هاجر فريق من القواسم إلى الساحل الشمالي من الخليج حيث استقروا في منطقة لنجة. وبدأ الفرع الجديد من القواسم في ممارسة استقلاليته في تلك المنطقة ومد نفوذه إلى الجزر والساحل المحاذي للخليج. وحدث في تلك الأثناء تقسيم عرفي عام ١٨٣٥ بين القواسم وهم الحكام الحاليون في الشارقة ورأس الخيمة لملكية جزر الخليج بحيث أصبحت جزيرتا صري وهنغام تابعتين لقواسم لنجه، وجزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى وصير ونعير تابعة لقواسم ساحل عمان، أي رأس الخيمة والشارقة . تحالف القواسم مع الوهابيين الأمر الذي أزعج بريطانيا والعثمانيين . فالوهابية كانت القوة البرية الصاعدة والقواسم كانوا القوة البحرية التي لا تعبأ بالهجوم على السفن البريطانية فوجهوا حملاتهم ضدهم في العام ١٨٠٥ و ١٨٠٩ و وجه الوالي العثماني محمد علي باشا حملته ضد الوهابيين عام ١٨١٩ فاستغلت بريطانيا الفرصة وقامت بمهاجمة القواسم في رأس الخيمة في العام نفسه . وقد استطاع البريطانيون تدمير أسطول القواسم وكان من نتائج هذه الحملة التوقيع على عدة معاهدات أخضعتهم .

[2] معالي سعادة السفير / علي بن محمد الحمدان، مرجع سابق.

الأمن،بل إن [1]روبرت مكنمارا يذهب إلى أن الدول لا يمكن أن تحقق أمنها إلا إذا ضمنت حدا أدنى من الاستقرار الداخلي، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بتوافر حد أدنى للتنمية، فعند وضع الموزانة لا ينبغي التركيز على شؤون الدفاع فحسب.[2]

ونتيجة لفشل دول الخليج الصغيرة في إنشاء هيكل أمني تستطيع من خلاله درء الأخطار الإقليمية جعل منها تعتمد إعتماداً رئيسيا على القوة الخارجية .لقد جاءت شهادة ميلاد مجلس التعاون الخليجي في ظل ظروف أمنية مع بداية الحرب العراقية الإيرانية في مطلع الثمانينات من القرن الماضي.كانت منطقة الخليج في ذلك الوقت تعاني من فراغ أمني بدأ مع خروج القوة الخارجية – بريطانيا – وكانت المقولة السائدة في ذلك الوقت بأن (أمن الخليج مسؤولية أبنائه). وكان هناك رفض –حتى من قبل الدول الصغيرة –لأي وجود خارجي في المنطقة . ومن هنا جاء مجلس التعاون لملأ هذا الفراغ.إن مشكلة مجلس التعاون الخليجي ، في تعامله مع الموضوع الأمني في المنطقة ، من وجهة نظر الباحث ، تكمن في الفروق الواضحة في تعداد السكان والموارد العسكرية المتوفرة لدى دول المجلس. بالإضافة إلى ذلك فإن هذا التحالف تنعدم فيه القوة المركزية القائدة التي تستطيع أن توفر الأمن للدول الصغيرة في المجلس وأن تشكل منه قوة إقليمية توازي القوى الإقليمية الأخرى. لقد نظرت الدول الصغيرة إلى المملكة العربية السعودية لتحمل المسؤولية ، ولكن الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠ ومحوها من على الخارطة السياسية الخليجية والتهديد الذي تعرضت له السعودية نفسها دفع بالدول الصغيرة إلى إعادة حساباتها والتوصل إلى اتفاقيات ثنائية مع الدول الخارجية وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية.

فالرؤى الأمنية للدول الصغيرة في منطقة الخليج في الوقت الحاضر تؤيد الوجود العسكري للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ، وتعتبر أن هذا الوجود ضروري وذلك لفشل هذه

---

[1] روبرت ماكنمارا Robert S. McNamara ولد في ١٩١٦ م ، عمل طيارا في الحرب العامية الثانية ،ثم رئيسا لشركة فورد للسيارات حتى ١٩٦٠م ،وكان أحد رموز الحرب الباردة ووزير دفاع الولايات المتحدة في عهد كنيدي وجونسون١٩٦١-١٩٦٨م.، ثم رئيسا للبنك الدولي World Bank ،وكان مسئولا بدرجة كبيرة عن حرب فيتنام،له مؤلفات عدة منها:
The Essence of Security; One Hundred Countries, Two Billion People; Out of the Cold; and The Tragedy and Lessons of Vietnam

[2] أمن الخليج العربيGulf security ،الخليج العربي و مفهوم الأمن،مرجع سابق.

الدول وعجزها عن تحقيق توازن للقوة خاص بها مما يجعل الولايات المتحدة شريكا رئيسيا في أي ترتيبات أمنية إقليمية في الخليج.[1]

و يؤكد الدكتور إسماعيل صبري مقلد[2] بان القضية الأمنية قد انتقلت بالخليج من موقعة على أطراف وهوامش حركة الصراع الدائر بين القوى الدولية المختلفة وعلى رأسها العملاقان الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقاً .

ويذهب أيضا إلى أن أمن الخليج يرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن العربي بوجه عام وبالأمن في الجزيرة العربية في وجه خاص ،ولا شك بان أهل الخليج وأهل اليمن هم حراس المضايق العربية ،فاليمن في جنوب الجزيرة العربية هي حارسة باب المندب ،مدخل البحر الأحمر وبوابته ،وعُمان هي حارسة مضيق هرمز حيث ممر النفط العصب الحيوي للصناعة في أوروبا الغربية واليابان بوجه خاص ،ولقد أثبتت أحداث تلغيم البحر الأحمر أنة لا يمكن فصل أمن الخليج عن أمن الجزيرة وان الأرضية المشتركة للقاء الأشقاء في اليمن بشطرية ودول مجلس التعاون إنما تقوم على أساس إبعاد المنطقة عن مراكز الاستقطاب والدعوات المحمومة لإحياء الحرب الباردة والصراع بين العملاقين،إن التعاون والتنسيق بين بلدان الخليج والجزيرة قضية ملحة تفرضها مصلحة المنطقة والأمن العربي كله. [3]

D.M.H.S.R

[1] د.حسن الأنصاري – مدير مركز دراسات الخليج ،الرؤى الأمنية في منطقة الخليج عرض ، جامعة قطر،موقع المركز.
[2] أستاذ العلاقات الدولية بجامعة الكويت، في كتابة " أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي ".
[3] د.مصطفى احمد عبود ،اليمن ومجلس التعاون الخليجي،دراسات يمنية ،مجلة تصدر عن مركز الدراسات والبحوث اليمني ،العدد ١٩- يناير،فبراير،مارس/١٩٨٥،ص ٤٧-٤٩.

المبحث الثاني :-المفهوم الأوربي لأمن الخليج العربي

لابد أن نشير إلى اختلاف المفاهيم والرؤى السياسية حول مضمون أمن الخليج باختلاف الأطراف المؤثرة فيه قديماً وحديثاً ،والتي تتفق على أنه ينطلق مما يحقق مصالحها،و لإختلاف هذه المصالح يختلف المفهوم،وهو يختلف باختلاف المرحلة الزمنية، ومن ثم فهو متحرك وبعيد عن الثبات متأثر باللاعبين والزمان مع ثبات الملعب وهو الخليج العربي، الذي نظر إليه اللورد كورزون ١٨٩٦-١٩٠٥ على انه لوح شطرنج على اللاعب فيه أن يجابه كل حركة جديدة من خصومه بحركة مماثلة ،ولم تكن هذه الحركات إلا العنف بأشكاله المتعددة،حيث لم يكن تغلب الغرب البرتغالي والهولندي على أهل الخليج بالأفكار والقيم،ولا بنشر السلم والأمن،ولكن بسبب تفوقهم في تطبيق العنف المنظم،وتفوق القوة النارية الغربية،التي أدت إلى خضوع المنطقة لهم وحدهم وإبعاد الآخرين. في أوج مجدها لم يكن هناك ميناء مفتوح على المحيط الهندي،إلا وكان في يد بريطانيا،ولايصب في ذلك المحيط خليج إلا وهي المتحكمة في ذلك المصب ،و استمرار هذه الحالة لأطول مدة ممكنة، كان جوهر الأمن في المفهوم البريطاني خلال فترة استعمار بريطانيا الطويل للخليج، وإن كان التطبيق متغيرا من فترة زمنية إلى أخرى لكنه لم يخرج كما تتفق معظم الآراء عن كونه أمن ممر مائي لتجارتها إلى الهند في اغلب الفترات، وإن كنا نرى أن الخليج كان غاية بريطانية في حد ذاته في فترات كثيرة وليس مجرد وسيلة للوصول إلى الهند،وقد عملت بريطانيا على إبعاد الدول الأخرى عن الخليج،ثم عالجت التهديدات الداخلية المتمثلة في الصراعات القبلية والكيانات السياسية،التي لم تهتم بها إلا بعد وصول هذه الصراعات إلى البحر مهددة مصالح بريطانيا التجارية والسياسية والاستراتيجية ، حيث حطمت بريطانيا القواسم بحجة القرصنة،وتجارة عمان بحجة محاربة تجارة الرقيق والسلاح،ثم لوقف إتصالات عُمان الجريئة مع فرنسا ، وحتى مع الولايات المتحدة، .[١]

وهنا يجب تسليط الضوء على الرؤى الأمنية لدول مجلس التعاون للدور الأوروبي، ففي هذا المجال في منطقة الخليج. ترى دول المجلس، من وجهة نظرنا، أن هناك دورا مكملا للدور

[١] أمن الخليج العربيGulf security ،الخليج العربي و مفهوم الأمن،مرجع سابق.

الأمريكي تستطيع أن تلعبه أوروبا في المنطقة فأوروبا من خلال علاقاتها عبر الأطلسي تتقاسم مجموعة من القيم والأهداف المشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية التي منها الحفاظ على الأمن والاستقرار في هذه المنطقة الحيوية للعالم.ومن هذا المنطلق ركزت دول مجلس التعاون على تطوير شراكة إستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي تستطيع من خلالها مناقشة قضايا مكملة لأمن الخليج.ومن هذه القضايا عملية السلام في الشرق الأوسط والمسألة العراقية وإيران.

فبالنسبة لعملية السلام في الشرق الأوسط فإن هناك اتفاقا بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي على وجهة النظر القائلة بأن التوصل إلى حل دائم وعادل للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي مهم لاستقرار المنطقة بما فيها منطقة الخليج وإن السلام ضروري لوضع نظام أمني أوسع في منطقة الشرق الأوسط.

أما بالنسبة للمسألة العراقية ، ففي فترة ما قبل الحرب كان الموقف الأوروبي والموقف الخليجي يؤكدان على دور الأمم المتحدة للتعامل مع موضوع نزع السلاح العراقي. أما في فترة الحرب فقد ساهمت فيها دول مجلس التعاون بدرجات مختلفة ، في حين عارضت بعض الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا وألمانيا الحرب في العراق. إن استقرار الأوضاع في العراق شرط ضروري لخليج آمن ومستقر وعليه فإن المصلحة الأوروبية تقتضي المحافظة على العلاقات عبر الأطلسي والمشاركة في إعادة بناء عراق ينعم بالحرية والديمقراطية والسلام والبعد عن إستراتيجية ثأرية ضد سياسات لم تقبل في الماضي.

وينطبق الأمر كذلك على إيران ومحاولاتها المستمرة للحصول على السلاح النووي. فدول مجلس التعاون الخليجي ترى في المحاولات الإيرانية تهديدا أمنيا وبيئيا للمنطقة برمتها. ومع أن موقف الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي خلال الحوارات المشتركة بينهما قد أكدا على عزمهما دعم كافة الجهود الرامية لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الوسط والخليج ويدعوان جميع الأطراف لتوقيع المعاهدات الدولية في هذا المجال ، إلا أن المفاوضات الأوروبية الإيرانية حول الملف الإيراني يشوبه كثيرا من التردد وعدم الحزم. وهو ما قد يؤثر سلبا على الأمن في منطقة الخليج في المستقبل. ولا تخفي إيران في هذا المجال مراوغاتها لكسب الوقت ، ويتردد على لسان عدد من النخب

السياسية والثقافية في مؤتمرات عامة وأمام مسئولين أوروبيين على أن هدف إيران النهائي هو شق التحالف الأطلسي واستخدام الجانب الأوروبي لكسب الوقت لتطوير برنامجها النووي. وعليه فإن الحفاظ على الأمن في المنطقة يتطلب سياسة أوروبية حاسمة تجاه موضوع الملف النووي الإيراني،إلا أن الواضح أن أوربا تستخدم الملف النووي الإيراني كورقة ضغط على دول الخليج لمحاولة تأكيدها على أهمية الدور الأوربي في المنطقة.

ويؤكد البعض على أن أوروبا تستطيع أن تلعب دورا مهما في الترتيبات الأمنية من خلال حلف الناتو . إن وضع إطار متعدد الأطراف لأمن الخليج ممكن وضروري ، تشارك فيه أطراف لها مصالح حيوية في الحفاظ على الأمن والاستقرار في منطقة الخليج . كما يرى البعض بأن حلف الناتو من خلال الشراكة الأطلسية ومن خلال الدور الذي يلعبه في خارج القارة الأوروبية أصبح مؤهلا للعب دور مهم في أمن الخليج إن دور أوروبا المركزي في الملف والذي أرسى الأمن الإقليمي في القارة الأوروبية وأوصلها إلى مجتمع يسوده الرخاء والحرية . إن نجاح أوروبا في دمج دول كانت تحت ظل أنظمة غير ديمقراطية يشكل دافعا لوضع إطار متعدد الأطراف يبدأ بإرساء أسس الأمن في منطقة الخليج وينتهي بوضع نظام أمني أوسع في منطقة الشرق الأوسط . فهل آن الأوان للتفكير في ناتو خليجي.[1]

[1] د.حسن الأنصاري، مرجع سابق.

المبحث الثالث:- المفهوم الروسي لأمن الخليج العربي والصراع الدولي

أولاً :مفهوم الاتحاد السوفيتي سابقاً لأمن الخليج العربي

إن المنظور السوفيتي للموقف الأمني في الخليجي، كان ينطلق من التأكيد على انه لا يوجد للاتحاد السوفيتي مصالح خاصة في المنطقة ،ومن هنا جاءت مبادرة بريجنيف لتحييد منطقة الخليج وإبعادها عن الصراعات الدولية ،والدعوة إلى عدم إقامة قواعد عسكرية أجنبية وعدم استعمال القوة العسكرية أو التهديد بها ضد دول المنطقة .

ولكن التدخل العسكري السوفيتي في أفغانستان جاء ليعطي الدليل الواضح أمام دول وشعوب المنطقة بان الدول الكبرى لا تتورع بحجة الدفاع عن مصالحها من هدر استقلال الدول الصغيرة وهكذا فإن كلا من القوتين العظميين تضع "منظورها"لقضية الأمن في الخليج على مقياسها وبموجب مصالحها وإستراتيجيتها القريبة والبعيدة .[1]

فالاتحاد السوفيتي يعتبر باب المندب عنصراً أساسياً في إستراتيجية في منطقة البحر الأحمر والمحيط الهندي ،فقد سعى للسيطرة علية ليتمكن من تعزيز مواقفه في الجنوب الأفريقي والمحيط الهندي .لذلك بدا حرصه على توطيد أقدامه بالقرب منة واستطاع أن يشغل الفراغ الذي تركته بريطانيا في عدن ،وتحويلها إلى قاعدة سوفيتية رئيسية في المنطقة كما استطاع أن يبني علاقات جيدة مع النظام الأثيوبي لكي يعزز وجودة في المنطقة.

وأخيراً بدا يوسع دائرة وجودة العسكري في منطقة البحر الأحمر والمحيط الهندي من خلال زيادة عدد القواعد البحرية والجوية فيها ولعل أخر نفاثة من طراز ياك التي تقلع وتهبط عموديا وسفينة (الابرزالبحري) التي وصلت جزيرة سوقطرة في مايو عام ١٩٧٩.

من هنا تتضح أهمية باب المندب والبحر الأحمر بالنسبة للاتحاد السوفيتي سابقاً ،ليس فقط في كونه ممرا يربط بين محيطين فحسب ،وإنما تكمن هذه الأهمية أيضا في إشرافه على مصدر الطاقة (البترول) وتحكمه بطرق نقلة، لذلك فان منطقة باب المندب ،شهدت صراعاً دوليا

[1] د.مصطفى احمد عبود،مرجع سابق،ص ٤٨

وإقليميا (محليا) اشتركت فيه عدة أطراف ،ولعبت فيه التحالفات المحلية والدولية دورا كبيرا في التأثير على ماضي ومستقبل هذه المنطقة.[1]

ثانيا : مفهوم روسيا الاتحادية لأمن الخليج العربي في ظل التحولات الدولية

يبدوا أن روسيا رغم الظروف التي تواجهها داخلياً وخارجياً ما زالت تملك مقومات سياسية وإستراتيجية تؤهلها لان تمارس دوراً فاعلاً في الساحة الدولية ،وان كان ذلك يشكل مصدر إزعاج لواشنطن ،بيد ان الدول العربية معنية بتكثيف التواصل السياسي والاقتصادي والعسكري مع موسكو لتعزيز التعاون ودعم المصالح المشتركة خدمة للقضايا العربية في المحافل الدولية .

هناك من يرى بأن روسيا لا يمكن أن تعيد تقمص الدور السابق الذي كان يضطلع بة الاتحاد السوفيتي إبان نظام القطبية الثنائية ومناخ الحرب الباردة بحكم تغير موازين القوى وانهيار منظومة المعسكر الاشتراكي ،وهيمنة الولايات المتحدة على العالم في ظل النظام العالمي الجديد،إلا أن موسكو ما زالت تملك موروث الدولة العظمى –على الأقل على الصعيد الاستراتيجي –مما يؤهلها لممارسة نشاط دبلوماسي وسياسي ملموس على الصعيد القومي[2]،وهذا يتضح من خلال الأوضاع الحاصلة حاليا وخاصة ملف حرب روسيا ضد جورجيا وإعلان روسيا صراحة إنها ترفض نظام القطب الواحد وضرورة وجود أكثر من قطب في المنطقة ككل وهذا يؤكد التغييرات الإستراتيجية الحاصلة في المنطقة خصوصا وان هذه التصريحات تؤكد على عودة مناخ الحرب الباردة وهذا سيكون له تأثيرات على امن المنطقة في المدى القريب.

ولقد تبنت المبادرة الروسية مجموعة من الأفكار التي ربما تقدم مجموعة من الحلول للقضايا الأمنية والإستراتيجية في الخليج العربي، وأهمها كيفية تعزيز الثقة بين دول المنطقة وكيفية

[1] د.قصي كامل صالح شبيب،أهمية مضيق باب المندب في التاريخ الحديث والمعاصر ،(ط-١- ١٩٩٤)،مركز الدراسات والبحوث اليمني،ص١٨٧.

[2] صالح القاضي ، قضايا سياسية – قراءة عادية لملفات سياسية، العرب وروسيا ... الثوابت والمتغيرات ، الهيئة العامة للكتاب ٢٠٠٦م،ص ٤٧.

الدخول في حوار حول تعزيز هذه الثقة من خلال خلق شراكة في العديد من الأنشطة التي قد تمثل قلقاً لطرف أو لآخر كالطاقة النووية، وأيضاً عدم النظر إلى الخليج في محدودية الجغرافيا والدول المحيطة به وإنما في العمق الاستراتيجي الذي يشمل بلداناً كاليمن ومصر وسوريا والعراق والتي يجب أن تكون جزءاً من هذه الإستراتيجية لحماية أمن الخليج وتعزيز التعاون بين دوله بما يزيل المخاوف ويمكن الدول من العمل معاً في شراكة. وهذه المبادرة يجب أن تحظى بالدراسة والحوار الجاد مع الجانب الروسي وبين دول المنطقة لأنها قد تكون إحدى الوسائل للخروج بالمنطقة من الإشكاليات التي نواجهها في الوقت الحاضر[1]، وتعمل على خلق نوع من التوازن في الشراكات الاقتصادية وبما يخدم مصالح دول الخليج.

D.M.H.S.R

[1] د.أبوبكر القربي،حوار "اليمن تمثل العمق الاستراتيجي لدول الخليج ولابد من إستراتيجية لأمن الجزيرة،مرجع سابق.

المبحث الرابع :-مفهوم دول الخليج العربي للأمن والاستقرار في الخليج

إن الرؤى الأمنية لدول الخليج العربي كانت تنطلق من منظور ضيق حيث ترى الأمن بنظرة إلى الداخل أكثر منها إلى الخارج ، وذلك للوجود البريطاني في المنطقة في ذلك الوقت.وبعد خروج البريطانيين شعر أهل الخليج أن السفينة تتقاذفها الأمواج. فقد مّثل الصدمة التي هزت الإمارات الصغيرة،خاصة بعد ابتلاع جمهورية اليمن الجنوبي لاستقلال الدولة الكثيرية، والدولة القعيطية، التي تشابه إلى حد التطابق إمارات الخليج العربي. وكانت دلالاتها السياسية ناقوس خطر يدق بعنف في أروقة الحكم الخليجية .وكان الحل بالنسبة لدول الخليج الناشئة هو في الاتحاد الطوعي فيما بينها بدلا من الأخذ بنموذج الوحدة اليمنية القسرية .فكان قيام دولة الامارت العربية المتحدة بين سبع إمارات كدولة موحدة هو الحل الأول لتلافي الوقوع في مصير إمارات الجنوب العربي،ثم جاء الحل الثاني ولو بشكل اقل تماسكا وهو قيام مجلس التعاون كمنظمة أمن جماعي لدوله. وصارت دول الخليج العربي ترى أن أمن الخليج هو أمنها كدول،بالإضافة إلى حماية وتأمين الممرات المائية التي تعتبر الشريان الحيوي لنقل البترول،ولما لهذه الممرات المائية الدولية من أهمية اقتصادية. فإن ضمان أمنها وحمايتها يكون بالاشتراك مع الجماعة الدولية ودول الخليج ،وتتبنى دول مجلس التعاون مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وحل الخلافات بالطرق السلمية ومبدأ التعايش السلمي والأمن الجماعي لدول مجلس التعاون و إبعاد المنطقة عن النفوذ الأجنبي وتبني سياسة الحياد .[1]

ويمكن القول بأن تجربة مجلس التعاون الخليجي تعتبرالتجربة العربية الوحيدة الناجحة على صعيد التعاون الإقليمي في المنطقة العربية. وهو نجاح تكرسه قدرة هذا المجلس على الاستمرار، ونجاحه في تعزيز خطوات التقارب والتنسيق إضافة إلى خطوات التعاون في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بين دوله وأيضا بينه وبين جيرانه العرب والإقليميين. ولاشك بان الحربين الخليجيتين قد طرحتا تحديات كبرى أمام هذا المجلس ووضعتاه أمام استحقاقات غير متوقعة. وهذا ما يبرز عدم نجاحه في تحقيق نفس مستويات

[1] أمن الخليج العربيGulf security ،الخليج العربي و مفهوم الأمن،مرجع سابق.

النجاح على الصعيد الأمني- الاستراتيجي[1]. بالرغم من تضمنه لهيئات ومؤسسات مخصصة لأغراض الدفاع المشترك والتنسيق الأمني والاستراتيجي. بما في ذلك إنشاء قوة دفاع خليجية مشتركة تحت تسمية " درع الجزيرة" التي تضم نحو ٧٠٠٠ عنصرا ينتمون إلى مختلف الدول الأعضاء. مع مناورات مشتركة على غرار المناورة الأخيرة المسماة " صقر الخليج" والمتضمنة تدريبات قتالية بمختلف الأسلحة. ولقد استشعر المجلس ضرورة تطوير الشراكة الأمنية – الإستراتيجية وعبر عن هذه الضرورة من خلال مقررات القمة الخليجية المنعقدة في البحرين، حيث جرى التركيز على الجوانب الدفاعية والأمنية. ومعه تجديد الالتزام باعتبار أي عدوان على إحدى دول المجلس عدوانا على جميع أعضائه، ولكن السؤال بقي مطروحا حول الخطوات العميلة لتطوير فعالية المجلس في هذه المجالات. فكان اتفاق القمة على تعاون دول المجلس في هذا الإطار،وهذه الفعالية تطرح أول ما تطرح تحديد مصادر التهديد الخاصة بكل بلد على حدة إضافة إلى مصادر التهديد المشتركة. وكلا النوعين من التهديدات يتضمن تهديدات داخلية وإقليمية وخارجية. بحيث يصبح تحديد هذه المصادر والتعامل معها في واجهة الأولويات المطروحة أمام اتفاق التعاون بين دول المجلس[2]، وهذا ما يقتضي ضرورة عرضنا لهذه التهديدات ولانعكاساتها على الصعد الجماعية والفردية بين المواطنين.

D.M.H.S.R

[2] المركز العربي للدراسات المستقبلية، مقومات الأمن الاجتماعي في المجتمع الخليجي رؤيـــة استقرائيـــة تكاملية،موقع المركز WWW.mostakbaliat.com .

المبحث الخامس :-مصادر تهديد الأمن الخليجي

إن كافة التصنيفات المعتمدة لمصادر التهديد هي تقسيمات اصطناعية. فالتهديدات النفسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية غير قابلة للفصل وهي متداخلة مع كافة أنواع التهديدات الداخلية والخارجية والإقليمية بحيث يصبح الفصل بين هذه التدخلات نوعاً من التبسيط والاختزال الذي يفقد الباحث إمكانية الرؤية الشاملة لأبعاد كل تهديد من هذه التهديدات. من هنا وجب التنويه باصطناعية تصنيف التهديدات التي يواجهها المجتمع الخليجي، حيث نصادف التصنيف التالي:

اولاً:- النزاعات الثنائية بين دول المجلس: وهي في غالبيتها صراعات حدودية تاريخية أو تنافسية تطال الموارد الطبيعية، وهذه النزاعات شكلت طيلة عقدين من عمر المجلس عائقا أساسيا في وجه التكامل الاستراتيجي بين دوله.

ثانياً:- النزاعات الإقليمية: وهي المسئولة عن أجواء التوتر المستمرة بين دول المجلس ودول الجوار الجغرافي. إلا أنها لا تقف عند النزاع الحدودي أو نزاع الموارد بل هي تتخطاهما إلى نزاع حول مناطق إستراتيجية وخصوصا خطوط الملاحة الحيوية. ولهذه النزاعات طابع إعاقة التعاون بين دول المجلس عن طريق إشعار أعضائه بتحمل أعباء وتبعات نزاعات واحد من أعضائه.

ثالثاً:- التناقضات الداخلية: لكل دولة من دول المجلس أزماتها الداخلية المتوزعة على الصعد الديموغرافية (فئات السكان وتوزيعهم وأزمة الوافدين متعددي الجنسيات). والاقتصادية (تراجع الوفرة الاقتصادية بعد أزمات المنطقة). والاجتماعية (بروز أزمات اجتماعية تهدد الأمن الاجتماعي كمثل انتشار ظواهر الإدمان وأشكال أخرى لمعاداة المجتمع).

رابعاً:- المتغيرات العالمية: حيث زيادة حدة الصراع على نفط المنطقة وتضارب مصالح الدول الكبرى فيها يؤديان إلى خلق حالة من توقع الأسوأ لدى مواطني دول المجلس. أما على صعيد أصحاب القرار فان هذه الفوضى المميزة للحظة السياسية – الاقتصادية

الراهنة تضفي على المتوقع طابع الغموض ومعه التردد في تحديد إستراتيجية سياسية وأمنية طويلة الأمد، وهي من اخطر مصادر التهديد التي تواجهها دول الخليج العربي.[1]

خامساً:- تنامي فعالية الأصولية: مع الانتباه إلى توزع الحركات الأصولية على فئتين. الأولى تعنى بالدعوة وتتعاون مع الدولة وتطلب دعمها لنشر الدعوة. أما الثانية فهي تجاهر بمعاداتها للسلطات وتعلن عن الرغبة في الوصول إلى السلطة. سواء بالطرق الديمقراطية أو عن طريق العنف.

سادساً:- تهديد الجوار: حيث بات من المتعارف عليه وجود دولتين تهددان الأمن الخليجي هما إيران والعراق. وبالرغم من جدية التغيرات الطارئة على واقع هاتين الدولتين والتحولات الأساسية في سياستهما فان ذلك لا يمنع استمرارية الطابع ألتهديدي لهما. ذلك أن خلافهما مع دول المجلس ليس خلافا تكتيكيا مستجدا بسبب ظروف بعينها. فهو خلاف استراتيجي يستند إلى عوامل تاريخية وجغرافية و اجتماعية وبشرية واقتصادية ثابتة وصعبة التخطي. حتى في حال حدوث تغييرات سياسية جذرية في هاتين الدولتين.

سابعاً:- التهديد الخارجي: المتأتي عن كون الخليج منطقة النفط الإستراتيجية العالمية. حيث تتصارع مصالح الدول الكبرى. أيضا بغض النظر عن التغيرات المحتملة في النظام العالمي الجديد. وتتنامى حدة هذا التهديد الخارجي مع الضرورة المطروحة لتغيير نظام العقوبات وإنقاذ الشعب العراقي من آثارها. بما يستتبع سعي العراق للاستغلال الأقصى لاحتمالات هذا التغيير[2]، ففي ندوة بعنوان"مستجدات التعاون في الخليج العربي التي نضمتها جامعة الكويت والجمعية الاقتصادية الكويتية في ابريل سنة ١٩٨٢، أشار البحث الموسوم :"مجلس التعاون الخليجي :الإطار السياسي والاستراتيجي "إلى الأهداف السياسية للعمالة الأجنبية :"....هناك أهداف سياسية وحتى عسكرية يمكن رؤيتها بوضوح ،والتقارير والأخبار العربية والأجنبية تجمع على أن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي تنظم عملية إرسال آلاف الكوريين الجنوبيين والتايوانيين المدربين على السلاح إلى دول الخليج وهؤلاء مهيئون لأعمال عسكرية في أية محاولة أمريكية لاحتلال منابع النفط.وتسمح الحكومة الكورية الجنوبية في سيئول لأفراد الجيش الراغبين في العمل بمنطقة الخليج بالحصول على إجازة صرف من

[1] د.مصطفى احمد عبود ،مرجع سابق،ص٥١.
[2] المركز العربي للدراسات المستقبلية،مرجع سابق.

الخدمة ،وهم حسب تقارير البوليس السعودي يتمتعون بقدرة قتالية ملحوظة وهذا ما تبين خلال اشتباك وقع بينهم وبين البوليس السعودي في منطقة الخرج".

ثم يشير البحث إلى مخاطر الهجرة الأجنبية على الوجه العربي لمنطقة الخليج[1] :"تصل جنسيات العاملين الأجانب إلى أكثر من ٦٥ جنسية وقد تبرز في المستقبل مفاهيم مثل "حق تقرير المصير" لهذه الأقليات الوافدة ومثال سنغافورة يجب إلا يغيب عن الأذهان حيث شكل المهاجرون الصينيون الأغلبية وأصبح السكان الماليزيون المحليون هم الأقلية ،وقد تساندهم في ذلك دولهم والمنظمات الدولية وما حدث في دولة البحرين عام ١٩٧٠دليل على ذلك حيث ادعى شاة إيران حقه في جزر البحرين وكان يراهن على تأييد المهاجرين الإيرانيين له".[2] ويتضح من خلال الطرح السابق بان دول الخليج تعتبر أن أعظم تهديد لأمنها حالياً هو المشروع الإيراني النووي لكن الحقيقة أن هذه الرؤى متباينة بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي وسوف نقوم بإيضاح هذه الرؤى في الفصل التالي.

D.M.H.S.R

[1] **تعتبر هذه النقطة من أهم النقاط التي تهدد مستقبل الجماعات الخليجية وهي "العمالة الوافدة والهوية العربية لأبناء الخليج"**

[2] د.مصطفى احمد عبود ،مرجع سابق،ص٥١.

الفصل الثاني :- طبيعة الدور الأمريكي والأمن الإقليمي لدول الخليج العربي

يمثل الدور الأمريكي في المنطقة محور الاهتمام في المنطقة العربية والإقليمية حيث لا بد من إيجاد تحديد وافي وواضح لماهية هذه الأدوار وحقيقتها ولا تتضح هذه الأدوار إلا من خلال تحليل المفهوم الأمريكي لأمن الخليج العربي ، كما تتبين هذه الأدوار من خلال إيضاح العلاقات الأمريكية –الخليجية ، ويؤكد الحقيقة التي نذهب إليها بتحليل العلاقات الأمريكية الإيرانية ومدى تباينها وهذا ما ستتطرق إلية المباحث التالية .

المبحث الأول :-المفهوم الأمريكي لأمن الخليج العربي

بعد الحربين العالميتين الأولي والثانية وتدفق النفط تغيرت التهديدات التي تزعزع أمن الخليج نظرا للتنافس البترولي المحموم بين الشركات النفطية ذات الجنسيات المختلفة حيناً والشركات ذات الجنسية الواحدة أحيانا كثيرة. ثم أخذت بريطانيا في التخلي عن الدور الذي أراد الأمريكان أن تلعبه، وهو لا يعدو أن يكون دور شركة الحراسة في وقتنا الحاضر،حيث كان على العسكريين البريطانيين في عدن والبحرين،المحافظة على سلامة عمليات شركات النفط الأمريكية في الغالب. ثم جاء منافس ذو درجة عالية من الخطورة الأيديولوجية والاقتصادية ،والسياسية والعسكرية وهو الاتحاد السوفيتي السابق،الذي كان يدرك ما يمثله الخليج للولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الغربي فكان كما نرى حذراً للغاية في سياسته تجاه الخليج وأعلن أن أمن الخليج هو مسؤولية دوله ولن يكون هناك فراغ كما تزعم الولايات المتحدة الأمريكية،التي كانت ترى أن أمن الخليج هو أمن منابع النفط وخطوط الإمداد إليه وهو مفهوم كما نرى متغير أيضا بتغير التهديدات التي كانت تراها الولايات المتحدة الأمريكية فهي مرة تتمثل في الاتحاد السوفيتي ومرة في القومية العربية وبعد ذلك التهديدات الإيرانية في عهد الجمهورية الإسلامية ثم التهديدات العراقية،واخيراً التهديدات الإيرانية حالياً وسوريا وحزب الله.

ويلاحظ "مايكل روبرت"[1] أن الولايات المتحدة بدأت من ديسمبر ٢٠٠١م حربا متتابعة للسيطرة على اكبر احتياطي نفطي على كوكب يتناقص فيه النفط بسرعة فنتيجة تنبؤ الخبراء الأمريكيين بأنة وبداء من عام ٢٠٠٨م ستتهاوى إمدادات النفط من غير أعضاء أوبك بصورة تصاعدية ،ومالم تتحقق اختراقات تكنولوجية فسيكون هناك عجز عالمي ابتداء من عام ٢٠١٠م مما يجعل النفط العربي يأخذ أهمية إستراتيجية وبما يجعل العالم العربي مركز اهتمام السياسات العالمية لعشرات السنوات المقبلة ويحتم على الولايات المتحدة الأمريكية أن تزيد نفوذها على المنطقة العربية وبما يؤدي إلى أن تصبح دولها محميات أمريكية في المستقبل المنظور.[2]

D.M.H.S.R

[1] الكاتب والأستاذ الجامعي الأمريكي.
[2] د.يحي احمد الوشلي ،مرجع سابق،ص ٨٢.

المبحث الثاني :-العلاقات الأمريكية- الخليجية

نظر الفكر الاستراتيجي الأمريكي إلى الخليج، بوصفه أحد الأجنحة الجنوبية للحزام الشمالي، أقامه " المعسكر الغربي "، لتطويق الاتحاد السوفيتي، إبان " الحرب الباردة "، ما جعل من البعد الأمني للخليج – بنظر هذا المعسكر – يفوق أبعاده الاقتصادية والتجارية، ولاسيما البعد النفطي منها، وذلك حتى نشوب " أزمة الطاقة "، عقب الحظر النفطي العربي، تجاه البلدان الغربية، المؤيدة لإسرائيل، خلال الحرب العربية معها، في أكتوبر، من العام ١٩٧٣.

إذ يرى روبرت تاكر[١]، أن القضية الأساسية، في العلاقة الغربية بدول الخليج، لم تكن – قبيل أزمة الطاقة – في احتفاظ البلدان الغربية بحصصها النفطية من الخليج – بغض النظر عمن يحكم الأخيرة – بل في محاولة كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي استعمال الموقع الاستراتيجي للخليج، ضمن سعيهما لتحسين مواقعهما تجاه الآخر، بما يعنى أن النفط الخليجي لم يعد " خارج هيمنة القوى العظمى تماماً، كما لم تستطع أوربا سنة ١٩٤٥ البقاء خارج إطار المظلة الأمريكية أو السوفيتية "، ما حدا بباحثة أخرى، هي غيل ماير، للقول إن صراع الشرق – الغرب شكل بعداً أساسياً في التكوين السياسي لهذه المنطقة. إلا أن البعد الملاحي للخليج ظل هو الأساس لموقعه الاستراتيجي والجيوسياسى، حيث تتعدى أهمية (مضيق هرمز) أهمية أي مضيق بحري أخرى، بوصفه " نقطة الاختناق "، الذي يملى على الولايات المتحدة كثيراً من التحديات حيث الممرات سهلة التلغيم والإعاقة، ما يجعل من إغراق بضع ناقلات عملاقة فيها " إيقاف نقل النفط من الخليج لفترة طويلة "[٢].

ولهذا، قلبت " الصدمة النفطية "، في العام ١٩٧٤، أولويات النظرة الإستراتيجية الأمريكية للخليج، من كونه جزءاً من عمليات الحصار المفروض على الاتحاد السوفيتي، إلى كونه خزان عملاق للنفط، بوصفه المصدر الحيوي للقوة الإستراتيجية، وعلى أساس تدفق أضخم كمية منه، وأقل سعر له، مع إعادة تدوير عوائد النفط الخليجية (البترودولار) إلى واردات من السلع والخدمات الأمريكية، وإلى استثمارات في ممتلكات ومؤسسات مالية أمريكية، بما يجعل

[١] باحث غربي.
[٢] عبد الجليل زيد مرهون : أمن الخليج بعد الحرب الباردة، دار النهار،(ط١، بيروت، ١٩٩٧) ، ص٣٤٥.

من إعادة ضخ العوائد البترولية، على هذا النحو، حماية للقيمة النسبية للدولار، والحد من التضخم، والحفاظ على دورة عمل العملة الأمريكية، في احتياطات النقد الدولي .

إذ جاء في دراسة، نشرها الكونجرس الأمريكي، في العام ١٩٨٠ أن نقصاً مقداره تسعة ملايين برميل يومياً من صادرات نفط الخليج (أي ما يعادل خسارة الإنتاج السعودي تقريباً)، لسنة واحدة – على افتراض أن مصادر التصدير الأخرى ستبقى مستمرة – سيسبب نقصاً في الناتج القومي الأمريكي، بمعدل سبعة بالمائة، وبنحو تسعة بالمائة لدول أوربا الغربية، وعشرة بالمائة بالنسبة لليابان، بينما يؤدى التوقف التام للصادرات النفطية الخليجية (ثمانية عشر مليون برميل يومياً)، لمدة عام كامل، إلى خسائر تقدر بثمانية عشر بالمائة لأمريكا، وثلاثة وعشرين بالمائة لغرب أوروبا، وسبعة وعشرين بالمائة باليابان، وهى – بالطبع – نسب مخيفة، وهو ما حمل العديد من الخبراء الأمريكيين على المراهنة على الدور السعودي، بوصفه المالك لمفاتيح الإنتاج، من حيث تحديد سقفه، رفعاً أو خفضاً، في منظمة الأوبك، وهو ما يعنى تحكم السعودية بالمستقبل النفطي للعالم، بحسب ما أكد وليام كوانت في كتابه : " السياسة الخارجية للسعودية في الثمانينيات "، إلا أن ذلك لم يمنع أحد الخبراء، وهو إيان سمارت، من وصف البلدان الخليجية النفطية بالاضطراب الاجتماعي، ما يعرض – برأيه– السلام العالمي للكثير من المخاطر، نظراً لاعتماد الاقتصاديات العالمية على النفط الخليجي، ما دعا خبيرة أمريكية، هي كلوديا رايت، لتعديد التهديدات المحتملة على الولايات المتحدة، مثل : الحظر التام أو الجزئي على شحنات النفط، سحب منتجي النفط للأموال المستثمرة في المؤسسات الأمريكية، الاستغناء عن اعتماد الدولار في التسويات السعرية للنفط، وهو ما يتطلب إجراءات أمريكية – برأى رايت – تجاه الأنظمة المعادية للولايات المتحدة، في هذه المنطقة، تشمل معارضتها وعزلها وتقسيمها، إلى أن يطاح بها، في نهاية المطاف، مع القضاء على كل جماعة ثورية، في المهد، تدعم التهديدات المحتملة للولايات المتحدة، وهو ما سعت إليه، فعلياً، مؤخراً، ضد حزب الله وحركة حماس، بينما تواصل سياسات العزل تجاه سوريا وإيران، والتكريس لتقسيم العراق، بعد الإطاحة بنظامه[١].

[١] عبدالجليل زيد مرهون ،مرجع سابق ،ص٣٦٦.

ويؤكد سالم غصاب الزمانان[1] على تنامي الإدراك الأمريكي المتزايد، في بعض أوساط النخبة الإستراتيجية الأمريكية، لوجود نوع من الربط بين استقرار الخليج، وحل قضية الصراع العربي – الإسرائيلي، وإن تبلور إدراك معاكس، لدى أوساط الاتجاه المحافظ الجديد، الذي يرى أن النزاع العربي – الإسرائيلي ليس له أية انعكاسات على المنطقة الخليجية[2].

وعلى أية حال، فقد طرح مبدأ " الاحتواء المزدوج " للعراق وإيران – الذي أقره الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون، فى العام ١٩٩٣ – ضرورة وجود أمريكي عسكري مستمر في الخليج، بحيث يكون هذا الوجود خط الدفاع الأول عن حلفاء واشنطن ومصالحها فيه، حيث يؤكد أحد الخبراء الأمريكيين – وهو جون بى – أن القوات الأمريكية إذا ما أصبحت العنصر الحاسم في " ضمان أمن الخليج "، فإن ذلك يتطلب حضوراً عسكرياً دائماً، بحجم كاف ومرئي، وأكثر من أي وقت مضى، ما حمل واشنطن، منذ حرب الخليج الثانية، في العام ١٩٩١، على تعزيز حضورها العسكري الكمي والنوعي في الخليج، على نحو ما تجسد في السنوات التالية على هذه الحرب، أكان ذلك عبر تطوير القواعد والمرافق العسكرية الثابتة والمتنقلة، أم بزيادة أعداد العاملين فيها، وعقد الاتفاقات الأمنية والدفاعية الإستراتيجية الطابع، مع دول الخليج، وزيادة تدفق السلاح الأمريكي، في هيئة صفقات عملاقة، والتي كانت قد بلغت نحو ٧٢ بليون دولار، في العام ١٩٩٠، وحده، فيما أشارت معلومات المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، في لندن، إلى أن الأراضي السعودية شهدت، منذ العام ١٩٩٣، مترابطة وحدات من القوات الجوية الأمريكية، جرى تغييرها دورياً، حيث تشير المراجع العسكرية إلى أن الاتفاقات العسكرية المبرمة بين واشنطن ودول الخليج، تضمنت بنوداً نصت على تخزين معدات عسكرية ثقيلة كافية لتسليح كتيبة أمريكية في كل دولة، كحالة الكويت وقطر، والاتفاق المبدئي مع الإمارات.

وبهذا، صارت القيادة السعودية في الخليج مجرد هامش صغير على متن القيادة الأمريكية، لاسيما بعد أن استجابت الأخيرة للاعتراضات الإسرائيلية بتفريغ أي طابع هجومي في صفقات الأسلحة الأمريكية مع الحكومة السعودية، منذ صفقة طائرات (الأواكس)، في العام ١٩٨٠،

[1] -سفير دولة الكويت لدى اليمن.

التي جاءت مصممة على أسس دفاعية محضة، بعد منع تزويدها بالراصدات الذكية للإشارات، أو إمكانية (signit)، المزودة بها الطائرات الإسرائيلية، العاملة من طراز (أى. سى. ٢ هوك آى)، ناهيك عن افتقار (الأواكس) السعودية إلى المعلومات الصوتية واللمسية المتقدمة، واللازمة لمنع الاستخدام الإسرائيلي للإجراءات الالكترونية المضادة، بينما تعهدت السعودية بعدم وضع الطائرات الأمريكية، من طراز (إف – ١٥) – التي تعاقدت عليها عام ١٩٩٢ – في أي من قواعدها العاملة، في تبوك وحفر الباطن، ما يعنى – عملياً – عدم تأهلها لنقل عتاد إسناد هذه الطائرات، أو الانتظار شهراً على الأقل – في حالة نقض التعهد السعودي – وهو ما يستحيل، من دون المخاطرة بمواجهة ضربة وقائية[١].

ومن قضية فلسطين جاءت الصرخة القومية من الأمير عبد الله بن عبد العزيز[٢] الذي دعا الولايات المتحدة إلى الكف عن تحيزها الظالم لإسرائيل ومراعاة حقوق الشعب الفلسطيني المسلوبة محذرا في الوقت ذاته واشنطن من فقدان مصالحها في المنطقة العربية وخسران صداقة العرب .

هذا الصوت القومي الصادق وجد صداة على مستوى الوطن العربي حيث مثل هذا الموقف تحولا ومنعطفا جديدا في تاريخ العلاقات العربية الأمريكية ووضع الولايات المتحدة أمام مسئولياتها التاريخية تجاه مصالحها وبالتالي إعادة النظر في تعاطيها مع القضايا العربية لا سيما القضية الفلسطينية[٣].

وبرؤية أخرى حول العلاقات الأمريكية – الخليجية يرى عبدالعزيز عبدالله محمود[٤]:– إنه على العكس من حالة التوتر والشد التي تشهدها العلاقات الإيرانية – الأمريكية تتصف العلاقات الأمريكية – الخليجية بالدفء وتبادل المصلحة بين الطرفين، رغم وجود بعض التحفظات من الطرفين على الطرف الآخر تتركز على التأييد الأمريكي لإسرائيل وعدم توازن علاقة الولايات المتحدة مع إسرائيل مع علاقتها بالعرب رغم الحجم الكبير للمصالح المتبادلة بين العرب والولايات المتحدة وبالأخص مع دول مجلس التعاون الخليجي. أما الولايات

[١] عبدالجليل زيد مرهون ،مرجع سابق ،ص٣٦٦.
[٢] ولي العهد في المملكة العربية السعودية وملك المملكة العربية السعودية حاليا.
[٣] صالح القاضي ،مرجع سابق ،العلاقات العربية الأمريكية ،ص٦١.
[٤] العميد"جو" قائد مركز الدراسات الإستراتيجية بالقوات المسلحة القطرية.

المتحدة فإنها تأخذ على دول مجلس التعاون الخليجي عدم أخذها بالإصلاح السياسي والاقتصادي وقضية الديمقراطية وحقوق الإنسان التي ترفع لوائها. ومع كل ذلك فإن هذه الاختلافات في الآراء لم تؤثر على دفء العلاقات لوجود مصالح مشتركة في تنمية وتطوير هذه العلاقات إلى الأفضل[1]،كما أن ذلك لم يحل دون أن تقدم السعودية على أول اعتراف خليجي بإسرائيل، بحسب ما أدلى به الملك الراحل (خالد) من تصريحات علنية، في مارس / آذار، من العام ١٩٧٨، قال فيها إنه يعترف بإسرائيل، مقابل انسحابها من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧، وإقرارها لحقوق الشعب الفلسطيني، تبعه ولى عهده (فهد) بتصريح مماثل، في العام ١٩٨٠، مشيراً إلى أن بلاده مستعدة لإقناع العرب بالتعاون من أجل تسوية سلمية كاملة، تلاه إعلان فهد، في العام ١٩٨١، عما سمى مبادرة سلمية لحل النزاع العربي – الإسرائيلي، حيث نص البند السابع منها على " تأكيد حق دول المنطقة في العيش بسلام ".

ولقد حرصت المملكة[2] العربية السعودية على الحفاظ بمستوى العلاقات الدبلوماسية وامتثلت للمطالب الأمريكية برفع المقاطعة عن إسرائيل، من الدرجتين الثانية والثالثة، في الوقت الذي شهد فيه العام ١٩٩٤ زيارة وفد مشترك من المجلس اليهودي الأمريكي، واللجنة اليهودية الأمريكية، إلى السعودية، تلتها زيارة أخرى لوفد " رابطة مناهضة تشويه السمعة " اليهودية، في العام ١٩٩٥، حيث أعلن رئيسها (إبراهام فوكسمان) بعيد انتقال الوفد من السعودية إلى إسرائيل، أن وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل حمله برقية تعزية إلى أرملة رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إسحق رابين، وهى خطوات لاقت غطاء ديني، من قبل، حيث أجاز المفتى العام للسعودية (ابن باز)، في العام ١٩٩٤، إقامة سلام دائم أو مؤقت مع إسرائيل، معتبراً ذلك اتفاقاً مع الإسلام والسنة، بدعوى أنه " تجوز الهدنة مع الأعداء مطلقة ومؤقتة، إذا رأى ولى الأمر المصلحة في ذلك، لاسيما وأن " الحاجة والمصلحة الإسلامية قد تدعو إلى الهدنة المطلقة ثم قطعها عند زوال الحاجة "، وهو ما بدا تسويغاً إسلامياً سعودياً للركض الخليجي تجاه إسرائيل، كما تجلى في شرع عُمان وقطر أبوابها المسئولين الصهاينة، ما حدا بأحد الباحثين للقول إن النزاع القطري الحدودي مع السعودية بات يمثل العنصر الأكثر

[1] العميد «جو» عبد العزيز عبدالله آل محمود،ورقة عمل بعنوان" مجلس التعاون الخليجي، إيران والولايات المتحدة، رؤية تحليلية"، الشرق القطرية / ٢١-٣-٢٠٠٧،موقع الكتروني WWW.qatar-conferences.org .

[2] على الرغم من إجهاض إسرائيل لمداولات " مؤتمر مدريد للسلام "، في العام ١٩٩٢.

حضوراً، في العوامل الإقليمية الدافعة باتجاه التطبيع بين الدوحة وتل أبيب، كإحدى مفارقات السياسة السعودية في الخليج.[١]

فالولايات المتحدة ترفع شعار تصدير الديمقراطية والتحديث إلى المنطقة العربية وتتخذ من ذلك ذريعة لبسط هيمنتها وتوسيع نفوذها لذلك فانه من باب أولى أن تسارع الأنظمة العربية إلى قطع الطريق على واشنطن وتجري إصلاحات حقيقية تتجاوز من خلاله الواقع البائس وحالة الضعف المعاشة.[٢]

بالتأكيد فان العراق ليس الهدف الأوحد للولايات المتحدة في حربها فهناك أهداف عديدة منها إن عملية السيطرة على منابع النفط الرئيسية في العالم تأتي ضمن أهدافها وسياستها ليس لأنها بحاجة لذلك النفط بل لان السيطرة على منابعه وطرق تسويقه تعطيها قدرة التأني في القرار السياسي لكل من أوربا والصين واليابان وأية دولة أخرى مرشحة للصعود والحيلولة دون تدفقه الحر والمحافظة على أسعار معقولة له.[٣]

وهكذا يتجلى مشهد العلاقات العربية- الأمريكية الذي يتعارض في كثير من القضايا الخلافية ويتوافق في جوانب مصلحيه أخرى تبدو من خلاله واشنطن غير حريصة على مراعاة مشاعر العرب وتصر إصرارا عجيبا على المجاهرة بمواقف عدائية حيال قضاياهم وتعلن صراحة وعلى الملاء دعمها السياسي والاستراتيجي لإسرائيل، ومن هنا يتحتم على العرب أن يعيدوا النظر في العلاقة مع الولايات المتحدة ويستخدموا كل أوراق الضغط المتاحة للدفاع عن حقوقهم وكينونتهم أمام جبروت وهيمنة أمريكا ،أو لعل خطاب الأمير عبدالله هو البداية[٤] والنهاية، ويمكن لأي شخص أن يستقرئ من خلال الواقع والأحداث الجارية حالياً أن يتأكد من أن العلاقات الأمريكية- الخليجية هي علاقات مصلحيه بحتة لجانب واحد وذلك لقيام الولايات المتحدة بالسيطرة على منابع النفط ومن المؤكد أن هذه العلاقات ستنتهي بانتهاء الإمدادات النفطية لدول أوروبا وأمريكا ، وعلى الدول الخليجية أن تتخذ خطط احترازية من شأنها التخفيف من الاعتماد على أمريكا ودول أوربا على صعيد كافة المجالات .

[١] فكري عبد المطلب، الأدوار السعودية في الخليج بين المطامع النفطية والتحالفات الأمريكية،موقع مركز دراسات يافا.
[٢] صالح القاضي ،مرجع سابق ،تدجين الشعوب ،ص١٠٧.
[٣] صالح القاضي ،مرجع سابق،سيناريوهات غامضة،ص١٢٩.
[٤] صالح القاضي ،مرجع سابق ، العلاقات العربية الأمريكية ،ص ٦١.

المبحث الثالث :-العلاقات الأمريكية - الإيرانية

أما حول العلاقات الأمريكية- الإيرانية ،تتسم هذه العلاقات- عندما ننظر إليها للوهلة الأولى- بالتعقيد بل بالتقاطع لأسباب عديدة يمكن إجمالها بالرؤية السلبية التي ينظر بها كل من الطرفين للطرف الآخر الأمر الذي تمخض عنه شيوع جو من عدم الثقة بين الطرفين، يبدو واضحا في الخطاب السياسي لكل منهما، وإذا ما حاولنا تعداد أسباب عدم الثقة والسلبية سنرى أن للعامل التاريخي القريب دوراً مهماً ومن أهم أسباب بروز عدم الثقة الآتي:

١- استيلاء الثورة الإسلامية في إيران على الحكم وإنهاء حكم الشاه حليف الولايات المتحدة الأمريكية.

٢- احتجاز الرهائن في السفارة الأمريكية في طهران من قبل الطلبة الإيرانيين.

٣- فشل تحرير عملية الرهائن التي قامت بها قوات التدخل السريع الأمريكية وسقوط بضع من طائراتها المنفذة للمهمة في إيران.

مروراً بالأزمات الحالية الناجمة عن الغزو الأمريكي لكل من أفغانستان والعراق ثم محاولة إيران مد نفوذها في هذين البلدين لملء الفراغ الناجم عن سقوط نظامي طالبان وصدام حسين، ثم تأتي قضية الخيار النووي الإيراني لتشكل أهم المشاكل بين الطرفين في وقتنا الحالي.

وهنا يحق لنا التساؤل كم سينعكس عن هذه المشاكل من مخاطر على المشهد الاستراتيجي في الخليج العربي؟ خصوصا وان كلا الطرفين لاعب أساسي فيه، وهل من وسيلة أو وسائل لفك الاشتباك بين تضارب الرؤى والمصالح بين الولايات المتحدة وإيران من جهة وأمن واستقرار إقليم الخليج العربي الذي يعد مصلحة ومطلبا عالميا يشترك فيه الجميع؟

المبحث الرابع :- أمن الخليج والدور الأمريكي

المنظور الأمريكي للأمن الخليجي يقوم على استدراج دول المنطقة إلى فخ الاستقطاب بتحريك مخاوفها من هجوم سوفيتي مزعوم خاصة اثر التدخل السوفيتي في أفغانستان ،ويركز المنظور الأمريكي بان صمام الأمان إنما يقوم على تكثيف التواجد العسكري الأمريكي المباشر وغير المباشر في المنطقة.

وتنفيذا لهذا المنظور طرح الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر في ديسمبر ١٩٧٩ مبداة المعروف "بمبدأ كارتر" ومشروع قوات الانتشار السريع .ولسد نقاط الضعف في هذا المشروع طرح خبراء الإستراتيجية الأمريكية مجموعة من البدائل المقترحة كإشراك حلفائهم الغربيين واليابان في الخطة الدفاعية وتخزين الأسلحة والمعدات الثقيلة في المناطق القريبة من الخليج ،ثم اخذوا يدرسون إمكانية تواجد دائم في منطقة الخليج نفسها ،وكان "مسك الختام "أن عقدت الولايات المتحدة اتفاق التعاون الاستراتيجي مع إسرائيل للدفاع عن منطقة الخليج!!

إن الاتفاق إنما يكشف عن طبيعة المأزق الذي تجد الولايات المتحدة نفسها واقعه فيه ،فهي تريد أن تقنع دول المنطقة بان اتفاق التعاون الاستراتيجي ،هذا الحلف العسكري الذي وقعته مع إسرائيل عدو العرب الأول ،إنما جاء للدفاع عن الخليج وعرب الخليج ضد الغزو السوفيتي المزعوم .

كما أن رفض دول الناتو الأوربية واليابان مطاوعة الولايات المتحدة للاشتراك في قوات الانتشار السريع ،على الرغم من أن نفط الخليج يشكل عصب الحياة الصناعية لهذه الدول ،إنما يفضح لعبة التهويل والنفخ في "الخطر السوفيتي "التي تزاولها أمريكا لدفع دول المنطقة للدخول تحت المظلة العسكرية الأمريكية .[١]

وهنا نؤكد على أن لمنطقة البحر الأحمر ومدخلة الجنوبي (باب المندب) أهمية في الإستراتيجية الدولية خاصة إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة المحيط الهندي

[١] د.مصطفى احمد عبود ،مرجع سابق،ص٤٧.

حيث تشهد المنطقة تنافسا دوليا للسيطرة عليها فالولايات المتحدة الأمريكية تبدي اهتماما كبيرا بمنطقة البحر الأحمر وباب المندب ،للمحافظة على مصالحها ومصالح حلفائها الغربيين في المنطقة ،خاصة البترول لذلك فان محور سياستها وإستراتيجيتها في المنطقة يدور حول حماية وتامين استمرار تدفق البترول ،ومن اجل ذلك تسعى إلى إقامة الأحلاف والقواعد العسكرية والاعتماد على بعض الأنظمة المحلية الموالية لها وعلى الكيان الصهيوني ،ولعل أخر مظاهر هذا الاهتمام هو تعزيز القاعدة الأمريكية في (المصيرة) في سلطنة عمان والتحركات الأخيرة في نهاية التسعينات من القرن الماضي للقطع البحرية الأمريكية في بحر العرب ،إضافة إلى قاعدة (ديغو غارسيا) في المحيط الهندي.[1]

وهكذا تُعد منطقة الخليج منطقة حيوية بالنسبة لواقع الدور الأمريكي. تلك الأهمية التي لا ترتبط فقط بتأمين تدفق بترول منطقة الخليج، ولكنها تَكَمن أيضاً في مصلحة الولايات المتحدة في منع أي دولة مُعادية مُحتملة من التحكم في المنطقة ومواردها واستخدام ذلك لابتزاز للعالم، كما أن للولايات المتحدة الأمريكية مصلحة في الحفاظ على وجودها العسكري في الخليج العربي الأمر الذي يرجع إلى خطورة جغرافية الموقع.

ومن ثم فإنه في حال مُنعت الولايات المتحدة الأمريكية الوصول للخليج العربي، فإن قدرتها على التأثير على الأحداث في مناطق أخرى هامة في العالم يمكن أن تَقِل. ومِن ثُم يؤثر على مصالحها. وفي ظل التحديات التي تواجه الدور الأمريكي في منطقة الخليج العربي[2]. ويُشير التقرير إلى أن الحفاظ على الاستقرار في منطقة الخليج العربي قد أصبح لفترة زمنية طويلة أحد أولويات الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية. ويرجع ذلك إلى الرغبة في تأمين التدفق الحر للبترول والغاز الطبيعي للأسواق الدولية. إلى جانب دعم الحكومات الإقليمية الحليفة في جهودها الهادفة لتحقيق التوازن بين التهديدات الخارجية، والحفاظ على الأمن الداخلي.

[1] د.قصي كامل صالح شبيب،مرجع سابق ،ص١٨٦.

[2] يأتي تقرير صدر عن مركز "خدمة الأبحاث بالكونجرس" بعنوان "حوار أمن الخليج ومشاريع عرض مبيعات الأسلحة The Gulf Security Dialogue and Related Armed Sale Proposals" في ١٤ يناير ٢٠٠٨. ليشير إلى المساعدات الأمنية كأداة لإبراز الدور الأمريكي في منطقة الخليج لمواجهة هذه التحديات.

وقد أسست دول الخليج العربي مجلس التعاون الخليجي في ١٩٨١ كآلية لحل قضايا الداخل السياسي والاقتصادي، وتنسيق التعاون الأمني المتعدد الأطراف.

وخلال التسعينات، كانت وجهة نظر العسكرية الأمريكية في منطقة الخليج ومحاولات الولايات المتحدة الأمريكية لدعم تنسيق أمن مجلس التعاون الخليجي مُصَمَمَة لاحتواء التهديدات العسكرية المألوفة المحتملة من جانب العراق وإيران. وفي أواخر التسعينات، عقدت إدارة كلينتون النية على برنامج لتعزيز التعاون لمواجهة تهديدات أسلحة الدمار الشامل.

كما يشير التقرير إلى أن الإدارة الأمريكية أطلقت جهودها لإنعاش مجلس التعاون الخليجي الأمريكي (US.-Gulf Cooperation Council(GCC، للتعاون الأمني في إطار التكهن بحوار جديد لأمن الخليج (Gulf Security Dialogue(GSD في مايو ٢٠٠٦ كآلية لتحقيق تعاون مجلس التعاون الخليجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، في مواجهة الإرهاب الناشئ وتهديدات الانتشار والاستجابة للتغيرات في التوازن الاستراتيجي الإقليمي.

وعرض التقرير أن دول مجلس التعاون الخليجي لديها وجهات نظر فريدة بشأن التهديدات المتعددة للأمن التي يواجهوها، وأولياتهم بالنسبة للاستجابة السياسية لها.ويَدل على ذلك، أنه رغم التركيز العربي بشأن النيات والقدرات العسكرية الإيرانية، لكن دول مجلس التعاون الخليجي تستمر في التواصل مع القادة الإيرانية وتجنب مظهرهم بوقوفهم ككتلة موحدة مع الولايات المتحدة الأمريكية ضد جيرانهم الخليجيين.

ويؤكد التقرير على أن استقرار وأمن منطقة الخليج العربي وموارده من الطاقة ستظل من أولويات الأمن الوطني الأمريكي. فعلى المدى القصير والمتوسط يشمل الاهتمام تهديدات الانتشار Proliferation Threats، والإرهاب المنشأ، الاستثمار الإيراني في الصواريخ البلاستيكية والتكنولوجيا النووية، والاهتمام المتزايد بالأمن الخليجي من جانب الصين، روسيا، والهند. [١]

[١] رضوى عمار، أمن الخليج والدور الأمريكي تقرير واشنطن،موقع WWW.Saudiinfocus.com

وبالنظر لذلك، ربما يبحث الكونجرس عن التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي من خلال تخصيص بعض الأرصدة لبرامج يتم التنسيق بشأنها في إطار حوار الأمن الخليجي والتقييم لمشاريع عرض بيع الأسلحة.

ومن المحتمل أن يتم الإصرار على اهتمامات الكونجرس التقليدية بشأن الحفاظ على وضع إسرائيل كونها لديها " ميزات عسكرية نسبية qualitative military advantage". أيضاً يمكن أن يتحكم أعضاء الكونجرس بمطالب خاصة برصد الأموال ومشاريع عروض بيع الأسلحة بهدف تأمين الأهداف الأمريكية في تغيير بيئة الأمن.

إلا أن الأوضاع الاقتصادية التي تعاني منها أمريكا وارو ربا نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية غيرت موازين الحسابات لدى كافة الأطراف ولم تجد هذه الدول أي حل لها إلا بالرجوع إلى دول الخليج لدعم الأوضاع الاقتصادية فيها وحتى تمر من مرحلة الأزمة ويؤكد ذلك خطاب الرئيس اوباما الذي قام بالقارئة في القاهرة .

D.M.H.S.R

D.M.H.S.R

الفصل الثالث :- إيران والأمن الإقليمي الخليجي

المبحث الأول :-المفهوم الإيراني لأمن الخليج

وفقاً للمفهوم الإيراني لأمن الخليج فإن التدخل الخارجي أو الوجود الغربي في المنطقة يمثل التهديد الرئيسي لأمن الخليج ،وقد فرض شاه إيران نفسه كبديل عن الوجود الأجنبي ثم سقط. وجاءت الجمهورية الإسلامية التي ترى أن أمن المنطقة يجب أن يكون من مسؤولية دولها هذا فضلا عن ضرورة تشجيع التقارب الاقتصادي بين دول المنطقة بالطريقة المشابهة لنموذج الاتحاد الأوربي. وكنتيجة لهذا المفهوم فإن إيران ترفض الاتفاقيات والترتيبات الأمنية كافة التي تعقد مع دول خارج المنطقة، حيث جاهدت إيران منذ مطلع القرن العشرين على إبعاد معيار العروبة من استراتيجيات الأمن الخليجي(الخليج الفارسي).كما أن المفهوم الإيراني لأمن المنطقة يربط أمن الخليج مع أمن دول وسط آسيا حيث تعتبر إيران نفسها الموازن والرابط بين طرفي الأمن بين الخليج العربي ودول وسط آسيا.

وليس الأمن في جانبه العسكري فقط مفتاح علاقات المنطقة بالعالم المحيط بها، بل إن الاقتصاد والثقافة ثغرات أمنية، يتوجب إقامة الثغور على كل منها لتربص العدو بنا من خلالها، حيث بات معروفا أن معايير تعامل الغرب مع دول المنطقة من الواجهة الجيوسياسية تقوم باعتبارها ضرورة ممكنة توجب جذبها جذباً كاملا إلى علاقات التبعية للغرب ،وكما يرى البعض فإن الغرب يستهدف تفتيت الثقافة العربية لما فيها من قيم وعناصر قد تقود في نهايتها إلى القوة التي تطيح بمخططات الهيمنة الخارجية .[1]

وهناك أفكار مغلوطة تروج لها أمريكا وحلفائها عن توجهات إيران للمنطقة وإنها من مواقفها تريد توصيل عدة رسائل منها : الرسالة الأولى: أن إيران أشعلت الفتيل، وباتت تنتظر لحظة الانطلاق لإعادة المجد الفارسي وإمبراطوريته البائدة، وأن فريسته الأولى ربما ستكون دول الجوار الخليجية ذات القدرات الدفاعية والقتالية المتواضعة.

[1] أمن الخليج العربيGulf security ،الخليج العربي و مفهوم الأمن،مرجع سابق.

الرسالة الثانية: أن إيران ستستغل التنوع المذهبي لدول الخليج، لإشاعة جو من التوتر والقلاقل في تلك الدول، يمهد ويسمح لها بممارسة نفوذها وإحكام سيطرتها على الواحدة تلو الأخرى.

فإذا كانت الأوضاع الإقليمية والدولية لا تسمح حاليا بممارسة القوة العسكرية، فإن "القوة الطائفية" ستكون كلمة السر الإيرانية، لمحاولة إسقاط الأنظمة في هذه الدول وإعادتها للفلك الفارسي.

الرسالة الثالثة: أن دول الخليج كلها في المنظور الإيراني فاقدة للشرعية، أو على الأقل شرعيتها منقوصة إذا ما قورنت بنظيرتها الإيرانية، ومن ثم فان محاولة إعادة الشرعية إلى نصابها، سيكون من وجه النظر الإيرانية أمرا مشروعا، وهو ما يعنى أن الخليج كله يتعين إعادة هيكلته لتصبح السلطة فيه شرعية، وهي بالضرورة، من وجهة النظر الإيرانية، إما أن تكون سلطة تابعة مباشرة للتاج الفارسي أو على الأقل تدور في فلكه.

الرسالة الرابعة: أن إيران ستتخذ من دول الخليج رهينة، لمحاولة صد أي هجوم أمريكي محتمل عليها، بعد إصرارها على المضي قدما في برنامجها النووي المثير للجدل، والإصرار الأمريكي على وقف هذا البرنامج.

وما يدل على النظرة المغلوطة لهذا الاتجاه هو أن دول الخليج ومنها البحرين أعلنت مرارا أنها لن تشارك في أي هجوم محتمل ضد إيران، وكذا فإن قادة إيران في أكثر مناسبة رسمية هددوا بإشعال دولة إسرائيل المزعومة وضرب مفاعلها النووي والأماكن الإستراتيجية في إسرائيل إذا ما أقدمت أمريكا على الحرب[1].

إلا أن الجديد في الرؤية الإيرانية لأمن الحليج هو فتح عدة ملفات قديمة، رغم حالة التشرذم والتفكك التي يعيشها العالم العربي.

[1] إيران والبحرين.. والأمن العربي المهدد!! ، التاريخ: ٢٠٠٧/٠٧/١٣ | القراء:٣٥٧٤|، مجلة العصر، موقع الكتروني WWW.ALmokhtasar.com.

أخطر هذه الملفات وأهمها، التهديدات الراهنة للأمن القومي العربي، والتي كانت من إفرازات سقوط النظام العراقي السابق،والتي تمثلها أمريكا وإسرائيل وكذا أوربا،ومن الواضح أن إيران ستتخذ سياسات أكثر تشددا وعدوانية في علاقاتها مع دول الخليج،إذا اتضح لها أن هناك أي نوع من التعاون بين دول الخليج لمصلحة أمريكا وإسرائيل .

وإذا كانت المحاولات الإيرانية دؤوبة ومستمرة، ودونما عقبات ومصاعب جمة، إلا أنها في الأخير تكشف عن النوايا الإيرانية تجاه دول الخليج العربي، التي يتوجب أن تلتفت إلى الخطر الذي يطرق بابها، وتتناسى في الظرف الراهن أية خلافات جانبية، وتعيد النظر مجددا في عمقها العربي المهدد.

D.M.H.S.R

المبحث الثاني :- العلاقات الإيرانية-الخليجية

وفيما يتعلق بالعلاقات الإيرانية- الخليجية فإننا نجد هنا نمطا آخر من العلاقات، فالعلاقة هي يومية تحتمها الجغرافيا التي تجعل من حالة شبه الالتصاق الجغرافي عاملا مهما لا يمكن تجاوزه. كما أن التداخل ألاثني وما يتمخض عنه من عوامل سياسية واقتصادية هو الآخر عامل لا يمكن إلغاؤه. أضف إلى ذلك بروز إيران كقوة إقليمية لا يمكن تجاهلها وسعيها الدؤوب في سبيل أن يكون لها دور مهم في منظومة الأمن الإقليمي، ومن هذه الزاوية تنظر دول مجلس التعاون الخليجي إلى التهديد الذي تستشعره من احتمالية أن يضيف الخيار النووي الإيراني عاملا مضافا من عوامل القلق والتحسب نظرا لأبعاده الإستراتيجية التي لا يمكن إنكارها،والتي عززتها اتجاهات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة.

وسنقوم بتحليل أهم مظاهر العلاقات الإيرانية مع بعض دول الخليج والتي تتضح لنا من خلال الطرح التالي

أولا: العلاقات الإيرانية - الإماراتية

D.M.H.S.R

بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران والإطاحة بالنظام الملكي اتسم الموقف الإماراتي – كغيره من مواقف دول الخليج العربية- بالقلق وخاصة إزاء مسألة ما سُمي بتصدير الثورة.

ومن ناحية أخرى قوبل تغير النظام في طهران من أبو ظبي بشيء من التفاؤل ناحية حل قضية الجزر الإماراتية الثلاث، وخاصة أن النظام الجديد دعا إلى علاقات حسن جوار.[1]

غير أن التفاؤل الإماراتي ما لبث أن تلاشى، فالقادة الإيرانيون الجدد حافظوا على نفس سياسة النظام الإيراني السابق إزاء مسألة الجزر الثلاث على أنها إيرانية بالكامل.

[1] شاهر الأحمد ، الإمارات وإيران بين خلاف الجزر والمحفزات الاقتصادية ، الجزيرة نت، موقع الكتروني WWW.ALjazeera.net .

فالمحدد الرئيسي للعلاقات السياسية بين الإمارات وإيران يرتبط بمسألة الجزر الثلاث وهي طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، التي سيطرت عليها إيران بعد جلاء القوات البريطانية من الخليج عام ١٩٧١.

وعرضت أبو ظبي على طهران إجراء مباحثات بشأن هذه المسألة غير أن الجانب الإيراني نأى بنفسه عن مناقشة المسألة، كما رفض سنة ١٩٩٦ اقتراحا من مجلس التعاون الخليجي بإحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية. [١]

وتكمن أهمية الجزر في أن الذي يسيطر عليها يمكنه التحكم في الخليج، وهو ممر مائي وملاحي مهم يقرب المسافة بين آسيا وأفريقيا وأوروبا، كما أن في هذه الجزر ثروات نفطية ومعدنية.

وبالنسبة لموقف الإمارات من الحرب العراقية الإيرانية فقد اتسم الموقف الإماراتي بشيء من الحياد إزاء الحرب العراقية الإيرانية حيث نادت أبو ظبي وعملت من أجل وقف الحرب، وبذلت مساعي في هذا الإطار.

إلا أن طهران كانت تتهم دول مجلس التعاون الخليجي –بما فيها الإمارات– بالوقوف إلى جانب العراق في الحرب. ورغم هذه الاتهامات أبقت أبو ظبي على قنوات الاتصال مع طهران مفتوحة أثناء الحرب.

وبعد الغزو العراقي للكويت تحسنت نسبيا العلاقات بين إيران ودول الخليج العربية إبان الغزو العراقي للكويت، وبدا أن هناك قناعة متبادلة بضرورة الاستمرار في تطبيع العلاقات الثنائية، وكان مجيء الرئيس الإيراني محمد خاتمي إلى سدة الرئاسة في إيران عاملا نوعيا في تطبيع العلاقات.

والإمارات لم تكن استثناء في هذا المجال وذلك رغم وجود الخلاف بشأن تبعية الجزر الثلاث، كما ساهم التقارب السعودي الإيراني في تخفيف حالات الاحتقان بين الجانبين الإماراتي والإيراني، وتعزيز العلاقات الدبلوماسية.

[١] شاهر الأحمد ،مرجع سابق.

وبالنسبة للعلاقات الاقتصادية فلا يمكن تجاهل العامل الاقتصادي في العلاقات بين البلدين، فقد جاء في تصريح لمدير منظمة تنمية التجارة الإيرانية مهدي فتح الله في ٣ أكتوبر/تشرين الأول، أن الإمارات هي الشريك التجاري الأول لإيران. ووفق المصادر الإيرانية فقد وصل حجم صادرات الإمارات إلى إيران في السنة المالية الإيرانية –التي انتهت في ٢٠ مارس/آذار ٢٠٠٦– نحو ٧.٥ مليارات دولار، فيما بلغ حجم صادرات إيران إلى الإمارات ٢.٥ مليار دولار.

كما تسعى إيران لجذب الاستثمارات الإماراتية باعتبارها مصدراً من مصادر التمويل وسوقاً مهمة للسلع الإيرانية.[١]

ولإيران جالية كبيرة في الإمارات تقدر بنحو نصف مليون، وهناك ما يقرب من ستة آلاف وخمسمائة شركة إيرانية تعمل في الإمارات. وبلغت الأموال التي أدخلها المستثمرون الإيرانيون إلى دبي وحدها أكثر من مائتي مليار دولار في عام ٢٠٠٥ مع توقعات بارتفاعها إلى ثلاثمائة مليار دولار في العام ٢٠٠٨.[٢]

الا ان الخلاف الغربي الإيراني –بشأن تأكيد الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد نية بلاده في الاستمرار بتطوير قدراتها النووية– دفع دول الخليج العربي إلى الإفصاح عن مخاوفها. وقد عبر وزير الخارجية الإماراتي عبد الله آل نهيان –في ختام أعمال الدورة الـ٩٩ للمجلس الوزاري الخليجي في يونيو/حزيران ٢٠٠٥– عن قلق بلاده من وجود مفاعل بوشهر في قلب المنطقة والذي يعد أقرب لدول الخليج منه لطهران العاصمة، داعيا إيران لتفهم مخاوف دول المنطقة.

غير أنه وفي ظل التهديدات الأميركية والغربية لإيران بسبب برنامجها النووي حرصت الإمارات على التأكيد بأنها لن تسمح للولايات المتحدة باستخدام أراضيها في التجسس على إيران، أو أن تكون منطلقا لأية عمليات تستهدفها.[٣]

---

[١] شاهر الأحمد ،مرجع سابق .

[٣] شاهر الأحمد ،مرجع سابق .

ثانيا: العلاقات الإيرانية - السعودية

تأرجحت العلاقات السعودية الإيرانية منذ انتصار الثورة عام ١٩٧٩ وقيام الجمهورية الإسلامية في إيران بين العديد من حالات التصادم والتفاهم أو الصعود والهبوط أو الوئام والخصام، عاكسة مجموعة من التطورات والتفاعلات التي شكلت محددا لطبيعة العلاقات وبشكل لم يكن بعيدا عن المذهبية الدينية أو المصلحية السياسية أو التأثيرات الخارجية، فقد ظل مؤشر العداء والتوتر مسيطرا على المسافة الزمنية الممتدة منذ قيام الثورة وحتى وفاة الخميني وخصوصا بعد انتهاء حرب الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١) إلى أن حدثت بعض التطورات التي خرجت من رحم الثمانينيات في القرن الماضي لتشكل مع بداية التسعينيات من نفس القرن مرحلة جديدة من العلاقات بعد أن هدأ إلى حد كبير الاتهام الموجه إلى إيران بتصدير الثورة.

في تلك المرحلة برز نجم الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني ومن بعده الرئيس محمد خاتمي اللذين كرسا نهجيهما في تأسيس علاقات حسن جوار وبالذات في عهد خاتمي الذي طرح فكرة حوار الحضارات والانفتاح على العالم والتطبيع مع الدول العربية.

وكان نتيجة ذلك أن شهدت العلاقات السعودية الإيرانية درجة عالية من التطور والتنسيق والتعاون ترجم في تعدد وتبادل زيارات المسؤولين من البلدين وعلى مستوى عال، وتوجت تلك العلاقة بتوقيع اتفاقية أمنية عام ٢٠٠١ شكلت محطة مهمة ليس فقط في علاقة البلدين بل في الخليج العربي بأكمله لأنها انتقلت من مرحلة البروتوكولات الدبلوماسية إلى عمق العلاقة وتأصيلها شعبيا ورسميا.[١]

وإذا كانت المرحلتان السابقتان قد شكلتا انقلابا في طبيعة العلاقات فقد شكل مجيء محمود أحمدي نجاد رئيسا لإيران في انتخابات ٢٠٠٦ انقلابا آخر عاد بفكرة الثورة من جديد لدرجة أن البعض اعتبر أن فترة رفسنجاني وخاتمي كانت استثناء في تلك العلاقة.

[١] حسام حمدان، العلاقات السعودية الإيرانية.. تقهقر بعد تقدم،الجزيرة نت،WWW.ALjazeera.net .

فالوضع في علاقة البلدين في عهد نجاد يتشابه مع مرحلة الخميني، ويزيد في درجة توحدها انفجار بعض الملفات الساخنة والمتمثلة في الشحن الطائفي الموجود في المنطقة، والبرنامج النووي الإيراني الذي يلقي بظلاله الأمنية على دول الخليج، وكذلك الدور الإقليمي الذي تلعبه إيران في سوريا ولبنان وفلسطين والعراق، وأيضا الوجود العسكري الأجنبي في الخليج الذي يثير هواجس إيران إزاء ملفها النووي.

وقد بدت إرهاصات ذلك التباعد في التحرك السعودي المضاد لمواجهة الدور الإيراني في المنطقة وتخلت الرياض عن دبلوماسية الكواليس إلى التحرك العلني للعب دور مهم في إعادة تشكيل خريطة الصراعات في المنطقة.

ولم تخف السعودية مخاوفها إزاء البرنامج النووي الإيراني رغم المحاولات الإيرانية الرسمية لطمأنة الرياض، ومرة أخرى تحذر السعودية إيران من أن الكل سيدفع الثمن، وإذا كانت السعودية لا تمانع كدولة خليجية في امتلاك إيران برنامجا نوويا سلميا فإن لديها مخاوف معلنة من أن يصبح هذا البرنامج للتسليح العسكري، وهو ما يعني بروز قوة إقليمية نووية جديدة.

فالعلاقات السعودية الإيرانية في هذا الوقت يحكمها العديد من الملفات الصعبة، وعلى الرغم من أن الخطاب الرسمي من الجانبين يركز على عموميات العلاقة والتعاون لما فيه مصلحة الأمة الإسلامية فإن هذا الخطاب لا يمكن أن يخفي التطورات الميدانية والتحركات الدبلوماسية على أرض الواقع، والتي قد تنذر بمواجهة أوسع إذا لجأت أميركا إلى آخر الخيارات مع إيران.[1]

فالخطاب الرسمي في السعودية وإيران يركز هذه الأيام على عموميات العلاقة والتعاون لما فيه مصلحة الأمة الإسلامية دون أن يخفي التطورات الميدانية والتحركات الدبلوماسية المتعلقة بالعديد من نقاط الاختلاف على أرض الواقع

[1] حسام حمدان، العلاقات السعودية الإيرانية.. تقهقر بعد تقدم، مرجع سابق.

ثالثاً: العلاقات الإيرانية ـ القطرية

انتهجت قطر خطا متوازنا في علاقاتها مع إيران منذ نجاح الثورة الإسلامية بقيادة آية الله روح الله الموسوي الخميني وحتى اليوم، فقد ظلت الدوحة العاصمة الخليجية الأكثر قربا مع طهران بل حققت قطر توازنا بين علاقاتها مع إيران ومستلزمات العضوية في إطار منظومة مجلس التعاون الخليجي.

وعلى مدى نحو ثلاثة عقود هي عمر جمهورية إيران الإسلامية لم تصل العلاقات إلى حد الخصام ولم تعرف الطرق المسدودة كما حدث مع بعض الدول الخليجية الأخرى، ولم يتسرب الوهن الشديد إليها وإن كانت لم تتسم بالحرارة في بعض الفترات بفعل الانحياز الخليجي للعراق في حربه مع إيران.

وإذا كانت حرارة العلاقات لم تبد واضحة في بعدها الرسمي فإنها احتفظت بدرجتها العالية في بعدها الشعبي حيث لم ينقطع التواصل بين الشعبين وظلت الجالية الإيرانية في الدوحة ومازالت تحظى بالمعاملة الحسنة وتفتح لها أبواب العيش والاستقرار.

كما أن السياسة الداخلية إزاء شيعة قطر لم تتأثر بأية تطورات سلبية منذ الثورة الإيرانية وحتى اليوم، حيث يمارس الشيعة شعائرهم الدينية بكل حرية ويتمتعون بحقوق المواطنة دون أي تمييز باعتبارهم مواطنين شركاء في هذا البلد، بل إن هذا التقسيم المذهبي لا يكاد يكون له أثر في أرض الواقع.

وإذا كانت الحرب العراقية الإيرانية جمدت العلاقات الخليجية الإيرانية الواقعة في خليج المياه الدافئة فإن التحولات التي بدأت تشهدها إيران والمتمثلة في التخلي عن فكرة تصدير الثورة وإقامة علاقات طبيعية مع دول الجوار والمحيط العربي وحتى الدولي قد وجدت صداها في مبادرات التطبيع وتطوير العلاقات بين البلدين.

وكانت الدوحة أول عاصمة خليجية تخرج عن حالة المقاطعة مع إيران وذهبت إلى أكثر من ذلك عندما نادت بأن تشترك إيران في مهمات حفظ الأمن في المنطقة باعتبارها من أكبر دول المنطقة وأقواها.

وجاءت زيارة أمير قطر حمد بن خليفة آل ثاني إلى طهران عام ٢٠٠٠ علامة بارزة في سلسلة التقارب ليس فقط بين إيران وقطر بل بين إيران وبقية دول الخليج لكونها الزيارة الأولى التي يقوم بها حاكم دولة خليجية لإيران منذ عشرين عاما. [١]

وقد تجاوزت تلك الزيارة المجاملات السياسية والدعاية الإعلامية إلى تنشيط وتفعيل العلاقات من خلال مجموعة من الاتفاقيات المتعددة في مختلف المجالات ولعل التعاون المتبادل بين البلدين فيما يتعلق بمشروع نهر كارون الإيراني إلى قطر –والذي مازال تحت البحث– يعد واحدا من مشاريع دفع الدماء في عروق تلك العلاقة وتعميدها بما هو أصل الحياة.

كذلك فإن الزيارة الثانية التي قام بها أمير قطر إلى طهران أواخر عام ٢٠٠٦ جاءت في ظل ظروف عصيبة تعصف بالمنطقة وهي أيضا الزيارة الأولى التي يقوم بها رئيس خليجي بل وعربي لدولة إيران في تلك الظروف.

وحاولت قطر من خلال هذه الزيارة وغيرها لعب دور فاعل في القضايا والتحديات التي تواجه المنطقة ويأتي الملف النووي في مقدمتها حيث تدعو قطر إلى أهمية حل كافة القضايا والخلافات بين الدول بالطرق السلمية وأعربت عن وجهة نظرها في هذا الملف باعتبار أن من حق إيران امتلاك برنامج نووي سلمي وفي نفس الوقت من حق المنطقة أيضا أن تعيش في أمن واستقرار.

ولا تنأى قطر في علاقاتها مع إيران عن كافة القضايا والملفات الشائكة سواء ما يتعلق بالملف العراقي أو الفلسطيني وإن كانت تسعى إلى إحداث توازن في كل هذه الملفات بسبب انعكاساتها السلبية على المنطقة التي لم تعد تحتمل مزيدا من الحروب والمواجهات والتدخلات الأجنبية.

[١] حسام حمدان، لقاء بين أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني (يسار) والمرشد الأعلى للثورة الإسلامية الإيرانية علي خامنئي بطهران (الفرنسية-،قطر وإيران.. علاقات متميزة على ضفتي الخليج، الأربعاء ١٤٢٨/١/٢٧ هـ - الموافق٢٠٠٧/٢/١٤،الجزيرة نت، WWW.ALjazeera.net .

وعلى صعيد آخر حاولت قطر من خلال رعايتها مؤتمر حوار المذاهب الإسلامية في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧ توفير بيئة للحوار بين القيادات الدينية في المذاهب الإسلامية تنزع فتيل ما يتردد في الإعلام من احتمال دخول المنطقة في حرب مذهبية طائفية. [١]

أما بالنسبة لعلاقات إيران بالكويت والبحرين فلا تختلف عن علاقاتها بغيرها من دول المجلس فالعلاقة بين إيران ودول المجلس هي علاقات تحكمها أكثر من عامل تجري كلها في تعميق وتأسيس علاقات ثنائية جيدة بينهم ،ولا أرى أن هناك ما يعكر صفو هذه العلاقات سوى التواجد الأمريكي في المنطقة والذي تشعر إيران بأنة اخطر التهديدات الإقليمية على منطقة الخليج والشرق الأوسط ونأمل أن تجرى الأحداث إلى الحد من هذا الخطر.

D.M.H.S.R

[١] حسام حمدان، لقاء بين أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني (يسار) والمرشد الأعلى للثورة الإسلامية الإيرانية علي خامنئي بطهران (الفرنسية-،قطر وإيران.. علاقات متميزة على ضفتي الخليج، مرجع سابق.

المبحث الثالث :- العلاقات الإيرانية – اليمنية

أضافت أيام الثورة الإسلامية في إيران بداية العام ١٩٧٩ مزيداً من الدفء للعلاقات بين اليمن وإيران، إذ أرسل اليمن وفودا سياسية ودينية عالية المستوى للتعبير عن التأييد والمباركة بقيام الثورة.

ولكن هذا الحال لم يدم طويلا، فمع اندلاع الحرب بين العراق وإيران بداية الثمانينيات شهدت علاقات البلدين تدهورا كبيرا.

فعلى مدى سنوات الحرب الثمان دعم اليمن العراق في حربه ضد إيران سياسيا وعسكريا، إذ قاتل آلاف العسكريين والمتطوعين اليمنيين ضمن ما كان يسمى بألوية العروبة، وكان الرئيس اليمني علي عبد الله صالح من زعماء قلائل زاروا جبهة القتال[١].

لكن رغم كل ذلك لم تسجل على إيران محاولات واضحة لتصدير الثورة الإسلامية إلى اليمن باستثناء نشاطات محدودة هدفت إلى دعم أوساط وشخصيات شيعية يمنية هي اليوم تصنف على أنها أقرب إلى المذهب الجعفري الاثنى عشري السائد في إيران منها إلى المذهب الزيدي الذي يتبعه جزء من سكان اليمن.

مع نهاية حرب الخليج الثانية التي اتهم اليمن خلالها بدعم الغزو العراقي للكويت، والتحسن التدريجي الذي شهدته العلاقات اليمنية الخليجية في النصف الثاني من التسعينيات، بدأت علاقات اليمن مع إيران بدورها في التحسن.

فالعلاقات اليمنية الإيرانية لن تشهد في المرحلة المقبلة أفضل أيامها وسيساهم في ذلك عوامل وأسباب محلية وإقليمية ودولية متداخلة ومعقدة.

فعلى ما يبدو تنظر الإستراتيجية الإيرانية إلى اليمن ودول الخليج من منظور أمني وسياسي بل واقتصادي واحد، هذا التحسن استمر حتى بدايات العام ٢٠٠٤ ولم يقتصر على زيارات

[١] يمكن للقارئ العودة إلى المرجع التالي : مراد هاشم، العلاقات الإيرانية اليمنية، اليمن وإيران.. من التأييد إلى التذبذب والاستعداء،الجزيرة نت،WWW.ALjazeera.net .

متبادلة لقيادات البلدين وزيارات متكررة لقيادات من الصف الثاني والثالث لتنسيق المواقف السياسية وتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والثقافي إذ إن كثيرا من الاتفاقات في هذه المجالات ترجمت عمليا[1].

في بداية العام ٢٠٠٤ تبين للقيادة اليمنية أنها لم تكن الداعم الوحيد لتنظيم الشباب المؤمن في صعدة الذي يتزعمه حسين بدر الدين الحوثي الذي يتبنى كثيرا من أفكار المذهب الجعفري.

فقد كان هدف الدعم الحكومي اليمني للتنظيم خلق توازن في المحافظة مع الجماعات السلفية المؤيدة من السعودية ومع التجمع اليمني للإصلاح وهو حزب إسلامي معتدل والذي بدأ يجذب أنصارا كثيرين، في حين لم يكن الدعم الخارجي للحوثي واضح الأهداف والذي يقول الإعلام المقرب من السلطة والناطق باسمها إن إيران وقوى شيعية في العراق والبحرين توفره لجماعته.

وحتى مع اندلاع المرحلة الأولى من القتال والمواجهات بين أنصار الحوثي بداية من يونيو/حزيران ٢٠٠٤، ثم المرحلة الثانية في نهاية فبراير/شباط ٢٠٠٥ لم توجه أصابع الاتهام رسميا إلى إيران، بل وبدا أن علاقات البلدين لم تتأثر في الظاهر بما يجري، وكانت مواقف اليمن الداعمة للموقف الإيراني فيما يتعلق بملف إيران النووي مؤشرا على ذلك.

لكن الأمر بدا مختلفا مع نشوب الحرب الثالثة بين جماعة الحوثي والدولة منتصف يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧.

فالحرب التي انتهت أحداثها قريبا وقعت في وقت تشهد فيه المنطقة فرزا واصطفافا مذهبيا وطائفيا تتحمل إيران المسؤولية الأولى عنه في نظر كثيرين بسبب أدوارها في العراق ولبنان، وتجري وسط مخاوف متنامية في اليمن ودول الخليج من محاولات إيرانية لاستخدام الأقليات الشيعية فيها ولاسيما مع الحرب التي تشنها الولايات المتحدة عليها اليوم على جبهات السياسة والإعلام، ما قد يكون تمهيدا لحرب عسكرية غدا.

فقرارات مجلس الدفاع الوطني في اليمن الذي عقد اجتماعين متتاليين في أقل من أسبوع برئاسة الرئيس علي عبد الله صالح لم تكن فقط لحسم الموقف مع جماعة الحوثي عسكريا وبشكل نهائي، ولكن أيضا لاتخاذ خطوات عملية إزاء الدول التي قال المجلس إنها تتدخل في شؤون اليمن، لأنها كما يقول إعلام الحزب الحاكم توفر الدعم المالي والعسكري للحوثيين وتهدف إثارة فتنة طائفية تهدد الوحدة الوطنية للبلاد، وتخدم مصالح إيران السياسية وطموحاتها وأطماعها في المنطقة.

لكن هذه الإجراءات اليمنية- في نظر الباحث محمد المقالح- لن تحقق سوى استعداء قوة إقليمية مهمة على اليمن كإيران.

في المحصلة العلاقات اليمنية الإيرانية لن تشهد في المرحلة المقبلة أفضل أيامها وسيساهم في ذلك عوامل وأسباب محلية وإقليمية ودولية متداخلة ومعقدة[1]، وأهم هذه العوامل هو ملف انضمام اليمن إلى مجلس التعاون.

D.M.H.S.R

[1] مراد هاشم، العلاقات الإيرانية اليمنية، اليمن وإيران.. من التأييد إلى التذبذب والاستعداء، الجزيرة نت، WWW.ALjazeera.net .

الفصل الرابع :- الوحدة اليمنية و أثرها على عملية الإستقرار والأمن الإقليمي

مثل إعلان الوحدة اليمنية في الثاني والعشرين من أيار/مايو ١٩٩٠ علامة فارقة في اتجاهات السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية، إذ طالت التغييرات شبكة التفاعلات على كافة المستويات الإقليمية والقومية والدولية، سواءً تعلق الأمر بملفات الحدود واشكالياتها المختلفة مع دول الجوار الجغرافي، أو تعلق الأمر بالنظم الفرعية المتاخمة للجمهورية اليمنية سواءً في الخليج وشبة الجزيرة العربية والقرن الأفريقي، أو تعلق الأمر بشبكة التفاعلات على مستوى وحدات النظام الإقليمي العربي واتجاهات التكامل ودعم التضامن العربي.[١]

أبدى الأمريكيون اهتماماً كبيرا بقيام الوحدة اليمنية. ومثلما اعترفوا بالثورة في شمال اليمن رغم معارضة السعودية فإنهم استقبلوا الرئيس صالح في واشنطن ودعموا توجه اليمنيين نحو الوحدة بالرغم من إدراكهم للحساسية السعودية تجاه الأمر. وقد كانت التطمينات اليمنية التي قدمها صالح أثناء زيارته لواشنطن قبل قيام الوحدة كفيلة بتحييد المخاوف الأمريكية. وإذا كان السعوديون قد نظروا إلى الوحدة اليمنية بعين القلق لما يمكن أن تحدثه من اثر على علاقات القوة القائمة بين دول الجزيرة وعلى الحل النهائي لقضية الحدود المعلقة بين البلدين، فإن الإمريكيين رأوا في الوحدة اليمنية فرصة لا تعوض لتصفية الجيب الشيوعي الوحيد في العالم العربي والذي قدم المأكل والمأوى للأفراد والجماعات المعادية لأمريكا وحلفائها. كما رأوا في الوحدة اليمنية عاملا هاما من عوامل الاستقرار الذي يبحثون عنه في منطقة اتصفت تاريخيا بالتحولات الدراماتيكية!

ومن الملاحظ أن الأمريكيين، رغم خيبة الأمل التي أصابتهم من جراء موقف اليمن من الغزو العراقي، تمكنوا وبسرعة، وعلى عكس جيران اليمن، من تجاوز الآثار النفسية للصدمة وبدءوا العمل من جديد على إحياء علاقتهم باليمن. لم تكن السياسة الأمريكية قد تغيرت. كل

[١] د.جلال فقيرة، اتجاهات السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية، ورقة مقدمة إلى الندوة الفكرية التي نظمها معهد الميثاق للدراسات والبحوث والتدريب بمناسبة العيد الوطني السابع عشر، صنعاء - ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٧، ص٤.

ما في الأمر أن الأمريكيين وفي ظل العزلة التي فرضت على اليمن من قبل جيرانها بشكل عام والسعودية بشكل خاص كانوا يحاولون تصحيح الموقف الخليجي. ولعل الأمريكيين، وقد أدركوا حجم الكلفة التي دفعتها اليمن ثمنا لموقفها أثناء الأزمة، قد شعروا بالقلق من المضاعفات التي يمكن أن يحدثها الحصار الخليجي لليمن، وما يمكن أن تقود إليه تلك المضاعفات من آثار على الاستقرار في المنطقة.

وإذا كان الأمريكيون، في سعيهم إلى تطبيع العلاقات مع اليمن، قد بدءوا ذلك بتقديم دعم رمزي للعملية الديمقراطية في عام ١٩٩٣ فان ذلك لم يكن يعبر عن إعجاب أو تأييد أمريكي للديمقراطية اليمنية. فكما وجد الرئيس كندي (الذي كان ينتمي إلى الحزب الديمقراطي) نفسه يعترف بالتغيير الثوري في شمال اليمن على مضض هروبا من تأييد الاستبداد، فقد وجد ديمقراطي آخر اسمه بيل كلنتون نفسه غير قادر على إدارة ظهره للجهود اليمنية في التحول نحو الديمقراطية خوفا من ربط أمريكا بتأييد الاستبداد في وقت كانت أمريكا فيه تقدم نفسها للعالم بأنها راعي الديمقراطية. كان الرئيس كلينتون قد وصل إلى البيت الأبيض ببرنامج انتخابي تمثل فيه مسألة نشر الديمقراطية في شتى أصقاع الأرض (بما في ذلك الشرق الأوسط) إحدى المسائل الهامة. وكان كثير من الأنظمة الاستبدادية في العالم قد انهارت الواحد بعد الآخر. لكن الدعم الأمريكي للديمقراطية في اليمن لم يتجاوز المستوى الرمزي. ضف إلى ذلك أن الأمريكيين حتى في دعمهم الرمزي للديمقراطية في اليمن قد حرصوا على أن لا يساء فهمهم. ولذلك فقد جاء ذلك الدعم مصحوبا برسالة واضحة من السفير الأمريكي آرثر هيوز مفادها بان تطوير علاقات اليمن بجيرانها في الخليج أهم لدى واشنطن من التعددية والحريات المدنية.

إذا كانت الديمقراطية اليمنية لم تنجح في لفت انتباه الأمريكيين إلى اليمن بشكل كاف فان تصاعد الأزمة بين شريكي الوحدة المؤتمر والاشتراكي وتحول تلك الأزمة إلى حرب شاملة وجهود اليمنيين من جهة والسعوديين من جهة أخرى قد نجحت في لفت انتباه الأمريكيين وفي تذكيرهم بملف امني اسمه «اليمن». ووجد الأمريكيون أنفسهم ميالين إلى دعم الوحدة اليمنية في مواجهة محاولة إعادة التجزئة. وكالعادة لم يكن الموقف الأمريكي من حرب عام ١٩٩٤

الأهلية حبا في اليمنيين أو كرها للخليجيين بقدر ما كان معبرا عن المصالح الأمريكية في الأزمة. فقد رأى الأمريكيون أن الاعتراف بالدولة التي أعلنها البيض لن يؤدي سوى إلى حرب مفتوحة تؤثر على الاستقرار في منطقة تحتوي على اكبر احتياطي نفطي في العالم. لكن الموقف الأمريكي لم يكن قد أغلق الباب أمام إمكانية الاعتراف بالدولة الانفصالية في حالة عجز الطرف الآخر عن حسم المعركة.[1]

ووفقاً لهذه الصورة فان على دول مجلس التعاون الخليجي عموما أدراك أن أي تدهور للوضع الداخلي في اليمن ليس في مصلحتها. أكثر من ذلك، أن أي تدهور لا يمكن إلا أن تكون له انعكاسات على الأمن الإقليمي.

في النهاية ليس هناك بديل من الوحدة اليمنية. ومن يطرح موضوع الوحدة لا يفهم أن اليمن ليس قابلا للتقسيم بين شمال وجنوب في أي شكل. اليمن الموحد ضمانة للجميع وضمانة لشبه الجزيرة العربية كلها نظرا إلى ان كل دول الجزيرة في مركب واحد. هل ينتصر صوت العقل وتدرك دول مجلس التعاون أن اليمن حديقتها الخلفية وأن التذرع بأخطاء على الصعيد الداخلي لا يعفي دول مجلس التعاون من قرار شجاع يصب في مصلحتها أوّلا يرتكز على مساعدة اليمن بدءا بالاستعانة بالعمالة اليمنية؟ لا بدّ من الإقرار أولا أن أمن المنطقة واحد وأن أي تدهور للوضع في اليمن لا يمكن إلا أن تكون له انعكاساته على المنطقة المحيطة به. من يساعد اليمن بطريقة علمية بعيدا عن الفوقية وروح الانتقام، يساعد نفسه أولا. العالم كله صار قرية صغيرة، فكيف بأهل المنطقة الواحدة والإقليم الواحد الذي أسمه شبه الجزيرة العربية؟[2]

وهنا يجب التأكيد على أن الأمة العربية تنظر إلى الوحدة اليمنية باعتبارها إنجازاً للأمة وليس لليمن، فحسب، وبالتالي فأي تآمر على وحدة اليمن يرفضه الجميع ويمثل تهديداً لإستقرار المنطقة بكاملها، وأن المحللين السياسيين وهم ينظرون إلى منطقتنا يدركون أن الوحدة اليمنية عززت أمن المنطقة واستقرارها وأخرجتها من دوامات الأزمات والصراعات التي كانت تعيشها قبل الوحدة وبالتالي فإن الكل حريص على وحدة الأمن واستقراره.[3]

---

[1] د.عبدالله الفقية، مرجع سابق.

[2] خيرالله خيرالله ،الخليج واليمن... والمركب الواحد ،الأربعاء، ٢٣-إبريل-٢٠٠٨،إيلاف ،موقع الكتروني WWW.elph.com .

[3] د.ابوبكر القربي،حوار بعنوان"اليمن تمثل العمق الاستراتيجي لدول الخليج ولابد من إستراتيجية لأمن الجزيرة،مرجع سابق.

وهنا تفرض علينا مسارات الدراسة أن نلقي على عدة نقاط أهمها دور الوحدة اليمنية في ترسيم الحدود واثر ذلك على عملية الاستقرار والأمن الإقليمي وكذلك تأثير الموقع الجيوبوليتيكي الذي تتمتع بة اليمن على عملية الاستقرار والأمن الإقليمي كذلك، وبهذه النقاط تتضح لنا حقيقة الأدوار التي قدمتها الوحدة اليمنية لأمن وإستقرار المنطقة.

D.M.H.S.R

المبحث الأول :- أثر ترسيم الحدود على عملية الاستقرار والأمن الإقليمي

احتلت علاقات اليمن مع دول الجوار الجغرافي أهمية كبرى في سلم أولويات صانع قرار السياسة الخارجية اليمنية الذي ورث ملف الحدود من النظم الشطرية بكافة تعقيداته ومشاكله المختلفة. فالشطر الشمالي من ناحية خاض العديد من جولات الصراع الحدودي المسلح مع المملكة العربية السعودية ابتدأ من الحرب الشاملة التي انفجرت بين الطرفين في عام ١٩٣٤ والتي ترتب عليها توقيع اتفاقية الطائف، ومروراً بالعديد من الخلافات الحدودية التي أضحت تقليدياً جزء رئيس من بنية العلاقات بين الطرفين. ولم يكن الشطر الجنوبي بعيداً عن هذه الأجواء إذ دخل في خلافات حدودية مع سلطنة عمان منذُ اللحظات الأولى لحصوله على الاستقلال في الثلاثين من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، فضلاً عن تفاقم خلافاته الحدودية مع المملكة العربية السعودية لا سيما في ظل الخلافات الأيدلوجية الحادة بين الطرفين[١]. وهكذا ورثت دولة الوحدة اليمنية خلافات حدودية مع السعودية وعُمان فيما يمكن تسميته بقوس الأزمة اليمنية الذي ينطلق من نقطة الحدود اليمنية– العمانية على البحر العربي، ومروراً بالحدود البرية بين الطرفين باتجاه مثلث الحدود المشتركة بين اليمن وعمان والمملكة العربية السعودية بالقرب من منطقة الخراخير، ثم عبوراً باتجاه الحدود البرية بين اليمن والسعودية، ووصولاً إلى نقاط الحدود المشتركة بين الطرفين عند شواطئ البحر الأحمر.

وعلى الرغم من أن هذه الملف قد ألقى بتداعياته السلبية على علاقات اليمن مع دول الجوار الجغرافي المتمثلة في عمان والسعودية خلال المراحل الأولى من عمر دولة الوحدة اليمنية بالنظر إلى اندلاع أزمة الخليج الثانية، وتراجع ملف الخلافات الحدودية مع دول الجوار الجغرافي، إلا أن اليمن مع ذلك قد أفلحت فيما بعد في تجاوز التداعيات السلبية لازمة الخليج الثانية بإستئناف المفاوضات الحدودية مع سلطنة عمان واتخاذ قرار قضى بتعجيل ترسيم الحدود معها ترتب عليه التوقيع في تشرين الأول/أكتوبر١٩٩٢ على اتفاقية الحدود الدولية التي أنهت من الناحية الفعلية والقانونية خلافات حدودية ظلت عالقة لحقبه طويلة من الزمن

[١] د.طارق المنصوب، نجاحات السياسة الخارجية في ظل راية الجمهورية اليمنية ،مقالة بصحيفة ٢٦ سبتمبر، العدد(١٩٢٨)، التاريخ: الأربعاء ٢٣ مايو ٢٠٠٧، WWW.26sep.net .

بين اليمن وجارتها الشقيقة، ورتبت أوضاعاً وعلاقات إقليميه مغايرة لسابقتها، ومثلت حالة متميزة في سجل النزاعات بين الدول العربية، وقدمت أنموذجاً يحتدى به اختلف إلى حد كبير عن النماذج التي رسمت تطور معظم الخلافات الحدودية العربية – العربية، إذ أنة اعتمد بالأساس على الوسائل السلمية، وكان ثمرة لسلسلة طويلة من المفاوضات التي توجت في عام ١٩٩٧ بالتوقيع على الخرائط النهائية للحدود المشتركة بعد ان تم اعتماد قاعدة الخط المستقيم الذي استثني منه مثلث حبروت[١].

وظلت الخلافات الحدودية بين اليمن والسعودية تشكل عقدة مستعصية الحل في العلاقات بين الطرفين لا سيما وان حقبة التسعينيات قد شهدت خلافات حادة ومواجهات عسكرية مستمرة على الحدود المشتركة. بيد أن بوادر الانفراج قد لاحت في الأفق من جديد بزيارة غير متوقعة للرئيس صالح إلى المملكة العربية السعودية في حزيران/يونيو ٢٠٠٠ تم خلالها التوقيع على معاهدة جدة التي رسمت آلية لتسوية الخلافات التي ظلت عالقة بين الطرفين طوال أكثر من ستة عقود من الزمان.

ومع الشروع في تسوية الخلافات الحدودية مع المملكة العربية السعودية اتساقاً مع مضامين معاهدة جدة تكون دولة الوحدة اليمنية قد أفلحت في تحويل القوس الذي كان يمثل أزمة في علاقات اليمن مع دول الجوار الجغرافي إلى حزام أمني يعضد من مقدرة صانع قرار السياسة الخارجية اليمنية على صنع الأمن والاستقرار في المنطقة، وأفلحت أيضاً في دخول الألفية الثالثة وهي قد أنهت كل خلافاتها الحدودية لتكون أول دولة في المنطقة تسوي خلافاتها الحدودية بطريقة حضارية جديرة بالاقتداء، واثبت القيادة اليمنية صدق توجهها العقلاني في تسوية الخلافات الحدودية بالطرق السلمية اعتماداً على مبدأ لا ضرر ولا ضرار.[٢]

وقد نجحت السياسة الخارجية اليمنية في معالجة العديد من النزاعات التاريخية حول الحدود مع العديد من دول الجوار الإقليمي، بأسلوب سلمي بعيداً عن لغة العنف والحروب، حيث تم التوقيع على العديد من الاتفاقيات وهي: توقيع اتفاقية ترسيم الحدود مع سلطنة عُمان، وقبول

[٢] د.جلال فقيرة ، مرجع سابق،ص٥.

التحكيم في قضية الحدود مع دولة إريتريا الذي جاء في مصلحة الجمهورية اليمنية واخيراً ترسيم الحدود مع المملكة العربية السعودية.. ويمكن القول أن هذه النماذج في معالجة المشاكل الحدودية مع دول الجوار تستحق أن تكون نماذج يستفاد منها في حل جميع المنازعات الحدودية بين جميع دول الجوار من الأقطار العربية والأفريقية.[1]

وبحسب الدكتورة الهيصمي فإن معاهدة جدة في ٢٠٠٠/٦/١٢م أنهت ملف الحدود اليمني-السعودي لتصبح هذه المعاهدة نهائية بين الدولتين، وتشير الدكتورة خديجة إلى أن الوحدة اليمنية شكلت خطوة مهمة على طريق حل مشكلة الحدود بالنظر إلى أن صنعاء هي التي تتولى الملف الحدودي، وأن هذا الملف أتى في غمرة أوضاع سياسية واقتصادية خلفتها الحرب الانفصالية، وأن المشاكل التنموية التي تفاقمت بعد الحرب أدت إلى اقتناع النخبة السياسية اليمنية بصورة خاصة والرأي العام اليمني بصورة عامة بإقفال الملف الحدودي مع جارتهم الكبرى، وأنه في هذه الظروف وقعت الرياض وصنعاء على مذكرة التفاهم في فبراير عام ١٩٩٥م.

وبالنسبة إلى قضايا الحدود مع دولة عمان – بحسب الهيصمي – فقد استمر البلدان في الحوار حول ترسيم الحدود بينهما قبل وبعد الوحدة لا سيما مع الشطر الجنوبي سابقاً، وقد تم الاتفاق على المبادئ التي يتم بموجبها يتم ترسيم الحدود، والتي من بينها عدم سعي كل منهما إلى تحقيق مكاسب على حساب الطرف الآخر، وأن يتم تجاوز مبدأ الحقوق التاريخية ما أمكن ذلك، وأن يراعى تسهيل الانتقالات بالنسبة إلى القبائل التي تعيش على جانبي الحدود. وبعد عدة جولات من المفاوضات توصل الطرفان إلى اتفاق لترسيم الحدود، وتم التوقيع عليها في صنعاء في الأول من أكتوبر ١٩٩٢م.[2]

ولو بقي اليمن شطرين لما تمكن يوما من ترسيم حدوده مع جيرانه، خصوصا مع المملكة العربية السعودية[3]،والحقيقة أن فلسفة الشراكة بين البلدين بدأت عام ٢٠٠٠ بعد ترسيم الحدود اليمنية ــ السعودية، والتي مثل عدم ترسيمها في السابق عائقا نفسيا انعكس على حجم التعاون الاقتصادي بين البلدين، وتدفق رؤوس الأموال الخليجية إلى اليمن.

[1] د.طارق المنصوب ،مرجع سابق ،مقالة.
[2] هاني عبدالودود الجبلي،مرجع سابق.
[3] خيرالله خيرالله ،مرجع سابق.

ترسيم الحدود من المؤكد أنه أزال هذا الحاجز النفسي، وأعتقد أن التحرك اتجاه الإخوة في مجلس التعاون، والحكمة التي تعاملت بها اليمن في الكثير من القضايا التي تهمها وتهم دول المجلس.. سواء فيما يتعلق بحرية التبادل التجاري بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي، أو التعاون الأمني، أو التنسيق السياسي بين اليمن ومجلس التعاون.. كل هذا فتح الأبواب أمام خلق شراكة بيننا وبين دول المجلس،والشراكة هي ربط مصالح مادية وليس مصالح عاطفية. علاقات الجوار ربما تعتمد الترابط العاطفي، لكن الشراكة معناها التأسيس لمصالح تربط بين اليمن ودول مجلس التعاون على نحو يجعل الأمن قضية مشتركة فيما بينها، وتعني أن ترتب التزامات هذه البلدان.. كل منها اتجاه الطرف الآخر. ولهذا تم التوافق على تأهيل دول المجلس للاقتصاد اليمني على طريق الانضمام الكامل لعضوية المجلس، لأن الشراكة تفرض هذا التأهيل، وتؤسس لحركة حرة لرأس المال الخليجي باتجاه اليمن، وهذا ما نراه الآن، إذ تأتي استثمارات من دول مجلس التعاون، لأن الجميع يشعر الآن أنه لا يمكن أن تبقى اليمن خارج دول مجلس التعاون، وأن على أعضاء المجلس أن يبدءوا بخطوات تعزز المصالح المشتركة، وفي مقدمتها التبادل التجاري والاستثمارات.[1]

ويمكن القول بان من مفاخر سياسة الرئيس القائد المخلص التوقيع على معاهدة الحدود البرية والبحرية بين اليمن والمملكة العربية السعودية الشقيقة في عام (٢٠٠٠/٦/١٢م) الموافق (١٠-ربيع الأول /١٤٢١هـ)عبر الحل الودي والأخوي في جدة وانتهت بذلك اكبر مشكلة حدودية في الوطن العربي طالما أرقت البلدين الجارين والشعبين الشقيقين مدة (٦٦عاما) منذ معاهدة الطائف وحتى عام ٢٠٠٠ وبهذه المعاهدة بدا عهدا جديدا بين البلدين الشقيقين في تقوية العلاقات الأخوية وحسن الجوار وهو يمثل انجازا تاريخيا حضاريا وعلما وضاء مشرقا يضاف إلى أمجاد وصفحات التاريخ المشرقة عبر التاريخ اليمني القديم العظيم.[2]

[1] د. أبو بكر القربي،"الوطن" و"حركة إبداع" تحاوران وزير خارجية اليمن على هامش أعياد الوحدة٢٠٠٦/٥/٢٨، موقع الكتروني WWW.alwatan.com.sa .

[2] محمد ناصر بن ناصر حسن هادي ، مرجع سابق ،ص ٢٣٥.

المبحث الثاني:-أثر الموقع الجيوبوليتكي على عملية الاستقرار والأمن الإقليمي

إن الإحساس والرغبة في إعادة توحيد اليمن هو ماجعلها تتحقق بالفعل في مطلع العقد التاسع من القرن العشرين ،وهو ما أتاح ليمن خلق بيئة أكثر استقرارا وأدى إلى تحسين الوضع والتوجهات الجيوبوليتيكية لليمن في الخريطة السياسية الإقليمية ،وحازت اليمن على خصائص وصفات ومميزات جعلت منها احد أهم المواقع الجيوبوليتيكية في العالم .والتي إذا ما أحسن استغلالها ستمكن اليمن من تحسين وضعها السياسي والاقتصادي والأمني فموقع اليمن الاستراتيجي –التجاري،يشكل موردا أصيلا من موارد الثروة القومية التي يجب استغلالها استغلالا حسن ولا سيما مع شحه مواردها الطبيعية.

كما أن وجود اليمن في بؤرة التقاطعات والتشابكات الجغرافية الإستراتيجية لمجموعة من البحار والممرات ذات الأهمية العالمية واطلالتة على الجبهات المتعددة بما في ذلك الجزر المتحكمة على طرق الملاحة الدولية تمنحه أهمية مركبة محلية وإقليمية ودولية ،وهو ما تشعبت منه علاقات اليمن القديم ،في ظل حضارة متألقة كانت طريقا حضارية متفاعلة مع الغير وهو ما يفتح أمامها اليوم مجالا واسعا في اتصالها بالعالم وفي تجارتها الدولية ،إذا ما وجدت الإرادة والادراة القويتين والقدرات الذاتية ،وأحسنت التوازن في علاقاتها بين الكتل المختلف .[1]

كما أن إنتاج اليمن للنفط والغاز اللذين تكتسبان أهمية جيوبوليتيكية عالمية ومجاورة اليمن لأكبر مخزون نفطي في العالم يضع اليمن في موازين الاقتصاديات العالمية ،باعتبارها تمثل قيمة اقتصادية وتجارية ولوجستية على جانب كبير من الارتباط بالمصالح الغربية ،وهو ما يمكنها من أن تلعب دورا فعالا في المجتمع الدولي والعلاقات الدولية.ويمتلك اليمن أيضا من الموارد والثروة المعدنية ما يكفي لبناء صناعة متطورة وخاصة في ضوء الموقع التجاري لليمن فيما لو تم تهيئة الظروف الأخرى لذلك.

[1] د.يحي احمد الوشلي، مرجع سابق،ص ٨٦.

و يتأثر أمن الخليج العربي، بالموقع الجيوبوليتيكي لليمن، الذي يقع على البوابة الجنوبية للبحر الأحمر، والذي يؤدي عبر مضيق المندب، إلى بحر العرب، ومنه إلى الخليج العربي، والمحيط الهندي، وشرق آسيا، وجنوب القارة الأفريقية، ومن ثم فإن الأمن القومي العربي يتأثر بالأمن القومي لليمن، حيث يشكل البحر الأحمر الحزام الأمني لشبه الجزيرة العربية من الجهة الغربية، كما يشكل مضيق باب المندب، الاتجاه الأمني الجنوبي لقناة السويس، ولذلك فإن اليمن القوي الموحد، أفضل للدول العربية، من يمن ضعيف، مقسم إلى عدة دول، ومن مصلحة الدول العربية، أن يكون هناك استقرار دائم في اليمن[1] ،وبهذا يتضح آن هناك عدة متغيرات أدت إلى تنامي أهمية الموقع الجيبوليتيكي وهناك عدة تحديات يواجهها هذا الموقع.

D.M.H.S.R

[1] الوحدة اليمنية والحرب الأهلية (١٩٩٤)،القسم الثاني،مرجع سابق.

اولاً:- المتغيرات التي أدت إلى تنامي أهمية الموقع الجيوبوليتكي

١) حرب تشرين ونتائجها ١٩٧٣:-

تعتبر حرب تشرين ونتائجها ١٩٧٣من ابرز المتغيرات التي أدت إلى زيادة الأهمية الإستراتيجية لمضيق باب المندب ،وخاصة عندما بدأت عملية تنفيذ غلق مضيق باب المندب بوجه الكيان الصهيوني ،بغرض منع سفنه من المرور عبر هذا المضيق ،ونتيجة لذلك فقد طالب الكيان الصهيوني برفع الحصار العربي المضروب على بوغاز باب المندب بصورة عاجلة بعد حرب تشرين لان أهم النتائج التي حققها هذا الحصار هو توجيه ضربة في الصميم إلى الاقتصاد الصهيوني الذي أدى إلى تدخل الولايات المتحدة الأمريكية بكل ثقلها لصالح الكيان الصهيوني لإنقاذه من الهزيمة وأعلنت الاستنفار العسكري وتحرك الأسطول السابع الأمريكي لفك الحصار البحري العربي لباب المندب وقد صرح جيري فريدمان الناطق باسم البنتاغون بقولة :"يجب أن نكون في المحيط الهندي من وقت لأخر "كما قال "تستهدف حماية طريق البترول القادم من الخليج العربي "

لقد أفرزت نتائج حرب تشرين الاهتمام الكبير بمضيق باب المندب من جانب دول المنطقة والدول الكبرى والكيان الصهيوني فالواضح أن الأهمية الإستراتيجية لمضيق باب المندب تزداد بالنسبة للكيان الصهيوني كما تبرز أهميته بالنسبة للدول الأوربية لأنة الطريق الملاحي لناقلات النفط إلى أوروبا كما انه موقع حربي يمكن استحداثه للوثوب إلى المناطق الحساسة التي يدور حولها الصراع المحلي والدولي.ولهذا يمكن القول بان نتائج حرب تشرين أدت إلى زيادة أهميته الإستراتيجية بل وأنها تعتبر من ابرز المتغيرات التي أدت إلى تنامي أهمية المضيق من الناحية الإستراتيجية.[١]

[١] د.قصي كامل صالح شبيب،مرجع سابق ،ص١٢١-١٢٧.

٢) الصراع حول القرن الأفريقي :-

تشير حقائق الجيوبوليتيك إلى أن الأهمية الإستراتيجية لمضيق باب المندب تنبع من ذلك الصراع الذي يدور حول القرن الأفريقي وعلية فان القرن الأفريقي والصراع الدائر حوله يشكل إحدى المتغيرات المهمة التي بلورت الأهمية الإستراتيجية لباب المندب ،ويتضح هذا فيما يجري حاليا من الصراعات المحلية (الإقليمية) والدولية على هذه المناطق الحيوية التي تشرف وتتحكم بالملاحة الدولية في مضيق باب المندب .

وما يهمنا هنا هو انه منذ عام ١٩٧٤ أصبحت منطقة القرن الأفريقي الساحة الجديدة التي تتحرك فيها القوى العالمية ذات المصلحة المباشرة فيها على اختلاف أحجامها وقدراتها[١]،وكذلك فإن مسالة مضيق باب المندب لها أهمية في عقد السبعينات وثمانينات القرن الماضي نظرا لما دار من صراعات في المنطقة والتي تمثلت في :-

١. الصراع الأثيوبي والاريتري ومحاولة أثيوبيا القضاء على الثورة الاريترية
٢. النزاع العربي الصهيوني
٣. الصراع الأثيوبي والصومالي
٤. تنافس القوتين العظميين (الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي)على منطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي .ويتمثل هذا الجانب في الموقف السوفيتي من الصراع الأثيوبي الصومالي والأثيوبي الاريتري والأهداف السوفيتية في هذه المنطقة ،كما يتمثل في الموقف الأمريكي من الصراع والاتجاهات السياسية الأمريكية حول منطقة القرن الأفريقي .فالبنسبه للاتحاد السوفيتي كان هدفهم من تحركهم عام ١٩٧٧م هو السيطرة على الصومال وهدف أخر هو أن تبقى أثيوبيا مسيطرة على اريتريا وبالتالي تبقى موانئ مصوع –وعصب ،وباقي الجزر المنتشرة أمامها في المياه الإقليمية ،مفتوحة (للإستراتيجية السوفيتية) وبذلك يصبح للسوفييت امتداد على طول البحر

[١] د.قصي كامل صالح شبيب ،مرجع سابق ،ص١٢٩.

الأحمر والقرن الأفريقي ،والى جانب ذلك فإنهم كانوا على وفاق مع اليمن الجنوبي ومعنى ذلك أن ميناء عدن بكل مرافقها ومصافي النفط ستكون متعاونة مع الإستراتيجية السوفيتية في المحيط الهندي والبحر الأحمر والقرن الأفريقي ،وهذا معناه أن جميع الخطوط الملاحية النفطية التي تمتد من منطقة الخليج العربي إلى باب المندب ثم إلى البحر الأحمر فالبحر المتوسط كانت ممكن أن تكون كلها في متناول السوفييت لهذا يمكن تفسير الدور السوفيتي في صراعات القرن الأفريقي في ضوء الصراع التاريخي بين أثيوبيا والصومال منذ استقلال الأخيرة عام ١٩٩٠م حول إقليم (ادجادين) وبالتالي في ضوء الإطار العام للصراع بين القوى الكبرى في منطقة القرن الأفريقي ككل وفي ضوء الأهداف الإستراتيجية للسوفييت في المنطقة بشكل عام.[١]

وبالنسبة للدور الأمريكي فقد ظهرت عدة أراء ترى أن أمريكا تجّد في وجود دولة شيوعية بالقرب من الدول العربية المصدرة للبترول مما يجعل هذه الدول تخشى العدو السوفيتي ومن ثم تعتمد أكثر على الولايات المتحدة الأمريكية سواء في سياستها أو تسليحها.[٢]

واستمرت الصراعات هكذا على منطقة باب المندب طيلة هذه الفترة ولأنها مثلت مركز جذب للقوى الدولية المختلفة بحيث غدت هذه القوى أطرافا في الصراع ،سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

لهذا فان الصراع حول هذه المنطقة الحيوية التي تشرف على البحر الأحمر وباب المندب يمثل في إحدى وجوه الصراع بين القوتين الأعظم حول السيطرة على الممرات الإستراتيجية ،من هنا تبرز الأهمية الإستراتيجية لمضيق باب المندب – وتزداد في ظل هذا الصراع للسيطرة على منطقة القرن الأفريقي[٣]، وهذه الأهمية زادت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتحقق الوحدة اليمنية حيث تهافتت عليها أطماع الأمريكان للسيطرة عليها.

[١] د.قصي كامل صالح شبيب،مرجع سابق ،ص١٣٢
[٢] د.قصي كامل صالح شبيب،مرجع سابق ،ص١٣٣
[٣] د.قصي كامل صالح شبيب،مرجع سابق ،ص١٣٥

٣) البترول:-

يحتل البترول مركزاً مرموقا بين مصادر الطاقة المختلفة والمستهلكة في العالم ،ويشكل سلعة إستراتيجية أولية لا يمكن أن تضاهيه سلعة أولية أخرى في أهميته الاقتصادية والعسكرية وينظر إلية على أنة عصب القوة الاقتصادية للمجتمعات الصناعية كلها وبلا استثناء ،وبسبب هذه الأهمية القصوى له ،فقد أصبح منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بمثابة إحدى المتغيرات الكبرى التي تلعب دوراً حاسما في صراعات القوى العالمية بين الكتليتين الغربية والشرقية ،وللوقوف على دور البترول كمتغير استراتيجي بالغ التأثير على أهمية المنطقة وخاصة الممرات المائية التي ينقل عن طريقها فانه من الضروري أن نوضح احتياطي الوطن العربي بشكل عام ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص من هذه المادة الإستراتيجية .

يملك الوطن العربي اكبر مخزون للبترول ،وتشكل منطقة الخليج العربي والبحر الأحمر ونسبة عالية من احتياطي العالم من البترول ،ويقدر احتياطي البترول العربي عموما ٧٦%من مجموع احتياطي البترول في العالم ،لهذا فان البترول يشكل إحدى المحاور الرئيسية التي يدور حولها الصراع الدولي في هذه المنطقة العربية وخاصة المشرق العربي فلقد ظهر بوضوح أن السبب المباشر لنزول القوات الأمريكية والبريطانية في لبنان والأردن على اثر ثورة العراق عام ١٩٥٨م هو الخوف على مصدر إنتاج البترول خشية انقطاعه أو تدميره أو تأميمه وضمان استمراريتة.[١]

وهكذا يصبح البترول العربي بمنابعه وممراته حجر الزاوية في سياسة الولايات المتحدة وانجلترا تجاه الوطن العربي ،لذلك فمنذ أن نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في استغلال النفط العربي بعد أن رفعت اتفاقية الخط الأحمر واستطاعت السيطرة على ٥٩.٩%من إنتاج البترول العربي ،زاد نشاطها وتوسعت مناطق امتيازاتها وخاصة في منطقة الجزيرة العربية وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية منذ أواخر الحرب العالمية الثانية قائدة العالم الامبريالي .فمنذ ذلك الحين دخلت كل قضية يعالجها قادة أمريكا ضمن إطار الإستراتيجية الدولية الرامية

[١] مرجع سابق ،ص١٣٧.

لحماية العالم الرأسمالي ومناهضة الثورة الاشتراكية وتبعا لذلك أصبحت منطقة الشرق الأوسط منطقة حيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ،ليس فحسب لأسباب اقتصادية وإنما كذلك لأسباب إستراتيجية.

ويمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية تحرص على إبقاء النفط العربي تحت سيطرة شركاتها في الدرجة الأولى وسيطرة الشركات الاحتكارية الغربية بالدرجة الثانية ولأغراض إستراتيجية متعلقة بأمنها القومي وحتى لا تقع تحت سيطرة شركات أو مصالح أخرى غير أمريكية وغير غربية.

يظهر مما تقدم القيمة الكبيرة التي يمثلها النفط العربي بالنسبة للدول الغربية من اجل تامين احتياجاتها من الطاقة وأهميته الاقتصادية والإستراتيجية،يفرض على هذه الدول المحافظة على استمرار تدفقه لذلك فإنها تضع في إستراتيجيتها تامين وصولة عبر الممرات الملاحية ومن هنا نلاحظ الارتباط بين النفط وطرق إمداده ولما كان مضيق باب المندب كممر نفطي عالمي ،ويمثل موقع مضيق باب المندب أهمية إستراتيجية في الوطن العربي لان ناقلات النفط المتجهة للبحر المتوسط تمر عبرة لذلك فان أهميته الإستراتيجية تزداد بازدياد مرور النفط عبرة .وهكذا يتضح لنا أن البترول العربي يشكل إحدى المتغيرات التي أدت إلى زيادة الأهمية الإستراتيجية لمضيق باب المندب[1]، ومما سبق ننتهي إلى نتيجة واحدة تؤكد أن اليمن الموحد له أثر كبير في عملية الاستقرار الإقليمي لما يتميز به من موقع استراتيجي له أهمية محلية ودولية وإقليمية ،ومن هنا يجب أن نبين أهم التحديات التي تواجهها اليمن

[1] د.قصي كامل شبيب ،مرجع سابق ،ص١٣٨-١٤٠.

ثانياً:- التحديات الجيوبوليتيكية[1] للأمن اليمني

نقصد هنا بالتحديات الجيوبوليتيكية أي عوامل الضعف في عناصر الأمن الوطني اليمني وهذه التحديات ظهرت بفعل عوامل عديدة منها أهمية الموقع الجغرافي لليمن وما يمثله من أهمية إستراتيجية لأمن دول الخليج وكذا الأمن القومي وأسباب ظهور هذه التحديات تتفاعل وفقا لعدة محددات تتمثل في التالي:-

١) *التحديات المرتبطة بالموقع الجغرافي :-*

بالرغم من التأثيرات الايجابية للموقع الجغرافي الحيوي لليمن ،إلا أنها واجهت تحديات جيوبوليتيكية خطيرة تتمثل بما يلي :-

١. موقع اليمن ضمن إقليم المناخ شبة الموسمي قليلة الأمطار مما اثر بالتالي على الموارد المائية حيث لا نجد أية انهار دائمة الجريان فيها ولهذا تأثيره على النشاط البشري وبشكل خاص على النشاط الزراعي .

٢. الموقع الجغرافي لليمن على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وإطلالة على بحر العرب والمحيط الهندي وقربة من شرقي أفريقيا وإطلالة على طرق الملاحة والتجارة بين البحر المتوسط والعالم الأوربي وبحر العرب وعالم المحيط الهندي الأسيوي وشرقي أفريقيا قد أدى إلى :-

أ- تعرضه إلى الغزو الأجنبي من قارة أفريقيا وبلاد فارس قديما والغزو العثماني والأوربي حديثا خاصة البريطاني الذي كان في عدن .

ب- تدخل دول وقوى إقليمية ودولية في شؤونه الداخلية والاستيلاء على أراضية.

ت- تعرضه إلى التهديد العسكري وبشكل خاص من القواعد العسكرية التي أنشأت بالقرب من حدوده أو المحيط الهندي .

[1] نقصد بالجيوبوليتكية هي العوامل التي تهتم بتقديرات وتخطيط الدولة عندما ترسم علاقاتها الدولية وكذالك مطالب الدولة وقوتها بالنسبة للأرض بحيث يستحيل على الجغرافيين السياسيين أن يزيحوها جانبا ، من منطلق أن الجيوبوليتكا وليدة الجغرافيا السياسية وفرع منها تقوم بتحويل نتائج التحليل التي تصل إليها الجغرافيا السياسية إلى مادة يسترشد بها القادة السياسيون في عملية صنع القرار السياسي وخاصة أن هناك من يعتبر الجيوبوليتكيا المادة الأساسية في علم السياسة والتي لا يمكن بدونها إقامة إستراتيجية عقلانية .

ث- تعرضه إلى ضغوط دولية كي يأخذ مواقف سياسية تخدم بعض القوى الإقليمية والدولية وبشكل خاص استغلال العوامل الاقتصادية ومحاربة سكانه المهاجرين إلى بعض الدول والعمل على طردهم وقطع تحويلاتهم من العملة الأجنبية.

٣. الموقع الجغرافي لليمن بالقرب من اكبر مناطق النفط احتياطا وإنتاجا ،منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية ،وبالقرب من خط الملاحة البحري الرئيسي الذي ينقل النفط الخام من منطقة الخليج العربي والبحر المتوسط والعالم الأوربي ،عبر البحر العربي والبحر الأحمر ،وهذا الموقع يجعل الدولة اليمنية معرضة إلى ضغوط دولية لضمان مصالحها في المنطقة والتي قد تتناقض مع مصالح اليمن الوطنية والإسلامية .

٤. موقع اليمن ضمن منطقة الشرق الأوسط وما يعانيه من مشكلات وهزات اقتصادية وسياسية واجتماعية وصراعات دولية يؤدي بالضرورة إلى تأثير ما ينتج عن ذلك من أثار ضارة على الأمن الوطني لليمن.

٥. موقع اليمن بالقرب من منطقة القرن الأفريقي ،وما تشهده المنطقة من صراعات دولية على الأراضي وموارد المياه ،يجعل اليمن تتأثر بشكل وأخر بتلك المشكلات وإفرازاتها

٢) التحديات الجيوبوليتيكية المرتبطة بالظروف الطبيعية لدولة اليمن:-

١. المساحة والشكل :- بالرغم من مساحة اليمن إلا أن الشكل الطولي وضمن صفات المساحة المعروفة ،فانه يحمل معه تحديات وعوامل ضعف كبيرة بسبب سهولة اختراق الدولة من الشمال إلى الجنوب وصعوبة امتداد سيطرة الدولة المركزية إلى الأطراف البعيدة ،ناهيك عن تأثير تباين التضاريس في تعقيد المشكلات والصعوبات.

٢. التركيب الجيولوجي :- بالرغم من تنوعه في تركيباته الجيولوجية واحتمال تنوع الثروة المعدنية فان مدى استثمار تلك الثروة محدود جدا.

٣. التربة :- على الرغم من أهمية ودور تربتها في النشاط الزراعي في المرتفعات إلا أنها تعاني اليوم من خطر الانجراف بسبب انجراف التربة بواسطة الأمطار الساقطة

أما في المناطق الصحراوية فتربتها تتميز بفقرة للمواد العضوية وتغطي سطحها قشره ملحية .[1]

٤. المناخ :- أهم التحديات المرتبطة به :-

أ- الارتفاع الشديد لدرجات الحرارة في معظم مناطق اليمن بسبب الموقع الفلكي المداري

ب- قلة كميات الأمطار الساقطة على الأرض اليمنية وهذا يعني سيادة المناخ الجاف وشبة الجاف .

ت- تذبذب الأمطار على الرغم من توزيعها السنوي.

ث- تركز معظم الأمطار الساقطة على المناطق الجبلية الداخلية وحرمان مناطق واسعة منه.

٥. الموارد المائية والنبات الطبيعي :- بسبب سيطرة المناخ الجاف وقلة الأمطار وتركزها على المرتفعات فقد أثرت الأمطار ومصادر المياه على نوعية النبات الطبيعي حيث تسود النباتات الصحراوية في معظم أراضية .[2]

٣) ***التحديات الجيوبوليتيكية المرتبطة بالظروف الاقتصادية :-***أهمها تتمثل فيما يلي :-

١. يصنف الاقتصاديون اليمن ضمن الدول الأقل نموا في العالم بسبب طول عزلتها بسبب الاستعمار البريطاني والعثماني وقلة مواردها الطبيعية.

٢. يحتل قطاع الزراعة المرتبة الأولى في تكوين الناتج المحلي الإجمالي إلا انه يعاني من تحديات كبيرة منها:-

أ- ضآلة نسبة الأراضي الصالحة للزراعة من مجموع المساحة العامة لليمن.

[1] د.صباح محمود محمد ،مرجع سابق ،ص ٧٨.
[2] د.صباح محمود محمد ،مرجع سابق ،ص ٧٨.

ب- تحتل الجبال مساحة كبيرة من ارض اليمن مما يترك تأثيره على سقوط الأمطار من ناحية الكمية والتوزيع الجغرافي ،وصعوبة استخدام المكائن وصعوبة استخدام وسائل النقل .[1]

٣. وبحسب رئيس مركز الخليج العربي للطاقة والدراسات الإستراتيجية المفكر السعودي عيد بن مسعود الجهني فإن البعض يرى أن الضعف الاقتصادي اليمني يقف حجر عثرة أمام اليمن ليصبح عضواً في نادي الأغنياء، باعتبار أن اقتصاد اليمن الضعيف قد يصبح شوكة في حنجرة اقتصاد الدول الست.[2]

٤) ***التحديات الجيوبوليتيكية المرتبطة بالعناصر الأساسية للأمن الوطني :-***

ويمكن الإشارة إلى تلك التحديات كما يلي :-

١. تشكل مصالح واستراتيجيات القوى القومية في البحر الأحمر وبحر العرب والمحيط الهندي والخليج العربي ،كمناطق إستراتيجية وكونها جزءا من خطط الملاحة المهمة لنقل البترول إلى العالم الغربي وغيرة ،إضافة إلى مناطق تواجد للأساطيل البحرية وأساطيل صيد الأسماك والتطلع لاستثمار الثروة المعدنية في قيعان هذه البحار، تشكل هذه المصالح تحديا للأمن الوطني لليمن بسبب إشراف اليمن على هذه البحار ومجاورته لبعضها.

٢. تشكل أهداف ومصالح الكيان الصهيوني في السيطرة على بعض جزر المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وتأمين خطوط الملاحة إلى موانئ فلسطين المحتلة ،تحديا للأمن الوطني اليمني ،وخاصة إزاء ضعف الأسطول البحري اليمني والتعاون بين أثيوبيا والكيان الصهيوني .

٣. مصالح وأهداف بعض الدول للسيطرة على اليمن .

٤. تشكل أهداف ومصالح بعض الدول ،تحديا للأمن الوطني اليمني .

٥. تستغل بعض الدول ورقة المهاجرين اليمنيين للضغط على اليمن.

[1] مرجع سابق ،ص٩١.
[2] هاني عبدالودود الجبلي ،مرجع سابق.

٦. لقد ترك الاستعمار وظروف التجزئة وارتباط بعض المجموعات السياسية بمصالح وأطراف خارجية أثرة الكبير في تواجد عناصر تهدد الأمن اليمني .[١]

٧. تستغل بعض الحركات السياسية وبعض الدول الأجنبية ،التعدد المذهبي في اليمن لتهديد أمنة.

٨. دعم الدول الأجنبية لبعض القبائل والتنظيمات العشائرية من خلال دعمها بالمال والسلاح لإثارة الاحتراب القبلي .

٩. مشكلات الأراضي والحدود وعائديه الجزر مع الدول المجاورة.[٢]

ويرى البعض، إن الأطماع النفطية السعودية في أراضى الدول الخليجية قد طالت أراضى الداخل اليمنى، منذ العام ١٩٨٩، وتحديداً في الجوف ومأرب وحضرموت، والتي اعتبرها اليمن موجهة، بشكل أساسي، إلى الثروة النفطية، حديثة العهد، في تلك المناطق، وهو ما برهنت عليه المذكرات التي تقدمت بها السعودية، إلى الشركات النفطية، احتجاجاً على عملها في المناطق اليمنية، مطالبة بسرعة إيقاف عمليات التنقيب بها، وهو ما رضخ له بعض من هذه الشركات، بينما أدى التدخل الشخصي المباشر للرئيس الأمريكي السابق جورج بوش إلى استمرار بقية الشركات في عملياتها، وذلك بعد اعتراض شركة (هنت) الأمريكية على إدعاءات الخارجية السعودية بانتهاك الطاقم الاستكشافي للشركة حرمة الأراضي السعودية، حيث استعانت الشركة بخريطة، زودتها بها الخارجية الأمريكية، تظهر أن منطقة امتياز مأرب – الجوف تقع بكاملها داخل نطاق الجمهورية اليمنية.[٣]

وبالرغم من تسوية النزاعات في معظم النقاط السابقة أن بعض تلك المشكلات ما زالت تعاني منها اليمن وأبرزها دعم دول أجنبية لبعض القبائل والتنظيمات العشائرية من خلال دعمها بالمال والسلاح لإثارة الاحتراب القبلي واو الاحتراب مع الدولة وهو الحاصل في صعده.

[١] د.صباح محمود محمد ،مرجع سابق ،ص١٠٠
[٢] مرجع سابق ،ص ١٠٣.
[٣] عبد الله الأشعل : قضية الحدود في الخليج العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٧٨، ص ٤٣، ٤٤.

الباب الرابع

مستقبل العلاقات اليمنية-الخليجية

الفصل الأول :- إدماج اليمن في مجلس التعاون الخليجي آلياته ومتطلباته

الفصل الثاني:- المقومات الرئيسية لإدماج اليمن في المنظومة الخليجية

الفصل الثالث:- مؤتمر المانحين بلندن ودورة في تأهيل اليمن اقتصاديا

الفصل الرابع:- المواقف الخليجية من إنضمام اليمن في منظومة مجلس التعاون الخليجي

D.M.H.S.R

D.M.H.S.R

مقدمة :-

من الواضح أن العلاقات اليمنية– الخليجية تسير في منحنى تصاعدي نحو الأفضل لا سيما مع الدعم السعودي لليمن مادياً ومعنوياً حيث تعتبر السعودية المؤثر الأكبر على دول المجلس، ومن الواضح جلياً أن دخول اليمن في دول مجلس التعاون الخليجي بات أمراً مؤكداً لا سيما وأن الحكومة اليمنية أكدت في مؤتمر استكشاف الفرص الاستثمارية على الالتزام بتوفير بيئة استثمارية مواتية، والعمل على معالجة كافة الإشكاليات التي تواجه المستثمرين، واعتماد نافذة واحدة للاستثمارات لتسهيل عملية الاستثمار، من جهته الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربي عبد الرحمن بن حمد العطية أكد أن هناك رؤية واضحة بما يشبه خارطة طريق ستقود اليمن للاندماج في إقتصاديات دول الخليج، وقال في مؤتمر صحافي في ختام أعمال المؤتمر: "نحن لدينا رؤية واضحة ومشتركة، وهذه الرؤية بكل تأكيد هي بمثابة خارطة طريق ستقود بلا شك إلى الاندماج الإقتصادي، وخطونا الآن خطوات عديدة بدءاً من اللقاءات الوزارية المشتركة مروراً بمؤتمر لندن للمانحين، والآن نحن نجتمع في إطار البعد الشعبي الذي ينطلق من اللقاءات التي تجري بين رجال الأعمال والمستثمرين والمهتمين بالإقتصاد اليمني من دول مجلس التعاون وأشقائهم في اليمن، لذلك هناك خارطة طريق ستقود إلى الإندماج لأنه في حقيقة الأمر الجغرافيا والتقارب وكل المعطيات الحقيقة تدلل على أن هذه الحقيقة لا يمكن الابتعاد عنها". وأكد العطية أن النجاح الذي حققه المؤتمر يتطلب التواصل والاستمرارية وستكون هناك متابعة لنتائجه لعكسها على الواقع بالتنسيق بين الأمانة العامة لمجلس التعاون مع الهيئات والوزارات المختصة وهيئة الاستثمار والقطاع الاقتصادي في الأمانة العامة لمجلس التعاون لوضع تقرير يتضمن تقييماً للنتائج التي سوف يبنى عليها ما سوف يتم متابعته من قبل الأجهزة الرسمية على الأقل في الجانب الخليجي والجانب اليمني.

ويذهب إلى أن دخول اليمن إلى مجلس التعاون قد لا يشكك فيه أحد لوجود نوايا خليجية صادقة، ويبقى على الجانب اليمني أن يثبت رغبة واضحة في الإنضمام من خلال تنفيذ ما التزم به في المؤتمر، إضافة إلى تلبية شروط المانحين لا سيما مكافحة الفساد وهو الأمر الأصعب على الحكومة الجديدة وعلى قيادة البلاد ممثلة برئيس الجمهورية إذ أنه من غير

المنطقي قدرة الحكومة في فترة بسيطة مكافحة مرض قد وصل إلى النخاع في أجهزة ومرافق الدولة من أعلى الهرم وحتى أسفله.[1]

ومن هذا المنطلق يمكننا بلورة مستقبل العلاقات اليمنية – الخليجية من خلال العرض القادم لأهم الوقائع المرتبطة بمستقبل هذه العلاقات.

D.M.H.S.R

[1] هاني عبد الودود الجبلي،مرجع سابق.

الفصل الأول:- إدماج اليمن في مجلس التعاون الخليجي آلياته ومتطلباته

المبحث الأول :- مداخل نظرية في تفسير قضية التكامل والوحدة

ازدهرت مفاهيم وأطروحات الوحدة والتكامل[1] بين الدول منذ النصف الأول من القرن العشرين. واهتم بهذه المفاهيم العديد من الباحثين في الشؤون السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية، وظهرت الكثير من الدراسات وعمليات التنظير التي تحاول البحث في أفضل المناهج التي تؤدي بالدول إلى الوحدة والتكامل، ونبذ الصراعات السياسية والعسكرية، خاصة بعد أن واجه العالم حربين كونيتين والعديد من الحروب والصراعات الإقليمية والأهلية ذات الأبعاد الدولية. وسوف تستأنس هذه الدراسة بنظريات التكامل التي يؤكد الكثير من منظريها أن الوحدة بين الدول لا تتحقق إلا من خلال بوابة التكامل. ولقد ارتبطت نظريات التكامل في مجملها بالمحاولات التكاملية الأوروبية، حيث استلهمت نظريات التكامل أسسها من التجربة الأوروبية، ولذلك نجد أن المراحل المختلفة للتطورات التكاملية للمجموعة الأوروبية –على بطئها– قد أدت إلى إثراء المعرفة بظهور ما يعرف بأدبيات التكامل السياسي. وسوف تركز هذه الدراسة على الأطر النظرية التالية:

نظريات التكامل والتوحيد Theories of Integration & Unification

ارتبطت نظريات التكامل والتوحيد بأعمال بعض المفكرين خلال مراحل زمنية متعددة، مثل:

أولا:– كارل دويتش Karl Deutsch

يرى دويتش أن القوة الطبيعية التي تؤدي إلى التكامل ومن ثم إلى الوحدة تكمن في التفاعل بين الأفراد والمجتمعات في مختلف الوحدات المكونة للتكامل. فالتكامل عنده هو الحالة التي "تمتلك فيها جماعة معينة تعيش في منطقة معينة شعوراً كافياً بالجماعية وتماثلاً في مؤسساتها الاجتماعية وسلوكها الإجتماعي إلى درجة تتمكن فيها هذه الجماعة من التطور بشكل سلمي". وهو ما يطلق عليه دويتش "الجماعة الأمنية" إذن ينطلق دويتش من منظور مختلف، حيث

[1] سعاد عبد الله، مرجع سابق.

يرى أن أفضل وسيلة إلى التكامل هي بناء قاعدة شعبية متفاعلة ومتواصلة ومنسجمة، تحكمها قيم ومفاهيم وثقافة مشتركة، وهذه لا تتحقق ، كما يقول دويتش إلا من خلال تفعيل عملية التواصل الثقافي والمعرفي بين مختلف شرائح المجتمعات الأعضاء في الجماعة، ومن خلال عملية الحراك الاجتماعي المتمثل في حرية انتقال الأفراد والجماعات والثقافات والقيم والاتصالات باختلاف أشكالها عبر الحدود بين تلك المجتمعات. وهذا سوف يؤدي إلى تقوية أسس التواصل المجتمعي ويحقق التكامل. وعندما يتحقق التكامل بين الدول تتحقق "الجماعة الأمنية" وهذا بدوره سيخفف العبء على القيادات السياسية في تحقيق التكامل والوحدة بين الدول. ولقد حدد دويتش ثلاثة مراحل تمر خلالها الجماعة الأمنية للوصول إلى الوحدة:[١]

١) جماعة السلم (نبذ العنف): وهي الجماعة التي وصلت إلى مرحلة استبعاد الحرب بين العناصر المكونة للجماعة وبداية تفعيل التواصل الشعبي والنخبوي وحرية الانتقال للأفراد والقيم.

٢) الجماعة التعددية: وهي الجماعة التي تشكلت بعض مؤسساتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية المشتركة.

٣) الجماعة الإندماجية: وهي المرحلة الأخيرة من سلسلة التكامل بين الدول، ففي هذه المرحلة تكون الدول المكونة للاتحاد قد بنت جميع مؤسساتها المشتركة ووضعت أنظمتها وقوانينها. حيث يرى دويتش أن مرحلة الاندماج بين الدول في مرحلة سيادة الدولة لا تتحقق إلا من خلال تفاعلات سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية ومعرفية.

لذلك يركز هذا المنظور على أهمية قنوات الإتصال الفعال بين المجتمعات. فانعدام التفاعل والتواصل بين المجتمعات يؤدي إلى عدم التجانس الثقافي والقيمي، حيث يربط بين الإتصال المجتمعي باعتباره الرابط الذي يمكن التنظيمات الإجتماعية من التفكير والبحث وخلق مشاعر تعاونية ودية فيما بينها وبين تحقيق التكامل بين المجتمعات السياسية عندما يقول "إن الأقطار أو الدول ليست إلا حشوداً من الأفراد تتحد فيما بينها نتيجة تدفق الإتصال ... والشعوب تحقق

[١] Karl W. Deutsch. Political Community at the International Level: Problems of Definition and Measurement. (Garden City, N.Y., Doubleday, 1954) pp. 34-44

وحدتها كلما اتسعت الموضوعات التي تربط بينها"[١] ولذلك يرى هذا المنظور أن التواصل والاعتماد المتبادل المباشر في قطاع واسع من السلع والخدمات المختلفة بين الأفراد يؤدي إلى التقارب بين هذه المجتمعات الأمر الذي يسهل عملية التكامل ومن ثم الوحدة.

ثانياً:- إرنست هاس Ernst B. Haas

يرى هاس أن هناك ترابط بين مختلف القطاعات السياسية والاقتصادية والتقنية، وأن التكامل في أي منها يؤدي تدريجياً إلى التمدد والانتشار التكاملي في قطاعات أخرى، وهو ما أطلق عليه هاس مفهوم (Spillover) [٢] أو منطق التمدد التكاملي كما يقول Harrison [٣]، الأمر الذي يؤدي إلى نقل تدريجي لبعض سيادة الدول الأعضاء إلى المؤسسات التكاملية المركزية أو فوقومية (Supranational). ويرى أصحاب هذا الاتجاه أنه في بداية مرحلة التكوين التكاملي سوف تبرز مشكلة ازدواجية الولاءات بين الدولة القومية والمؤسسات فوقومية، إلا أنه مع ترسيخ هوية دولة الوحدة سوف تتحول الولاءات إلى نوع من التوازن في الولاء بين الدولة القومية والاتحادية.[٤] وسوف تتطور وتنمو عملية بناء المؤسسات لتصبح نواة للحكومة الاتحادية حتى تصل، كما يقول أصحاب هذا الاتجاه، إلى نقطة الانطلاق أو الإقلاع (Takeoff) عندها تكون النخب والشعوب في الدول الأعضاء مهيأة لقيام وحدة اندماجية (Amalgamation) بينها. ومع أن هذا الإتجاه يعتبر، كما يقول بعض أصحابه، أنه مخصص لدول المجموعة الأوروبية ذات السياسات الليبرالية الديموقراطية والاقتصاد المتطور، إلا أن البعض يرى بأن هذا المنهج قابل للتطبيق في مناطق أخرى، إذا توفرت السمات والخصائص السياسية والاجتماعية، وتم اتباع الخطوات نفسها التي تم تطبيقها في المجموعة الأوروبية.[٥]

---

[١] جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف ،النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. ترجمة وليد عبد الحي، (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٥)،ص ٢٧٥.

[٢] Ernst B. Haas. The Uni ng of Europe: Poli cal, Social and Economic Forces, 1950-57 (London: Stevens, 1958) p292

[٣] R. J. Harrison. Europe in Ques on: Theories of Regional Integra on (London. 1974) pp.76-77

[٤] Ernst B. Haas. Beyond the Nation-state: Functionalism and International Organization. (Stanford, Calif.: Stanford Univ. Press, 1964) pp. 49-50

[٥] C. Pentland. Interna onal Theory and European Integra on. (London,: Free Press, 1973) p. 132

ثالثاً:- إميتاي اتزايوني Amitai Etzioni

يرى اتزايوني أن تحقيق الوحدة بين الدول يرتكز على نقل بؤرة الإهتمام من القضايا السياسية الحادة إلى القوى الفاعلة في المجتمع. ويرى كذلك أن المجتمع يسير نحو التوحيد السياسي إذا توفرت فيه مقومات التكامل المجتمعي، أي أن الروابط بين القوى الإجتماعية تعزز التكامل بين الوحدات السياسية. فالحالة التكاملية بين المجتمعات تتمثل في التماثل القيمي والمصالح المتطابقة، والتركيبة السكانية والبنى السياسية والاقتصادية. وقد ركز اتزايوني على أربعة مراحل لعملية الوحدة بين الدول[١] المرحلة الأولى وهي المرحلة التي تسبق عملية الوحدة، وهي ما يسمى بالتوظيفية التكاملية حيث تبدأ القطاعات التي يجري في نطاقها التعامل المتبادل بين الدول تتسع في إطار نظام الإعتماد المتبادل. ومن هنا يبرز دور العوامل المشتركة التي قد تكون موجودة في مرحلة ما قبل الوحدة، مثل التجانس الثقافي أو التواصل الإقليمي أو الإعتماد الإقتصادي المتبادل، وذلك لما لهذه العوامل من تأثير على عملية الوحدة. أما المرحلة الثانية فهي المرحلة التي تبرز فيها قوى التوحيد بما لها من طبيعة قسرية (الجيش والشرطة) أو نفعية (الجوانب الإقتصادية والإمكانات الفنية والإدارية) أو مرتبطة بالهوية الإجتماعية (الشعارات والقيم السائدة في المجتمع). أما المرحلة الثالثة، وهي مرحلة التوسع في التكامل فتظهر مع تزايد تدفق السلع والأفراد والاتصالات بين الوحدات السياسية المكونة للإتحاد، وعند سريان هذا التفاعل بين القطاعات المختلفة تتحقق المرحلة الرابعة وهي، نضوج عملية التوحيد ووصولها إلى أهدافها المرسومة لها. وتبدو هذه المراحل الأربعة مترابطة ومتلازمة لتحقيق عملية التوحيد بين الدول. ومع ذلك فإن أتزايوني يرى أن هناك متغيرات مهمة لتحقيق عملية الوحدة، وتشمل هذه المتغيرات، النخب الداخلية والخارجية ودورها في دفع عملية التوحيد، القيادات السياسية ومدى اهتمامها بعملية الوحدة ومدى توافق مصالحها السياسية والاقتصادية ومكانتها الاجتماعية في حالة تحقيق الوحدة، دور القوى الإقليمية في دفع أو إعاقة الوحدة السياسية ومدى تطابق أهداف القوى الخارجية مع القوى الداخلية.

---

[١] Amitai Etzioni. Political Unification: A comparative Study of Leaders and Forces. (New York: Holt, Rinehart &winston, Inc., 1965) pp. 14-64

كذلك يركز هذا الإتجاه على سيادة القيم المشتركة ودورها في عملية التكامل بين الدول. فالقيم المشتركة بين الأفراد تعكس بالضرورة عوامل التوافق والتشابه بينها، والتي بدورها تسهل عملية التفاعل بين الأفراد وبالتالي بين الجماعات، وهذا لا يقتصر على الأفراد بل يتعدى إلى صانعي القرار السياسي في تلك المجتمعات. فالنظام القيمي المشترك لصانعي القرار السياسي في هذه الدول يساعد في دفع عملية التكامل السياسي على مختلف المستويات. ويؤكد هذا الإتجاه على وجود علاقة طردية بين درجة التكامل ودرجة المشاركة القيمية للمجتمعات.

رابعاً:- هانز مورجانثو

يركز مورجانثو على دور القوة في السياسة الدولية، حيث يرى أن السياسة الدولية هي صراع على القوة، والقوة السياسية في تصوره هي المقدرة على السيطرة على تفكير ومسلك الآخرين. ولذلك يرى أصحاب نظرية القوة أن القوة هي علاقة نفسية بين من يمارسونها وبين من تمارس ضدهم. فهي تمنح من يملكها سيطرة على بعض مايقوم به الآخرون من أعمال عن طريق النفوذ الذي يملكونه على عقولهم. وهذا النفوذ قد يمارس بأسلوب الأمر، أو التهديد، أو الاقناع، أو بمزيج من تلك الأنواع. إذن القوة عند أصحاب هذا الرأي هي أساس نشأة الدولة. فهي تنطلق من أن من يملك القوة يستطيع أن يسيطر ويهيمن على من لا يملكها. ولذلك فالاقوياء يسودون على الضعفاء ويستغلونهم. فالسعي من أجل القوة والرغبة في تأكيد الذات هماالغريزتين الأساسيتين لدي الإنسان، وكان الإنسان يعبر عن هاتين الغريزتين في الصراعات الحادة التي شهدها المجتمع الإنساني. وكما يصح هذا على الأفراد فإنه يصح أيضاً على العشائر والدول والامبراطوريات. فالنظرية قد ثبتت صحتها من خلال الحروب التي نشأت بين العشائر والقبائل في المجتمعات البدائية، حيث استطاع رئيس القبيلة على تأسيس وفرض سيطرته وسلطته على المنطقة التي يستطيع الهيمنة عليها. والدولة عندما تتأسس لا تستطيع أن تتخلى عن القوة والسيطرة والغلبة، فالدولة في هذه المرحلة في حاجة إلى استخدام القوة لتفرض سيادتها داخلياً وخارجياً. فالدولة ترى وكأنها من صنع قانون الأقوى، وبالتالي فالسلطة تتركز في أقلية تمتلك القوة والنفوذ، سواء أكانت هذه القوة مادية أو دينية أو فكرية أو اقتصادية. وقد ساهمت القوة في توحيد الدول، عندما استخدمها الأقوى ومن يملكها

لإخضاع الأضعف ومن لا يملكها. وقد توحدت الكثير من الدول من خلال استخدام القوة في المراحل السابقة والمعاصرة.[1]

خامساً:-نديم البيطار

ينطلق نديم البيطار من منظوره الوحدوي والذي يتمحور حول نمط فكري جديد يرى فيه أن انتقال الدول من الإنفصال إلى الاتحاد ومن التجزئة إلى الوحدة يتمحور حول ثلاث أسس جوهرية.[2]

١) وجود الأقليم-القاعدة: يرى البيطار أنه لقيام ونجاح أي وحدة بين دولتين أو أكثر لا بد من وجود "إقليم-قاعدة"، أي لا بد من وجود دولة يرتبط بها ويتمحور حولها العمل الوحدوي أو عملية التوحيد السياسي في الأقطار أو الكيانات المستقلة التي تؤدي إلى نشوء الدولة السياسية الموحدة. إن وجود الدولة-القاعدة يوفر الكثير من مقومات الوحدة، كحماية القيم الاجتماعية، واستغلال كافة الإمكانات المادية والبشرية لدعم الوحدة، وتوجيه جميع شرائح المجتمع والوحدات السياسية المكونة للوحدة بأن تنقل ولاءاتها والتزاماتها السياسية إلى محور جديد ينزع عنها هويتها السابقة ويعطيها هوية جديدة، لهذا يمكن القول أن دور الدولة "الإقليم-القاعدة" متأصل في طبيعة العملية الوحدوية نفسها، لأن دور الدولة لقيادة الوحدة يوفر الأداة التي تمكن الوحدات السياسية أن تتجاوز ذاتها في أرضية واحدة مشتركة.

هنا نجد في قضية إنضمام اليمن إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن اليمن قد يكون هو الإقليم-القاعدة الذي يلعب دوراً جوهرياً في عملية التوحد، لما يتميز به من مقومات القيادة سياسيا واقتصادياً وسكانياً وامتلاكه الدعم الاقليمي والدولة في برنامجه التوحدي.

---

[1] لمزيد من المعلومات حول نظرية القوة أنظر: إسماعيل صبري مقلد. نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة. (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٨٢). Hans J. Morgenthau Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace. (New York: Alfred A. Knopf, 1978). إسماعيل علي سعد. نظرية القوة: مبحث في علم الاجتماع السياسي.(الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٦). قائد الشرجبي. القرية والدولة في المجتمع اليمني. (بيروت: دار التضامن للطباعة والنشر والتوزيع، ط-١ ١٩٩٠). محمد علي محمد وعلي عبد المعطي محمد. السياسة بين النظرية والتطبيق. (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٥).

[2] نديم البيطار، من التجزئة إلى الوحدة: القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوحدوية،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط-٣، ١٩٨٢).

٢) وجود "قيادة مشخصنة" تستقطب مشاعر الشعب وتكسب حماسته وولاءه عبر الحدود الإقليمية. ويرى البيطار أن "شخصنة السلطة" هو تجسيدها وتركيزها في شخص القائد. وتختلف درجة التركيز والتجسيد باختلاف قوة السلطة التي تعبر عن الوحدة، أو قوة الضغوط والتحديات والأزمات التي تواجهها القيادة السياسية. فبقدر تجسيد وتركيز السلطة في القائد، بقدر ما تتزايد درجة هذه الشخصنة الأمر الذي يجعله ينقاد للقصد الوحدوي. ولذلك يرى البيطار أن تجارب نشوء دولة الوحدة وانتقالها من مرحلة إلى أخرى كان يقترن بقائد يرمز لها، يجسد فكرتها ويعبر عن إرادتها.

في حالة الخليج العربي نجد بروز القيادات السياسية في المنظومة الخليجية واليمن ممثلة في الرئيس على عبد الله صالح وقادة دول الخليج قد أكسبهم سمة "القيادة الجماعية المشخصنة". أضف إلى ذلك ظهور طليعة فكرية جديدة تمتد آفاقها إلى ما وراء الانقسامات، و من أهم القوى الدافعة لضم اليمن أن هذه القوى تشعر أنها خليجية أولاً، تدين بالولاء لدول شبة الجزيرة العربية ، وليس لأي دولة من دوله، ولهذا يجب وضع إمكاناتها في خدمة "القيادة المشخصنة" والإقليم القاعدة والوحدة في متابعة عملية التوحيد وتحقيقها، الأمر الذي سيساعد القيادات السياسية في تخطي معوقات إنضمام اليمن وقيامها إنطلاقاً من دوافع ذاتية.

٣) وجود "مخاطر خارجية" تولد الضغوط والتحديات التي تحفز المجتمعات وتدفعها إلى الاتحاد. فالخطر الخارجي، كما يراه البيطار، هو نوع من التحدي لمشاعر الشعب مما يوقظ المشاعر القومية ويحفز الشعوب المجزأة على الوحدة. فالإحساس بالخطر يقود إلى وحدة الشعوب ذات المقومات المشتركة والمتماثلة، لأن التجزئة تعتبر مدخلاً لتدخلات أجنبية أو نقاط ارتكاز لسيطرة خارجية. فالتوحيد السياسي بين الدول يقترن عادة بوجود مخاطر خارجية مما يؤدي إلى تهديد حرية وبقاء تلك المجتمعات، لذلك فهو اقرب وأنجع الطرق وأكثر فاعلية في تحقيق الوحدة. كذلك يشكل الخطر الخارجي عاملاً كبيراً في تكوين المشاعر الشعبية والعوامل النفسية ذات التأثير، وتفرز أحاسيس واحدة بمصير مشترك إذا اعتمدت على هوية واحدة أو خلفية ثقافية

D.M.H.S.R

واحدة أو تماثل اجتماعي أو ايديولوجي بين الكيانات السياسية المدعوة للوحدة،[1] وفي هذه الحالة نجد ايضاً بروز المخاطر الموجهة لدول الخليج وبروز دور الجهورية اليمنية تبعاً لهذه المخاطر والدور الكبير الذي تؤديه الجمهورية اليمنية في الاستقرار والأمن الإقليمي لهذه الدول.

ويعتبر هذا الاتجاه هو من انسب الاتجاهات النظرية للتطبيق على عملية التكامل بين دول الخليج العربي لتوافر معظم تصوراتها على المنطقة وبخاصة اليمن مستعينة على هذه الدراسة التحليلية لتحقيق ذلك.

D.M.H.S.R

[1] مرجع سابق.

المبحث الثاني :- آليات إنضمام اليمن لمجلس التعاون الخليجي

دول الخليج العربي بما فيها اليمن تقع في شبه الجزيرة العربية التي تضم سبع دول هي: "المملكة العربية السعودية، الجمهورية اليمنية، سلطنة عمان، دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة قطر، مملكة البحرين، دولة الكويت"، وذلك حسب بعض المؤرخين والجغرافيين المحدثين؛ كما ذكر ذلك أستاذ التاريخ عبد الرحمن الشجاع في كتاب (مستقبل العلاقات اليمنية الخليجية). ولم تكن هذه الدول كذلك إلا بعد حدوث تغيرات استمرت طوال السنين الماضية مما جعل كلاً منها يؤثر ويتأثر بالآخر، ولم يكن اليمن بمنأى عن ذلك حيث كان أحد الفاعلين في المنطقة مؤثراً ومتأثراً.

والعلاقة بين اليمن ودول الخليج علاقة بين أعضاء في جسد واحد،كما أنها علاقة وطيدة استمرت عبر حقب التاريخ المختلفة، ولا تزال هذه العلاقات تعيش حراكاً مستمراً لترابط هذه الأجزاء ترابطاً بشرياً وجغرافياً، فيجمعهم دين واحد ولغة واحدة.

وتكتسب هذه العلاقات طابعاً خاصاً من حيث الاتفاق والاختلاف والتعاون، ومحاولة الاندماج فيما يسمى بالوحدة العربية أو تكوين تكتلات خاصة تأخذ طابعاً إقليمياً معيناً، وهو ما تجسد في دول مجلس التعاون الخليجي.

تأسس مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١م من ست دول هي:"السعودية، الإمارات، الكويت، عمان، قطر، البحرين" في منطقة شديدة الأهمية والحيوية بالنسبة إلى العالم، وذلك لموقعها الاستراتيجي الفريد واحتياطها النفطي الكبير الذي يبلغ حوالي بليون برميل.

وقد مر المجلس بعد تكوينه بمراحل مهمة استجابة مع الترابط العضوي بين دول المجلس وواقعها التاريخي والاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي والاستراتيجي، إلا أن اليمن لم يكن ضمن هذا المجلس بحجة أنه لا يزال تحت السيطرة الشيوعية من قبل الاتحاد السوفيتي في الجنوب بل إنه إنضم إلى مجلس التعاون العربي الذي تأسس عام ١٩٨٩م من كل من مصر والعراق والأردن واليمن، لكن إحتلال العراق للكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠م أدى إلى تفكك ذلك المجلس، وعلى إثر ذلك حاول اليمن أكثر من مرة الانضمام إلى مجلس

التعاون الخليجي. وفي قمة الدوحة عام ١٩٩٦م لم يرع المجلس لطلب اليمن أي اهتمام، إلا أن إلحاح اليمن على الانضمام لم يتوقف، وقد قاد إصراره هذا دول المجلس في قمتها التي عقدت في ٣٠ ديسمبر ٢٠٠١م، بالعاصمة العمانية مسقط إلى قبول انضمام اليمن في بعض مؤسسات المجلس، ومنها المشاركة في مجلس وزراء الصحة والعمل، وفي مكتب التربية والتعليم، ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية لدول مجلس التعاون الخليجي، ناهيك عن المشاركة في النشاطات الرياضية... الخ، وفي أكتوبر ٢٠٠٢ ، تم التوقيع على اتفاقية بين مجلس التعاون والجمهورية اليمنية تضع آليات محددة للتعاون بين الجانبين تشمل تشكيل مجموعة عمل مشتركة بين الجانبين للخروج بتصورات مشتركة للتعاون. وقد توصلت المجموعة إلى عدة توصيات تم تبنيها تتعلق بإجراءات انضمام اليمن إلى عدد من المنظمات الاقتصادية الأخرى لمجلس التعاون مثل منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، وهيئة التقييس ، كما تم الاتفاق على عقد مؤتمر لاستكشاف فرص الاستثمار في الجمهورية اليمنية لتشجيع القطاع الخاص في دول المجلس على الاستثمار في اليمن، مروراً بقمة أبوظبي المنعقدة في ديسمبر ٢٠٠٥م، والتي اتُخذ فيها القرار الاستراتيجي المتمثل بإعداد اليمن للاندماج في مجلس التعاون بحلول عام ٢٠١٥م، وتضمن القرار دعم المشروعات التنموية والبنى التحتية في الجمهورية اليمنية، وبناءً على مقررات تلك القمة تم عقد لقاء وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي واليمن في مارس ٢٠٠٦م بمقر الأمانة العامة للمجلس، واتفقوا على تنفيذ برنامج عملي يسير بشكل منظم ومبرمج لتنسيق الجهود على مستوى الحكومات والقطاع الخاص في كل من اليمن ودول المجلس، بدءاً من تشكيل فريق فني من الطرفين بمن فيهم مسئولو الصناديق بدول مجلس التعاون الخليجي بهدف دراسة الاحتياجات التمويلية للاقتصاد اليمني، وإقرار مشروعات الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٦م – ٢٠١٠م، والإعداد لعقد مؤتمر دولي للمانحين برعاية الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بلندن منتصف نوفمبر ٢٠٠٦م، مما يعني إمكانية دخول اليمن كلياً ولو في المستقبل البعيد وفق خطوات ثابتة ومدروسة بدقة طبقاً للظروف والمتغيرات الإقليمية والدولية بعد أن خرج العراق من منظومة الأمن القومي الخليجي والعربي، وقد عقد مؤتمر المانحين برعاية دول مجلس التعاون في لندن يومي ١٥ و ١٦ نوفمبر ٢٠٠٦ ، وشاركت فيه خمس وعشرون دولة و خمسة عشرة منظمة قدمت تعهدات بلغت حوالي ٤,٧ مليار دولار لتمويل البرنامج الاستثماري لليمن للفترة ٢٠٠٧ ــ ٢٠١٠م . وتلى ذلك تم تقديم تعهدات إضافية ، رفعت إجمالي التعهدات المالية المخصصة لتلك الفترة إلى أكثر من خمسة مليارات دولار.

وبلغت تعهدات دول المجلس المباشرة وغير المباشرة ، من خلال البنك الإسلامي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق أوبك ، أكثر من ٣,٧ مليار دولار لتمويل البرنامج الاستثماري المشار إليه ، أي حوالي ٧٤% من إجمالي التعهدات.

وبعد مؤتمر المانحين عقدت اللجنة الفنية المشتركة عدداً من الاجتماعات بهدف متابعة نتائج المؤتمر وترجمتها إلى واقع ملموس ، وتقوم دول المجلس والأمانة العامة بالتنسيق مع الجانب اليمني والجهات المانحة من خارج دول المجلس بهدف تعزيز آليات التنفيذ.[1]وبهذا يتبين لنا الخطوات الحثيثة التي يمر بها ملف إنضمام اليمن وإدماجه وهذا يدل على ايجابية النتائج المستقبلية.

D.M.H.S.R

[1] الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ،التعاون مع الجمهورية اليمنية ،مسقط،ديسمبر ٢٠٠١م،موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربية،WWW.gcc-sg.org.

المبحث الثالث :ـ متطلبات إنضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي

تمثلت سياسات مجلس التعاون تجاه اليمن في دعم المجلس لليمن، وذلك من خلال الاستقرار الاقتصادي والسياسي، وتقديم المساعدات المالية وتحديداً في مجال البنية التحتية، حيث بلغت حصة دول مجلس التعاون في مؤتمر المانحين في لندن نوفمبر ٢٠٠٧م أكثر من ملياري دولار بنحو ٥٠% من إجمالي حجم التعهدات التي تم تقديمها في المؤتمر.

إلا أن اليمن –حسب بحث لرئيس مركز الخليج للأبحاث الأستاذ عبد العزيز صقر– لا يزال يواجه مجموعة من المشكلات والتحديات الداخلية التي تحتاج إلى حلول جذرية شاملة؛ لأن استمرارها سوف يلقي بتأثيراته السلبية ليس على الأوضاع والتوازنات الداخلية في اليمن فحسب[١]، ولكن على علاقاته الإقليمية والدولية أيضاً، حيث يمكن تحديد متطلبات الدخول إلى المجلس فيما يأتي:

اولاً:– حل المشكلات التي يعاني منها اليمن كارتفاع معدلات البطالة والأمية والفقر، واستشراء الفساد المالي والإداري، وانتشار السلاح على نطاق واسع بين المواطنين، واللجوء المتكرر من قبل بعض القوى الشعبية إلى تحدي هيبة الدولة وسيادة القانون، حيث يجب على الحكومة اليمنية مواصلة جهودها لتحديث المؤسسات وتطوير السياسات وبناء القدرات والتصدي للبيروقراطية والفساد، حيث أن ذلك هو أحد الشروط الرئيسية لتفعيل الاستفادة من المساعدات الخارجية.

ثانياً:– دخول اليمن إلى مجلس التعاون يتطلب من اليمن التعاون من أجل مواجهة خطر – ما يسمى – الإرهاب وخصوصاً "الخلايا النائمة" لتنظيم القاعدة والتصدي لأنشطة وعمليات تهريب السلاح.

ثالثاً:– يجب بوجه خاص على الجانبين اليمني والخليجي مواصلة جهود الإصلاح السياسي في اليمن ودول الخليج، لما له من صلة بتعزيز العلاقات بين الجانبين الخليجي واليمني بما

[١] هاني عبدالودود الجبلي،مرجع سابق.

يوفر الإصلاح السياسي في إطار مناسب لدفع وتشجيع جهود الإصلاح في المجالات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية[1].

رابعاً:- إذا كان الأمن يمثل ركيزة أساسية لواقع ومستقبل العلاقات بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي فان الاقتصاد لا يقل أهمية عن ذلك، حيث أن التحدي الحقيقي لاندماج اليمن بمجلس التعاون هو تحقيق نوع من التنمية المستدامة على نحو يجعل اليمن ينخرط في منظومة دول المجلس بشكل تدريجي وطبيعي حتى يصبح عضواً كامل العضوية في مجلس التعاون الخليجي.

واهم الاتجاهات التي يجب على دول الخليج التوجه لدعمها هي التكامل الاقتصادي و ذلك عبرإعداد الاقتصاد اليمني للاندماج في الاقتصاد الخليجي وهذا يتطلب جهوداً جبارة وتهيئة مسبقة وعملاً دؤوباً من قبل الحكومة والقطاع الخاص في اليمن، كما يحتاج أيضاً إلى مساعدة وتحفيز من قبل الحكومات الخليجية وذلك على النحو التالي:

١) تهيئة مناخ استثماري ملائم في اليمن: أصبحت الاستثمارات الأجنبية تحتل مركز الدائرة في العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة وإحدى أهم ركائز التنمية، ولا يتوقف المناخ الاستثماري عند وجود موارد طبيعية أو بشرية متاحة أو سوق واسعة وإنما يمتد ليشمل مجموعة كبيرة من العناصر الاقتصادية (السياسات الاقتصادية والمالية والضريبية ــ القدرات الاقتصادية المتاحة ــ النظم الاقتصادية ــ القوانين المالية وقوانين تحويل الأموال وأسعار العملات..إلخ) فضلاً عن مجموعة من العناصر غير الاقتصادية مثل (الاستقرار السياسي والأمني ــ النظام القضائي ــ القوانين والعلاقات العمالية..إلخ) كما يشمل المناخ الاستثماري مدى توفر البنية التحتية اللازمة للاستثمار سواء من حيث الكم أو النوع (نوعيتها ــ تكاليف استخدامها ــ قدرتها على تلبية الاتصال السريع مع الخارج وسهولة الحصول عليها..إلخ).

وبالنظر إلى واقع المناخ الاستثماري في اليمن نلاحظ أن هناك مجموعة من العناصر الجيدة إلا أن هناك عناصر أخرى تحتاج إلى مضاعفة الجهود المبذولة فيها وعلى رأسها محاربة البيروقراطية

وتعزيز مبدأ الشفافية في التعامل مع المستثمرين فضلاً عن إعادة النظر في النظام القضائي الحالي وإجراءاته والعمل على رفع كفاءته.

٢) تطوير القدرات البشرية اليمنية ورفع مهاراتها: يمكن تطوير القدرات البشرية اليمنية وإعدادها الإعداد المناسب من خلال وضع استراتيجيات واضحة المعالم محددة الإجراءات تهدف إلى تسويق الفائض منها إلى الدول الخارجية وعلى رأسها الدول الخليجية، وبما يتلاءم مع احتياجاتها الحالية والمستقبلية، فضلاً عن جعلها أحد أهم عناصر جذب الاستثمارات الأجنبية إلى اليمن.

٣) إقامة المشاريع الاستثمارية المشتركة بين القطاع الخاص في اليمن والدول الخليجية: حيث يعد هذا الجانب أحد أهم أشكال وصيغ التعاون الجيدة والفعالة في تعزيز المصالح المشتركة وبما يساهم في استقرار وتطوير العلاقات السياسية بين الجانبين، فضلاً عن أنها تمثل أحد البدائل المطروحة لاستيعاب فائض العمالة اليمنية داخل اليمن.

٤) زيادة حجم ونوعية الدعم الإنمائي الخليجي لليمن: كون اليمن في وضعها الحالي لا يستطيع الخروج من أزمته الاقتصادية الراهنة بموارده الذاتية وهو بحاجة ماسة إلى مساعدة جيرانه حتى يستطيع المساهمة بإيجابية في أمن واستقرار المنطقة والوفاء بمتطلبات الانضمام إلى عضوية مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويمكن أن يأخذ العون الإنمائي الخليجي أنواعاً مختلفة مثل المنح والمساعدات والقروض الميسرة والدفع بالاستثمارات الخليجية إلى اليمن وغيرها.

٥) تدعيم التجارة البينية بين اليمن ودول المجلس : تعزيز دور الحكومة التجارية بربط المصالح المشتركة من خلال منح الأفضلية للمنتجات اليمنية أو الخليجية داخل الأسواق المحلية وإزالة المعوقات الإدارية والحواجز المصطنعة التي توضع أمامها وتعرقل عملية نفاذها إلى الأسواق.[١]

وحقيقة فإن الواضح من خلال الاستقراء المتعمق للأحداث والإجراءات التي يتم اتخاذها من الحكومة اليمنية فإن هناك مساعي جبارة في معالجة معظم هذه المتطلبات والحد منها نهائياً.

[١] منصور البشيري، محددات الشراكة الاقتصادية والتجارية بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي، مجلة آراء حول الخليج،٢٠٠٦/١٢/١٣،موقع المجلة.

الفصل الثاني:- المقومات الرئيسية لإدماج اليمن في المنظومة الخليجية

نقصد هنا بالمقومات أي الفوائد الحقيقية التي سيجنيها الخليجيون من وراء انضمام اليمن إلى تكتلهم الإقليمي وبعيدا عن رؤية المصلحة أحادية الجانب التي ترى أن انضمام اليمن سيوفر لها وحدها مزايا وفوائد في الوقت الذي لن يجني الخليجيون شيئا من ذلك ، سنقوم باستعراض مجموعه من المؤشرات التي تثبت ان انضمام اليمن الى مجلس التعاون الخليجي من حيث الأبعاد ألاستراتيجيه سيسهم في توفير عامل الأمن والاستقرار والنمو والتطور واستمرار التنمية لدول الخليج.

ومن خلال هذه الأبعاد يتوجب على الخليجيين أن يدركوا أن إنضمام اليمن إلى عضوية المجلس سيحقق لهم فوائد مستقبلية جمة، وسيجنبهم مخاطر حقيقية كبيرة في ظل التهديدات المحدقة من الداخل والخارج على حد سواء،كما أن ذلك الاندماج سيسهم في إخراج اليمن من بوتقة التخلف ومن دوامة المشكلات والمعوقات المتأصلة في بعض أقاليمه الجغرافية.

D.M.H.S.R

المبحث الأول :- الأبعاد الأمنية والسياسية

اليمن هو العمق الأمني الإستراتيجي للخليج ، فقراءة الأوضاع عن مستقبل الخليج كلها تشير وبلا تردد على أن الحالة الأمنية تتهاوى حسب السيناريوهات المتوقعة في العراق، وفي برنامج الولايات المتحدة مع إيران، وبالتالي ينفتح الباب مجدداً على مصراعيه في الخليج لاحتمالات انفلات المواجهات العسكرية أو نتائج الصفقات السرية بين واشنطن وطهران وهذا ما يكشف مستوى القوة الأمنية والعسكرية لدول مجلس التعاون أمام المصير المجهول وفي كل الحالات تمثل اليمن بعداً أمنيا للهوية العربية الإسلامية للمنطقة[1]، ومع طول ساحل اليمن على بحر العرب فانه يمكنها من بناء قدرتها البحرية الكبيرة إذا تمكنت وأرادت ،وبما يمكنها

[1] مها الجبيل ،متى تنضم اليمن إلى النادي الخليجي،٢٠٠٦/١٢/٨،موقع الإسلام اليوم، WWW.islamtoday.net.

من توفير التسهيلات للقطع البحرية العالمية ،ويمنحها مجالا واسعا لعمليات التنقيب عن الثروات المعدنية.

من جهة ثانية نجد أيضا أن حدود اليمن البحرية أطول من الحدود البرية حيث تبلغ نسبة حدودها البحرية إلى حدودها البرية ١٥٥% مما يمكن اليمن من بروزها كقوة بحرية مؤثرة على الصعيدين التجاري والعسكري[١] إذا ما هيأت الدولة العوامل والوسائل الملبية لذلك كما أن موقع اليمن البحري يتيح لها إقامة مواقع حضارية ممتازة على طول السواحل واستغلالها كموانئ وأماكن سياحية ومواقع صناعية وتجارية ،وخاصة في ضوء سوء توزيع السكان الذي تعاني منه اليمن،فضلا عن استخدامها كظهير لمواقع إستراتيجية لحماية الحدود الساحلية ،وفي السلم سوف تدعم العلاقات التجارية وتنشط التفاعل الحضاري والفكري بين اليمن وغيرها من الشعوب.

كما أن هذا الساحل يمنحها حدودا طبيعية مثالية ،لما يشكله البحر الأحمر من عازل امني بين اليمن وغيرها ،وباعتبار أن حمايتها والدفاع عنها اقل كلفة وإمكانيات إذا ما قورنت بالحدود البرية ،كما يعطيها الأمان باستمرار لتجارتها مع العالم إذا ما تعرضت إحدى جبهاتها لأي تهديد.

كما تُضاعف الجزر اليمنية المنتشرة والمتحكمة في أكثر من موقع تعظيم الموقع الاستراتيجي البحري لليمن لما تتيحه من ميزة الانتشار والتوزيع للمراكز الإستراتيجية كالقواعد البحرية والجوية،فجزيرة سقطرة مثلا تشكل عتبة للقفز إلى البر الأسيوي(الجزيرة العربية) والى البر الأفريقي بالإضافة إلى موقعها الاستراتيجي على أعظم طريق لنقل النفط في مناطق انتاجة في الخليج العربي إلى أوربا وأمريكا عبر باب المندب وقناة السويس.

وبهذا فان الموقع الجيوبوليتيكي لليمن يعطي دول شبة الجزيرة العربية والخليج إذا ما دخلت في تكامل اقتصادي ودفاعي مع اليمن بعداً استراتيجياً كبير ويعطيها وزناً جيوبوليتيكياً متعدد المجالات بما في ذلك تحكمها بمضيقي المندب وهرمز ،وتشكيلها ما يسمى "الكتلة الإستراتيجية الحيوية" من خلال ثقل بشري يتعدى سكانه خمسين مليون نسمة ونحو ربع

مساحة الوطن العربي ،وبيئة جغرافية وجيولوجية عامرة بالإمكانات الاقتصادية بما يمكنها من تحقيق قوة اقتصادية حقيقية ،خاصة وان القدرة الاقتصادية القادرة على المنافسة عالمياً قد أصبحت احد مكونات الأمن القومي للدولة ولأي تكتلات إقليمية تجمعها المصالح المشتركة ويهددها الخطر المشترك.[1]

كما أن طول الجبهة البحرية لليمن واحتضانها لطرق المواصلات البحرية العالمية التي تربط الشرق بالغرب ،يفتح الطريق أمام اليمن إلى مختلف البحار والسواحل مما يسهل الاتصال بالعالم الخارجي ،فكما يقول "هوسهوفر"أن الفرق بين الحدود القارية والحدود البحرية للدولة هو أن الأولى تحد من نموها ،أما الحدود البحرية فتفتح الطريق أمامها إلى مختلف البحار والسواحل".

ويعتبر الموقع الجغرافي لليمن احد العوامل المهمة التي تؤثر في جغرافيا العلاقات السياسية للدولة، والمحيط ويمكن لدول الخليج الاستفادة من هذا الموقع من حيث كونه:

١) همزة الوصل «القريبة جدا» بين القارة الأفريقية ودول شبه الجزيرة العربية

٢) أصبحت اليمن ظهيرا آمنا لكل من السعودية وسلطنة عمان أولا, وبقية دول المجلس ثانيا من خلال حمايتها لحدودها البرية الجنوبية بالنسبة للسعودية والغربية بالنسبة لسلطنة عمان.

٣) أن انفتاح اليمن عبر السواحل المطلة على البحر العربي وخليج عدن والمحيط الهندي والبحر الأحمر أسهم في تفادي المشكلات الجيوبولتيكية التي قد تواجه دول المجلس مستقبلا ومن تلك المشاكل المحتملة مشكلة تأمين طرق نقل النفط الخام الخليجي للأسواق العالمية باعتبار النفط هو أهم سلعة تمثل مصدرا أساسيا للدخل القومي لاقتصادات دول الخليج المنتجة والمصدرة له.

[1] د.يحي احمد الوشلي،مرجع سابق ،ص١١٨.

وبوجود تهديدات حقيقية لتأمين هذا الطريق ستتمثل في الوجود العسكري الأجنبي المكثف في الخليج العربي والمنطقة الخليجية, والخطر الصهيوني المحدث بالمقدسات الإسلامية في الخليج وبالشعوب الإسلامية هناك والتهديدات الإيرانية المتوالية على المنطقة.

ويأتي دور اليمن في تجنيب دول المجلس لهذه المخاطر غير المحتملة في تقديم تسهيلات تسمح بإنشاء خطوط أنابيب لتصدير النفط الخليجي عبر الموانئ والسواحل اليمنية التي تقع قبالة السواحل الجنوبية لليمن في كل من محافظتي المهرة وحضرموت الأمر الذي سيؤمن استمرار تدفق النفط الخليجي في حال الأزمات[١]،فمن الناحية السياسية هناك تحديات كبيرة تواجه المنطقة بعد تداعيات احداث الحادي عشر من سبتمبر والحرب على الارهاب والحرب على العراق والخريطة السياسية الجديدة في العالم وهذا ادعى الى تكاتف الجهود لمواجهة هذه الأخطار والتحديات عبر رأي وموقف واحد تتكتل فيه جميع دول المنطقة بقوة ودون ان يلحقها الكثير من التأثيرات.[٢]

ومن الأسباب التي أوجدت اهتماماً خليجياً لإدخال اليمن حيز التأهيل للاندماج في مجلس التعاون الخليجي هدف تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والأمنية بين اليمن ودول المجلس لا يتحقق إلا في إطار ترسيخ علاقات سياسية متميزة بين الجانبين، وعلى الرغم من اختلاف طبيعة النظام السياسي في اليمن عن النظم السياسية في دول المجلس فإن ذلك لا يمثل أي عائق أمام تطوير العلاقات على نحو يسمح بانضمام اليمن إلى المجلس في مرحلة لاحقة وبصورة طبيعية وسلسة– بحسب بعض المراقبين[٣].

وكذلك فإن بقاء الدول الست في إطار مغلق ومنعزل عن اليمن هو سبب جمود هذا المجلس وضعفه في مواجهة التهديد الخارجي، بحيث تشكل الجزيرة العربية وحدة إستراتيجية متكاملة لمواجهة التحديات الخارجية.

---

[١] د. عبد الجليل الصوفي ، البعد الاستراتيجي لانضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي «رؤية مستقبلية» ،ورقة مقدمة في دورة في صنعاء عقدها المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية تبحث علاقة اليمن ومجلس التعاون الخليجي «رؤية مستقبلية للعلاقات الثنائية في ضوء التطورات الإقليمية والدولية» ،صحيفة الوطن ، ٢٠٠٤/١/١١،موقع الكتروني WWW.alwatan.com.sa

[٢] د. عبد الجليل الصوفي ، مرجع سابق.

إضافة إلى إن احتضان اليمن هو الطريق الأساسي لتأسيس قاعدة راسخة للأمن في الخليج، والتحذير من أنه لن يكون هناك استقرار إقليمي من دون اليمن، وإدراك أن فقدان اليمن سيكون خطأً استراتيجياً جسيماً، وبخاصة بعد أن فقد العراق مكانته الإستراتيجية.

بالإضافة إلى انه قد يكون من أهم الأسباب التي توجب السعي لإدماج اليمن في منظومة مجلس الخليج العربي هو استشعار العداء الإيراني لأمريكا لا سيما بعد الغزو الأمريكي للعراق وظهور علاقات عدائية قد تصل إلى المواجهة العسكرية – بحسب بعض المحللين – بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية ما يهدد أمن واستقرار الخليج.

فإيران التي تتمتع – بحسب الدكتور عبد الله النفيسي في كتابه إيران والخليج – بمساحة تبلغ (٦٢٧.٠٠٠كم٢) يعيش فيها (٦٠.٠٠٠.٠٠٠) نسبة – حسب تعداد قديم، وهو يزيد أربعة أضعاف على عدد سكان المملكة العربية السعودية هي دولة منتجة للسلاح واختصت الصناعات العسكرية بنحو ٦٤% من إجمالي الإنتاج الصناعي لديها، لا سيما وأنها مهتمة كثيراً بتطوير مقدراتها النووية من خلال توظيف عوائدها النفطية (ما بين ١٥–١٧ مليار دولار سنوياً) في هذا المجال وغيره، ولو قارنا هذه المقومات الإستراتيجية بما لدى منظومة مجلس التعاون الخليجي لظهرت الهوة واضحة مما دفع المنظومة للتعويل على مظلة (الحليف الدولي) لردم فجوة القوة هذه.[١]

وفي هذا الإطار لا يمكن تجاهل أن المنطقة كلّها دخلت مرحلة جديدة في أعقاب تطورات عدة بينها الثورة النفطية الجديدة والتهديدات التي تواجه الأمن الخليجي بما في ذلك الوضع العراقي والتهديدات التي تتعرّض لها إيران بسبب برنامجها النووي. أنها تهديدات عائدة بشكل مباشر إلى أن من يتحكّم بمضيق هرمز، أنّما يتحكّم بجزء لا بأس به من النفط الذي يحتاجه العالم. ومن هذا المنطلق، برزت أهمية اليمن بصفة كونها أحدى الدول القادرة عل توفير سبل لتجاوز مضيق هرمز. ومعنى ذلك أن اليمن صارت بشكل أو بآخر، ومن دون حاجة إلى الإعلان رسمياً عن انضمامها إلى مجلس التعاون، كجزءٍ لا يتجزأ من المنظومة الأمنية الخليجية العربية هي في الأصل كذلك، لكن التطورات الأخيرة في المنطقة كرّست هذا الواقع.

فقد فرض الوضع الإقليمي الجديد اعترافا بأهمية اليمن من نواح مختلفة بما في ذلك ضرورة تأهيلها، قد تبيّن في النهاية أن اليمن تشكلّ العمق الإستراتيجي لمجلس التعاون الخليجي وأن للمجلس مصلحة

[١] هاني عبدالودود الجبلي،مرجع سابق.

مباشرة في العمل على تأهيل هذا البلد الذي يمتلك حضارة عريقة وثروة بشرية من أجل ضمان أمن الدول التي تنتمي إليه. وبكلام أوضح، صار هناك قبول خليجي لا لبس فيه بأن اليمن تعتبر عاملاً أساسياً من عوامل الدفاع عن المنطقة وعن المصالح العربية تحديداً. [١]

كما يمكن الإشارة إلى أن من أهم المقومات السياسية والأمنية لانضمام اليمن هو انه في حال عدنا إلى التاريخ القريب، نجد أن اليمن استطاعت أن تتجاوز بسلام سلسلة من المراحل صبّت كلّها في اتجاه تكريس الاستقرار في البلد وجعله قادراً على ولوج المرحلة الجديدة التي دخلتها المنطقة.أنها من دون شك مرحلة في غاية الدقة أذا أخذنا في الاعتبار مخاطر الوضع العراقي وانعكاساته على محيطه القريب والبعيد وإذا أخذنا في الاعتبار أيضاً ما يمكن أن يترتب على المواجهة بين المجتمع الدولي وإيران، تلك المواجهة التي لا يستبعد أن تسير في اتجاه مزيد من التصعيد الذي ينذر بعمل عسكري ما. [٢]

ولعل من حسن الطالع، كما يشير الأستاذ السفير عبدالملك سعيد عبده، أن القيادة السياسية اليمنية قد حسمت في مشاكل الحدود وقضاياها مبكراً، وفي جو من التراضي الكامل والمشترك والمرونة مع الجيران وهو الأمر الذي أبعدها عن جو الفتن والمنازعات والتدخلات الأجنبية في شؤونها الداخلية، وعزز من مناخات الجيرة والشراكة المستقبلية واتساع دائرة الثقة والطمأنينة لدى جميع دول المنطقة.. واقفل باب النزاعات الإقليمية حول الحدود إلى الأبد، وهذا كله كان من شأنه أن يمكن الجمهورية اليمنية من تحقيق أقصى المعدلات الاقتصادية المستهدفة في برامج الحكومة اليمنية، ورفع معدلات التنمية الاقتصادية ومضاعفة الدخل القومي والفردي في آن واحد. [٣]

وبهذا يتضح لنا حقيقة الأوضاع السياسية الإقليمية والتي تجعل من اليمن وانضمامه هو الخيار الأمثل للحفاظ على استقرار وامن المنطقة ككل ،وكما يتبين من مساعي اليمن السياسية والعلاقات الدبلوماسية التي قامت بتحسينها مع دول الجوار وعمليات الإصلاح الشاملة التي تقوم بها في اليمن كل هذا يؤكد صدق مساعيها للوصول إلى الدرجة التي تؤهلها من انضمامها إلى مجلس التعاون.

كما أن التباطؤ في دمج اليمن بدول مجلس التعاون الخليجي سيؤثر سلباً على قدرة هذه الدول فرادى أو مجتمعة من مواجهة الأحداث الصعبة التي ستعصف بالمنطقة وبهويتها .

---

[١] خيرالله خيرالله، عالم يتغير: في ذكرى الوحدة اليمنية: المزايدات ليست بديلا من الحكمة، العيد الوطني الـ١٦ للجمهورية اليمنية:،صحيفة ٢٦سبتمبر،العدد (١٢٦٠)،WWW.26sep.net .

[٢] مرجع سابق.

[٣] د.طارق المنصوب،مرجع سابق.

المبحث الثاني:- الأبعاد الإقتصادية- التجارية

بالرغم مما تعاني منة الأوضاع الاقتصادية اليمنية إلا أن موقع اليمن البحري يتميز بإطلالته على جبهتين مائيتين بالإضافة إلى احتضانه مضيق باب المندب احد المضايق العالمية المهمة باعتباره عنق الزجاجة في مدخل البحر الأحمر الذي يتحكم بطرق بين الشرق والغرب ويمر عبرة ٣.٣مليون برميل نفط يوميا مما يجعله يحتل المرتبة الثالثة عالميا بعد مضيق هرمز ومضيق ملقا من حيث كمية النفط التي تمر عبر المضايق العالمية يوميا.مما زاد في أهميته الإستراتيجية وزاد من قيمته الاقتصادية حيث يتيح لليمن التوسع في علاقاتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية

إضافة إلى أن وجود اليمن ضمن تكتل مجموعة البلدان المطلة على المحيط الهندي الذي أنشئ عام ١٩٩٧م وتجمع صنعاء الذي أنشئ في ٢٠٠٣/٣/٢٩م والذي يضم اليمن والسودان وأثيوبيا والصومال والذي يؤمل أن تنضم إلية بقية الدول في القرن الأفريقي ،يمكّن اليمن من استغلال موقعها المتميز بان تكون محطة لتفريغ وإعادة شحن السلع القادمة من والى بلدان هذين التجمعين ،وذلك يفضي إلى تنويع البدائل الاقتصادية وتوزيعها ،بحيث لا تتركز مع تجمع اقتصادي واحد.[١]

كما أن التنوع الطبيعي لليمن يزيد من احتمالات توافر أكثر من مورد طبيعي غير النفط حيث تبقى الفرصة كبيرة أمام رؤوس الأموال الخليجية لتعويض ذلك والاستفادة من تلك الخصائص, وهو الأمر الذي يعني جعل استعدادات الخليجيين مفتوحة لمرحلة ما بعد النفط أمر بالغ الأهمية ويكون ذلك من خلال تنوع مصادر دخلهم القومي داخليا وخارجيا.[٢]

وقد عالج د.نادر فرجاني مشكلة العمالة الأجنبية والدور الايجابي للأيدي العاملة العربية في إطار سياسة سكانية متوازنة وذلك في كتابة :"استخدام الأيدي العاملة في الدول العربية الخليجية وإمكانية الاستفادة من الأيدي العاملة العربية".ولا شك أن اليمن بحكم العلاقة التاريخية والموقع الجغرافي تستطيع في إطار سياسة سكانية وعمالية واعية أن تلعب دورا

[١] د.يحي احمد الوشلي،مرجع سابق ،ص١١٠.
[٢] د.عبد الجليل الصوفي ،مرجع سابق.

هاما في الحفاظ على الوجه العربي للخليج ،ويكفي أن نشير إلى أن الدكتور غسان سلامة وهو احد المتخصصين في شئون المملكة العربية السعودية وقد جاء في دراسته بان هناك أكثر من مليون عامل يمني يعملون في مختلف أنواع الأشغال .

إن مئات الآلاف من العمال اليمنيين قد ساهموا في إرساء دعائم النهضة العمرانية التي شهدتها السعودية ،واغيابهم يعنى أن يحل محلهم مليون عامل أجنبي يستقدمون من البلدان الأسيوية وغيرها ليزيدوا من حجم العمالة الأجنبية وخطرها على امن المنطقة وعروبتها ومستقبلها .إن لأبناء اليمن خاصة وأبناء العروبة عامة دورا هاما في الإسهام بإيجاد حل للخلل السكاني في دول الخليج العربي بما يحفظ عروبة المنطقة .ولقد أصاب الدكتور عبد الملك التميمي في معرض تحليله لمخاطر الهجرة الأجنبية :

"أن هذه الهجرة هي نوع من الاستيطان السلمي الهادئ الذي يتم في هذا الجزء من العالم ،وقد يصحو العرب مستقبلا على واقع استيطاني أجنبي جديد تصعب ازالتة ،ويضاف إلى المشكلات الأساسية التي تعاني منها هذه الأمة ".[1] والحقيقة فان هذه الدراسة قد أثبتت مصداقية افتراضاتها فقد تمت هذه الدراسة في أخر عقد الثمانينات من القرن الماضي وقد تحققت كافة نتائجها .

و الإحصاءات تبين أن حجم العمالة اليمنية في الدول الخليجية قبل الوحدة قد وصل إلى أكثر من ١,٣ مليون عامل ساهموا بايجابية في رفد الاقتصاد الوطني بمئات الملايين من الدولارات بلغت في عام ١٩٨٥م إلى ١١٨٩ مليون دولار مثلت ٢٤% من الناتج المحلي الإجمالي للعام نفسه, إلا أن أحداث حرب الخليج الثانية ١٩٩١م أثرت سلبا عل العمالة اليمنية والتي كانت تمثل عامل قوة وسندا للاقتصاديات الخليجية ومساهمة فاعلة في تنميتها وتطورها, حيث تم ترحيل قرابة ٨٠٠ ألف مغترب انعكس سلبا على الاقتصاد اليمني, ورغم ذلك فإن العمالة اليمنية لا يزال لها موطئ قدم في دول الخليج وازداد عددهم خاصة خلال السنوات الأخيرة وتبين الإحصائيات الرسمية حجم العمالة اليمنية في كل دول خليجية على النحو الآتي:

[1] د.مصطفى احمد عبود ،مرجع سابق،ص ٥٢.

٧٠٠,٠٠٠ ألف يمني في السعودية, وخمسين ألفا في الإمارات وسبعة آلاف في قطر وخمسة آلاف في البحرين وأربعة آلاف يمني في الكويت وذلك حسب إحصائيات عام ١٩٩٩م.

ونرى بأن مبررات دول المجلس بشأن عدم استقدام العمالة اليمنية مجددا لاعتبارها غير ماهرة وغير قادرة على تلبية متطلبات سوق العمل الخليجي, ولأن دول الخليج تعاني من تزايد البطالة بين سكانها غير صادقة وهذا أمر سياسي أكثر منه اقتصاديا لأن ٥٠% من العمالة الموجودة في الخليج اليوم هي غير ماهرة ومعظمها من دول جنوب غرب آسيا إلى جانب أن هذه العمالة المقدرة بتسعة ملايين نسمة غير عربية أصبحت تشكل تحديا خليجيا أمنيا واجتماعيا واقتصاديا أيضا بعد أن وصلت تحويلاتها إلى أكثر من ٢٦ مليار دولار سنويا.[١]

وتعتبر دول المجلس دولاً غنية مقارنة باليمن، لكن على الجانب الآخر إذا قيست الدول الست بدول أخرى فإن الغنى هنا نسبي إلى حد كبير، فعلى رغم أنها غنية بالثروات الطبيعية، خصوصاً النفط الذي يصل احتياطيها منه إلى حوالي ٤٨٣ بليون برميل، فإن دخول مواطنيها – وإن كانت معقولة نسبياً – لا تعتبر عالية مقارنة بدول أخرى غنية، واليمن يملك الكثير الذي يمكن أن يقدمه، فأوضاعه الاقتصادية طرأ عليها تحسن ملحوظ خلال السنوات الماضية، ولديه ثروة بشرية عاملة تبلغ حوالي ٤ ملايين نسمة، بإمكان نسبة كبيرة منها أن تنضم إلى سوق العمالة الوافدة التي يصل تعدادها إلى أكثر من ١٢ مليوناً، والسعودية وحدها تستضيف نحو ٧ ملايين من العمالة الأجنبية، خصوصاً أن العمالة اليمنية قبل حرب الخليج الثانية كان لها حضور كبير في الخليج يصل تعدادها إلى حوالي مليوني شخص، وإذا فازت العمالة اليمنية بسوق العمل الخليجي الذي تقدر تحويلاته المالية بـــ(٢٥) بليون دولار سنوياً فإنها ستعود على اليمن واقتصاده بالنفع.[٢]

وعن واقع أهمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي خصوصا في ظل تكتل العالم في تجمعات تحميه من مخاطر العولمة وابتلاع الاقتصاديات

[١] الأستاذ منصور علي البشري ، شراكة الاقتصادية بين اليمن ودول المجلس «الواقع وآفاق المستقـــبل، ورقة مقدمة في دوة في صنعاء عقدها المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية تبحث علاقة اليمن ومجلس التعاون الخليجي «رؤية مستقبلية للعلاقات الثنائية في ضوء التطورات الإقليمية والدولية» ،صحيفة الوطن ، ٢٠٠٤/١/١١، WWW.alwatan.com.sa .

[٢] هاني عبدالودود الجبلي،مرجع سابق.

الكبيرة للدول الأقل تكتلا واقتصادا ,, في ظل ذلك تحاول ورقة «الشراكة الاقتصادية بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي ,, الواقع وآفاق المستقبل» أن تستشرف رؤية للآفاق المستقبلية للعلاقات الاقتصادية اليمنية الخليجية وبما يساهم في تعزيز وتقوية المصالح المشتركة ويعمل على استمراريتها بما يخدم مسيرة التنمية العربية الشاملة.

ويعتقد الباحث منصور البشري أن المحددات الاقتصادية بين اليمن ودول الخليج لها أهمية كبرى قد تفوق خلال السنوات القادمة العوامل والمحددات السياسية والأمنية لعدة اعتبارات أهمها أن دول الخليج من أهم دول العالم وأكبر قوة نفطية من حيث الاحتياطي والإنتاج أو الصادرات وهو ما يعني نسبيا تدفق عائدات النفط وبمبالغ كبيرة على دول الخليج لفترة طويلة.

وبالمقابل تعاني دول الخليج من نقص حاد في الموارد البشرية بعكس اليمن التي تعاني من زيادة النمو السكاني الأمر الذي يعني قدرة اليمن على المساهمة في سد الفجوة الخليجية بين قدراتها المالية الضخمة وقدراتها البشرية الضعيفة, كما أن دول المجلس واليمن يكونان سوقا تجارية طبيعية جغرافيا وتبادل للمنافع من خلال هذا السوق حيث تمثل دول الخليج شريكا تجاريا مهما لليمن وتعد دول المجلس المصدر الأول لليمن حيث بلغت واردات اليمن من دول المجلس خلال عام ٢٠٠٢م قرابة ٢٠٣ مليارات دولار وبنسبة ٤٠% من إجمالي الواردات اليمنية, كما بلغت نسبة الصادرات اليمنية إلى دول المجلس حوالي ٦٣ مليار ريال وبنسبة تصل إلى ١١% من مجموع الصادرات.

وقد شهدت مسيرة العلاقات الاقتصادية اليمنية الخليجية خلال السنوات الماضية تطورا ملحوظا بما يعزز من فرص التكامل للاقتصاد اليمني مع الاقتصاديات الخليجية.

وتبدو أهمية الأسواق الخليجية بالنسبة للصادرات اليمنية غير النفطية ،والمتمثلة في المنتجات الزراعية والسمكية على عكس الأسواق الآسيوية التي يمثل النفط الخام السلعة الرئيسية المصدرة إليها وهذا يعني أن الفرصة متاحة, أمام اليمن لزيادة صادراتها غير النفطية بشرط تحسين وتطوير المنتجات المصدرة.

ومن خلال الإحصائيات الرسمية تبين المؤشرات أن هناك اختلالا في ميزان التبادل التجاري بين اليمن والدول الخليجية وبصورة كبيرة لصالح الدول الخليجية الأمر الذي يؤكد أن اليمن تعتبر امتدادا للسوق المحلية الخليجية.

ومع ذلك يلاحظ الارتفاع السنوي في حجم التبادل التجاري بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي, حيث ارتفعت الواردات اليمنية من دول الخليج من ١٨ مليار ريال وبنسبة ٢٩% من إجمالي الواردات اليمنية لعام ١٩٩٥م إلى ٤٣ مليار ريال لعام ١٩٩٦م.

وظل هذا الارتفاع في الواردات كل سنة لتصل في عام ٢٠٠٢م إلى حوالي ٢٠٣ مليارات ريال وبنسبة ٤٠% من حجم الواردات اليمنية أي أنها خلال السنوات من ١٩٩٥م حتى ٢٠٠٢م قد نمت بحوالي ١١٢٨% كما يلاحظ تزايد حجم الصادرات اليمنية خلال نفس الفترة حيث بلغت في عام ٢٠٠٢م ٢٨ مليار ريال مقارنة بـــ ٣,٦ مليار ريال عام ١٩٩٦م[١]، وستتضح لنا معالم هذه الأبعاد من خلال النقاط التالية:

١) في مجال التبادل التجاري:

تمثل الدول الخليجية شريكاً تجارياً مهماً بالنسبة لليمن، حيث تستحوذ على النصيب الأكبر من واردات اليمن من السلع المختلفة، كما تشكل سوقاً مهماً للصادرات اليمنيـــة غيـــر النفطيـــة وبالأخص من السلع الزراعية والسمكية، حيث احتل مجلس التعاون الخليجي المرتبة الأولـــى خلال السنوات (٢٠٠٠ – ٢٠٠٤) في قائمة الكتل التجارية المصدرة إلى اليمن، ووصلت قيمة الصادرات الخليجية إلى السوق اليمنية إلى ٢٤٥ مليار ريال وبنسبة ٣٣.٣ في المائـــة مـــن إجمالي واردات اليمن تليه مجموعة البلدان الآسيوية غير العربية بقيمة ١٧٩ مليـــار ريـــال وبنسبة ٢٤.٣ في المائة ثم المجموعة الاقتصادية الأوربية ثم مجموعة البلدان الأمريكية ثـــم بقية الدول العربية بمبلغ ٣٦.٥ مليار ريال ونسبة ٥ في المائة، أما فـــي مجـــال الصـــادرات اليمنية فإن مجموعة البلدان الآسيوية غير العربية لا تزال تحتل المرتبة الأولى خلال الفتـــرة نفسها، حيث بلغت قيمة الصادرات اليمنية إليها خلال عام ٢٠٠٤ / ٥٤٧ مليار ريال (قرابـــة ٣ مليارات دولار) وبنسبة ٧٣ في المائة ثم مجلس التعاون الخليجي بقيمة للصادرات تصـــل إلى ٥٠ مليار ريال ٦.٦ في المائة من إجمالي صادرات اليمن.

[١] الأستاذ منصور علي البشري ، مرجع سابق.

ومن ناحية ثانية تبدو أهمية الأسواق الخليجية بالنسبة للصادرات اليمنية من حيث كونها أهم الأسواق الخارجية استيعاباً للصادرات اليمنية غير النفطية والمتمثلة في المنتجات الزراعية والسمكية على عكس الأسواق الآسيوية التي يمثل النفط الخام السلعة الرئيسية المصدرة إليها، وبالتالي فإن الإمكانيات متاحة أمام اليمن لزيادة صادراته غير النفطية بشرط العمل على تطوير وتحسين جودة المنتجات المصدرة والاهتمام بتوفير الخدمات الأساسية اللازمة لعملية تصدير هذه المنتجات وعلى رأسها توفير المؤسسات اللازمة لإعداد المنتجات وتجهيزها بالصورة المناسبة من تغليف وتعبئة وفرز فضلاً عن توفير خطوط النقل المختلفة (برية ــ بحرية ــ جوية) اللازمة لنقل هذه المنتجات.

وتجدر الإشارة إلى أهمية الاستفادة من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وخاصة أن دول الخليج أعضاء في هذه المنظمة، كما أن اليمن يسعى إلى الانضمام في القريب العاجل، وعليه فإن التعقيدات السياسية والإدارية والمعوقات الموضوعه أمام انسياب التجارة البينية من الممكن أن تنتهي خلال السنوات القليلة المقبلة، والأهم من ذلك هو إعداد المنتجات القابلة للتصدير إعداداً جيداً يتيح لها القدرة على المنافسة في السوق الخليجي وبما يعمل على تعظيم مكاسب دول المنطقة.

ومن ناحية ثانية وعند دراسة مؤشرات التبادل التجاري بين اليمن والدول الخليجية ومن خلال تتبع الإحصائيات الرسمية يلاحظ غلبة الواردات اليمنية من الدول الخليجية على حجم صادراته وبالتالي اختلال الميزان التجاري وبصورة كبيرة لصالح الدول الخليجية، الأمر الذي يؤكد أن اليمن يعتبر امتداداً للسوق المحلي الخليجي.

ومع ذلك يلاحظ الارتفاع السنوي في حجم التبادل التجاري بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي، حيث ارتفعت الواردات اليمنية من دول الخليج من ١٢٠ مليار ريال وبنسبة ٣٢ في المائة من إجمالي الواردات اليمنية للعام ٢٠٠٠ إلى ٢٤٥ مليار ريال عام ٢٠٠٤ وبنسبة ٣٣.٣ في المائة من حجم الواردات اليمنية، أي أنها خلال السنوات (٢٠٠٠ – ٢٠٠٤) نمت في المتوسط بحوالي (٢٦ في المائة)، كما يلاحظ أيضاً تزايد حجم الصادرات اليمنية خلال الفترة نفسها لتصل في العام ٢٠٠٤ إلى (٥٠) مليار ريال وبنسبة ٦.٦ في المائة من إجمالي الصادرات اليمنية خلال العام نفسه.[١]

أما من خلال مؤشرات أهمية كل دولة من دول المجلس بالنسبة لليمن في مجال التبادل التجاري فيلاحظ أن كلاً من الإمارات والسعودية والكويت وسلطنة عمان كانت من أهم عشرين دولة لليمن في تبادلها التجاري، حيث كانت دولة الإمارات العربية المتحدة الشريك

[١] الأستاذ منصور علي البشري ، مرجع سابق.

التجاري الأول لليمن في مجال الواردات خلال الأعوام (٢٠٠٠ – ٢٠٠٤) وتراوحت نسبة الاستيراد منها ما بين ١٠ في المائة إلى ١٦.٧ في المائة من إجمالي الواردات اليمنية وهذا يدل على أهمية الإمارات كشريك تجاري لليمن ومن الأهمية بمكان تطوير العلاقات التجارية معها في المستقبل وبالشكل الذي يسهم في تعزيز وتقوية العلاقات بين البلدين، كما أن السعودية كانت الشريك التجاري الثاني لليمن في مجال الواردات خلال الأعوام (٢٠٠١-٢٠٠٤) والشريك الأول عام ٢٠٠٠م وتراوحت حصتها من إجمالي الواردات اليمنية ما بين ٨.٨ إلى ١٣.٨ في المائة. وكذلك الكويت حيث احتلت المرتبة الثالثة خلال الفترة نفسها باستثناء العام ٢٠٠١ الذي جاءت فيه في المرتبة الرابعة، وتراوحت نسبتها ما بين ٤.٧ في المائة إلى ٧.١١ في المائة، أما سلطنة عمان فقد قفزت من المرتبة التاسعة عشرة عام ١٩٩٩م إلى المرتبة الثالثة عشرة عام ٢٠٠٠م ثم المرتبة الحادية عشرة للأعوام (٢٠٠١-٢٠٠٢م) وتراوحت حصتها ما بين ١.٩ في المائة إلى ٣.٢٦ في المائة من إجمالي الواردات اليمنية.

أما من حيث أهمية دول التعاون بالنسبة للصادرات اليمنية فيلاحظ أن كلاً من الإمارات والسعودية والكويت كانت من بين أهم عشرين دولة صدّرت إليها المنتجات اليمنية، وجاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى من بين دول المجلس التي صدّر إليها اليمن تليها الكويت ثم الإمارات.

D.M.H.S.R

٢) في مجال العمالة:

مثل اكتشاف النفط في دول الخليج مرحلة جديدة في حياة شعوبها، إذ ساعد اكتشاف النفط وتدفق عائداته وخاصة منذ فورة الأسعار في سبعينات القرن الماضي على انطلاق مسيرة التنمية والتطوير والتحديث وفي ظل تعداد سكاني ضئيل للدول الخليجية كان استقدام العمالة الأجنبية خياراً مهماً، حيث كانت التنمية بحاجة إلى أيد عاملة كثيرة ومتنوعة التخصصات لم تستطع المجتمعات الخليجية الوفاء بها وتوفيرها سواء من حيث الكم أو الكيف، الأمر الذي ساهم في زيادة أعداد العمالة الوافدة حتى أصبحت تقدر بالملايين وتشكل النسبة العظمى من سكان معظم دول الخليج.

ونتيجة لذلك فقد أحدث تدفق العمالة الأجنبية على منطقة الخليج العربي آثاراً عديدة سلبية وإيجابية على الاقتصاد الخليجي والتركيبة الديموغرافية للسكان في منطقة الخليج فضلاً عن الآثار الثقافية والاجتماعية التي نقلها العمال المهاجرون من بلدانهم إلى المنطقة. وبالنسبة للآثار الاقتصادية يمكن إبراز قضية تحويلات العمالة الأجنبية في دول مجلس التعاون نظراً

لأهميتها الاقتصادية بالنسبة لدول المجلس والتي تأتي من تزايد حجم تلك التحويلات وآثارها على ميزان المدفوعات بالنسبة للدول الخليجية باعتبارها تسربات ضخمة من الناتج المحلي، حيث تشير إحدى الدراسات المعدة من قبل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي أواخر العام ٢٠٠٣ إلى أن تحويلات العمال الأجانب العاملين في دول المجلس وصلت إلى حوالي ٢٤ مليار دولار سنوياً يأتي معظمها من المملكة العربية السعودية وبنسبة تصل إلى ٦٣ في المائة من إجمالي تحويلات العمالة في الدول الخليجية، تليها التحويلات من دولة الإمارات العربية المتحدة وبحوالي ١٥ في المائة، بينما يتوزع الباقي على دول المجلس الأخرى.[١]

والجدير بالذكر أن لهذه التحويلات آثاراً سلبية عديدة في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تشكل تسرباً كبيراً من الناتج المحلي الإجمالي تبلغ نسبته حوالي ٩ في المائة، وهي أعلى نسبة للتحويلات تسجل في العالم، كما أن لها آثاراً سلبية في موازين المدفوعات في الدول الخليجية وبالأخص في السنوات التي تشهد أسعاراً منخفضة للنفط، فعلى سبيل المثال فقد أسهمت التحويلات في تخفيض الفائض في الحساب الجاري لدول المجلس في العام ٢٠٠٠م بمقدار ٤٨ في المائة، فضلاً عن آثارها السلبية غير المباشرة في الاستثمار في دول المجلس، حيث تراوحت نسبة تحويلات العمالة الأجنبية مقارنة مع حجم الاستثمار لكل دولة من دول المجلس ما بين ٢٥ في المائة و٤٥ في المائة بالمتوسط كان من الممكن استثمارها في مشاريع استثمارية عديدة وبما يعود بالنفع على الاقتصادات الخليجية ودول المنطقة.

واليمن كغيره من الدول استفادت من هذا الوضع، حيث تدفقت أعداد كبيرة من العمالة اليمنية على مختلف دول المجلس إلا أن النسبة العظمى كانت تتجه نحو المملكة العربية السعودية، وساهمت العمالة اليمنية مساهمة إيجابية في النهضة الخليجية الحديثة وبناء البنية التحتية الخليجية.

ووفقاً لإحصائيات رسمية فإن حجم العمالة اليمنية في الدول الخليجية قبل الوحدة وصل إلى أكثر من ١.٣ مليون عامل ساهموا بإيجابية في رفد الاقتصاد الوطني بمئات الملايين من الدولارات وصلت في العام ١٩٨٥م إلى ١١٨٩ مليون دولار مثلت ٢٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للعام نفسه، إلا أن أحداث حرب الخليج الثانية ١٩٩١م أثرت سلباً في العمالة اليمنية المهاجرة في الدول الخليجية من خلال ترحيل ما يقارب ٨٠٠ ألف مغترب مما انعكس سلبياً على موقف الاقتصاد اليمني وساهم في تفاقم حدة الاختلالات، فيه ومع ذلك فإن العمالة

[١] الأستاذ منصور علي البشري ، مرجع سابق.

اليمنية لا يزال لها وجود مهم في الدول الخليجية وبالأخص خلال السنوات الأخيرة من عقد التسعينات.

ومنذ عودة الدفء إلى العلاقات اليمنية – الخليجية في السنوات الأخيرة وبالأخص بعد توقيع اتفاقية الحدود اليمنية – السعودية في يونيو ٢٠٠٠م كانت الموضوعات المتعلقة بالعمالة اليمنية تتصدر الاجتماعات المشتركة وخاصة مع الجانب السعودي، حيث طرح موضوع العمالة اليمنية على طاولة اجتماعات مجلس التنسيق اليمني – السعودي خلال أغلب الاجتماعات الأخيرة للمجلس التي انعقدت منذ التوقيع على اتفاقية الحدود بين البلدين ومع ذلك لم تعط الدول الخليجية أي تنازلات فيما يخص موضوع العمالة، بل إن هناك من يرى أن موضوع العمالة اليمنية وتدفقها نحو الدول الخليجية يعد أحد أهم الأسباب التي وقفت أمام استبعاد اليمن من المشاركة في المجال الاقتصادي الخليجي.

والجدير بالذكر أن هناك مجموعة من الرؤى والأسباب التي يراها العديد من الباحثين والمهتمين بالعلاقات اليمنية الخليجية والتي تقف وراء استبعاد العمالة اليمنية ومنها :

إن العمالة اليمنية معظمها غير ماهرة، وبالتالي فإنها غير قادرة على تلبية متطلبات سوق العمل الخليجي ولاسيما بعد الانتهاء من إنشاء البنى التحتية في دول المجلس.

إن الدول الخليجية أصبحت في الفترة الأخيرة تعاني من تزايد معدلات البطالة بين سكانها، الأمر الذي دفعها إلى تبني سياسات الإحلال للعمالة الوطنية محل العمالة الوافدة.

فيما يرى كثير من المتابعين والمهتمين بشؤون العمالة أن موضوع العمالة اليمنية هو في الواقع موضوع سياسي أكثر منه اقتصادي وأن المبررات السابقة التي تطرحها دول المجلس غير موضوعية وذلك للأسباب التالية [١]:

١. إن نسبة كبيرة من العمالة في الاقتصاديات، الخليجية غير ماهرة وتصل نسبتها إلى أكثر من ٥٠ في المائة من مجموع العمالة الوافدة.
٢. إن أعداد العمالة الأجنبية، وبالأخص من الدول الآسيوية، في تزايد مستمر سنة بعد أخرى على حساب العمالة العربية فعلى سبيل المثال فقد زادت العمالة الهندية في دول الخليج من ٢٤٧ ألفاً عام ١٩٧٥م إلى حوالي ٣ ملايين عامل عام ٢٠٠٠م وتشكل أكبر جالية أجنبية في دول المجلس، تصل نسبتها إلى حوالي ١٠.٦ في المائة من مجموع سكان الدول الخليجية والبالغ ٢٨ مليون نسمة.
٣. إن أعداد العمالة الأجنبية المتزايدة (أكثر من ٩ ملايين عامل) تمثل تحديات حقيقية أمام الدول الخليجية سواء من حيث الأبعاد الأمنية أو الاجتماعية أو من حيث البعد الاقتصادي.

ومع ذلك فإن طرح موضوع المساهمة الخليجية في تشغيل العمالة اليمنية داخل اليمن من خلال الاستثمارات الخليجية في اليمن أمر جدير بالاهتمام ينبغي تفعيله من خلال القيام بإعداد وتهيئة البيئة

[١] الأستاذ منصور علي البشري ، مرجع سابق.

الاستثمارية الملائمة، فضلاً عن وجود خطط مسبقة لاستيعاب الاستثمارات الخليجية بالشكل الذي يساهم في حل مشكلة البطالة المتفاقمة في اليمن[1].

* المنافع الاقتصادية لتوسيع مجلس التعاون لدول الخليج العربية:-

كان هذا العنوان موضوع دراسة حديثة أعدها فريق من خبراء صندوق النقد الدولي بعنوان"المنافع الاقتصادية لتوسيع مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، وقالت هذه الدراسة أن حصول اليمن على عضوية كاملة في مجلس التعاون الخليجي سينعكس في خلق أسواق كبيرة وخفض أو إلغاء تكاليف الدخول والانتقال للأفراد والشركات،وكلاهما سيعمل على تشجيع دخول شركات جديدة إلى هذه الأسواق ،ما سيؤدي إلى تقليص قوة وهيمنة الشركات القائمة في الأسواق الحالية وبالتالي زيادة المنافسة.

وأفادت الدراسة أن من ابرز الفوائد المحتملة على المدى البعيد لعملية الانضمام ،إتاحة توسيع الأسواق واستغلال الشركات للاقتصادات الكبرى،إذ يؤدي التكامل الاقتصادي الإقليمي إلى التغلب على الآثار السلبية للاقتصادات الصغيرة وتسهيل الوصول إلى الأسواق ،كما تؤدي المنافسة إلى خفض الشركات للأسعار وزيادة المبيعات ،الأمر الذي يعود بالفائدة على المستهلكين ،وبالتالي تحسن مستوى المعيشة على مستوى الإقليم ،إضافة إلى خفض أسعار تحويل العملة الوطنية ،وتحقيق فوائد إضافية للمستهلكين.

ولفتت الدراسة إلى أن التكامل الاقتصادي يؤدي إلى رفع مستوى الكفاءة لدى الشركات وتشجيع التنوع في الإنتاج ،ما يعمل على تحسين مستوى السلع والخدمات المقدمة للمستهلكين.

وتشير تقديرات النموذج الذي اعتمدته الدراسة إلى أن خفض هوامش الأرباح في سوق السلع وسوق العمل من ٤٠الى ٥٠ في المائة في كل من اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي ،يزيد حجم الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل بمقدار ١٨و٢٠ في المائة لكل منهما على التوالي .ففي الوقت الذي تتسم فيه سوق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي بالجمود ،تميز سوق السلع في اليمن بالاحتكار.

ويؤدي تعزيز المنافسة في هاتين السوقين إلى زيادة الإنتاج بنسبة ١٤بالمائة في اليمن و٥ في المائة في دول مجلس التعاون الخليجي ،مع تحقيق زيادة ملحوظة في الاستهلاك والاستثمار والتوظيف ،كما أن تحسين بيئة المنافسة لدى احد الجانبين سيؤثر إيجابا في الجانب الأخر.[1]

[1] منصور البشيري، مرجع سابق.

المبحث الثالث :- الأمن الغذائي

في إطار ندوه "مستجدات التعاون في الخليج العربي" تقدم الدكتور محمود سلامة ببحث تحت عنوان :"مفهوم الأمن الغذائي الخليجي ومستلزماته مع التركيز على دور الصناعات الغذائية،وكان من بين الذين ساهموا في المناقشة العامة الأستاذ إبراهيم البشمي الذي اختتم مداخلته قائلا :"...أيضا أود الإشارة إلى عدم إهمال الجانب العربي فنحن في الخليج لا نعيش في المريخ وإنما نعيش في المنطقة العربية ،وبالذات وعلى وجه الخصوص اليمن التي هي اقرب منطقة لنا واقرب ارض زراعية خصبة لم يتم الاهتمام بها".

وفي الواقع فان اليمن تحوي بالفعل على ارض خصبة لم يتم استثمارها .ويشير الدكتور عادل هندي في دراسته :"إستراتيجية التنمية الزراعية بالجمهورية اليمنية" أن ما يستثمر من أراضي اليمن في الزراعة لا يزيد عن ١.٥مليون هكتار ، في حين أن مساحة الأراضي غير المستثمرة والصالحة للزراعة بدون مشروعات كبيرة حوالي ٢مليون هكتار ،هذا بالإضافة إلى ٢مليون هكتار من الأراضي التي تزرع مرة واحدة كل ٣-٥ سنوات.بهذا تكون مساحة الأراضي الخصبة غير المزروعة .وهذا مؤشر على الإسهام الكبير الذي يمكن أن تقدمة "العربية السعيدة " في مجال الأمن الغذائي في إطار خطة جادة ومدروسة لاستغلال كافة الإمكانات الزراعية في اليمن.

وقد جاء على رأس التوصيات التي ركز عليها بحث د.عادل الهندي لتحديد استراتيجيه واضحة المعالم للتنمية الزراعية بالجمهورية اليمنية :

"ضرورة العمل على التوسع في استصلاح واستزراع مساحات جديدة وإضافتها إلى الرقعة الزراعية الراهنة مبتدئة بتلك التي لا تحتاج إلى مشاريع كبيرة والتي تبلغ مساحتها قرابة ٢ هكتار ،كما أشار في توصية أخرى إلى النسبة العالية للسكان الزراعيين في اليمن :"أن زراعة وإعداد وتصنيع كل من الزروع والمنتجات الفاكهية والخضرية تحتاج إلى الكثير

---

[١] محمد محمد الغراسي وآخرون ، مؤتمر المانحين للجمهورية اليمنية – لندن ١٥-١٦ نوفمبر ٢٠٠٦م، وكالة الأنباء اليمنية سبأ،ص١٤٥. انظر أيضا موقع وزارة التخطيط والتعاون الدولي www,yemencg.org بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١١م ، سعادة شامي وآخرون ،"ماهي الفوائد الاقتصادية المحتملة من توسيع مجلس التعاون الخليجي (بانضمام اليمن إلية)؟ .

من الأيدي العاملة .لذلك فان التوسع في إنتاجها وتصنيعها واعداها داخليا يعتبر من أكثر السياسات الاقتصادية والاجتماعية ملائمة نظرا لضمان توفير فرص العمل في بلد يمثل السكان المزارعون فيه قرابة ٧٣%من سكانه".[١]

وهكذا فان اليمن تمتلك الأراضي الزراعية الخصبة والأيدي العاملة على السوء ،وقد اشتهرت منذ القدم بأنها منطقة الخصب الخضراء في جزيرة العرب وكان "سد مأرب"الشهير عنوانا للعطاء والرخاء.

إن أقطار الوطن العربي بوجه عام ودول مجلس التعاون الخليجي بوجه خاص تفتقر للأمن الغذائي وتعاني من تبعية غذائية للغرب وهي اخطر أنواع التبعية .[٢]

ولأن اغلب دول الخليج تعاني نقصا في المواد الغذائية فإن اليمن التي تشكل المساحة الصالحة للزراعة فيها حوالي ٣% من إجمالي مساحتها العامة, وهي نفس المساحة الصالحة للزراعة في دول مجلس التعاون الخليجي الست مجتمعة فإن الاستثمار في القطاع الزراعي باليمن سيسهم إسهاما فاعلا في حل مشكلة الغذاء والعجز بتأمين مصادره.

ناهيك عن الاستثمار في القطاع السمكي والتعديني والسياحي الواسع والبكر في الأراضي والمياه اليمنية شاسعة المساحة والممتدة سواحله على ٢٠٠٠كم.[٣]

D.M.H.S.R

[١] د.مصطفى احمد عبود ،مرجع سابق،ص ٥٣.
[٢] د.مصطفى احمد عبود ،مرجع سابق،ص ٥٣.
[٣] د.عبدالجليل الصوفي ،مرجع سابق.

المبحث الرابع:- الأبعاد الاجتماعية و الثقافية للأمن الإقليمي

إن فتح الفرص أمام الوحدة الاجتماعية لشعوب المنطقة هو عامل قوة استراتيجي لها وليس عامل ضعف وهذا ما ثبتت به أوروبا الحديثة مشروعها سواء كان ذلك عبر ازدواجية الجنسية لمواطني المجلس أو حق الإقامة طويل المدى الذي أقرته دول المجلس وفقا لقوانين التجارة الحرة ومنظمة التجارة العالمية للقادمين الأجانب للمنطقة فكيف بأشقائهم اليمنيين الذي سيعزز حضورهم التجانس الشعبي وهو في حقيقته عنصر قوة وليس ضعف وذلك عبر آلية قانونية منظمة[١]، ويؤثر حجم السكان في اليمن بالإيجاب من ناحية انضمام اليمن لمجلس التعاون لدول الخليج باعتباره قوة بشرية تعتمد عليها في نشاطها الاقتصادي ومن ثم في قوتها السياسية.

حيث يقدر حجم سكان اليمن عام ٢٠٠٤ حسب المؤشرات إلى ٢١,٨٥١,٠٠٠ نسمة وهذا الحجم البشري له دلالاته من حيث أن دول الخليج تستطيع تعويض نقصها الحاد من العمالة الأجنبية والوافدة باختيار من تراه مناسبا للعمل فيها في ظل التوافق الكبير بين سكان دول المجلس وسكان اليمن.

وبانضمام اليمن إلى دول المجلس سيصبح الحجم الكلي للسكان في هذا التجمع الإقليمي حوالي ٤٥,٠٠٠,٠٠٠ نسمة وهو ما سيشكل قوة بشرية يعتد بها في ميزان القوى الإقليمية والدولية على حد سواء كما أن رخص العمالة اليمنية والتزاماتها واجتهادها لأرباب العمل ميزة أخرى تضاف إلى الميزات السالفة ومن هذه المؤشرات نجد أن عزل اليمن عن الواقع الخليجي لم يعد مجديا ولا مقبولا في القرن الحادي والعشرين بالإمكانيات والمؤهلات التي تحملها اليمن.[٢]

ومن الأسباب التي أوجدت اهتماماً خليجياً لإدخال اليمن حيز التأهيل للاندماج في مجلس التعاون الخليجي عدم وجود أي عوائق سياسية أو ثقافية أو اجتماعية تحول دون اندماج اليمن في المنظومة الخليجية، وأن هناك العديد من القواسم المشتركة التي تجمع اليمن والخليج، والتي تعطي زخماً لقضية اندماجهم في بوتقة إقليمية واحدة.

---

[١] مها الجبيل ،مرجع سابق.
[٢] د. عبد الجليل الصوفي ، مرجع سابق.

وكذلك وجود فائض في العمالة اليمنية يمكن إحلاله محل العمالة الأجنبية، وبالنظر إلى أن النسبة الكبيرة من العمالة الأجنبية العاملة في الخليج هي عمالة غير مؤهلة وتمارس مهناً لا تحتاج إلى مهارات، وهذا ما ينطبق على شريحة كبيرة من العمالة اليمنية.[1]

ويرجع بعضهم السبب إلى التطورات التي يشهدها المجلس من حيث الحراك الاجتماعي والسياسي النشط إضافة إلى المراجعات السياسية والاجتماعية والثقافية لمختلف أوضاع دول المجلس، هذه التطورات – بحسب بعض المحللين – تقود إلى انضمام اليمن إلى دول المجلس على أساس أن مجلس التعاون الخليجي لم ينشأ إلا من أجل الترابط وتشكيل كتلة عربية موحدة، لذلك فإنه ومن أجل توسيع هذا التكتل فإن دخول اليمن يعد تطويراً آخر له أبعاده الإستراتيجية في ظل التطورات التي تشهدها الساحة الدولية.[2]

لم تعد قضية اختلال التركيبة السكانية مسألة اقتصادية كما هو الحال في الإمارات مع هذا الاجتياح الآسيوي الكثيف لديموغرافية الساحل العربي ولكنها أصبحت قضية تتداول لدى مراكز البحوث ودوائر القرار الدولي حول الهوية التي ستستحدثها هذه الدول في المستقبل ولقد تفطن لذلك رائد الوحدة الخليجية الشيخ/ زايد "رحمه الله" عبر توطين عدد من أبناء القبائل العربية الخليجية في الإمارات ولكن هذا الأمر توقف بعد فترة وجيزة.

وأقول أليس من الأولى لحركة العمالة في الكويت أو الإمارات أو غيرها من الدول أن تشرك العنصر اليمني العربي المنتمي لثقافة المنطقة والذي يحمل الاستعداد التام وفقا لثقافته وأصوله الديموغرافية للاندماج مع هذا المجتمع الخليجي عوضاً عن انتظار مفاجئات المستقبل السياسي التي سيحددها الآخر وليس أهل المنطقة.

أعتقد أن القضية بحاجة إلى تأمل ومبادرة، ومن هنا أقول لا بد من أن تدفع القوى الشعبية والتيارات الفكرية باستمرار نحو وحدة اليمن مع دول مجلس التعاون خاصة بعدما أبدى المجلس مرونة لهذه القضية ورفعت واشنطن اعتراضها، لأننا نؤمن بهذه القضية كمبدأ، إضافة إلى مصلحتها لأهل الخليج. فمتى سنبدد ما تبقى من مخاوف وقد وصل القوم الذين يستبيحون هويتنا إلى سواحلنا وعمقنا الاستراتيجي، أولم نستيقظ بعد إلى أن اليمن سيقف مخلصاً لنا ولأرضنا ونحن نستبدله بمن لا تؤمن عواقبه .. إنها دعوة للتفكر..ولا بد من صنعا وان طال السفر.

[1] هاني عبدالودود الجبلي،مرجع سابق.
[2] هاني عبدالودود الجبلي،مرجع سابق.

الفصل الثالث:- مؤتمر المانحين بلندن ودورة في تأهيل اليمن اقتصاديا

لأهمية هذا المؤتمر وما يمثلة من تقدم في رؤيتنا الاستقرائية لقضية إنضمام اليمن إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية فقد ارتأينا أن نقوم بعرض تحليل موجز لأبعاد هذا المؤتمر،فبجهود يمنية ورعاية خليجية واستجابة دولية ،حققت اليمن نجاحا غير مسبوق في تاريخها ،تمثل بانعقاد مؤتمر لندن للمانحين ٢٠٠٦م لدعم الجمهورية اليمنية.

تمثلت النتائج الباهرة التي خرج بها المؤتمر ،بما تضمنتة من تعهدات بالعون المالي السخي ،وجلب للاستثمارات ،وشراكة مستقبلية مع الدول ذات الاقتصاديات الأكبر ،فضلا عن التوجه لتأهيل اليمن تنمويا بما يمكنها من الانضمام إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية مستقبلا ،تشكل في مجملها تحولا استراتيجيا متطورا في مضمار التنمية الشاملة من شانه الارتقاء باقتصاد البلاد إلى مصاف اقتصاديات الدول الأكثر نموا في منطقتنا. والشاهد أن مؤتمر لندن للمانحين تكفل بتغطية ما نسبته ٨٦% من إجمالي الفجوة التمويلية لمتطلبات تأهيل اليمن لشراكة إقتصادية إقليمية ودولية.[١]

حقق هذا المؤتمر تميزاً واضحا عن المؤتمرات السابقة له،وهو تميز شامل من كل النواحي ،ابتداء من خلفية فكرة المؤتمر وأهدافه الإستراتيجية الهامة،سواء على الصعيد اليمني الداخلي أو على الصعيد الإقليمي في إطار منطقة الجزيرة العربية، وكذلك على الصعيد الدولي فيما يتعلق بالشراكة اليمنية الدولية.

ثم كان التميز من حيث فترة وطبيعة الإجراءات التحضيرية للمؤتمر وكانت إجراءات جدية وقوية اشتركت فيها جميع الأطراف الأساسية في المؤتمر سواء من جانب الدولة المنظمة والجمهورية اليمنية ،والطرف الراعي للمؤتمر ممثلا بدول مجلس التعاون الخليجي ،بالإضافة إلى البنك الدولي الذي أدار هذا المؤتمر والمملكة المتحدة مستضيفة المؤتمر .

[١] محمد محمد الغراسي ،وآخرون، مرجع سابق، ،ص١٣.

المبحث الأول :- فكرة وأهداف المؤتمر

ولدت فكرة مؤتمر لندن للمانحين خلال الاجتماع المشترك لوزراء الخارجية في دول مجلس التعاون الخليجي مع وزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية اليمنية الدكتور أبو بكر القربي ،في الأول من مارس ٢٠٠٦م ،في مقر الأمانة العامة للمجلس بالعاصمة السعودية الرياض،ليشكل الآلية الرئيسية المتفق عليها من الطرفين لتحقيق هدف استراتيجي ،هو الاندماج الكامل للاقتصاد اليمني مع الاقتصاديات الخليجية ،ويعتبر المؤتمر احد آليات تأهيل الاقتصاد اليمني لهذا الاندماج.

إلى جانب آليات أخرى أبرزها مؤتمر إستكشاف الفرص الاستثمارية في اليمن والذي تم عقدة في ابريل ٢٠٠٧،في صنعاء، وشارك فيه ما يزيد على خمس مائة من رجال الأعمال من دول مجلس التعاون ،واستعرض المؤتمر فرص الاستثمار المتاحة في اليمن ، وتم على هامشه توقيع العديد من الاتفاقيات الاستثمارية في اليمن.[١]

ويمكن توضيح التطورات التي انبثقت وتبلورت في إطارها فكرة وأهداف مؤتمر لندن وذلك من خلال الاستعراض التالي للأحداث:

- بعث الرئيس على عبدالله صالح ،في العاشر من ديسمبر عام ٢٠٠٥م ،رسائل إلى قادة دول الخليج العربية ،تتعلق بالتصورات والمقترحات لآليات إدماج اليمن في منظومة دول مجلس التعاون في المجال الاقتصادي بما يحقق الشراكة المنشودة بين اليمن ودول المجلس ،بما في ذلك تأهيل الاقتصاد اليمني للتكامل مع اقتصاديات الدول الخليجية.

- خلال الدورة الـــ٢٦لمؤتمر القمة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي التي عقدت في أبو ظبي في الـــ١٩من ديسمبر ٢٠٠٥،كانت التصورات والمشاريع التي تقدمت بها اليمن ،والتي تضمنتها رسائل الرئيس علي عبدالله صالح ،محل بحث من قبل القادة الخليجيين الذين وجهوا بعقد اجتماع مشترك بين المجلس الوزاري لوزراء الخارجية بدول مجلس التعاون ووزير الخارجية بالجمهورية اليمنية ،لدراسة المشاريع التي جاءت في الوثيقة التي قدمتها اليمن .

[١] الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ،مرجع سابق.

- ترجمة لقرارات القمة الخليجية ،عقد في الأول من مارس٢٠٠٦، بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي بالرياض ،اجتماع مغلق ضم الدكتور أبو بكر القربى وزير الخارجية والمغتربين بالجمهورية اليمنية ،ووزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي ،كرس لمناقشة المشروع الذي تقدمت بة اليمن لتأهيل ودمج الاقتصاد اليمني في الاقتصاد الخليجي ،بما في ذلك إسهامات الصناديق والحكومات الخليجية في خطة التنمية ،اتفقوا خلاله على ضرورة دراسة آليات تأهيل الاقتصاد اليمني وفق خطة محددة المعالم والمدى الزمني على أن تعرض هذه الخطة على مؤتمر دولي تتبناه دول المجلس لتوفير المتطلبات التمويلية اللازمة لتنفيذ الخطة لتحقيق تأهيل تنموي شامل لليمن بجوانبة الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية.

وفي سبيل ذلك اتفق الوزراء على :

١) تشكيل لجنة فنية من وزارات المالية في دول المجلس ووزارة التخطيط والتعاون الدولي في الجمهورية اليمنية والأمانة العامة لمجلس التعاون ،تقوم هذه اللجنة بالاستعانة بالجهات المالية الدولية ،بإعداد الدراسات اللازمة لتحديد الاحتياجات التنموية وتحويلها إلى خطة عمل وبرامج محددة الأبعاد والمدى الزمني وفق برنامج استثماري يغطي الفترة الزمنية من ٢٠٠٦-٢٠١٥م،وتحديد الاحتياجات التمويلية لهذه الخطة تمهيداً لعرضها على مؤتمر المانحين الذي تقرر فيما بعد عقدة في لندن خلال شهر نوفمبر ٢٠٠٦م لحشد الموارد اللازمة لتمويل مخرجات الخطة الخمسية ٢٠٠٦-٢٠١٠م والعشرية ٢٠٠٦-٢٠١٥م،أي أن هذه العشر السنوات هي المدى الزمني لتنفيذ خطة دمج الاقتصاد اليمني بالاقتصاديات الخليجية.

٢) يعقد وزراء خارجية دول مجلس التعاون والجمهورية اليمنية لقاء لإقرار الخطة قبل عرضها على مؤتمر المانحين.

٣) تكليف الأمين العام لمجلس التعاون بالتنسيق مع الجهات المختصة بالجمهورية اليمنية بالمتابعة وعمل الترتيبات اللازمة لانعقاد المؤتمر تحت رعاية مجلس التعاون.[١]

[١] محمد محمد الغراسي وآخرون،مرجع سابق ،ص٤٥.

المبحث الثاني:- وقائع ونتائج مؤتمر لندن

بمشاركة أكثر من ٤٢ دولة ،وجهة مانحة ،يمثلون مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مستوى وزراء الخارجية والمالية وممثلي الصناديق المختصة في دول المجلس ووزراء ورؤساء وممثلي المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية والمنظمات الغير حكومية المحلية والإقليمية والدول المانحة ،بدأت يوم ١٥ نوفمبر ٢٠٠٦ في قصر لانكاستر هاوس بالعاصمة البريطانية لندن أعمال مؤتمر المانحين ،وقد شكلت الجلسة الافتتاحية دفعة قوية لأعمال هذا المؤتمر من خلال :

أولاً :برزت وأكدت في هذه الجلسة دوافع وأبعاد مواقف وسياسات الأطراف الرئيسية لهذا المؤتمر ،ذلك من خلال الكلمات ،التي ألقاها ممثلو هذه الأطراف ،فعن منظم المؤتمر وهو الجانب اليمني فقد أبرزت وأكدت كلمة الرئيس على عبدالله صالح رئيس الجمهورية الذي حضر هذه الجلسة على النقاط التالية:

- أن اليمن يتطلع إلى شراكة حقيقية مع دول مجلس التعاون الخليجي ،باعتباره جزء لا يتجزأ من هذا النسيج ،وان بقاء اليمن خارج محيطها الخليجي ليس في مصلحة المنطقة ،خاصة مع أهمية الدور الذي تضطلع بة اليمن إلى جانب دول المجلس في ضمان امن واستقرار منطقة الجزيرة والخليج.

- يشكل الفقر مصدرا رئيسيا للكثير من المخاطر على امن واستقرار المنطقة ،ولذا تتطلع اليمن إلى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي والمنظمات الدولية للتعاون والأخذ بيدها في مجال مكافحة الفقر وحل مشكلة البطالة.

- تأكيد التزام الجمهورية اليمنية بالديمقراطية والتعددية الحزبية وحرية الصحافة واحترام حقوق الحزبية وحرية الصحافة واحترام حقوق الإنسان ،وبمواصلة الإصلاحات الكاملة والشاملة.

D.M.H.S.R

أما الطرف الراعي لهذا المؤتمر وهي دول مجلس التعاون الخليجي فقد أكدت كلمات ممثليها[1] على الأتي :

- أن استقرار اليمن سياسيا واقتصاديا مهم لمنطقة الخليج العربي والمنطقة المحيط بها ،وان عملية التنمية في اليمن إذا واجهت بالطريقة الصحيحة وبشفافية تامة ستأتي بنتائج مهمة ليس لليمن ولكن لدول الجوار ككل.
- أن هذا المؤتمر يؤكد على الأهمية التي توليها دول مجلس التعاون بمستقبل اليمن وحرصها على المساهمة الفاعلة في تحقيق وتطوير برامجه في مختلف المجالات.
- إن اليمن لا زال يواجه العديد من التحديات التي ستؤثر على اقتصاده وعلى الدول المانحة المجتمعية في هذا المؤتمر مساعدة ودعم الحكومة اليمنية في مواجهة هذه التحديات.
- يعد المؤتمر مناسبة هامة لالتزام الدول والمؤسسات خاصة مؤسسات التنمية في دعم جهود التنمية في اليمن بما يشكل نجاحا لجهود التنمية في المنطقة ككل.
- التأكيد على أهمية استمرار اليمن في برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري ،والتأكيد على أن الخطوات القادمة تتطلب من الجميع العمل بشكل جماعي ومناقشة المواضيع بكل صراحة وشفافية.

أما البنك الدولي الذي يدير المؤتمر فقد أوضحت كلمة السيدة دانيلا جريساني نائب رئيس البنك الدولي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا،أكدت على :

- أن اهتمام البنك الدولي باليمن يعكس حقيقة أن اليمن يواجه تحديات جراء ارتفاع نسبة الفقر وزيادة عدد السكان وظروف فريدة في مجال البيئة والمناخ وتلك الأمور التي

[1] وهي كلمات الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان رئيس المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وزير الخارجية الإماراتي نيابة عن وزراء خارجية ومالية دول مجلس التعاون ، عبدالرحمن العطية،الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي ،الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز العساف وزير المالية السعودي،الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وزير الخارجية القطري ،الشيخ حمدان بن راشد ال مكتوم نائب حاكم دبي وزير المالية والصناعة،يوسف بن علوي بن عبدالله الوزير المسئول عن الشئون الخارجية بسلطنة عُمان.

تخص إنتاج النفط وشحه المياه والبنية الأساسية المتدنية ،بالإضافة إلى الافتقار إلى الخدمات الاجتماعية الكافية .

- التأكيد على أن تلك التحديات ليس لليمن فقط وإنما للدول المجاورة له وللإقليم برمته ،مع التأكيد على العلاقة ما بين الفقر والأمن.
- أن هناك خطة عمل لدعم اليمن سواء كانت على الأمد القصير أو المتوسط ومن خلال برامج أرسيت قواعدها لتوفير الدعم المالي والاجتماعي وكل ذلك على أساس المنح التي ستقدمها الأطراف الثنائية والمتعددة الأطراف.
- يشكل هذا المؤتمر خطوة مهمة لا سيما على طريق الشراكة ما بين اليمن والدول المانحة والمجاورة لها.

من جانبها المملكة المتحدة الدولة المستضيفة للمؤتمر أكدت من خلال كلمة جارث توماس وزير التنمية الدولية البريطاني على:

- ارتياح بريطانيا وثقتها في خطوات الإصلاحات الجارية في اليمن ومنها محاربة الفساد والإعلان أن بريطانيا ستدخل في مناقشات للدخول في شراكة مع اليمن على مدى السنوات العشر القادمة.
- التأكيد على أن الدول المانحة ترغب في النظر إلى الخطوات القادمة للإصلاحات اليمنية وما سيؤدي إلى التخفيف من الفقر وتسريع النمو الاقتصادي وتحسين وضع المرأة اليمنية في المجتمع وتوفير فرص التعليم ومجالات العمل لها.
- التأكيد على أهمية مؤتمر لندن لخلق شراكة دولية لدعم التنمية في اليمن.

ثانياً :- كما شكلت الجلسة الافتتاحية دفعة قوية من حيث الإعلان عن تعهدات مالية كبيرة من قبل الدول والجهات المانحة المشاركة في المؤتمر،لاسيما من قبل دول الخليج ،وذلك بهدف ،إنجاح أهداف المؤتمر ،المتمثلة بالأخذ بيد اليمن للانتقال إلى الاقتصاديات المتطورة ،فقد أعلنت المملكة العربية السعودية عن تقديم مساعدة لليمن بمبلغ مليار دولار، وأعلنت دولة قطر

عن تقديم مبلغ ٥٠٠مليون دولار لليمن كمنح وقروض،وأعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة عن تبرعها بمبلغ ٥٠٠مليون دولار،فيما أعلنت سلطنة عمان ،عن تقديم مبلغ ١٠٠مليون دولار ،وأعلنت الكويت عن تقديم ٢٠٠مليون دولار ،ومن جانبها أعلنت بريطانيا استعدادها زيادة مساعداتها لليمن بحلول عام ٢٠١٠ بنحو خمسين مليون جنية إسترليني وبزيادة مائتين وخمسة وعشرين مليون دولار عما كانت علية سابقا.[١] من المعروف أن عقد مؤتمر المانحين في لندن جاء ليؤكد التوجه العملي الذي أقره القادة الخليجيون وذلك في قمتهم السادسة والعشرين، التي انعقدت في أبو ظبي (ديسمبر ٢٠٠٥م).[٢]

ثم إن الفكرة وتحقيقها وشكل إخراجها قد تبلورت في إطار قرارات الاجتماع المشترك لوزراء الخارجية في دورتيه (الرياض – مارس ٢٠٠٦م) و(صنعاء – نوفمبر ٢٠٠٦م)، وكذا في إطار الجهود التي بذلتها اللجان الفنية المشتركة في دورات عملها المتعددة.

وبالتأكيد فإن مؤتمر لندن بمخرجاته التي برز فيها الدور الخليجي كعامل رئيسي وأساسي يعني أن التقارب اليمني الخليجي يسير في اتجاه مرحلة جديدة قائمة على أساس خلق شراكة حقيقية ومتميزة في مختلف المجالات سياسية، أمنية، اقتصادية، علمية وتقنية وشراكة صناعية..الخ، ومن البديهي القول إن مرحلة الشراكة القادمة يجب ألا تبقى محكومة بالحسابات السابقة أو بالعوارض والتقلبات التي قد تظهر هنا أو هناك وهي أمور طبيعية في علاقات الدول والمجتمعات بل وفي علاقات الأفراد والجماعات.

ولكن هذه المرحلة – أعنى مرحلة الشراكة القادمة –يجب أن تتحول في ذاتها إلى حالة من حالات التوحد الذاتي النفسي في إطار شعور كل طرف بأنه جزء لا يتجزأ من الطرف الآخر، اياً كان موقع هذا الطرف أو وضعه وبالتالي توجيه السياسات النظرية والعملية لتصب في سياق تعزيز وتعميق وتقوية هذا الشعور المتبادل أن العمل في هذا الاتجاه سيجعل كل طرف يتعاطى مع الالتزامات المطلوبة منه باعتبارها واجباً وحقاً من حقوق الأجيال القادمة «أجيالنا

[١] محمد محمد الغراسي ،وآخرون،مرجع سابق،ص١٦٦.
[٢] البيان الصحفي للدورة السادسة والعشرون لمجلس التعاون لدول الخليج العربية،أبو ظبي،ديسمبر٢٠٠٥،موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربية، WWW.gcc-sg.org.

وأجيالهم» التي تنتظر من الجيل الحاضر أن يزيل عن كاهلها كل ركام الماضي وتجاذباته ومخلفاته وان لايحملها أكثر مما ينتظرها من مهام وتبعات.[1]

D.M.H.S.R

[1] احمد محمد عبدالغني ،مستقبل العلاقات اليمنية- الخليجية بعد مؤتمر لندن، صحيفة ٢٦سبتمبر، العدد(١٣٠٠)،WWW.26sep.net .

الفصل الرابع:- المواقف الخليجية من انضمام اليمن في منظومة مجلس التعاون

يأتي أهمية هذا الفصل من كونه يبين وبصورة واضحة الاتجاهات الأساسية لقادة وُصناع القرار لدول الخليج العربي وتوجهاتهم من قضية انضمام اليمن إليهم ، وهو ما يؤكد الافتراضات التي ذهبت إليها الدراسة .

وسيتم ذلك من خلال عرضنا لمبحثين يضم الأول المواقف الرسمية الصادرة في صورة قرارات رسمية للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والمبحث الثاني يتضمن التصريحات الرسمية والمواقف الشخصية لقادة وصناع القرار لدول الخليج.

المبحث الأول :- مواقف مجلس التعاون لدول الخليج العربية

خلال القمة السابعة عشرة لقادة دول مجلس التعاون الخليجي التي عقدت بالعاصمة القطرية الدوحة في ديسمبر١٩٩٦م قوبل أول طلب رسمي تتقدم به اليمن للانضمام إلي المجلس بالرفض. ثم صدر قرار المجلس الأعلى في دورته الثانية والعشرين (مسقط ، ديسمبر ٢٠٠١م) المتضمن الموافقة على انضمام اليمن إلى كل من المؤسسات التالية :

* مجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون.

* مكتب التربية العربي لدول الخليج .

* مجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بدول مجلس التعاون.

* دورة كأس الخليج العربي لكرة القدم.

وفي أكتوبر ٢٠٠٢ ، تم التوقيع على اتفاقية بين مجلس التعاون والجمهورية اليمنية تضع آليات محددة للتعاون بين الجانبين تشمل تشكيل مجموعة عمل مشتركة بين الجانبين للخروج بتصورات مشتركة للتعاون. وقد توصلت المجموعة إلى عدة توصيات تم تبنيها تتعلق بإجراءات انضمام اليمن إلى عدد من المنظمات الاقتصادية الأخرى لمجلس التعاون مثل

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، وهيئة التقييس ، كما تم الاتفاق على عقد مؤتمر لاستكشاف فرص الاستثمار في الجمهورية اليمنية لتشجيع القطاع الخاص في دول المجلس على الاستثمار في اليمن.

وفي عام ٢٠٠٥ ، صدر قرار المجلس الأعلى في دورته السادسة والعشرين (أبو ظبي ، ديسمبر ٢٠٠٥) بعقد اجتماع مشترك بين أصحاب السمو والمعالي وزراء خارجية دول المجلس ومعالي وزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية اليمنية لمناقشة التصور اليمني لمتطلبات تأهيله إلى الحد الأدنى من مستوى التنمية السائد في دول المجلس.

وبناءً على قرار المجلس الأعلى عُقد اللقاء المشترك بين أصحاب السمو والمعالي وزراء الخارجية في دول مجلس التعاون ومعالي وزير الخارجية والمغتربين بالجمهورية اليمنية في الأول من مارس ٢٠٠٦ في مقر الأمانة العامة بالرياض ، وتم الاتفاق على تشكيل لجنة فنية من وزارات المالية في دول المجلس ووزارة التخطيط والتعـــاون الدولي في الجمهورية اليمنية والأمانة العامة لمجلس التعاون ، بالاستعانة بالجهات المالية الدولية ، لإعداد الدراسات اللازمة لتحديد الاحتياجات التنموية وتحويلها إلى خطة عمل وبرامج محددة الأبعاد والمدى الزمني وفق برنامج استثماري يغطي الفترة الزمنية من ٢٠٠٦م إلى ٢٠١٥م وتحديد الاحتياجات التمويلية لهذه الخطة ، تمهيداً لعرضها على مؤتمر المانحين المقرر عقده في صنعاء لحشد الموارد اللازمة لتمويل مخرجات الخطة الخمسية لليمن ٢٠٠٦م ــ ٢٠١٠م ، والعشرية ٢٠٠٦م ــ ٢٠١٥م.

وتنفيذاً لذلك ، عقد الاجتماع الأول للجنة الفنية المشار إليها في مقر الأمانة العامة لمجلس التعاون يومي ٨ و ٩ أبريل ٢٠٠٦ ، وحضره وفد من الجمهورية اليمنية برئاسة نائب وزير التخطيط والتعاون الدولي ، وممثلون من وزارات المالية بالدول الأعضاء في مجلس التعاون، والصندوق السعودي للتنمية ، والصندوق الكويتي للتنمية ، بالإضافة إلى ممثلين عن البنك الإسلامي للتنمية ، وصندوق أوبك للتنمية الدوليـــة ، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، والأمانة العامة لمجلس التعاون . وقد وضعت اللجنة الفنية آلية لعملها ضمن جدول زمني محدد لضمان حسن الترتيب لمؤتمر المانحين ، والانتهاء من المهام الموكلة إليها

قبل وقت كافٍ من موعـــد انعقاد المؤتمر في نوفمبر ٢٠٠٦[١]، وقد عُقد مؤتمر المانحين برعاية دول مجلس التعاون في لندن يومي ١٥ و ١٦ نوفمبر ٢٠٠٦ ، وشاركت فيه خمس وعشرون دولة و خمسة عشرة منظمة قدمت تعهدات بلغت حوالي ٤,٧ مليار دولار لتمويل البرنامج الاستثماري لليمن للفترة ٢٠٠٧ ــ ٢٠١٠م . وتلى ذلك تم تقديم تعهدات إضافية ، رفعت إجمالي التعهدات المالية المخصصة لتلك الفترة إلى أكثر من خمسة مليارات دولار.

وبلغت تعهدات دول المجلس المباشرة وغير المباشرة ، من خلال البنك الإسلامي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق أوبك ، أكثر من ٣,٧ مليار دولار لتمويل البرنامج الاستثماري المشار إليه ، أي حوالي ٧٤% من إجمالي التعهدات.

وبعد مؤتمر المانحين عقدت اللجنة الفنية المشتركة عدداً من الاجتماعات بهدف متابعة نتائج المؤتمر وترجمتها إلى واقع ملموس ، وتقوم دول المجلس والأمانة العامة بالتنسيق مع الجانب اليمني والجهات المانحة من خارج دول المجلس بهدف تعزيز آليات التنفيذ . وفيما يلي إيجاز لما تم في هذا المجال:

١. تخصيص المبالغ اللازمة لتنفيذ المشاريع

تم حتى الآن تخصيص حوالي ٢,٦ مليار دولار من إجمالي تعهدات دول المجلس والصندوق العربي والبنك الإسلامي وصندوق أوبك ، أو ما يعادل ٦٧% من إجمالي تعهداتها التي بلغت حوالي ٣,٧ مليار دولار . وتم الاتفاق على أن يتم تمويل أكثر من اربعين مشروعاً وبرنامجاً تنموياً في مختلف مناطق الجمهورية اليمنية ، وتمت برمجة التنفيذ في معظم المشاريع التي اتفق على تمويلها ، حيث طرحت المناقصات للبدء في تنفيذ عدد منها قبل نهاية عام ٢٠٠٧م.

٢. تعزيز قدرة الأجهزة المختصة في الجمهورية اليمنية على التنفيذ والمتابعة والتقييم

تم الاتفاق على عدد من الإجراءات والإصلاحات التي تهدف إلى دعم قدرة الجهاز الفني والإداري في الجمهورية اليمنية على متابعة وتنفيذ المشاريع وفق البرامج الزمنية المتفق عليها في ضوء الزيادة الكبيرة في حجم المساعدات ، حيث إن وتيرة الإنجاز تعتمد على قدرة الأجهزة المختصة على التنفيذ والمتابعة والتقييم . وقد عُقد اجتماع موسع للجهات المانحة والأجهزة اليمنية المختصة في صنعاء في شهر يونيو ٢٠٠٧ تم فيه الاتفاق على عدد من الإجراءات التي تهدف إلى تسريع وتيرة الإنجاز لضمان تنفيذ المشاريع وفق البرنامج الاستثماري والبرامج الزمنية المتفق عليها.

[١] الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ،مرجع سابق.

٣. إنشاء مؤسسة قطر للتنمية في اليمن

وقعت دولة قطر والجمهورية اليمنية في ١٩ يونيو ٢٠٠٧م مذكرة تفاهم بشأن إنشاء "مؤسسة قطر للتنمية في اليمن" والتي تهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن . وتم الاتفاق على أن تقوم المؤسسة بتمويل عدد من المشاريع ضمن تعهدات دولة قطر في مؤتمر المانحين البالغة ٥٠٠ مليون دولار.

مؤتمر استكشاف فرص الاستثمار في اليمن

تنفيذاً لما سبق الاتفاق عليه بعقد مؤتمر لاستكشاف فرص الاستثمار في الجمهورية اليمنية ، فقد عُقد المؤتمر في صنعاء خلال شهر ابريل ٢٠٠٧ ، وشارك فيه ما يزيد على خمس مائة من رجال الأعمال من دول مجلس التعاون . واستعرض المؤتمر فرص الاستثمار المتاحة في اليمن ، وتم على هامشه توقيع العديد من الاتفاقيات الاستثمارية في اليمن.[١]

D.M.H.S.R

[١] الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ،مرجع سابق.

المبحث الثاني :- التصريحات الرسمية لقادة وصُناع القرار في دول الخليج

في هذا المبحث نستعرض تحليل لأهم التصريحات الرسمية لقادة وصُناع القرار في دول الخليج واعتمدنا على المعلومات التي تم التحصل عليها من خلال مقابلاتنا مع سفراء دول الخليج لدى اليمن وكذا مجموعة من المراجع وتم تحليل المعلومات التي تم تحصيلها كالتالي:-

هناك شريحة مثقفة في دول الخليج لها أصوات وحتى إن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز كثيرا ما يتحدث حول هذا الأمر حتى في مجلسة الخاص يؤكد علية ويدعو له ولكن طبعا هناك إجراءات ودراسات يبدوا انه لا بد أن تسبق أو تمهد لهذا الأمر بصورة كاملة وهذا على المستوى الرسمي

ويؤكد الباحث والأكاديمي السعودي الأستاذ الدكتور موسى مبروك عسيري –أمين مكتب التعاون الخليجي –بالشقيقة المملكة العربية السعودية –أن انضمام اليمن إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية عملية تكاملية لمجموعة المنطقة وانه قد آن الأوان لانضمام اليمن إلى المجلس الخليجي ..مشيرا إلى أن اليمن هي البوابة الجنوبية للجزيرة وطبيعة واقعها ينعكس بدورة على دول الخليج العربي ،مما يجعل هذا الانضمام يكتسب الكثير من الأهمية ،إضافة إلى أن هناك جملة من المعطيات تؤكد هذه الأهمية والضرورة ،ويرى الباحث السعودي بان انضمام اليمن أصبح قناعة راسخة لدى الكثير من الفعاليات والنخب الخليجية وان هناك في الحقيقة أصوات كثيرة تنادي بأنة أن الأوان لانضمام اليمن إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وهو يرى بان" اليمن هو العمق الاستراتيجي لدول الخليج العربية ..أيضا القوة البشرية في اليمن هي ثروة يمكن كثيرا الاستفادة منها ، فاعتمادنا على القوى البشرية اليمنية سيحل لنا في دول الخليج الكثير من المشاكل وكثيرا من الإرهاصات الداخلية الناتجة عن هذه العمالة الأجنبية التي تكاد في بعض دول الخليج تفوق عدد السكان وهذا شيء مخيف وقد سبق أن أشار إلى هذا الموضوع أستاذنا الفاضل الدكتور عبدالله النفيسه والأستاذ الدكتور محمد المسفر في قطر والدكتورة موزة غباش من دولة الإمارات العربية المتحدة وفاطمة الصويغ

والإعلامية عائشة عبد اللطيف من البحرين وآخرون كثر قرعوا الجرس بان هناك خطرا من توافد هذه العمالة الأجنبية ويرى بأنه أصبح لهذه العمالة الحق بان تنادي بعمل نقابات نتيجة عددها الكبير جدا..ناهيك عن أن هناك جرائم منظمة لها اتصال بالعملية التقنية ،وبالاتصالات الحديثة علاوة على ما تؤثر هذه العمالة من جوانب عقائدية وأخلاقية وتفشي الجريمة بكل أنواعها وهذا أيضا جزء بسيط من الهم الذي نحس بة ،وتصير العمالة اليمنية أكثر قربا وأكثر لحمة وتفهما للبيئة ،لان بيئتنا واحدة وثقافتنا العربية واحدة وكذا تاريخنا وقبل كل ذلك عقيدتنا".[1]

ومن هنا نرى بأن الخليجيين أنفسهم صاروا أكثر حماسة من اليمنيين في مسألة التسريع بانضمام اليمن إلى مجلس التعاون،فهناك ما ينسب إلى أمير دولة قطر في تأكيده دعم انضمام اليمن الكامل لمجلس التعاون الخليجي، وهناك مبادرة سعودية قدمها الملك عبدالله تدعو لانضمام اليمن الكامل لمجلس التعاون.[2]

أذا عدنا قليلاً إلى الخلف، أي إلى تاريخ لم يمرّ عليه الزمن بعد، نجد أن قطر كانت الدولة الوحيدة التي شجّعت منذ العام ١٩٩٦ على انضمام اليمن إلى مجلس التعاون آخذة في الاعتبار أن اليمن تشكّل العمق الإستراتيجي لدول مجلس التعاون وأن ما يقال عن أنها ليست دولة خليجية كلام فارغ ليس ألاّ.

ولقد أكد الملك فهد بن عبدالعزيز حينها على ضرورة تأهيل اليمن للانضمام إلى دول الخليج وتوجيه الصناديق الخليجية لدعم برامج التنمية في اليمن وتأهيل الاقتصاد اليمني للاندماج في اقتصاديات دول الخليج مما يعني أن تخطي اليمن للمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها سوف يجعل من اليمن عضوًا فاعلاً في المنظومة الخليجية، ويسهم بشكل إيجابي على المستوى الأمني والسياسي والاقتصادي فيها.

[1] د. موسى مبروك عسيري ،أمين مكتب التعاون الخليجي –بالشقيقة المملكة العربية السعودية ،مقابلة أجراها وديع العبسي ،انضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي ضرورة إستراتيجية لجميع دول المنطقة ، جريدة الثورة ، الاثنين٢/ يونيو/٢٠٠٨م العدد(١٥٩٠٩)،ص٩.

[2] أمن الخليج العربي Gulf security، ،اليمن ودول مجلس التعاون،مرجع سابق.

وقد جسدت المملكة العربية السعودية تلك الخطوة من خلال تفعيل اجتماعات مجلس التنسيق اليمني–السعودي الذي شلت حركته إبان عقد التسعينات من القرن الماضي–وبشكل دوري وكل ستة أشهر بدلاً من عام، ليعمل على تسريع الخطى في اختصار عامل الزمن لتحقيق الانضمام الكامل لليمن بموجب تقرير الشراكة بين الدولتين وفتح العديد من مجالات التعاون في قطاعات التنمية والاستثمار واتخاذ الخطوات الجادة في البناء ومن المؤشرات التي تؤكد توثيق علاقة البلدين وسيرها في خط تطوري متنامٍ ومستمر، تلك الزيارات المتبادلة المطَّردة بين القيادات السياسية وكبار المسئولين السياسيين بين الجانبين لتبادل وجهات النظر في القضايا العامة والخاصة وتطوير علاقة البلدين كما استطاع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز إن ينقل العلاقات اليمنية– السعودية نقلة نوعية من خلال سياساته الهادئة والمتزنة التي يبديها تجاه اليمن خاصة، إيماناً منه بأن الروابط التاريخية والثقافية والجغرافية التي تربط اليمن بالسعودية تجعل من الدور السعودي تجاه اليمن مسؤولية تاريخية قبل ان تكون غاية إنسانية ولعل ذلك واضح في التصريح الذي أدلى به في مؤتمر صحفي عقد في الرياض بتاريخ ١٦/٥/٢٠٠٦م، والذي عبر فيه بقوله:"ما من شك شئنا أم أبينا أن اليمن جزء من الأمة العربية والإسلامية وجزء من الخليج. واليمن أصل العرب وهذا أمر ليس فيه كلام، وهو الرحم الذي خرج منه العرب".[١]

أما فيما يخص المواقف الكويتية فاني اعتقد – في ضوء محدودية المساهمة الكويتية في مؤتمر المانحين، وعلى ضوء قراءة واقع المساهمات الكويتية في عملية التنمية في مجتمعنا اليمني طيلة المراحل التاريخية السابقة على سنة ١٩٩٠م – بأن الدبلوماسية اليمنية والكويتية يتوجب عليهما فتح قنوات للحوار الجدي لمحاولة إعادة الأمور إلى سابق عهدها من التعاون الوثيق لما فيه مصلحة شعبي البلدين.[٢]

والشيخ عبدالله بن زايد، وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة يقول:«إن هذا اللقاء يؤكد على الأهمية التي توليها دول مجلس التعاون للعلاقات المتميزة مع اليمن، خاصة وان دول المجلس ترتبط بعلاقات تاريخية وشراكة إستراتيجية مع اليمن، كما يؤكد على اهتمام

[١] د.خالد محمد الفهد، مرجع سابق.
[٢] د.طارق المنصوب،مرجع سابق.

دول المجلس بمستقبل اليمن والحرص على المساهمة الفاعلة في تحقيق وتطوير برامج التنمية في مختلف المجالات».[1]

كما يرى الاكاديمي والكاتب الدكتور حسن قايد الصبيحي عن رؤيتة لمستقبل انضمام اليمن "في حقيقة الأمر أتصوّر بدايةً أنه لا يُعقل أن يوجد إنسان منصف لا يرى بضرورة يعني تشجيع أو دعم أي اتجاه للتضامن أو للتوحيد أو للاتحاد بين دولة عربية ودولة عربية أخرى، أو دولة عربية وتجمّع عربي آخر، وإذا وضعنا في الاعتبار بعض المتغيّرات الحالية كـــ.. مثلاً وجود التكتلات الكبرى مثلاً التي تسود الآن في أجزاء كبيرة من هذا العالم، ووجود القوميات الكبرى أيضاً، أيضاً الأوضاع الأمنية التي تعيشها الآن منطقة الـــ.. المنطقة نفسها وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، هذه المسائل كلها موجبات بالفعل لفتح المجال لمزيد من التضامن، ولمزيد من دخول دولٍ أخرى في مجلس التعاون الخليجي ومن باب أولى اليمن، اليمن معروف أنها امتداد جغرافي، امتداد بشري عادات وتقاليد واحدة، لا أظن أن هناك شيئاً يُفرّق ما بين يمني وعُماني وسعودي ودولة.. وإماراتي وما إلى آخره، أيضاً اليمن الآن زادت أهميتها أكثر بعد حدوث هذه المتغيّرات اللي هي مرتبطة بالأوضاع الأمنية، لأن اليمن فيه عنده أيضاً ما يقدّمه لمجلس التعاون الخليجي، إذا كان مجلس التعاون الخليجي يستطيع أن يقدّم لليمن الكثير، فاليمن أيضاً من باب أولى يستطيع أن يقدم لمجلس التعاون الخليجي الكثير، هناك النموذج الأوروبي على سبيل المثال، يعني إذا كان نحن فيه طبعاً بعض التحفّظات اللي يطرحها بعض المسؤولين وبعض المثقفين".[2]

حينما قلت في البداية أن مخرجات مؤتمر لندن تؤكد أن التقارب اليمني– الخليجي يسير في اتجاه مرحلة جديدة قائمة على أساس خلق شراكة حقيقية، استندت في ذلك إلى طروحات الأطراف الخليجية داخل مؤتمر لندن، والتي عبرت بوضوح عن أهمية تأهل اليمن، وبالتالي اندماجه في إطار المنظومة الخليجية.. فوزير خارجية دولة قطر في إطار الإعلان عما

[1] احمد محمد عبدالغني ،مرجع سابق.
[2] مقابلة أجرتها محطة العربية ، اسم البرنامج: بالمرصاد: القمة الخليجية الـ ٢٥ تحديات وتوقعات ، مقدم البرنامج: منتهى الرمحي، تاريخ الحلقة: الخميس 16/12/2004.موقع الكتروني WWW.alarabiya.com .

ستقدمه قطر يقول:«ونحن نعتقد من ذلك بان استقرار اليمن سياسياً واقتصادياً مهم لمنطقة الخليج العربي والمنطقة المحيطة بها».[1]

من جهته الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربي عبد الرحمن بن حمد العطية أكد أن هناك رؤية واضحة بما يشبه خارطة طريق ستقود اليمن للاندماج في إقتصاديات دول الخليج، وقال في مؤتمر صحافي في ختام أعمال المؤتمر: "نحن لدينا رؤية واضحة ومشتركة، وهذه الرؤية بكل تأكيد هي بمثابة خارطة طريق ستقود بلا شك إلى الاندماج الإقتصادي، وخطونا الآن خطوات عديدة بدءاً من اللقاءات الوزارية المشتركة مروراً بمؤتمر لندن للمانحين، والآن نحن نجتمع في إطار البعد الشعبي الذي ينطلق من اللقاءات التي تجري بين رجال الأعمال والمستثمرين والمهتمين بالإقتصاد اليمني من دول مجلس التعاون وأشقائهم في اليمن، لذلك هناك خارطة طريق ستقود إلى الإندماج لأنه في حقيقة الأمر الجغرافيا والتقارب وكل المعطيات الحقيقة تدلل على أن هذه الحقيقة لا يمكن الابتعاد عنها". وأكد العطية أن النجاح الذي حققه المؤتمر يتطلب التواصل والاستمرارية وستكون هناك متابعة لنتائجه لعكسها على الواقع بالتنسيق بين الأمانة العامة لمجلس التعاون مع الهيئات والوزارات المختصة وهيئة الاستثمار والقطاع الاقتصادي في الأمانة العامة لمجلس التعاون لوضع تقرير يتضمن تقييماً للنتائج التي سوف يبنى عليها ما سوف يتم متابعته من قبل الأجهزة الرسمية على الأقل في الجانب الخليجي والجانب اليمني.

ويذهب إلى أن دخول اليمن إلى مجلس التعاون قد لا يشكك فيه أحد لوجود نوايا خليجية صادقة، ويبقى على الجانب اليمني أن يثبت رغبة واضحة في الإنضمام من خلال تنفيذ ما التزم به في المؤتمر، إضافة إلى تلبية شروط المانحين لا سيما مكافحة الفساد وهو الأمر الأصعب على الحكومة الجديدة وعلى قيادة البلاد ممثلة برئيس الجمهورية إذ أنه من غير المنطقي قدرة الحكومة في فترة بسيطة مكافحة مرض قد وصل إلى النخاع في أجهزة ومرافق الدولة من أعلى الهرم وحتى أسفله.[2]

[1] احمد محمد عبدالغني ،مرجع سابق.
[2] هاني عبد الودود الجبلي،مرجع سابق.

D.M.H.S.R

الخاتمة :-

نخلص من ذلك أن اليمن بما لعبته من دور فاعل في محيطها الإقليمي خلال أل ١٩ عاما من عمر وحدتها المباركة انبثق عنه ارتباطها بعلاقات قوية مع جميع دول المنطقة قد أضحت معه عاملا مهما من عوامل الاستقرار الإقليمي ومعطاً إيجابيا لإحداث الوفاق الإقليمي والانتقال بشعوبها نحو مستقبل أفضل رغم كل المعوقات المعترضة مسار توجه اليمن نحو الأقلمة السياسية والتي استطاعت بحكمة وحنكة قائدها التاريخي تعديها وفك عقدها .

رغم المعوقات السابق ذكرها ، فاليمن يقوم حاليا بتنفيذ ما تفق عليه مع المجلس حول تأهيل اقتصادها وفق برنامج استثماري حتى العام ٢٠١٥م بتكلفة إجمالية تصل إلى ٤٨ مليار دولار، وإذا تعذر عليها ذلك فعلى دول الخليج أن تساعدها لتحقيق التنمية المستدامة من خلال مشروع ما رشال خليجي كالذي قامت به الولايات المتحدة لإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية ، او كقيام الاتحاد الأوروبي بإعادة تأهيل الدول الأوروبية الاشتراكية في مطلع التسعينات . أما فيما يخص اختلاف النظام السياسي فإن دول مجلس التعاون نفسه بينها من الفروقات السياسية ونظم الحكم والمجالس المعينة والمنتخبة القدر الكبير ، كما أن دول المجلس واليمن تدعيان أن نظام الحكم فيهما ديمقراطي وعليه فالديمقراطية عند تحققها ستصبح هي القاعدة المشتركة بين الطرفين بغض النظر عن هيكل المؤسسة كما هو حاصل في الديمقراطية الملكية في بريطانيا والديمقراطية الجمهورية في الولايات المتحدة .

إن أسوأ ما يمكن أن نتصوره أن تلعب دول مجلس التعاون دور أوروبا في إذلالها لتركيا منذ عام ١٩٦٣م وتغييرها مطالب التأهيل كلما اقتربت تركيا من بوابة نادي الأغنياء[١]

والمتأمل اذاً في الأبعاد الأمنية التي شكلت السياسة اليمنية عبر ملف انضمامها للمجلس سيلاحظ بوضوح مدى الارتباط العضوي بين القطري الخاص باليمن وأمنها واستقرارها والمنبثق بالأساس من الأهمية الجيوبوليتكية التي تخلق تفرداً واضحاً لليمن على مستوى

[١] أمن الخليج العربي Gulf security، ،اليمن ودول مجلس التعاون، مرجع سابق.

المنطقة، وبين القومي من خلال الوجود الخليجي والحرص اليمني – الخليجي المشترك على تعزيز الأمن القومي العربي والخليجي ، لاسيما في ظل وجود تهديدات صهيونية وتحالفات إقليمية تمس بحق الأمن القومي العربي في منطقة البحر الأحمر بجزرة المترامية الأطراف. ويتداخل البعد القومي مع الإقليمي لمسوغات تحتمها ظروف المنطقة عبر التواجد اليمني الفاعل في المجلس، وبين الدولي الذي نقراء فيه رغبة يمنية في توفير متطلبات حرية الملاحة الدولية في باب المندب والمدخل الجنوبي للبحر الأحمر وتعزيز النهج الاستقلالي الرامي إلى الاحتفاظ بعلاقات متوازنة مع القوى الدولية الفاعلة ذات المصالح الواسعة في الإقليم مع تحاشي الوقوع في شراك التبعية التي تحاول أن تنصب فخاخها هذه القوى وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية التي أصدرت بعض القوانين التي تخولها مزيد من التدخل في الشؤون لمعظم دول المنطقة.

بيد أن المصلحة الوطنية العليا لليمن، وكذا المصالح الوطنية للدول الأطراف في المجلس تقتضي تطوير البنية الأمنية الواردة في النظام الأساسي، من خلال تطوير طبيعة الالتزامات الأمنية المشتركة في المستقبل إذا ما اتضح للأطراف جدوى هذا التوحد وفاعليته في تحقيق الأهداف التي ينشدها كل طرف، وإحداث نقله نوعية في أداءه من خلال تطوير مؤسساته لتتجاوز صيغة التفاهمات السياسية إلى صيغه أكثر تقدماً من الناحية الأمنية تأخذ على عاتقها وظيفياً مهمة تحقيق أمن الأطراف بصورة جلية.

لابد أن نشير إلى اختلاف المفاهيم والرؤى السياسية حول مضمون أمن الخليج باختلاف الأطراف المؤثرة فيه قديماً وحديثاً ،والتي تتفق على أنه ينطلق مما يحقق مصالحها،و لإختلاف هذه المصالح يختلف المفهوم،وهو يختلف باختلاف المرحلة الزمنية، ومن ثم فهو متحرك وبعيد عن الثبات متأثر باللاعبين والزمان مع ثبات الملعب وهو الخليج العربي.

ومن وجهة نظري، فان هناك دورا مكملا للدور الأمريكي تستطيع أن تلعبه أوروبا في المنطقة فأوروبا من خلال علاقاتها عبر الأطلسي تتقاسم مجموعة من القيم والأهداف المشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية التي منها الحفاظ على الأمن والاستقرار في هذه المنطقة الحيوية للعالم.ومن هذا المنطلق ركزت دول مجلس التعاون على تطوير شراكة

إستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي تستطيع من خلالها مناقشة قضايا مكملة لأمن الخليج.ومن هذه القضايا عملية السلام في الشرق الأوسط والمسألة العراقية وإيران.

فبالنسبة لعملية السلام في الشرق الأوسط فإن هناك اتفاقا بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي على وجهة النظر القائلة بأن التوصل إلى حل دائم وعادل للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي مهم لاستقرار المنطقة بما فيها منطقة الخليج وإن السلام ضروري لوضع نظام أمني أوسع في منطقة الشرق الأوسط.

تم بحمد الله ،،،

D.M.H.S.R

D.M.H.S.R

الملاحق:-

ملحق (١)

أهم حوادث الاغتيالات السياسية خلال عام ١٤١٢هـ

١٩٩١- ١٩٩٢م

م	التاريخ	الحدث
١	١٢ صفر ١٤١٢هـ ٢١ أغسطس ١٩٩١م	ـ إطلاق النار على مسؤول كبير من حزب المؤتمر الشعبي.
٢	٤ ربيع الأول ١٤١٢هـ ١١ سبتمبر ١٩٩١م	ـ إطلاق النار على الأمين العام لحزب التجمع الوحدوي اليمني.
٣	١٦ ربيع ثاني ١٤١٢هـ ٢٢ أكتوبر ١٩٩١م	ـ نجاة الشيخ عبدالله الأحمر من محاولة لاغتياله.
٤	٣ ديسمبر ١٩٩١م	ـ إطلاق النار على مدرسة في مدينة الراهدة وجرح ثمانية طلاب.
٥	٣ جمادى ثاني ١٤١٢هـ ٩ ديسمبر ١٩٩١م	ـ اغتيال السكرتير الثاني لمنظمة الحزب الاشتراكي.
٦	٢ رمضان ١٤١٢هـ ٥ مارس ١٩٩٢م	ـ مقتل ٣ ضباط في مقر رئاسة الدولة بتهمة التزوير.
٧	١٦ رمضان ١٤١٢هـ ١٩ مارس ١٩٩٢م	ـ محاولة اغتيال عضو بارز في الحزب الاشتراكي.
٨	١ شوال ١٤١٢هـ ٣ أبريل ١٩٩٢م	ـ اغتيال عضو بالحزب الاشتراكي في صعدة.

D.M.H.S.R

٩	٤ ذو القعدة ١٤١٢هـ ٤ مايو ١٩٩٢م	ـ اغتيال عضو بالحزب الاشتراكي في صعدة أيضاً.
١٠	١٠ ذو القعدة ١٤١٢هـ ١١ مايو ١٩٩٢م	ـ محاولة تفجير منزل سالم صالح عضو مجلس الرئاسة.
١١	١٥ ذو القعدة ١٤١٢هـ ١٦ مايو ١٩٩٢م	ـ اغتيال عضو بالحزب الاشتراكي في مدينة أب.
١٢	١٨ ذو القعدة ١٤١٢هـ ١٩ مايو ١٩٩٢م	ـ محاولة تفجير منزل رئيس الوزراء (وهو من الحزب الاشتراكي).
١٣	٢٦ ذو القعدة ١٤١٢هـ ٢٧ مايو ١٩٩٢م	ـ صدامات مسلحة في منطقة الجوف بين جنود من القوات المسلحة وبعض الهالي.
١٤	١٤ ذو الحجة ١٤١٢هـ ١٧ يونيه ١٩٩٢م	ـ اغتيال هاشم العطاس شقيق رئيس الوزراء.
١٥	٢١ ذو الحجة ١٤١٢هـ ٢٢ يونيه ١٩٩٢م	**ـ مقتل عقيد بالجيش وعضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي لرفضه إبراز تحقيق شخصيته لشرطي.**
١٦	٢٣ ذو الحجة ١٤١٢هـ ٢٤ يونيه ١٩٩٢م	**ـ مصرع عضو بالحزب الاشتراكي وأحد رجال الأمن في هجوم مسلح على مقر للحزب الاشتراكي بحجة.**
١٧	٢٤ ذو الحجة ١٤١٢هـ ٢٥ يونيه ١٩٩٢م	**ـ محاولة اغتيال محافظ حجة على يد أحد الضباط.**

D.M.H.S.R

تابع جدول أهم أعمال الشغب خلال عام ١٤١٢هـ١٩٩١ـ ١٩٩٢م

م	التاريخ	نوع الشغب	السبب المباشر له
١	١٤ ربيع الثاني ١٤١٢هـ ٢٠ أكتوبر ١٩٩١م	مظاهرة مصحوبة بأعمال عنف وتخريب	ـ مقتل ضابط مرور على يد عقيد من الجيش لتجاوز الأخير الإشارة الحمراء.
٢	١٥ ربيع الثاني ١٤١٢هـ ٢١ أكتوبر ١٩٩١م	استمرار المظاهرة وأعمال العنف.	ـ استمرار التظاهر وأعمال الشغب للسبب نفسه.
٣	١٨ جمادي الأول ١٤١٢هـ ٢٣ نوفمبر ١٩٩١م	محاولة تخريب باستخدام أسلحة خفيفة في حضر موت.	ـ محاولة بعض الجهات غير المعلومة لترويج أسلحة في اليمن.
٤	١٠ جمادى الثاني ١٤١٢هـ ١٦ ديسمبر ١٩٩١م	مظاهرة مصحوبة بالصخب وأعمال التخريب.	ـ سقوط قتيل من عمال البلدية برصاص ضابط بحرية.
٥	١٥ رمضان ١٤١٢هـ ١٩ مارس ١٩٩٢م	شغب أثناء مباراة رياضية وهتافات ضد الوحدة.	ـ فوز نادي أهلي صنعاء على نادي التلال العدني في عدن.
٦	١٨ شوال ١٤١٢هـ ٢٠ أبريل ١٩٩٢م	احتجاز السفير السعودي في اليمن.	ـ طلب فدية مليون دولار.
٧	٩ ذو القعدة ١٤١٢هـ ١٠ مايو ١٩٩٢م	ضبط أسلحة مع مجموعة مشبوهة.	ـ تم ضبط ٧٧ مسدس كاتم صوت في طريقها لمدينة عدن.
٨	٢٠ ذو الحجة ١٤١٢ هـ ٢٠يونيه ١٩٩٢م	اقتحام مقر الحزب الاشتراكي في محافظة صعدة.	ـ التهديد بشن حرب ضد أي شخص ينتمي للحزب الاشتراكي.

D.M.H.S.R

D.M.H.S.R

المراجع والمصادر

أولاً:- الكتب العربية والمترجمة والأجنبية:-

١. حسن الظاهر، "السياسة الخارجية اليمنية في ضوء الميثاق الوطني: خمس ركائز وخمس دوائر"، المستقبل العربي (العدد ٦٥ ١٩٨٤) .

٢. علي عبد القوي الغفاري. الوحدة اليمنية: الواقع والمستقبل،(صنعاء:مؤسسة الكتاب المدرسي،١٩٩٧).

٣. د.عبدالله حسين بركات،مسار يماني فصول من الذاكرة،(ط ١)، ٢٠٠٣م.

٤. خالد بن محمد القاسمي ،الوحدة اليمنية كفاح شعب ووطن،(ط ١)–دمشق–١٩٩٨م.

٥. عبد العزيز المهنا. اليمن من النافذة: إطلالة على تطور العلاقات بين المملكة العربية السعودية واليمن من عهد الإمامة وحتى عام ١٩٩٠. (الرياض: دار الهلال١٩٩١) .

٦. د. محمد عبدالرحمن البيضاني ،مأزق اليمن في صراع الخليج ،(القاهرة: دار المعارف، ط٤، ١٩٩١).

٧. د.خديجة عبدالله الماوري ،السلطة المحلية والقبلية في اليمن دراسة تحليلية مقارنة ،بدون تاريخ.

٨. د.يحي احمد الوشلي،اليمن دراسة في سياسة بناء قوة الدولة –دراسة جيوستراتيجية،(ط–١–٢٠٠٧).

٩. محمد ناصر بن ناصر حسن هادي ، عمالقة الوحدة اليمنية –في التاريخ القديم والحديث والرد على مزاعم الخضري،(ط–١– ٢٠٠١م) ،مركز عبادي للدراسات والنشر.

D.M.H.S.R

١٠. محمد محمد الغراسي ،وآخرون،مؤتمر المانحين للجمهورية اليمنية –لندن ١٥-١٦نوفمبر ٢٠٠٦م،وكالة الأنباء اليمنية سبأ.

١١. د.صباح محمود محمد ،الأمن الإسلامي دراسات في التحديات الجيوبوليتيكية ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،مركز الدراسات والبحوث اليمني ،(ط-١- ١٩٩٤م-١٤١٥هـ) .

١٢. د.قصي كامل صالح شبيب،أهمية مضيق باب المندب في التاريخ الحديث والمعاصر ،(ط-١- ١٩٩٤)،مركز الدراسات والبحوث اليمني.

١٣. عبد الجليل زيد مرهون : أمن الخليج بعد الحرب الباردة، دار النهار،(ط١، بيروت، ١٩٩٧) .

١٤. صالح القاضي ،قضايا سياسية –قراءة عادية لملفات سياسية،العرب وروسيا ...الثوابت والمتغيرات ، الهيئة العامة للكتاب ٢٠٠٦م.

١٥. صالح القاضي ،مرجع سابق ،العلاقات العربية الأمريكية .

١٦. صالح القاضي ،مرجع سابق ،تدجين الشعوب .

١٧. صالح القاضي ،مرجع سابق،سيناريوهات غامضة..

١٨. صالح القاضي ،مرجع سابق ، العلاقات العربية الأمريكية .

١٩. عبد الله الأشعل: قضية الحدود في الخليج العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٧٨.

٢٠. Karl W. Deutsch. Political Community at the International Level: Problems of Definition and Measurement. (Garden City, N.Y., Doubleday, 1954) pp. 34-44

٢١. جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف ،النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. ترجمة وليد عبد الحي، (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٥)،ص ٢٧٥.

٢٢. Michael C. Hudson. Arab Politics: the Search for Legitimacy. ((New Haven: Yale University Press, 1977.).

٢٣. Ernst B. Haas. The Uniting of Europe: Political, Social and Economic Forces, 1950-57 (London: Stevens, 1958)

٢٤. R. J. Harrison. Europe in Question: Theories of Regional Integra on (London. 1974)

٢٥. Ernst B. Haas. Beyond the Nation-state: Functionalism and International Organization. (Stanford, Calif.: Stanford Univ. Press, 1964)

٢٦. C. Pentland. International Theory and European Integration. (London,: Free Press, 1973)

٢٧. Amitai Etzioni. Political Unification: A comparative Study of Leaders and Forces. (New York: Holt, Rinehart &winston, Inc., 1965)

٢٨. إسماعيل صبري مقلد. نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة. (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٨٢).

٢٩. Hans J. Morgenthau Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace. (New York: Alfred A. Knopf, 1978).

٣٠. إسماعيل علي سعد. نظرية القوة: مبحث في علم الاجتماع السياسي.(الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٦).

٣١. قائد الشرجبي. القرية والدولة في المجتمع اليمني. (بيروت: دار التضامن للطباعة والنشر والتوزيع، ط-١ ١٩٩٠).

٣٢. محمد علي محمد وعلي عبد المعطي محمد. السياسة بين النظرية والتطبيق. (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٥).

٣٣. نديم البيطار، من التجزئة إلى الوحدة: القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوحدوية،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط-٣، ١٩٨٢).

ثانياً:- الدوريات:-

٣٤. د/جميل عائد على الجبوري ،دور الرئيس علي عبدالله صالح في تحقيق الوحدة اليمنية ،مجلة دراسات يمنية العدد ٧٤،مركز البحوث والدراسات اليمني .

٣٥. د.مصطفى احمد عبود –قسم العلوم السياسية جامعة الكويت،اليمن ومجلس التعاون الخليجي،دراسات يمنية ،مجلة تصدر عن مركز الدراسات والبحوث اليمني ،العدد ١٩– يناير،فبراير،مارس/١٩٨٥.

ثالثاً:- المحاضرات:-

٣٦. د.جلال فقيرة، اتجاهات السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية، ورقة مقدمة إلى الندوة الفكرية التي نظمها معهد الميثاق للدراسات والبحوث والتدريب بمناسبة العيد الوطني السابع عشر، صنعاء – ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٧.

رابعاً:- الصحف العربية والمحلية:-

٣٧. محمد إبراهيم الحلوة. "الجديد في الوحدة اليمنية: دراسة في عوامل ومشاكل الوحدة اليمنية". مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، (العدد ٦٧ أكتوبر ١٩٩٢) .

٣٨. د. موسى مبروك عسيري ،أمين مكتب التعاون الخليجي –بالشقيقة المملكة العربية السعودية ،مقابلة أجراها وديع العبسي ،انضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي ضرورة إستراتيجية لجميع دول المنطقة ،جريدة الثورة ،الاثنين٢/يونيو/٢٠٠٨م العدد(١٥٩٠٩).

٣٩. صرح بذلك الدكتور عبدالكريم الإرياني وزير خارجية الشطر الشمالي آنذاك، مؤكداً رفض السلطة في الشطر الجنوبي الاستغلال المشترك للثروات الطبيعية. في جريدة الحوادث (١٩٨٨/٣/١٨).

خامساً:-مصادر شبكة المعلومات:-

٤٠. الوحدة اليمنية والحرب الأهلية (١٩٩٤)،**القسم الأول** :الوحدة اليمنية"انجازاتها،وتداعياتها"،موقع الكتروني www.ALMoqatel.com.

٤١. سعاد عبدالله ،الوحدة اليمنية مقوماتها،اتجاهاتها ومستقبلها(١٩٩٠-١٩٩٤)،موقعwww.Sad2020.maktoobblog.com.

٤٢. الوحدة اليمنية والحرب الأهلية (١٩٩٤) ،**القسم الثالث** ،مراحل الوحدة اليمنية ،موقع الكترونيwww.ALMoqatel.com""،

٤٣. الوحدة اليمنية والحرب الأهلية (١٩٩٤) ،**القسم السابع** ،تحديات الوحدة اليمنية ،موقع الكترونيwww.ALMoqatel.com""

٤٤. د.عبد الله الفقيه ، العلاقات اليمنية الأمريكية بين الاستمرار والتغير،صحيفة الوسط اليمنية ، الأربعاء -٢٤ مايو ٢٠٠٦،موقع الكتروني -WWW.alwasat ye.net .

٤٥. هاني عبد الودود الجبلي،العلاقات اليمنية الخليجية...تاريخها ومستقبلها،مركز الجزيرة العربية للدراسات والأبحاث،العدد٩،موقع الكتروني -WWW.aljazeera online.net .

٤٦. د. خالد محمد الفهد، العلاقات اليمنية – الخليجية بين العمومية والخصوصية،مقالة في صحيفة ٢٦سبتمبر،العدد ١٢٩٥،موقع الكتروني WWW.26sep.net .

٤٧. زيد يحي المحبشي،الوحدة اليمنية ودورها الإقليمي،تمت كتابة ونشر هذا المقال في ٢٠٠٨/٥/١٠م،موقع مكتوب WWW.maktoobblog.com .

٤٨. د.ابوبكر القربي، حوار: اليمن تمثل العمق الإستراتيجي لدول الخليج ولابد من إستراتيجية لأمن الجزيرة، الخميس، ٠٨-نوفمبر-٢٠٠٧،مؤتمر نت،WWW.almotamar.net.

٤٩. أمن الخليج العربي Gulf security ،الخليج العربي و مفهوم الأمن Sunday, August 19, 2007، gulfsecurity@gmail.com.

٥٠. د.حسن الأنصاري،الرؤى الأمنية في منطقة الخليج عرض ، جامعة قطر،موقع المركز.

٥١. المركز العربي للدراسات المستقبلية، مقومات الأمن الاجتماعي في المجتمع الخليجي رؤية استقرائية تكاملية،موقع المركز WWW.mostakbaliat.com .

٥٢. العميد «جو» عبد العزيز عبدالله آل،ورقة عمل بعنوان" مجلس التعاون الخليجي، إيران والولايات المتحدة، رؤية تحليلية"، الشرق القطرية / ٢١-٣-٢٠٠٧،موقع الكتروني WWW.qatar-conferences.org .

٥٣. فكري عبد المطلب، الأدوار السعودية في الخليج بين المطامع النفطية والتحالفات الأمريكية،موقع مركز دراسات يافا.

٥٤. رضوى عمار، أمن الخليج والدور الأمريكي تقرير واشنطن،موقعWWW.Saudiinfocus.com

٥٥. إيران والبحرين.. والأمن العربي المهدد!! ،التاريخ: ٢٠٠٧/٠٧/١٣ |القراء:٣٥٧٤|،مجلة العصر،موقع الكتروني WWW.ALmokhtasar.com.

٥٦. شاهر الأحمد ،الإمارات وإيران بين خلاف الجزر والمحفزات الاقتصادية ، الجزيرة نت، موقع الكتروني WWW.ALjazeera.net .

٥٧. حسام حمدان، العلاقات السعودية الإيرانية.. تقهقر بعد تقدم،الجزيرة نت، WWW.ALjazeera.net.

٥٨. حسام حمدان، لقاء بين أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني (يسار) والمرشد الأعلى للثورة الإسلامية الإيرانية علي خامنئي بطهران (الفرنسية-،قطر وإيران.. علاقات متميزة على ضفتي الخليج، الأربعاء ١٤٢٨/١/٢٧ هـ - الموافق٢٠٠٧/٢/١٤،الجزيرة نت، WWW.ALjazeera.net.

٥٩. مراد هاشم، مراسل قناة الجزيرة في اليمن،العلاقات الإيرانية اليمنية، اليمن وإيران.. من التأييد إلى التذبذب والاستعداء، لأربعاء ١٤٢٨/١/٢٧ هـ - الموافق٢٠٠٧/٢/١٤،الجزيرة نت، WWW.ALjazeera.net.

٦٠. خيرالله خيرالله ،الخليج واليمن... والمركب الواحد ،الأربعاء، ٢٣-إبريل-٢٠٠٨،إيلاف ،موقع الكتروني WWW.elph.com .

٦١. د.طارق المنصوب ، نجاحات السياسة الخارجية في ظل راية الجمهورية اليمنية ،صحيفة ٢٦ سبتمبر،العدد(١٩٢٨)، التاريخ: الأربعاء ٢٣ مايو ٢٠٠٧، WWW.26sep.net.

٦٢. د. أبو بكر القربي،"الوطن" و"حركة إبداع" تحاوران وزير خارجية اليمن على هامش أعياد الوحدة٢٠٠٦/٥/٢٨، حاوره في صنعاء: شاكر الجوهري، موقع الكتروني WWW.alwatan.com.sa .

٦٣. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ،التعاون مع الجمهورية اليمنية ،مسقط،ديسمبر ٢٠٠١م،موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربية،WWW.gcc-sg.org.

٦٤. منصور البشيري، محددات الشراكة الاقتصادية والتجارية بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي، مجلة آراء حول الخليج،١٣/١٢/٢٠٠٦،موقع المجلة.

٦٥. مها الجبيل ،متى تنضم اليمن إلى النادي الخليجي،٨/١٢/٢٠٠٦،موقع الإسلام اليوم،WWW.islamtoday.net .

٦٦. د. عبد الجليل الصوفي ، البعد الاستراتيجي لانضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي «رؤية مستقبلية» ،ورقة مقدمة في دورة في صنعاء عقدها المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية تبحث علاقة اليمن ومجلس التعاون الخليجي «رؤية مستقبلية للعلاقات الثنائية في ضوء التطورات الإقليمية والدولية» ،صحيفة الوطن ، ١١/١/٢٠٠٤،موقع الكتروني WWW.alwatan.com.sa

٦٧. خيرالله خيرالله، عالم يتغير:في ذكرى الوحدة اليمنية: المزايدات ليست بديلا من الحكمة، العيد الوطني الـ١٦ للجمهورية اليمنية:،صحيفة ٢٦سبتمبر،العدد (١٢٦٠)، WWW.26sep.net.

٦٨. الأستاذ منصور علي البشري ، شراكة الاقتصادية بين اليمن ودول المجلس «الواقع وآفاق المستقبل، ورقة مقدمة في دوة في صنعاء عقدها المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية تبحث علاقة اليمن ومجلس التعاون الخليجي «رؤية مستقبلية للعلاقات الثنائية في ضوء التطورات الإقليمية والدولية» ،صحيفة الوطن ، ١١/١/٢٠٠٤، WWW.alwatan.com.sa.

٦٩. موقع وزارة التخطيط والتعاون الدولي www,yemencg.org بتاريخ ١١/١١/٢٠٠٦م ،سعادة شامي وآخرون ،"ماهي الفوائد الاقتصادية المحتملة من توسيع مجلس التعاون الخليجي (بانضمام اليمن إلية)؟ .

٧٠. وهي كلمات الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان رئيس المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وزير الخارجية الإماراتي نيابة عن وزراء خارجية ومالية دول مجلس التعاون ،عبدالرحمن العطية،الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي

،الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز العساف وزير المالية السعودي،الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وزير الخارجية القطري ،الشيخ حمدان بن راشد ال مكتوم نائب حاكم دبي وزير المالية والصناعة،يوسف بن علوي بن عبدالله الوزير المسئول عن الشئون الخارجية بسلطنة عُمان.

٧١. البيان الصحفي للدورة السادسة والعشرون لمجلس التعاون لدول الخليج العربية،أبو ظبي،ديسمبر٢٠٠٥،موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربية، WWW.gcc-sg.org.

٧٢. احمد محمد عبدالغني ،مستقبل العلاقات اليمنية– الخليجية بعد مؤتمر لندن، صحيفة ٢٦سبتمبر، العدد(١٣٠٠)، WWW.26sep.net.

٧٣. مقابلة أجرتها محطة العربية ، اسم البرنامج: بالمرصاد: القمة الخليجية الـ ٢٥ تحديات وتوقعات ، مقدم البرنامج: منتهى الرمحي، تاريخ الحلقة: الخميس ٢٠٠٤/١٢/١٦.موقع الكتروني WWW.alarabiya.com .

D.M.H.S.R